



عبد الرحمن الإبراهيم

حين يرتدي عالم الاجتماع عباءة المؤرخ: استعمالات التاريخ في مشروع خلدون النقيب عن مجتمعات الخليج والجزيرة العربية

وديع العرابيد

حرب بطريقةٍ أخرى: مآزق إعادة إعمار غزة بعد الإبادة

ناصر جابي

الحركة الاحتجاجية الجزائرية بعد الاستقلال
مسارات القطيعة والاستمرارية

عدنان الأمين

الجامعة حقل نزاع: الاحتجاجات الطلابية في تونس ومصر (1968-1973)

عزيز مشواط ومهدي جعفر

الوعي بالغيرية بين الدين والنفعية: تمثيلات المغاربة للمهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء الأفريقية

Academic Advisory Committee

Ibrahim Elissawy	إبراهيم العيسوي
Abubakr Baqader	أبو بكر باقادر
Ahmed Khouaja	أحمد خواجه
Adib Nehme	أديب نعمة
Mhammed Malki	امحمد مالكي
Burhan Ghalioun	برهان غليون
Tayssir Raddawi	تيسير رداوي
Tana Fouad Abdallah	ثناء فؤاد العبد الله
George Giacaman	جورج جقمان
Hazim Rahahleh	حازم رحاحلة
Hassan Aly	حسن علي
Kheder Zakaria	خضر زكريا
Taher Kanaan	طاهر كنعان
Adel Al-Shargabi	عادل الشرجبي
Abderrahmane Rachik	عبد الرحمان رشيق
Abdullah Aldolaimi	عبد الله الدليمي
Abdallah Saaf	عبد الله ساعف
Abdenasser Djabi	عبد الناصر جابي
Ali Khalifa Al-Kuwari	علي خليفة الكواري
Fadia Kiwan	فاديا كيوان
Fatima Al-Shamsi	فاطمة الشامسي
Karima Korayem	كريمة كريم
Mohamed Tozy	محمد الطوزي
Mustafa Attir	مصطفى التير
Mustafa Kamel Al-Said	مصطفى كامل السيد
Nadim Rouhana	نديم روحانا
Hosham Dawod	هشام داوود
Yagoub Al-Kandari	يعقوب الكندري

الهيئة الاستشارية

Editor-in-Chief

Mounir Saidani

رئيس التحرير

منير السعيداني

Editorial Manager

Laila Omar

مدير التحرير

ليلي عمر

Editorial Secretary

Majd Abuamer

سكرتير التحرير

مجد أبو عامر

Editorial Board

Baqer Alnajjar

Hassane Hijj

Rima Majed

Saker El Nour

Tahar Saoud

Kaltham Al-Ghanim

Mada Shuraiki

Morad Diani

Hisham Abu-Rayya

هيئة التحرير

باقر النجار

حسن احجيج

ريما ماجد

صقر النور

الطاهر سعود

كلثم الغانم

مدى شريقي

مراد دياني

هشام أبو ريا

Copy-Editing

Mouldi Abbassi

Abdelwaheb Souissi

Nabil Mahmoud Hussein

التدقيق

المولدي العباسي

عبد الوهاب سويسي

نبيل محمود حسين

Design and Layout

Ahmad Helmy

Hisham Moussawi

تصميم وإخراج

أحمد حلمي

هشام الموسوي

The Designated Licensee

The General Director of the Arab Center
for Research and Policy Studies

صاحب الامتياز

المدير العام للمركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات

لوحة الغلاف "البحر" (2023) واللوحات في داخل العدد لمرام علي

فنانة تشكيلية أردنية من مواليد إربد، حاصلة على البكالوريوس في الموسيقى. بدأت مسيرتها الفنية بالمشاركة في إستوديوهات جامعة اليرموك، وهي معلمة للفنون وفنانة مستقلة. تمتاز أعمالها بمزج أسلوبَي الانطباعية والتعبيرية؛ إذ تلتقط التحولات العابرة في الضوء والظل وتجسد المشاهد الطبيعية والحضرية.

Cover Painting "The Sea" (2023) and Featured Artwork by Maram Ali

Jordanian visual artist born in Irbid, she holds a bachelor's degree in music. She began her artistic career at the studios of Yarmouk University, and currently works as an art teacher and an independent artist. Her work is distinguished by a blend of Impressionism and Expressionism, capturing fleeting transformations of light and shadow while depicting both natural and urban scenes.

ترسل المخطوطات وجميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية: Manuscripts and all correspondence should be sent to the Editor-in-Chief through:

شارع الطرفة - منطقة 70 - وادي البنات - ص. ب. 10277 - الدوحة - قطر

Al Tarfa Street - Zone 70 - Wadi Al Banat - P.O.Box: 10277 - Doha - Qatar

هاتف: +974 4035 4117 - +974 4035 6888

E-mail: omran@dohainstitute.edu.qa

عُمران omran

فصلية مَحْكُمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية
A Quarterly Peer-reviewed Social Sciences Journal

العدد 56 - المجلد 14 - ربيع 2026
Issue 56 - Volume 14 - Spring 2026

الإنسان مدنيٌّ بالطبع، أي لا بُدُّ له من الاجتماع
الذي هو المدنيَّة في اصطلاحهم وهو معنى العُمَـران.

ابن خلدون

لا تعبر آراء الكتاب بالضرورة عن اتجاهات بيتها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

حَقِيقَةُ التَّارِيخِ أَنَّهُ خَبَّرَ عَنِ الاجْتِمَاعِ الْإِنْسَانِيِّ الَّذِي هُوَ عُمَرَانُ الْعَالَمِ،
وَمَا يَعْزُضُ لَطَبِيعَةَ ذَلِكَ الْعُمَرَانِ مِنَ الْأَحْوَالِ مِثْلَ التَّوَحُّشِ وَالتَّائِسِ
وَالْعَصَبِيَّاتِ وَأَصْنَافِ التَّغْلِبَاتِ لِلْبَشَرِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا يَنْشَأُ عَنِ
ذَلِكَ مِنَ الْمُلْكِ وَالذُّوْلِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَا يَنْتَحِلُهُ الْبَشَرُ بِأَعْمَالِهِمْ وَمَسَاعِيهِمْ
مِنَ الْكَسْبِ وَالْمَعَاشِ وَالْعُلُومِ وَالصَّنَائِعِ، وَسَائِرِ مَا يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ الْعُمَرَانِ
بَطَبِيعَتِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ....

وَكَانَ هَذَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ. فَإِنَّهُ ذُو مَوْضُوعٍ وَهُوَ الْعُمَرَانُ الْبَشَرِيُّ
وَاجْتِمَاعُ الْإِنْسَانِيِّ؛ وَذُو مَسَائِلٍ، وَهِيَ بَيَانُ مَا يُلْحِقُهُ مِنَ الْعَوَارِضِ
وَالْأَحْوَالِ لِدَاتِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى. وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ وَضَعِيًّا
كَانَ أَوْ عَقْلِيًّا....

الاجْتِمَاعُ الْإِنْسَانِيُّ ضَرُورِيٌّ. وَيُعَبَّرُ الْحُكَمَاءُ عَنِ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: "الْإِنْسَانُ
مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ"، أَيْ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْاجْتِمَاعِ الَّذِي هُوَ الْمَدَنِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ
وَهُوَ مَعْنَى الْعُمَرَانِ....

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْاجْتِمَاعَ إِذَا حَصَلَ لِلْبَشَرِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَتَمَّ عُمَرَانُ الْعَالَمِ بِهِمْ،
فَلَا بُدَّ مِنْ وَازِعٍ يَدْفَعُ بَعْضَهُمْ عَنِ بَعْضٍ؛ لِمَا فِي طَبَاعِهِمُ الْحَيَوَانِيَّةَ مِنَ
الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ... فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَازِعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِمُ الْغَلْبَةُ
وَالسُّلْطَانُ وَالْيَدُ الْقَاهِرَةُ؛ حَتَّى لَا يَصِلَ أَحَدٌ إِلَى غَيْرِهِ بَعْدُوَانٍ؛ وَهَذَا هُوَ
مَعْنَى الْمُلْكِ....

وَتَزِيدُ الْفَلَسَفَةُ عَلَى هَذَا الْبُرْهَانِ... أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْبَشَرِ مِنَ الْحُكْمِ الْوَازِعِ...
بِشَرَعٍ مَفْرُوضٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يَأْتِي بِهِ وَاحِدٌ مِنَ الْبَشَرِ؛ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
مُتَمَيِّزًا عَنْهُمْ مِمَّا يُودِعُ اللَّهُ فِيهِ مِنْ خَوَاصِّ هِدَايَتِهِ لِيَقَعَ التَّسْلِيمُ لَهُ
وَالْقَبُولُ مِنْهُ، حَتَّى يَتَمَّ الْحُكْمُ فِيهِمْ وَعَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا تَزْيِيفٍ.
وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ لِلْحُكَمَاءِ غَيْرُ بُرْهَانِيَّةٍ كَمَا تَرَاهُ؛ إِذِ الْوُجُودُ وَحَيَاةُ الْبَشَرِ قَدْ
تَتَمَّ مِنْ دُونِ ذَلِكَ مِمَّا يَفْرُضُهُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِالْعَصَبِيَّةِ الَّتِي يَقْتَدِرُ بِهَا
عَلَى قَهْرِهِمْ وَحَمْلِهِمْ عَلَى جَادَتِهِ.

ابن خلدون، المقدمة

Contents

المحتويات

Articles	5	دراسات
Nacer Djabi Post-Independence Algerian Protest Movements: Rupture and Continuity	7	ناصر جابي الحركة الاحتجاجية الجزائرية بعد الاستقلال: مسارات القطيعة والاستمرارية
Adnan ElAmine The University as a Field of Struggle: Student Protests in Tunisia and Egypt (1968-1973)	37	عدنان الأمين الجامعة حقن نزاع: الاحتجاجات الطلابية في تونس ومصر (1968-1973)
Aziz Mechouat & Mehdi Jaafar Awareness of Otherness between Religion and Utility: Moroccans' Representations of Sub-Saharan African Migrants	65	عزيز مشواط ومهدي جعفر الوعي بالغيرية بين الدين والنفعية: تمثّلات المغاربة للمهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء الأفريقية
Abdulrahman Alebrahim When the Sociologist Wears the Historian's Cloak: Uses of History in Khaldoun Al-Naqeeb's Analysis of Gulf and Arabian Peninsula Societies	95	عبد الرحمن الإبراهيم حين يرتدي عالم الاجتماع عباءة المؤرخ: استعمالات التاريخ في مشروع خلدون النقيب عن مجتمعات الخليج والجزيرة العربية
Wadee Alarabeed War by Another Means: The Impasse of Gaza's Reconstruction After Genocide	127	وديعة العرابيد حرب بطريقة أخرى: مأزق إعادة إعمار غزة بعد الإبادة

Discussions	153	مناقشات
Mohammed El Idrissi The Teacher in New Sociologies of Education	155	محمد الإدريسي المدرّس في منظور سوسيوولوجيات التربية الجديدة
Translated Paper	175	ترجمة
Clifford Geertz The Wet and the Dry: Traditional Irrigation in Bali and Morocco Translated by: Fouad Aarab	177	كليفورد غيرترز الربط والجاف: الريّ التقليدي في بالي والمغرب ترجمة: فؤاد أعراب
Book Reviews	195	مراجعات الكتب
Khalid Chahbar Current Ecological Trends: An Exercise in Classification and Typology Reviewed by: Mohamed Hilal Elhassani	197	خالد شهباز التيارات الإيكولوجية الراهنة: تمرين في التصنيف والنمذجة مراجعة: محمد هلال الحسنّي
Daniel Cohen Homo Numericus: The Coming "Civilization" Reviewed by: Yassine Atana	207	دانييل كوهين الإنسان الرقمي والحضارة القادمة مراجعة: ياسين عتنا
Featured Books	213	عروض الكتب

دراسات
Articles



حلم شاعر، 19×25 سم، زيت على قماش (2023).
A Poet's Dream, 25x19 cm, Oil on canvas (2023).

ناصر جابي | Nacer Djabi*

الحركة الاحتجاجية الجزائرية بعد الاستقلال: مسارات القطيعة والاستمرارية

Post-Independence Algerian Protest Movements: Rupture and Continuity

ملخص: تبحث الدراسة في مسارات القطيعة والاستمرارية في الاحتجاج الجزائري منذ موجات الاحتجاج التي عرفتها البلاد في منتصف ثمانينيات القرن العشرين وصولاً إلى "حراك 22 فبراير 2019". وتعتمد على منهج نوعي يجمع بين الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات مع فاعلين سياسيين، وتحليل أدبيات الحركات الاجتماعية والكتابات حول النظام السياسي الجزائري. وتجادل الدراسة بأن حراك 2019 مثل لحظة احتجاجية مغايرة من حيث سلميته، وطول مدته، واتساع قاعدته الاجتماعية، وطرحه مطالب نوعية مرتبطة بإصلاح النظام السياسي ومدنية الدولة، مع استمرار عجزه عن التحول إلى تنظيم سياسي قادر على إنتاج قيادة ممثلة. وتُظهر النتائج أن هذه المفارقة تعكس تحولات سوسولوجية عميقة، ودورًا محوريًا للهجرة، وطابعًا حضريًا متعددًا أتاح إنتاج وحدة مطلبية عامة من دون تحويلها إلى مشروع سياسي منظم.

كلمات مفتاحية: الحركات الاجتماعية، الحركات الاحتجاجية، حراك 22 فبراير 2019، النظام السياسي، الجزائر.

Abstract: This study examines the trajectories of rupture and continuity in Algerian protest movements, from the demonstrations of the mid-1980s to the *Hirak* movement of February 2019. It adopts a qualitative approach, combining participant observation, interviews with political actors, analysis of social movement literature, and a review of scholarship on the Algerian political system. This study argues that *Hirak* represents a distinct protest moment, marked by its peaceful nature, extended duration, broad social base, and articulation of substantive demands for political reform and the establishment of a civilian state. At the same time, it remained unable to evolve into a political formation capable of producing a representative leadership. The findings suggest that this paradox reflects profound sociological transformations, including the central role of migration and a multifaceted urban character that has generated, but not transformed, general demand.

Keywords: Social Movements, February 2019 Hirak, Protest Movements, Political Regime, Algeria.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مسارات القطيعة والاستمرار في الاحتجاج الجزائري، منذ موجاته في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وصولاً إلى الحراك الشعبي الذي اندلع في شباط/ فبراير 2019. وهي تسعى لتجاوز القراءات التي تتعامل مع هذا الحراك، بوصفه قطيعة كاملة مع الماضي، أو باعتباره امتداداً مباشراً للحركات الاحتجاجية السابقة، وذلك بتتبع التحولات السوسولوجية والسياسية التي أعادت تشكيل الفعل الاحتجاجي وقواعده الاجتماعية عبر الزمن.

يعتمد التحليل على منهج يجمع بين الملاحظة بالمشاركة والمقابلات، إضافة إلى مراجعة أدبيات الحركات الاجتماعية والكتابات التي تناولت النظام السياسي الجزائري والحراك الشعبي. فقد شارك الباحث ميدانياً في 118 مسيرة من مسيرات الحراك في الجزائر العاصمة منذ شباط/ فبراير 2019، كما واكب أنشطة نقابية وطلابية وفعاليات اجتماعية وسياسية برز فيها دور الفئات الوسطى الحضرية المتعلمة. وتستند هذه القراءة أيضاً إلى أعمال سابقة للمؤلف⁽¹⁾، وتستفيد نظرياً من مقاربات جان بيناف التي جسّرت بين السوسولوجيا الفرنسية ومدرسة شيكاغو⁽²⁾، مع تركيزها على البحث الميداني والمقاربات النوعية، خاصة أن أعماله عن الجزائر تعددت وفيها ركز على المسارات، وإن كانت اهتمت برجال الأعمال الجزائريين⁽³⁾. وتعتمد الدراسة على ما استخلصه بيناف من عمله الميداني⁽⁴⁾، إضافة إلى الأطر النظرية التي طورتها دراسات الحركات الاجتماعية⁽⁵⁾.

وقد أُجريت مقابلات مع فاعلين سياسيين لفهم موقع التغيير من النظام السياسي الجزائري، وحدود الدور الممنوح للمؤسسات داخله، وطبيعة العلاقة بين مكوناته المدنية، ومكونه العسكري. وإذ تظهر المعطيات التي وقفت عليها الدراسة أن الجزائر عرفت حالة غليان اجتماعي متواصل تقريباً، فهي تسعى لتعيين حدود مخرجاته السياسية بالنظر إلى حجم الضغوط التي مارسها حركات اجتماعية احتجاجية على النظام وبعض محاولات إصلاحه من الداخل.

وبناء على ذلك، تعود الدراسة إلى موجة الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في ثمانينيات القرن العشرين التي مثلت محطة مفصلية في تاريخها السياسي، لتُنظر في نتائجها بالتركيز على التعديلات الدستورية والقانونية التي دفعت نحوها وإعادة تدوير للنخب، ومدى مساهمها ببنية النظام. وتأخذ الدراسة في الاعتبار أن تلك الاحتجاجات تركزت في المدن الكبرى، وارتبطت بأشكال متفاوتة من العنف الرمزي

(1) من بينها بعض الدراسات حول النخب السياسية. ينظر: ناصر جابي، الجزائر الدولة والنخب (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)؛ ناصر جابي، حفريات في سوسولوجيا النخب الوزارية الجزائرية (الجزائر: منشورات الشهاب، 2025).

(2) ينظر: Jean Peneff, *La méthode biographique de l'École de Chicago à l'histoire orale* (Paris: Armand Colin, 1990).

(3) Jean Peneff, "Carrières et trajectoires sociales des patrons algériens," *Actes de la recherche en sciences sociales*, no. 41 (1982), pp. 61-72.

(4) Jean Peneff, *Sur le terrain. Un demi-siècle d'observation du monde social* (Paris: Presses universitaires de Grenoble, 2021).

(5) Érik Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux* (Paris: La Découverte, 1996).

والمادي⁽⁶⁾، وأن قاداتها كانوا أساساً شباباً من أبناء الفئات الشعبية الفقيرة، وأنها بلغت ذروتها في أحداث 5 تشرين الأول/أكتوبر 1988، التي شهدت أول مرة تدخلاً واسعاً للجيش في مواجهة المتظاهرين⁽⁷⁾.

وفي المقابل، تفصل الدراسة مميزات حراك شباط/فبراير 2019 من حيث سلميته، وطول مدته التي تجاوزت السنة ونصف السنة قبل أن يتوقف بفعل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وما رافقها من إجراءات استثنائية. ومن مميزاته الأخرى اتساع قاعدته الاجتماعية، وطرحه مطالب نوعية تمحورت حول إصلاح النظام السياسي ومدنية الدولة. وعلى هذا الأساس تنظر الدراسة في مدى أثر هذا التمايز في (عدم) تكرار أحد أوجه الاستمرارية الأساسية المفترضة في الحركات الاحتجاجية الاجتماعية الجزائرية المعاصرة، من منظور قدرة الحراك على التحول إلى تنظيم سياسي قادر على إفراس قيادة ممثلة له.

وتجادل الدراسة بأن هذه المفارقة التي وسمت حراك 2019 بين الاتساع الاجتماعي والضعف التنظيمي ترتبط بتحويلات عميقة في بنية المجتمع الجزائري، من بينها الانتشار الواسع للتعليم العالي، الذي استفادت منه فئات اجتماعية متعددة، بما في ذلك أبناء الفئات الشعبية الفقيرة. وقد أسهم ذلك الانتشار في صعود أجيال شابة أكثر تعليماً، وتزايد مشاركة النساء في الفضاء العام، واتساع الفجوة القيمية بين الأجيال، بالتوازي مع تآكل السردية الرسمية للثورة والتحرر الوطني، التي فقدت قدرتها على إنتاج الشرعية الرمزية للنظام السياسي لدى الفئات الشابة.

وتبرز الدراسة كذلك الدور الذي أدّاه المهاجرون السياسيون في إعادة فتح النقاش العام حول السياسة، من خلال تحويلهم المسيرات في الخارج، خاصة في باريس، إلى فضاءات للنقاش والتنظيم، قبل أن تنتقل بعض هذه الديناميات إلى الداخل، سواء على مستوى الشعارات أو أساليب التعبئة.

ومن جهة أخرى، تفترض الدراسة أن فهم ديناميات حراك 2019 يقتضي تحليله بوصفه ظاهرة حضرية مركبة تشكلت من روافد اجتماعية وجغرافية متعددة، عكست البنية غير المتجانسة لمدينة الجزائر وتاريخها العمراني والاجتماعي. وينظر التحليل إذا ما تحول هذا التعدد إلى انقسام سياسي داخلي، أم ساهم في إعادة إنتاج الحراك فضاءً جامعاً حافظ على مطالب سياسية مشتركة، على الرغم من اختلاف الخلفيات الاجتماعية ومحاولات الاحتواء الأيديولوجي.

(6) في الدراسات التي أنجزتها للحركات الاجتماعية - وقد ذكرت بعضها في هذه الدراسة - ميزتُ بين العنف الرمزي الذي يمارسه المحتجون لا بغرض الإيذاء المادي المسجد، بل بهدف مُضمّر يتمثل في طلب الحوار مع السلطات ولفت انتباهها، وبين العنف الأداتي الذي يمارسونه بغرض الإيذاء، كحرق مقارّ المؤسسات الرسمية ووسائل النقل أو الاعتداء الجسدي على ممثلي السلطة. لمزيد من التفصيل، ينظر كتابي حول الإضرابات العمالية: عبد الناصر جابي، الجزائر تتحرك: دراسة سوسيو-سياسية للإضرابات العمالية (الجزائر: دار الحكمة، 1994).

(7) رسمياً، تمّ الإعلان عن سقوط أقل من مئتي قتيل، في حين أعلنت مصادر إعلامية عن سقوط 500 قتيل، زيادةً على حالات التعذيب التي تمّ الحديث عنها بمناسبة هذه الأحداث التي شهدتها مدن مثل قسنطينة وهران، فضلاً عن الجزائر العاصمة التي انطلقت منها. للمزيد من التفاصيل، ينظر شهادة الجنرال خالد نزار المكلف رسمياً بإعادة النظام، وهو يتحدث عن الصعوبات التي وجدتها الوحدات العسكرية في التدخل أثناء الأحداث نظراً إلى قلة التجربة ونقص العتاد الخاص بمثل هذه المهمات داخل المدن: المذكرات الكاملة للواء خالد نزار (الجزائر: منشورات الشهاب، 2018).

تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور مترابطة تسعى لتفسير مسارات الاحتجاج الجزائري عبر تداخل البنى السياسية والاجتماعية والتاريخية. يبدأ المحور الأول بتفكيك إرث الرئيس هواري بومدين (حكم في الفترة 19 حزيران/ يونيو 1965- تاريخ وفاته في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1978). و حدود الإصلاح من داخل النظام، من خلال تتبّع تشكّل شبكات السلطة وآليات إعادة إنتاجها في مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد (حكم في الفترة 9 شباط/ فبراير 1979- 11 كانون الثاني/ يناير 1992). ثم ينتقل المحور الثاني إلى النظر في الاحتجاج الجزائري بوصفه ظاهرة متعددة تاريخياً، عبر إبراز تنوع أشكاله ومطالبه وفضاءاته منذ الثمانينيات إلى أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988. ويعالج المحور الثالث أسباب تعثر النخب الرسمية في إصلاح النظام السياسي، مركزاً على الانقسامات داخل الفئات الوسطى وحدود الرهان عليها في مسارات الإصلاح. أمّا المحور الرابع فيتتبع الدور السياسي للهجرة، من تشكّل الحركة الوطنية في فرنسا إلى حراك باريس بوصفه مختبراً تنظيمياً ورمزياً سبق حراك الداخل. ويختتم المحور الخامس الدراسة بتحليل خصائص حراك 2019 وقواعده الاجتماعية داخل الجزائر، من خلال قراءة ميدانية لمساراته الحضورية وتنوعه السوسولوجي، بما يسمح بفهم كيفية إنتاج وحدة مطلبية عامة من داخل تعدد اجتماعي ومكاني واسع، من دون التحول إلى تنظيم أو قيادة مركزية.

أولاً: إرث بومدين وحدود الإصلاح من داخل النظام الجزائري

تزامن استفحال أزمات النظام السياسي الجزائري مع أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، ظهرت ملامحها مباشرة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في كانون الأول/ ديسمبر 1978. وقد دخلت الجزائر آنذاك مرحلة انتقالية حساسة لم يتمكن فيها الرئيس الشاذلي بن جديد، بخصائصه السياسية المحدودة وكاريزميته المتواضعة، من إدارة نظام سياسي معقد ورثه عن سلفه.

كان بومدين الرجل الأول بلا منازع في هذا النظام، وقد نجح في إدارته بفضل معرفته العميقة ببنية الداخلية، باعتباره أحد المساهمين في بنائه منذ السنوات الأخيرة لحرب التحرير. اعتمد في ذلك على شبكات من النخب السياسية والعسكرية، نسج معها علاقات مباشرة وشخصية، مكّنته من إحكام السيطرة على مراكز القرار.

تشكّل جزء مهم من هذه الشبكات على الحدود الجزائرية - التونسية والجزائرية - المغربية، التي كانت فضاءاً لالتقاء بومدين بعدد كبير من الطلبة الذين قرّبهم منه منذ مرحلة الولاية الخامسة⁽⁸⁾،

(8) تقع الولاية (المحافظة) الخامسة التاريخية التي احتضنت عمليات الثورة التحريرية في الغرب الجزائري، وعرفت كذلك باسمي "المنطقة الغربية" و"القطاع الوهراني". كان أول قائد للولاية محمد العربي بن مهدي (1923-1957) وكان رمضان بن عبد المالك (1928-1954) وعبد الحفيظ بوصوف (1926-1980) نائبين له. ضمن المجموعة التي كانت تقود الولاية من التراب المغربي، وسُمّيت لاحقاً مجموعة وحدة، لم يكن بومدين (من مواليد عام 1932)، الأكبر سناً ضمن أقرانه من أمثال شريف بلقاسم (1930-2009)، وعبد العزيز بوتفليقة (1937-2021)، وأحمد مدغري (1934-1974). ولكنه كان الأكثر تجربةً ونضجاً من بينهم ما سمح له بالتعامل معهم بمنزلة الأخ الأكبر. كان مثلهم طالباً في الأزهر قبل التحاقه بصفوف الثورة من أرض الولاية.

في سياق علاقته بالعقيد عبد الحفيظ بوصوف⁽⁹⁾. ويرجح أن بومدين استثمر القرب الجهوي من القيادي بوصوف⁽¹⁰⁾، لبناء شبكة علاقات مع الأجيال الشابة الملتحقة بجيش التحرير، وهي شبكة لم يتمكن قائد الولاية نفسه من تشكيلها. وقد استخدم بومدين هذه الشبكة لاحقاً لإبعاد عرابه القديم بعد الاستقلال، وهو في موقع قيادة مؤسسات سياسية وعسكرية مركزية، مثل قيادة الأركان ووزارة الدفاع⁽¹¹⁾.

ومن خلال قيادة بومدين لما عُرف بمجموعة وجدة⁽¹²⁾، التي ضمت فاعلين من مناطق وجهات متعددة، استطاع أن يجعل من عناصرها القريبة منه النواة الأساسية لمجلس الثورة الذي حكم البلاد بعد إطاحة الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965)، إلى غاية انتخابه رئيساً للجمهورية عام 1976. وبذلك تحوّل إلى الفاعل المركزي في رسم المسار السياسي للجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال.

في المقابل، لم يكن الشاذلي بن جديد، قائد الناحية العسكرية - الثانية الذي اختير لرئاسة البلاد، يمتلك كاريزما بومدين ولا طموحه الشخصي ولا تجربته السياسية في إدارة مؤسسات نظام دخل مرحلة صراعات داخلية متعددة ذات طابع سياسي وأيديولوجي. وقد أدى ذلك إلى تعطيل عمل هذه المؤسسات وإلى تآكل شرعيتها في نظر قطاعات واسعة من المجتمع.

في هذا السياق، تصاعد النقاش حول كيفية التعامل مع إرث بومدين السياسي والاقتصادي والاجتماعي. غير أن مواقف بن جديد اتسمت بالغموض، بل بالتناقض أحياناً، وتأخر في الإفصاح عنها. ويُعزى ذلك إلى ضعف سيطرته على المؤسسات السياسية، إضافة إلى محدودية قدرته على مخاطبة المواطنين وإقناعهم بخياراته التي بقيت في معظمها حبيسة منطق أنصاف الحلول⁽¹³⁾.

(9) أحد أعضاء مجموعة 22 التي كانت وراء اندلاع ثورة التحرير، التي تولى فيها تكوين المخابرات وقيادتها بعد تجربة الولاية الخامسة. وقد ابتعد عن أي نشاط سياسي بعد الاستقلال.

(10) عندما التحق بومدين بالثورة صار بالقرب من عبد الحفيظ بوصوف (الذي خلف بن مهدي في قيادتها)، وهو ابن جهته (عين طبال، شمال قسنطينة). وقد أدت الجهوية أدواراً مركزية في المجال السياسي بين الجزائريين، أفراًداً وشللاً، على الرغم من رفضها علناً ومحاربتها من المؤسسات الرسمية والخطاب السياسي أثناء الثورة وبعد الاستقلال. وتفسر العوامل الجهوية الكثير من التقارب بين الأشخاص حتى وإن كانوا بعيدين سياسياً وفكرياً ومن أجيال مختلفة، حيث استفادوا منها للوصول إلى المناصب ودعم مواقعهم.

(11) يشير محمد لمقامي في كتابه الذي خصصه للحديث عن تجربته الشخصية في المخابرات الجزائرية على الحدود المغربية الجزائرية على تراب الولاية الخامسة إلى كثير من المعطيات التي يمكن تأويلها في هذا الاتجاه. ينظر:

Mohamed Lemkani, *Les hommes de l'ombre* (Alger: Editions Anep, 2004).

(12) ينظر شهادة أحد أعضاء مجموعة وجدة من الداخل التي قام بها شريف بلقاسم - سي جمال - للباحث في العلوم السياسية فوزي رزيق: Fawzi Rouzeik, *Le groupe de Oujda revisité per Chérif Belkacem* (Paris: Édition l'harmattan, 2015).

(13) فرضت الثقافة السياسية بعد الاستقلال على الرئيس الجزائري الحديث باللغة العربية الفصحى وهو يخاطب المواطنين، ويتعامل مع وسائل الإعلام، على الرغم من أنه غير متمكن منها. ولم يساعد هذا الوضع الرئيس بن جديد بمستواه التعليمي المتواضع على التعبير بصيغة معقولة عن أفكاره كما كان الحال مع الرئيس بن بلة قبله، عكس بومدين الذي سمح له مستواه التعليمي باللغة العربية بنحت لغة عربية وسطى سهلت له التواصل مع المواطنين. في حين استمرت لكتة جهوية واضحة لدى بن جديد معروفة عند أبناء ولاية الطارف الحدودية مع تونس. لم يتخلص منها على الرغم من ابتعاده منذ الصغر عن منطقتها.

اختارت الشبكات المتصارعة بن جديد تحديداً بسبب هذا الضعف الظاهر في شخصيته، خاصة عند مقارنته بمنافسين محتملين مثل محمد الصالح يحيواوي (1937-2018) وعبد العزيز بوتفليقة⁽¹⁴⁾.

تقليدياً، تميل موازين القوة داخل هذا النظام إلى مصلحة الرئيس، لا سيما إذا كان من أبناء المؤسسة العسكرية، كما كان الحال مع بومدين وبن جديد، خلافاً لبن بلة⁽¹⁵⁾ الذي أبعده بسهولة المجموعة العسكرية نفسها التي أوصلته إلى الحكم بعد الاستقلال. وقد ارتبط اختياره آنذاك بكونه الأكثر انصياعاً داخل تلك المجموعة، إضافة إلى اعتبارات جهوية أدت دوراً في مسار الاتصالات التي أدارها بوتفليقة لمصلحة بومدين⁽¹⁶⁾.

يمثل بومدين حالة فريدة في التاريخ السياسي الجزائري؛ إذ إنه يُعدّ الرئيس الوحيد الذي امتلك قوة دفع سياسية ذاتية. وخلافاً لما روجته بعض السير الذاتية عن ماضٍ حزبي متخيل له داخل حزب الشعب⁽¹⁷⁾، شيّد بومدين شبكاته التي ساعدته على الصعود إلى مركز صنع القرار منذ التحاقه بجيش التحرير على الحدود المغربية في ربيع 1955. ومنذ ذلك التاريخ انطلق صعوده المتدرج نحو مراكز السلطة.

ولكن، على الرغم من تواضع الخصائص الشخصية لبن جديد مقارنة بسلفه، ومن مساره العسكري الذي تبلور داخل جيش الحدود في الناحية العسكرية الثانية، فإنه تمكّن من الاستمرار في منصبه إلى عام 1992، على الرغم من تعدد الأزمات والمطبات التي واجهها. وقد سادت في محيطه نظرة إليه بوصفه رئيساً مؤقتاً لمرحلة انتقالية، بالنظر إلى محدودية تجربته السياسية، إضافة إلى تكوينه التعليمي المتواضع⁽¹⁸⁾. غير أن هذه التقديرات أغفلت قدرة الرئاسة ذاتها على إعادة إنتاج مصادر القوة داخل النظام.

وخلال فترة حكم بن جديد، ارتفع منسوب طرح مشاريع التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جانب مراكز قوى متعددة، داخل مؤسسات النظام وأحياناً من خارجها. ولكن هذا الطرح اتسم بغياب الشفافية؛ إذ لم تتحول المؤسسات السياسية، كما هو حال كامل النظام تاريخياً، إلى فضاءات

(14) قدّم محمد الصالح يحيواوي على أنه ضامن لاستمرار خط بومدين السياسي في حين قدم بوتفليقة على أنه وجه ليبرالي إصلاحية.

(15) عُدد بن بلة مدنياً على الرغم من تجربته في الجيش الفرنسي مجنّداً أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) التي شارك فيها في تحرير التراب الإيطالي من الجيش الألماني.

(16) صغبت قوة شخصية محمد بوضياف واعتداده بنفسه مهمة بوتفليقة في إقناعه باقتراح إسناد الرئاسة إلى بومدين. وكانت تربط بن بلة علاقة جهوية مع بوتفليقة ابن منطقة تلمسان مثله.

(17) ينظر الصورة التي يقدمها علي كافي قائد الولاية الثانية ورئيس الدولة لاحقاً في مذكراته عن أول لقاء له مع محمد بوخروبة (الاسم الحقيقي لهواري بومدين) في معهد الكتانية بقسنطينة في 1948، حيث يؤكد أنه رفض الانخراط في حزب الشعب لأن والده أرسله للدراسة وليس لممارسة السياسة: علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962) (الجزائر: دار القصة للنشر، 2013)، ص 24.

(18) للمزيد من التفاصيل حول السيرة الذاتية للرئيس بن جديد ينظر في مذكراته التي لم يصدر منها إلا الجزء الأول: الشاذلي بن جديد: مذكرات، ج 1: 1929-1979، تحرير عبد العزيز بوباكير (الجزائر: القصة للنشر، 2011).

مفتوحة للنقاش والصراع السياسي العلني. ويمكن أن نرجح أن ذلك يعود إلى استمرارية ثقافة السرية التي ترسخت منذ حرب التحرير، وإلى ثقافة سياسية جماعية ترفض التمايز وإبداء الرأي الفردي⁽¹⁹⁾، وصلت حدّ التهميش والإقصاء، بل حتى التصفية الجسدية، كما أظهرت ذلك الصراعات التي عرفتها الحركة الوطنية⁽²⁰⁾.

تعود جذور هذه الثقافة إلى تشكّل الحركة الوطنية نفسها، التي نشأت في سياق توازنات معقّدة بين شبكات ذات خلفيات فكرية وسياسية متعددة، راوحت بين التيار اليساري العمالي، والفكر الديني الإصلاحية، والفكر الوطني الشعبي. وقد اتسم التكوين التاريخي لهذا التزاوج بفقر فكري نسبي، وبنوع من الترفيع بين التيارات المتعارضة. وعلى الرغم من ميل الكفة، بعد الاستقلال، إلى مصلحة التيارات الوطنية المحافظة والدينية، فإن ذلك لم يمه الصراع بينها، بل نقله إلى داخل مؤسسات الدولة، حيث سعت كل نخبة لإعادة إنتاج نفوذها من خلال الأجهزة، وهو ما تجلّى بوضوح داخل المنظومة التعليمية التي تحولت إلى ساحة صراع محتدم منذ السنوات الأولى للاستقلال⁽²¹⁾.

وبالعودة إلى المرجعيات النظرية التي أعلنّا استخدامها في المقدمة، يتضح لنا، على خطى ما وضعه بيناف⁽²²⁾، كيف ترافق في بناء التاريخ السياسي الرسمي الجزائري لما بعد الاستقلال السّير الخاصة بالشخصيات السياسية ومسارات تكوينها السياسي والعسكري والنضالي، وشبكة العلاقات التي بنتها إبان الثورة وبعدها، من خلال الانتماءات الجهوية، والمناصب التي احتلتها والمواقع التي وجدت نفسها فيها. وقد ساعدت هذه العناصر على بناء ثقافة سياسية رسمية محدّدة حكمها التوازن بين اعتبارات متناقضة وحرص على عدم إظهار التضارب والحفاظ على وحدة مظهرية للجيش وللدولة وللنظام السياسي عامة. ولكن ذلك لم يمنع اندلاع الحركات الاحتجاجية.

ثانياً: الاحتجاج الجزائري بوصفه ظاهرة متعددة تاريخياً

تميزت احتجاجات الثمانينيات في الجزائر بعدة خصائص، أبرزها ارتباطها بالمدن الكبرى، والدور المحوري الذي أداه فيها شباب الأحياء الشعبية الفقيرة، من الذكور تحديداً، الذين قادوا عملياً هذه الحركات بوصفها أول تجربة جيلية لهم في جزائر ما بعد الاستقلال. وقد أثّرت هذه التجربة في

(19) ينظر الطرح الذي يقدمه المؤرخ محمد حربي لهذه القضية في مذكراته كما عاشها شخصياً وكادت أن تؤدي إلى التصفية الجسدية: Mohammed Harbi, *Une vie debout* (Alger: Casbah éditions, 2001).

(20) Ali Guenoun, *La question kabyle dans le nationalisme algérien 1949-62* (Alger: Casbah édition, 2021).

(21) اندلع صراع كبير بين النخب الفكرية والسياسية بمناسبة تشكيل أول حكومة بعيد الاستقلال، حينما تعلق الأمر بمنصب وزير التربية بين التيارات الإصلاحية ممثلة في جمعية العلماء التي كانت تريد السيطرة على هذا المنصب الذي اقترحت له المؤرخ توفيق المدني، والتيار الوطني الذي عاد له المنصب في شخص عبد الرحمان بن حميدة صاحب التكوين المدرسي ابن الزاوية. احتل جده من الأم - بناصر - موقع مفتي الجامع الكبير بالعاصمة الجزائرية.

(22) Jean Peneff, "Carrières et trajectoires sociales des patrons algériens," *Actes de la recherche en sciences sociales*, no. 41 (1982), pp. 61-72.

كثير من الأحيان في رؤيتهم لأنفسهم، ومنحتهم نوعاً من التقدير الإيجابي للذات، تجلّى في الصراع الظاهر والمستتر مع الأب داخل الوسط العائلي، قبل أن يمتد لاحقاً إلى المجال السياسي⁽²³⁾.

كانت مظاهرات الربيع الأمازيغي في جامعة تيزي وزو في 20 نيسان/ أبريل 1980، أول حركة احتجاجية شعبية بعد الاستقلال. رفعت الحركة مطلب الاعتراف بالثقافة واللغة الأمازيغيتين⁽²⁴⁾، وكانت حركة اجتماعية وثقافية شعبية، استمر أثرها طويلاً، وانبثقت منه نخبة سياسية وثقافية، وأحزاب سياسية أو جمعيات أو نقابات أو شخصيات فكرية.

يُمكن تفسير اندلاع الحركة وشكلها الشعبي وأثرها المديد بخصوصيات منطقة القبائل، التي عُرفت بإنتاجها للنخب، على الرغم من طابعها الريفي. ويمكن عدّ انتشار التعليم، واستفادة أبنائها من الهجرة الداخلية والخارجية، من أهم سماتها السوسولوجية، بما أتاح لهم العيش والاستقرار في المدن الجزائرية الكبرى والمتوسطة. وقد شكّلت هذه الخلفية السوسيوثقافية عاملاً أساسياً في إضفاء قدر كبير من السلمية وقوة التنظيم على الحركة التي شهدتها مدينة تيزي وزو، حيث اتخذت صيغة مسيرات شعبية متعددة الألوان الاجتماعية، على غرار ما ميز الحركات الاجتماعية الجديدة⁽²⁵⁾. شارك في التحوّلات الطالب والتاجر والعامل والعاطل، سواء انتظمت داخل الحرم الجامعي أو في الفضاء الحضري، الذي شهد هو أيضاً تنظيم إضرابات ومسيرات متكررة دامت أياماً.

ويرتبط هذا الطابع الحضري الشعبي الذي اتخذته هذه الحركة بقوى اجتماعية حديثة، تؤكد ما خلصنا إليه في دراسة سابقة حول الحركة الأمازيغية والنخب، بشأن التميز النسبي لمنطقة القبائل مقارنة بمناطق أخرى، بما يضعها، جزئياً على الأقل، خارج منطوق عالم الريف التقليدي، على الرغم من جغرافيتها الجبلية الريفية. ويستند هذا التميز إلى عدة مؤشرات، في مقدمتها انخراط واسع ومكثف لشباب المنطقة في التعليم، والاستفادة من شبكة مواصلات داخلية، والقرب الجغرافي من العاصمة، الذي سمح لأهالي المنطقة بالتنقل اليومي بينها وبين قراهم الجبلية، التي استقر فيها عدد كبير منهم وتعاملوا معها عملياً كما لو كانت ضواحي للعاصمة⁽²⁶⁾.

(23) هذا ما شرحتّه أكثر في دراستي التي ربطت فيها بين الجيل والأسطورة والحركات الاجتماعية. عبد الناصر جابي، "الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر: أو الأب 'الفاشل' والابن 'القافز'"، إنسانيات، العدد 25-26 (2004)، ص 43-54.

(24) اندلعت المظاهرات يوم 20 نيسان/ أبريل 1980 بجامعة تيزي وزو، المركز الجامعي الذي دُشن في عام 1977 لتحمل، بعد وفاته، اسم مولود معمري (1917-1989) أستاذ اللسانيات الذي ركز دروسه وبحوثه على اللغة والثقافة الأمازيغيتين. وكان اندلاع ما سُمّي لاحقاً الربيع الأمازيغي بعد منع محاضرة كان بنوي معمري إلقاءها حول الشعر الأمازيغي القديم، يطلب من جمعيات طلابية. تحوّل التاريخ لاحقاً إلى رمز مهم لدى الحركة الأمازيغية في كل المنطقة المغاربية.

(25) فضلاً عما أشرنا إليه من تنظير سوسولوجي للحركات الاجتماعية كما لخصه إيريك نوفو:

Erik Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux* (Paris: La Découverte, 1996).

ولمزيد من التفاصيل حول هذا النوع من الحركات الاجتماعية الجديدة في المنطقة العربية، ينظر: سيد فارس، *ثقافة الحركات الاجتماعية الجديدة: مقاربات أثرولوجية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)*.

(26) ينظر: الحركات الأمازيغية في شمال أفريقيا: النخب، أشكال التعبير والتحديات، إشراف ناصر جابي (الجزائر: منشورات الشهاب، 2018).

وقد مكّن هذا الوضع أبناء منطقة القبائل، على الرغم من قدم الحركات الهجرية لديهم إلى خارجها، من الجمع بين الاستقرار الحضري والحفاظ على روابطهم الأسرية والثقافية في المنطقة، والحفاظ على اللغة والثقافة الأمازيغيتين، من خلال بناء مساكن فردية فيها، والتنقل بين الفضاءين الحضري والريفي. وقد سمح لهم البقاء، على تماس مباشر مع هموم منطقتهم وسكانها، أن يُظهروا بوضوح، خلال الحركات الاحتجاجية التي انطلقت من منطقة القبائل، قدرتهم على نقل صداها الواسع والسريع إلى العاصمة، كما حدث عام 1980، اعتماداً على حضورهم الكثيف داخل النسيج الاجتماعي للمدينة، وخاصة في الأوساط العمالية والنقابية والطلابية⁽²⁷⁾.

وعلى الرغم من هذا الأثر، حافظت هذه الحركة المطلبية ذات الطابع الثقافي على بعدها الجهوي المرتبط بمنطقة القبائل، حتى حينما تصاعدت وتوسعت لتشمل، فضلاً عن الجزائر العاصمة، بعض المدن الكبرى مثل وهران وقسنطينة، بفعل الحضور المميز لأبناء المنطقة فيها. ومن سمات الحركة الأخرى أنها استفادت من تبني فئات وسطى حضرية متعلمة بالفرنسية لجزء من أطروحاتها، وهو ما أسهم في تصنيفها، ضمن الخارطة السياسية والإعلامية، باعتبارها تياراً ديمقراطياً في مقابل التيارين الوطني والإسلامي.

وسيطر هذا التميز كذلك في موقف الحركة من أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988؛ إذ حافظت منطقة القبائل على هدوئها طوال أيام الاضطراب التي عاشتها المدن الجزائرية خلال الأسبوع الأول من الشهر نفسه، تحت تأثير حركة شعبية اتسمت بقدر كبير من العفوية. غير أن هذا لم يمنع النخب السياسية المرتبطة بالحركة الثقافية الأمازيغية من أن تكون من بين المستفيدين من التحولات اللاحقة، كما حصل عند الإعلان عن تأسيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 9 شباط/فبراير 1989، أي قبل صدور قانون الاعتراف بالأحزاب والتصديق على الدستور الجديد بأيام قليلة. وقد دفع ذلك بعض الأوساط المناوئة إلى اتهام قيادة الحزب بالاستفادة من قرب سياسي من دوائر نافذة في السلطة، أتاح له الإعلان عن نفسه قبل غيره من الأحزاب.

لم تحتكر هذه الحركة الاحتجاجية ذات الطابع الثقافي الساحة الاحتجاجية في الجزائر. فقد شهدت مدينة قسنطينة عام 1986 مظاهرات شعبية انطلقت من الوسط الطلابي، قبل أن تتوسع في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها لتشمل مدناً أخرى في الشرق الجزائري، مثل عنابة وسطيف، بحيث أخذت طابعاً أكثر شعبية مما كان لها في بدايتها⁽²⁸⁾. وتكرر الأمر ذاته في مدن الغرب الجزائري، مثل وهران وسعيدة، وفي قسبة العاصمة لاحقاً، بكل رمزيته التاريخية التي تعود إلى الحركة التحريرية، حيث اندلعت مظاهرات تمحورت مطالبها أساساً حول قضية السكن⁽²⁹⁾.

(27) ينظر القراءة التي يقدمها أستاذ الاقتصاد بجامعة تيزي وزو، أحمد دحماني، للأحداث التي شارك فيها أستاذاً ومناضلاً سياسياً في حزب الثورة الاشتراكية يوم 20 نيسان/أبريل 1980 كخلفية لما حصل في الحراك الشعبي بعد عقدين كاملين: Ahmed Dahmani, "Mise en perspective du hirak, retour sur le printemps berbère d'avril 1980," *Mouvements*, vol. 2, no. 102 (2020), pp. 103–113.

(28) ينظر شهادة بعض المتهمين بالوقوف وراء أحداث قسنطينة (1986) أثناء إبعادهم إلى أقصى الجنوب من أمثال عبد الكريم بوجاجة، مدير الأرشيف، وهو ينفي التهم الموجهة إليه ضمن مجموعة محسوبة على اليسار من الفئات الوسطى والإطارات.

(29) Madjid Makedhi, "35^e anniversaire des événements du 5 octobre 1988: La révolte qui a changé le cours de l'histoire en Algérie," *Algeria-Watch*, 5/10/2023, accessed on 12/2/2026, at: <https://acr.ps/1L9F31y>

لقد شكّلت هذه التحركات التي عرفتها المدن الكبرى وأحيائها الشعبية منذ منتصف الثمانينيات الشرارة الأولى للأحداث التي ستشهدها الجزائر في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1988، حين اندلعت مظاهرات احتجاجية انطلقت هذه المرة من الأحياء الشعبية للعاصمة، لا من الأوساط الطلابية كما كان الحال في تيزي وزو وقسنطينة. ولم تتميز هذه الاحتجاجات بالسياق الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي جرت فيه فحسب، بل أيضاً بالسياق السياسي الذي تزامن معها، والذي عرف إطلاق محاولات إصلاح من داخل النظام، اتسمت بقدر كبير من الغموض وقلة الشفافية، بعد استفحال أزماته. فيما يهيم الحركة ذاتها، لم تنجح التحركات الاحتجاجية في بلورة أهداف واضحة لها، ولم تصبح قابلة للتكرار والانتقال من فضاء جغرافي إلى آخر على شكل موجات احتجاجية، بل اتسمت مطالبها بالغموض والتشتت؛ ما صعب على قادتها التفاوض مع السلطات حولها. أمّا من الناحية التنظيمية، فقد اتسم الاحتجاج بالضعف، وغياب القيادة، حتى حينما توسّع؛ وذلك بسبب خصائصه السوسيولوجية التي استفاضت في دراستها بعض البحوث حينما قارنتها بحالة الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر عام 2011⁽³⁰⁾.

أما فيما يهيمّ تعامل النظام معها، وعلى خلاف طريقة معالجة الحركات الاحتجاجية السابقة التي جرى احتواؤها عبر استغلال الربيع النفطي لتوزيع بعض عوائده على فئات شعبية باركت هذا الإجراء، على الرغم من عدم معالجة جذور الأزمة الاجتماعية الموضوعية، لم يكن من الممكن أن يُعتمد الحلّ نفسه. فقد أدّت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر إلى تقليص موارد الدولة المعتمدة على الربيع النفطي. وتم اللجوء إلى نوع آخر من المحاولات.

ركزت هذه المحاولات في بدايتها على استمالة الفئات الوسطى الحضرية، عبر منحها هامشاً أوسع من الحريات، من خلال توظيف مفاهيم المجتمع المدني⁽³¹⁾ وتوسيع بعض الحريات الإعلامية داخل القطاع العمومي المملوك للدولة⁽³²⁾. ثم انتقلت تكتيكات النظام لاحقاً إلى مستويات سياسية أوسع، تُرجمت في اقتراح دستور جديد مهّد لتغيير الإطار القانوني للتجربة السياسية. وهو مسار سيعود إليه النظام السياسي الجزائري مراراً كلما واجه أزمة، من خلال تعديل القوانين المنظمة للأحزاب والجمعيات والنقابات، وتنظيم انتخابات محلية وتشريعية، بما يسمح بتغيير الوجوه من دون المساس بجوهر النظام، كما حصل لاحقاً بعد الحراك، حينما اقترح الرئيس عبد المجيد تبون دستوراً جديداً في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وكان من شأن هذا التكرار الشكلي في انتهاج الحلول نفسها أن فقدت مع الوقت قدراً كبيراً من صدقيتها.

(30) نور الدين بكيس، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاج ومحدودية التطور: قراءة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية لسنة 2011"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014.

(31) أخذت تطبيقات المفهوم في الحالة الجزائرية أبعاداً تاريخية، مرتبطة بالحالة الوطنية كما حصل حينما تمت، على سبيل المثال، محاولات تجنيد أبناء الشهداء، للشرعية التي تتمتع بها هذه الفئة، حتى تساعد على إبعاد الاتهامات التي ألصقت بمفهوم المجتمع المدني بحجة منبته الغربي.

(32) من خلال تجربة أسبوعية *Algérie actualité* الصادرة بالفرنسية الموجهة إلى الفئات الوسطى الحضرية، بالملفات التي كانت تنشرها أسبوعياً والنقاشات التي كانت تديرها بمشاركة بعض المثقفين والجامعيين.

ثالثاً: لماذا فشلت النخب الرسمية في إصلاح نظامها السياسي؟

تبين سريعاً لمراكز القرار السياسي التي قادت مبادرات الإصلاح بالطريقة غير الشفافة التي أنجزت بها، أن الفئات الوسطى الحضرية المتعلمة، التي جرى التعويل عليها بوصفها الحامل الاجتماعي لهذه الإصلاحات، لم تكن قادرة على التحول إلى فاعل جماعي مؤثر في إحداث التغيير السياسي المنشود. ويعود ذلك أساساً إلى الانقسامية ذات الطابع الثقافي واللغوي التي تعيشها هذه الفئات، والتي حدّت من قدرتها على مخاطبة فئات المجتمع ومكوناته كافة، وحصرت تأثيرها في شرائح محددة منه. وأظهرت مبادرات الإصلاح من داخل النظام أيضاً ذلك الطابع القطاعي الذي يميز مؤسسات الدولة، والذي حوّل هذه الفئات عملياً إلى طرف منخرط في الصراعات السياسية القائمة، فزاد من حدتها بدلاً من الإسهام في تخفيفها أو إيجاد حلول لها.

ويرتبط هذا الوضع بجذور تاريخية عميقة؛ إذ حرم الاستعمار الاستيطاني الفرنسي الطويل الجزائر من إنتاج منظومة تعليمية متجانسة قادرة على تكوين نمط واحد من المثقفين يضطلع بأدوار متقاربة في علاقته بمختلف فئات المجتمع. بدلاً من ذلك، أفرز نظام التعليم الاستعماري الفرنسي نمطين من المثقفين بلغتين مختلفتين، العربية والفرنسية، وبمضامين ثقافية وقيمية متباينة، تؤدي أدواراً مختلفة وموجهة إلى فئات بعينها عبر مؤسسات، هي نفسها متميزة بنيةً وأداءً. فخلال الحقبة الاستعمارية دُمّرت المؤسسات التعليمية التقليدية التي كانت تعتمد العربية وتستند إلى محتوى ديني في الغالب، في مقابل بناء مؤسسات تعليمية وثقافية موازية لما بقي من الأولى، لا تشتغل إلا بالفرنسية، هدفها إنتاج النخب التي تقتضيها الحالة الاستعمارية⁽³³⁾.

وحاولت السلطة الاستعمارية تدارك هذا الخلل عبر إنشاء ما سُمّي المدارس الثلاث عام 1850، التي تحولت لاحقاً إلى ثانويات مزدوجة اللغة والثقافة في قسنطينة والجزائر وتلمسان. غير أن هذه التجربة، القريبة من نموذج المدرسة الصادقية في تونس⁽³⁴⁾، لم تنجح في إنتاج مثقف قادر على أداء دور الوسيط بين النخب المتوسطة والعليا التي استهدفتها، خاصة في قطاعات التعليم والعدالة الموجهة إلى الأهالي. فقد أفشل الطابع الاستعماري للمجتمع ككل هذا المجهود، سواء بسبب محدودية عدد خريجي هذه المدارس أو بسبب اتساع الطلب الاجتماعي الذي لم تتمكن من تلبية⁽³⁵⁾.

دفعت الانقسامية التي طبعت النخبة الجزائرية مراكز القرار، منذ منتصف الثمانينات، إلى تفضيل توجيه مشروع الإصلاح السياسي نحو الفئات الشعبية، التي عبّرت بأشكال متعددة عن تدمرها من

(33) هذا ما بيته دراسة عالمة الاجتماع، فاني كولونا، وهي تتكلم عن مدرسة المعلمين ببوزريعة في أعالي العاصمة على سبيل المثال. ينظر:

Fanny Colonna, *Instituteurs algériens, 1883–1939* (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1975).

(34) Noureddine Sraieb, "Le collège Sadiki: Histoire d'une institution," in: Patrick Cabanel & Jacques Alexandropoulos, *La Tunisie mosaïque* (Toulouse: Presse Universitaire du Midi, 2020).

(35) Charles Janier, "Les medersas algériennes de 1850 à 1960," *Monographie écrite* (Juin 2010), accessed on 12/2/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2xJ>

أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، قبل أن يتحول هذا التذمر إلى مستوى سياسي. وقد جرى التعامل مع هذه الفئات باعتبارها فاعلاً جماعياً يحتمل أن يحدث التغيير، في سياق لم يكن يحظى فيه مشروع الإصلاح بإجماع داخل مراكز القرار نفسها. فقد اتفقت هذه المراكز على ضرورة معالجة الاختلالات التي ظهرت في مشروع بومدين، من دون أن تتفق على أولويات الإصلاح ولا على عمقه ولا على القطاعات التي ينبغي الشروع فيها.

لهذا السبب، ركزت المبادرات الأولى على الإصلاح الاقتصادي، الذي كان يحظى بقدر أكبر من القبول مقارنة بالإصلاح السياسي، بالنظر إلى وضوح أعطابه واتساع الإجماع حولها داخل المجتمع. وسهّل تجنيد الفئات الشعبية المتضررة من الوضع الاقتصادي، إلى جانب فئات وسطى أجيرة ومالكة كانت من أبرز المستفيدين من التحولات التي عرفها هذا القطاع. وقد سمح تبني اقتصاد السوق وبداية تفكيك القطاع العمومي المملوك للدولة لهذه الفئات بالانتقال من موقع الأجير إلى موقع المالك، وخصوصاً أن النخب نفسها التي أدارت القطاع العام واصلت الإشراف عليه بعد خصخصته، لتستفيد هذه المرة من الشبكات والعلاقات التي راكمتها سابقاً، ولكن بوصفها مالكة جديدة للقطاع الخاص⁽³⁶⁾.

جرت هذه الإصلاحات بمبادرة من هذه الفئات ومن دون تبعات سياسية كبيرة في تصور القائمين عليها. غير أن الوضع المالي الصعب للبلاد شكّل عائقاً حقيقياً أمام تجسيدها على أرض الواقع، على الرغم من محدودية الاعتراضات السياسية التي واجهتها، والتي صدرت أساساً عن تيارات وطنية جذرية ويسارية. وقد اتخذ هذا الاعتراض شكل تحالف قادته عناصر من جبهة التحرير الوطني والقيادة النقابية، بدعم من شخصيات قريبة من حزب الطليعة الاشتراكية (الحزب الشيوعي سابقاً)، التي استمرت في التمتع بحضور وازن داخل ما سُمّي المنظمات الجماهيرية، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، واتحادات الفلاحين والنساء، إضافة إلى بعض المثقفين والصحافيين والناشطين في الوسط الجامعي بين الطلبة وهيئة التدريس إلى غاية نهاية الثمانينيات⁽³⁷⁾.

غير أن هذه التجربة السياسية المحسوبة على اليسار، عرفت أفولاً واضحاً لمصلحة تجربة جديدة تصدرتها تيارات سلفية دينية صاعدة، بدأت تطفو على السطح منذ منتصف الثمانينيات. وقد راكمت هذه التيارات حضوراً واسعاً داخل الأوساط الشعبية في المدن الكبرى والمتوسطة، معتمدة على شبكة مساجد اشتغلت بعيداً عن الرقابة الأمنية والسياسية التي كانت منسجلة أساساً بصراعاتها مع النخب العصرية المنتمية إلى الفئات الوسطى والمتمركزة داخل مؤسسات الدولة ومحيطها. وقد أتاح هذا الوضع للتيار الديني أن يستمر في بناء قواعده، قبل أن يفرز، بعد سنوات قليلة، قيادات عرفت كيف تملأ الفراغ السياسي داخل الشارع الجزائري، في لحظة بدأت فيها الخلافات بين النخب

(36) بيّنت لي ملاحظاتي داخل عالم الشغل الجزائري أن كثيرين ممن كانوا يسيرون القطاع العمومي في أنشطة اقتصادية معينة استمروا على رأس القطاع بعد خصخصته، كما تظهره حالات بعض قيادات منظمات أرباب العمل.

(37) زيادة على التضيق الإعلامي والسياسي، عرفت وجوه كثيرة ممثلة لهذا التيار السياسي حملات اعتقال لتحييدها خلال هذه المرحلة الحساسة بعد الإعلان عن انطلاق هذه التوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة.

الرسمية تتفاقم وتبرز إلى العلن، وعجزت عن إبراز وجوه متوافق عليها لقيادة الإصلاحات التي حظيت بإجماع عام من حيث المبدأ، من دون اتفاق حول أولوياتها ولا وتيرة تنفيذها⁽³⁸⁾.

وفي هذا السياق، تحركت مراكز القرار المنادية بالإصلاح على نحوٍ منفرد ومن دون تنسيق فيما بينها، في فترة غاب فيها مركز قرار جامع يقود هذه التحولات⁽³⁹⁾. وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها رئاسة الجمهورية، فإنها لم تحقق نجاحًا يُذكر، بسبب غياب التوافق بين الشخصيات الفاعلة داخلها. وقد برز في هذا الإطار مولود حمروش (1943-)، الذي شغل موقعًا محوريًا بوصفه أمينًا عامًا للحكومة (1986)، ثم رئيسًا لها (1989-1991)، وسعى لتطبيق إصلاحات اشتغل بها فترة طويلة، مستعينًا بنخب من الفئات الوسطى البيروقراطية والتكنوقراطية. وهي فئات لم يكن لها تقليد راسخ في العمل السياسي، سواء الحزبي أو غيره، نتيجة ابتعادها عنه خلال مرحلة الأحادية الحزبية (1962-1989) إلى غاية الاعتراف بالتعددية (تشرين الثاني/ نوفمبر 1989)⁽⁴⁰⁾.

سعى حمروش لاستمالة هذه الفئات لإحداث تحوّل في موازين القوى داخل حزب جبهة التحرير الوطني، بوصفه موقعًا سياسيًا مركزيًا يمكن أن يواكب الإصلاحات بدلًا من تعطيلها، كما حصل خلال فترة طويلة بسبب سيطرة نخب محافظة على الجهاز الحزبي وأواخر حكم بومدين مع محمد الصالح يحيوي، ثم محمد الشريف مساعدي (1924-2002)، الذي أبدى مقاومة شديدة لمسار الإصلاح، كما ظهر خلال مؤتمر جبهة التحرير عام 1984، قبل أن يُبعد عن الحزب مباشرة بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988.

وخلال هذه المرحلة، نُسبت أدوار عديدة إلى مديرية الأمن الوطني، خاصة خلال أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، حين كان الهادي لخضيري على رأسها (1977-1987). وقد تدهورت علاقته بسرعة مع حمروش بعد إبعاده من الحكومة ومنعه من الترشح للانتخابات التشريعية، وهو ما أدى إلى ظهور تصدعات داخل الفريق الإصلاحي، زادت من تعقيد الرهان على هذا النوع من

(38) عاشت مؤسسات الدولة المركزية على غرار رئاسة الجمهورية التي كان يفترض فيها قيادة هذه الإصلاحات صراعات كثيرة، كما حصل بين خالد نزار وزير الدفاع والعربي بلخير مدير ديوان الرئيس ومولود حمروش الأمين العام للرئاسة ورئيس الحكومة لاحقًا، هذا زيادة على الصراعات المؤسسية كتلك التي كانت حاضرة بين حزب جبهة التحرير والحكومة ورئاسة الجمهورية والإدارة المركزية. وقد أخذت تلك الصراعات، في بعض الأحيان، طابعًا شخصيًا بين الأفراد زيادة على حمولتها السياسية الجماعية.

(39) حتى عندما تعلّق الأمر بالإصلاحات الاقتصادية لم يكن هناك توافق بين مراكز القرار (رئاسة الحكومة، وزارة التخطيط، رئاسة الجمهورية) التي تكلم عنها بإسهاب غازي حيدوسي وهو يذكر بتجربته في وزارة التخطيط التي كان يتم فيها "تحرير تقارير مغلوبة وشبه مغلوبة نوجهها إلى مصالح الحكومة ورئاسة الجمهورية لنحتفظ بالتقارير الصحيحة عندنا كمجموعة للتخطيط كنا نشغل عليها في المساء بعد خروج الموظفين من مقر الوزارة". ينظر:

Ghazi Haidouci, *La libération inachevée* (Paris: Editions la découverte, 1995).

(40) تبنّى الرئيس الشاذلي بن جديد هذه الرؤية الإصلاحية بعد مرحلة تردّد، ويمكن ذكر اسم مولود حمروش الأمين العام برئاسة الجمهورية الذي كان من الوجوه البارزة لهذا التيار الإصلاحي الذي ظهر في برنامج حكومته لاحقًا الذي كان تجسيدًا في جزء كبير منه لعمل مجموعات الإصلاحات التي انطلقت برئاسة الجمهورية، إلى جانب الهادي لخضيري مدير الأمن الوطني الذي تُنسب إليه أدوار على الميدان في تجسيد الإصلاحات تكلمت عنها الشائعات قبيل أحداث تشرين الأول/ أكتوبر. كما جاء في هذا المرجع الذي استجوب فيه الصحفي سيد أحمد سميان الفاعلين الأساسيين أثناء تلك الأحداث كان من بينهم خالد نزار والهادي لخضيري.

ينظر: Semiane Sid Ahmed, *Octobre, ils parlent* (Alger: Editions le matin, 1999).

الحركات الاجتماعية الشعبية المطالبة. فقد ظهرت تلك الحركات من دون قدرات تنظيمية واضحة، ومن دون نخب تقودها، واتسمت مطالبها بالغموض وتداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والقيمية فيها، ما جعلها، وفق هذه القراءة⁽⁴¹⁾، قابلة للتوظيف بوصفها رافعة اجتماعية لدفع مسار الإصلاح الذي كان النظام السياسي في حاجة إليه لتحسين أداؤه، بعد تزايد مظاهر العجز منذ السنوات الأولى لحكم بن جديد.

في المقابل، لم تتجه هذه الاستراتيجية نحو الحركة العمالية والنقابية، ربما خوفاً من طابعها المنظم ومن وجود قيادات متمرسية يصعب تجاوزها أو توظيفها في مشروع سياسي لا تكون طرفاً فيه. كما أن مطالبها الاقتصادية والاجتماعية الواضحة وطابعها العصري جعلها من الصعب التلاعب بها، كما بينت ذلك في مؤلفات سابقة⁽⁴²⁾.

وقد أكدت العديد من الدراسات التي تناولت هذه الظواهر، قبل سنوات من اندلاع الحراك الشعبي وفي المرحلة الأخيرة من حكم بوتفليقة (1999-2019)، وجود ارتباط وثيق بين التهميش الاجتماعي داخل الفضاء الحضري وظهور الحركات الاحتجاجية. وربطت هذه الدراسات هذا المسار بفشل السياسات الحضرية، كما يعكسه ضعف الأداء المؤسسي المحلي، وهو ما أسهم في تنامي الاحتجاج داخل المدينة الجزائرية. ويظهر ذلك، على سبيل المثال، في دراسة اعتمدت على تحليل معطيات صحيفة الشروق اليومي الصادرة بالعربية في الفترة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 2015، حينما كان الإعلام المحلي لا يزال قادراً على تناول مثل هذه القضايا⁽⁴³⁾. وقد أظهرت الدراسة أن الاحتجاج في الفضاءات الحضرية يقوده في الغالب سكان الحي المعني مباشرة بالمشكل المطروح بنسبة 47.17 في المئة، وقد يتوسع ليشمل عدة أحياء (18.87 في المئة)، أو المدينة بأكملها (33.96 في المئة). وتصدرت الأحياء السكنية الجديدة قائمة الفضاءات الاحتجاجية بنسبة 31.43 في المئة، تلتها الأحياء القصديرية (8.58 في المئة)، ثم ما سُمي الأحياء الفوضوية (13.33 في المئة)⁽⁴⁴⁾.

وتؤكد هذه المعطيات خصوصية الحالة الجزائرية فيما يهم العلاقة بين الاحتجاج والمجال الحضري، الذي توسع كثيراً بفضل سياسات الدولة في بناء أحياء سكنية جديدة تحولت إلى فضاءات لتفاقم مشكلات حديثة، لم يتمكن التسيير البيروقراطي من توقعها أو معالجتها في الوقت المناسب. وقد

(41) تستند هذه القراءة إلى ما أشرنا إليه من انقسامية النخب منذ مرحلة الحركة الوطنية، التي شهدت مثل هذه الصراعات بين النخب المنقسمة لغوياً، ثقافياً وقيماً من أجل فرض هيمنتها. وفي نهاية المطاف انتهى الصراع لصالح النخب المفرنسة المتأثرة بالفكرة العلمانية وتقدم على أنها نخب عصرية، على الرغم من المنافسة التي وجدتها من النخب الدينية المعربة، التي مثلتها جمعية العلماء المسلمين وبعض شيوخ الإسلام الشعبي الطرقي الأقل حضوراً، والذي كانت تستهين به النخب العصرية قبل أن تكتشف قوة حضوره في المجتمع والشارع ومراكز القوى، وأخيراً في صناديق الاقتراع وقدرته على المنافسة.

(42) عبد الناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية (الجزائر: منشورات المعهد الوطني للعمل، 2001).

(43) الطاهر سعود وعبد الحليم مهور باشة، "المدينة الجزائرية والحراك والاحتجاجي: مقارنة سوسيولوجية"، عمران، مج 5، العدد 18 (خريف 2016)، ص 93-126.

(44) المرجع نفسه، ص 117.

أدى ذلك إلى تدهور شروط الحياة في هذه الأحياء، سواء فيما يتعلق بالنقل العمومي أو الإضاءة أو الأمن أو الخدمات الصحية؛ ما جعلها تعيش حالات متكررة من انعدام الأمن بعد فترة قصيرة من إنشائها، وأسهم في بروز ظواهر مثل عصابات الأحياء وانتشار استهلاك المخدرات بين الشباب وما ارتبط به من عنف.

وتندرج هذه التطورات في سياق مدينة عرفت نزوحًا ريفيًا متواصلًا طوال عقود بعد الاستقلال، ما زاد من صعوبات التنشئة الاجتماعية ومن عدم تجانس القيم، خاصة في الأحياء الجديدة. وقد تحوّل سكان المدينة الأصليين إلى أقلية ديموغرافية، بحيث عجزوا عن "فرض" نمط عيشهم على المجال الحضري المتحوّل. وانعكست هذه الاختلالات في طبيعة المطالب الاحتجاجية، حيث تصدّر مطلب السكن المطالب الاجتماعية بنسبة 40.91 في المئة، تلاه مطلب التهيئة الحضرية (21.95 في المئة). وأظهرت المعطيات الميدانية أن الوقفات الاحتجاجية أمام المؤسسات العامة كانت الشكل الأكثر شيوعًا بنسبة 35.12 في المئة، تلاها غلق الطرقات (29.34 في المئة)، ثم يتمثل الشكل الأكثر حدة في الجمع بين الاحتجاج وعرقلة عمل المؤسسات بعد اقتحامها (14.88 في المئة)⁽⁴⁵⁾.

وقد استهدفت هذه الاحتجاجات أساسًا مؤسسات الولاية بنسبة تقارب 40 في المئة، ثم الدائرة (21.87 في المئة)، فالبلدية، إضافة إلى مؤسسات أخرى ذات طابع اقتصادي وتربوي ورياضي (15 في المئة)، في مدن تعاني قلة المرافق وسوء تسييرها، وعجزها عن الاستجابة للطلب الاجتماعي في المراحل الأولى لنشوء المراكز الحضرية الجديدة. وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه الاحتجاجات على المستوى الوطني، لم تحظ بقراءة جدية من مراكز القرار العليا في حينه، على الرغم من كونها شكّلت ظاهرة اجتماعية سياسية مركّبة عبأت فئات اجتماعية واسعة مدة سنوات، قبل محطة الحراك الشعبي⁽⁴⁶⁾.

رابعًا: من احتجاجات الثمانينيات إلى حراك باريس: الدور السياسي للهجرة

احتلت إشكالية القطيعة موقعًا مركزيًا في الدراسات التي تناولت حراك 2019، وذلك لفحص مدى ارتباطه بأنماط الحركات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري قبل هذا التاريخ. ويبرز في هذا السياق حراك باريس، الذي سبق زمنيًا انطلاق المسيرات داخل الجزائر، خلافاً لما شهدته في السنة نفسها حالات عربية أخرى مثل لبنان والعراق والسودان. ويعيد هذا المعطى إنتاج إحدى السمات البنيوية في التاريخ الاجتماعي والسياسي للجزائر، والمتمثلة في الدور المحوري الذي اضطلعت به الهجرة الجزائرية منذ بدايات عشرينيات القرن العشرين، حين انطلقت الحركة الوطنية الاستقلالية في المهجر، على يد العمال الجزائريين في فرنسا.

(45) المرجع نفسه، ص 119.

(46) ينظر: المرجع نفسه، ص 120 (الجدول 7).

وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام باحثين من أجيال مختلفة، من بينهم محمد حربي وبيار بورديو وعبد المالك صياد وبنجامين ستورا، إضافة إلى باحثين من الجيل الجديد، الذين أكدوا جميعاً خصوصية الحالة الجزائرية، حتى مقارنة بالحالات المغاربية القريبة⁽⁴⁷⁾. فقد شهدت الجزائر تشكُّل الحركة العمالية والنقابية، ثم الحركة الطلابية، في المهجر قبل أن تشهد داخل الوطن. وأسهم هذا المسار في تأثر واضح بالحياة الفكرية والسياسية الفرنسية، انعكس على هذه الحركات وعلى نخبها المركزية، كما تجلّى لاحقاً، على سبيل المثال، في مواقف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ("الولاية السابعة") ذات النزعة العلمانية، التي عبّرت عنها خلال النقاشات الوطنية حول الدستور بعد الاستقلال، دفاعاً عن فصل الدين عن الدولة والمساواة بين الجنسين في مختلف المجالات⁽⁴⁸⁾.

وقد واصل علي هارون (-1927)، أحد قيادات هذه الفدرالية، الدفاع عن هذه المواقف بعد الاستقلال، بصفته عضواً في مجلس الدولة الذي تولى مهمات رئاسة الجمهورية عقب إقالة بن جديد أو استقالته عام 1992. ودخل في هذا السياق في صراعات مباشرة مع التيارات الدينية والمحافظية، متبنياً مواقف علمانية صارمة عكست توجهاً فكرياً داخل الحركة الوطنية ارتكز أساساً على أبناء الهجرة⁽⁴⁹⁾.

ومع مرور الوقت، عرفت الهجرة الجزائرية تحولات متفاوتة العمق في قاعدتها الاجتماعية، التي كان يغلب عليها الطابع العمالي، لتصبح أكثر تنوعاً من الناحية السوسولوجية، كما تنوعت وجهاتها الجغرافية نحو بلدان جديدة، مثل كندا وبريطانيا. غير أن هذا التنوع لم يمنع استمرار هيمنة الهجرة إلى فرنسا على مشهد الحراك، كما عكسته مسيرات باريس المنطلقة من ساحة الجمهورية، إضافة إلى مسيرات في مدن فرنسية كبرى أخرى.

انطلقت هذه المسيرات، عقب مبادرة فردية أطلقها طالب جزائري عبر صفحته على فيسبوك في 12 شباط/ فبراير 2019، قبل أن تتوسع المشاركة فيها تحت شعار *l'Algérie debout* (الجزائر واقفة)⁽⁵⁰⁾. وقد سبقت هذه التعبئة مسيرات الحراك داخل الجزائر، بل حتى بعض التحركات المحلية التي عرفتها عدة مدن جزائرية. ومع ذلك، جرى التعامل مع هذه التحركات المحلية بوصفها الإرهاصات الأولى للحراك، في ظل تنافس بعض المدن والجهات على قيادة المبادرة، كما حدث في مدينة خنشلة

(47) ينظر على سبيل المثال ما كتبه المؤرخ الفرنسي المتخصص في الدراسات الجزائرية، بنيامين ستورا:

Benjamin Stora, *Ils venaient d'Algérie: L'immigration algérienne en France (1912-1992)* (Paris: Fayard, 1992).

(48) Massensen Cherbi, "Le Projet de Constitution de la Fédération de France du FLN (Mai 1962): Une autre indépendance algérienne," *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 156, no. 2 (2024).

(49) للتعرف أكثر إلى الخصوصية الفكرية لتجربة فدرالية جبهة التحرير في فرنسا. ينظر مشروع الدستور الذي اقترحه قيادتها بعيد الاستقلال: Ibid.

(50) ينظر المعطيات التي يوفرها فصل من كتاب جماعي تطرق إلى السنة الأولى من الحراك، وتم الاعتماد في وضع عنوانه على ما جاء في لافتة تقول "دزاير رانا هنا" (الجزائر نحن هنا) رُفعت بمناسبة أول مسيرة للهجرة في ساحة الجمهورية في باريس يوم 17 شباط/ فبراير 2019:

Giulia Fabbiano, "Dzair ra na hna; hirak et Hexagone," in: Amin Allal, Layla baamara & Giulia Fabbiano, *Cheminevements révolutionnaires, un an de mobilisation en Algérie 2019-2020* (Paris: Cnrs éditions, 2021), pp. 151-184.

على ارتفاع 1200 متر عن سطح البحر، في منطقة الأوراس، إلى الشرق الشمالي الجزائري، تبعد حوالي 600 كلم إلى شرق العاصمة الجزائر، يبلغ عدد سكانها حالياً 110 آلاف ساكن تقريباً)، حيث خرج مئات المواطنين في 14 شباط/ فبراير احتجاجاً على ما نُقل عن رئيس البلدية من استفزاز لهم، وهو الاحتجاج الذي تطوّر بعد أيام ليلعب حدّ نزع الصورة الضخمة للرئيس بوتفليقة من واجهة مقر البلدية، في فعل رمزي عبّر عن تجاوز عتبة الخوف لدى سكان مدينة صغيرة وفقيرة عانت التهميش منذ الاستقلال، على الرغم من مساهمة أبنائها الفاعلة في حرب التحرير. وسجلت أحداث مشابهة في مدينة خراطة بولاية بجاية (شمال) في 16 شباط/ فبراير، حيث انطلقت مسيرة احتجاجاً على ترشح بوتفليقة، قبل أن يُعلن بعد يومين عن مغادرته الجزائر لإجراء ما وُصف بفحوصات طبية روتينية في جنيف، استمرت فعلياً إلى منتصف آذار/ مارس؛ ما غدّى موجة واسعة من الشائعات حول وضعه الصحي.

شارك في مسيرات باريس مهاجرون من مختلف الأعمار والوضعيات الاجتماعية، وكان الإحساس بالعار، كما عبّر عنه بيانهم الأول، حاضرًا بقوة وهم يشاهدون رئيساً مقعداً على رأس السلطة منذ عقدين يترشح لعهد خامسة. ومثّل هذا الترشيح الشرارة الأولى التي دفعت الجزائريين، في المهجر وداخل الوطن، إلى الخروج الجماعي والسلمي لرفضه، قبل أن تتطور مطالب الحراك لاحقاً نحو أهداف سياسية أوسع، مرتبطة بإصلاح النظام السياسي.

شهدت السنوات الأخيرة من حكم بوتفليقة، قبل إعلان الترشيح إلى العهدة الخامسة، تزايد مظاهر الفساد، التي بلغت مستويات غير مسبوقة، بفعل بروز قوى داخل مؤسسات النظام، ولا سيما المؤسسات الأساسية، تميزت بربطها بين المال والسياسة والإعلام ضمن شبكة أوليغارشية توسعت في سياق غياب رئيس عاجز. وضمّت هذه الشبكة وجوهاً سياسية وأخرى اقتصادية، كان في مقدمتها سعيد بوتفليقة (1957-)، شقيق الرئيس ومستشاره، الذي استثمر رابطة القرابة ليصير فاعلاً في المجال السياسي، في ظاهرة لم يعرف حجمها هذا وبروزه إلى العلن النظام الجزائري من قبل، ويُرجّح أن جزءاً منها تأثر بثقافة سياسية عاشت في كنفها عائلة بوتفليقة خلال إقامتها في المغرب⁽⁵¹⁾.

كان الفساد حاضرًا بقوة في يوميات المهاجرين من خلال ممارسات ملموسة، مثل التحويلات المالية غير الشفافة وشراء العقارات من جانب أعضاء الأوليغارشية الحاكمة وأفراد عائلاتهم في أوروبا، ولا سيما في فرنسا. وأسهمت حرية الإعلام والتعبير التي يتمتع بها المهاجرون في تداول هذه المعلومات، ورصد تحركات هذه الشخصيات بين ضفتي المتوسط. وتحولت الروابط العائلية والجهوية داخل الأوساط المهاجرة إلى قنوات أساسية لتداول مثل هذه الأخبار وما قد يحوم حولها من الشائعات، استغلها بعض المؤثرين المقيمين في أوروبا للتعبئة ضد الوضع السياسي القائم آنذاك. وقد تفاقمت مثل هذه المظاهر من الدعاية والتحريض السياسيين في سياق تراجع العمل السياسي الجماعي المنظم، الذي ميز الهجرة في مراحل سابقة، من خلال الأحزاب والجمعيات والنقابات.

(51) لم يعرف النظام السياسي الجزائري ظاهرة الربط بين السياسة والعائلة على هذا النحو العلني والمكشوف لا في عهد الرئيس بومدين ولا بعده باستثناء حالة الرئيس بن جديد الذي ظهر أثناءها بعض أفراد عائلته إلى سطح المشهد السياسي كما كان حال أخيه الوالي، وبعض أفراد أصهاره من زوجته الثانية، ومنهم والي تيبازا أثناء أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988.

وفي هذا السياق، برزت ظاهرة المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها شكلاً جديداً من المعارضة، استثمر بقوة في تلك الوسائط، خاصة بعد انتشار الإنترنت في الداخل الجزائري وتحسن تدفقه منذ بداية الألفية الجديدة، في مرحلة تزامنت مع اضطرابات سياسية واجتماعية متلاحقة⁽⁵²⁾.

وقد وفرت مسيرات المهجر معطيات غنية حول ظروف تشكيلها، حيث تحولت ساحة الجمهورية في باريس إلى الفضاء المركزي لتجسيدها كل يوم أحد طوال السنة الأولى من الحراك⁽⁵³⁾. وساد خلال هذه الفترة مناخ من التفاؤل، انعكس أحياناً على خلاصات بعض الدراسات التي اكتفت بتحليل المرحلة الأولى من الحراك من دون انتظار اتضاح مساراته اللاحقة⁽⁵⁴⁾.

وشهدت أولى مسيرات باريس مشاركة أكثر من 3000 متظاهر من خلفيات اجتماعية وجيلية متنوعة، وهو عدد فاق توقعات المنظمين، قبل أن تتطور أشكال التنظيم لاحقاً نحو قدر من الديمومة، على غرار ما لوحظ في مسيرات الجزائر العاصمة. ولم تشهد هذه المسيرات، على الأقل خلال سنتها الأولى، أي احتكاكات تُذكر بين المشاركين من مختلف التيارات السياسية⁽⁵⁵⁾.

غير أن استثناءً واحداً برز في هذا السياق، تمثل في نشاط حركة تقرير مصير منطقة القبائل⁽⁵⁶⁾، التي وجدت في فرنسا، إلى جانب كندا جزئياً، المجال شبه الوحيد لممارسة نشاطها العلني. وقد ظلت قدرتها على التعبئة محدودة، كما ظهر خلال مسيرة 17 آذار/ مارس 2019، حين حاولت عناصرها الاقتراب من مركز التجمع ورفع رايات الحركة؛ ما أثار استياء عدد من شباب الحراك الذين طالبوا بإبعادها إلى أطراف المظاهرة، في حادثة كنت شاهداً عليها بنفسني⁽⁵⁷⁾. وقد واجه شباب الحراك من أبناء المنطقة هذا الطرح بتناقضه الظاهر، معتبرين أن الأمر يتعلق بشأن جزائري داخلي لا ينسجم مع خطاب الانفصال، وهو ما كاد يتحول إلى احتكاك جسدي خلال النقاش.

وقد كشفت هذه الواقعة عن الغموض الذي لا يزال يطبع خطاب هذه الحركة، التي ضمت في جزء منها طلبة قدامى من جامعة بوزريعة المعروفة بكونها معقلاً من معارفيها هذه، واستمرت في الانخراط

(52) لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة المؤثرين واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي، ينظر:

Aïssa Merah, Nacer Aoudia & Nabila Aldjia Bouchaala, "Profils des youtubeurs cyberactives en Algérie. Trajectoires de professionnalisation et contraintes technico-politiques," *Communication*, vol. 38, no. 2 (2021), accessed on 29/3/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2wm>

(53) Fabbiano, p. 151.

(54) على غرار *Revue Mouvements* الصادرة عن دار نشر La découverte التي تكلمت عن ثورة جزائرية وهي تصف الحراك في عددها الصادر عام 2020. ينظر: "Hirak, Algérie en révolution(s)," *Mouvements*, vol. 102, no. 2 (Septembre 2020).

(55) هذا ما وقفت عليه خلال ملاحظاتي المباشرة لأكثر من 118 مسيرة شاركت فيها بالجزائر العاصمة.

(56) تأسست عام 2001، بعد تحركات احتجاجية في منطقة القبائل على يد فرحات مهني الذي أعلن نفسه رئيساً للحكومة المؤقتة لمنطقة القبائل في المنفى، وكانت تُعرف إلى حد تشرين الأول/ أكتوبر 2003 باسم "حركة استقلال القبائل"، وقد صنفتها السلطات الجزائرية "منظمة إرهابية" في أيار/ مايو 2021، بينما أعلنت هي، في باريس، "استقلال" منطقة القبائل في كانون الأول/ ديسمبر 2025. وهي تسمى على الأغلب باختصارات اسمها بالفرنسية *Mouvement pour l'autodétermination de la Kabylie* (ماك = MAK).

(57) المسيرة الوحيدة التي حضرتها في باريس صادفت حضوراً فعالياً صالون الكتاب في فرنسا.

في الشأن الجزائري من موقع يطالب بالانفصال وبناء كيان سياسي مستقل في منطقة القبائل، بعد انتقال مطالبها من الحكم الذاتي الموسع إلى الاستقلال التام⁽⁵⁸⁾.

مع مرور الوقت، أخذ حراك المهجر طابعًا أكثر تنظيمًا، خاصة ضمن مبادرة Libérons l'Algérie (لنحرر الجزائر)، التي نشطت في أكثر من مدينة فرنسية، من دون أن تنجح في بناء تنظيم موحد يجمع مختلف هذه المبادرات. وبقي حراك باريس الإطار الأوسع الذي يلتقي فيه الجزائريون أسبوعيًا، من مختلف الأعمار والمواقع الاجتماعية وأجيال الهجرة، مع حضور لافت للشباب من "الحراقة" (المهاجرين غير النظاميين) والمهاجرين الجدد⁽⁵⁹⁾.

غير أن هذا الاتساع لم يمنع بروز خلافات داخلية، شملت مختلف مكونات الطيف السياسي الجزائري في الداخل والمهجر، التي حاولت تجاوز صراعاتها المرتبطة بعشرية العنف في التسعينيات. وقد نجحت أحيانًا في توحيد مواقفها، كما حدث عند رفض الدعوة إلى الانتخابات الرئاسية التي أعلنتها المؤسسة العسكرية، لكنها عجزت عن تجاوز خلافاتها حين تعلق الأمر بالمسائل التنظيمية المرتبطة مباشرة بالحراك.

وتعود هذه الصعوبات إلى تجدد الهجرة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، ومزيد تنوعها مقارنة بطابعها العمالي الغالب تاريخيًا، الذي كان يمنحها خصائصها التنظيمية المعروفة، مقارنة حتى بالهجرات المغاربية المشابهة. وقد حاولت الأجيال الجديدة استعادة هذا البعد النضالي من خلال الحراك، بوصفه أول تجربة احتجاج جماعي بالنسبة إلى كثير من الجزائريين المقيمين خارج الوطن⁽⁶⁰⁾، الذين يسعون لابتكار أشكال جديدة من الفعل الاحتجاجي في المهجر مستفيدين من مساحات التواصل والتشبيك التي وفرها الفضاء الرقمي، على نحو أتاح لهم اعترافًا اجتماعيًا وسياسيًا داخل الجماعة الوطنية الجزائرية وفي المجتمع الفرنسي في آن واحد⁽⁶¹⁾.

خامسًا: قواعد حراك 2019 الديموغرافية - الاجتماعية وخصائصه السياسية - الثقافية

تميّز الحراك الشعبي في شباط/ فبراير 2019 من احتجاجات الثمانينات بالسلمية، وطول الفترة التي تجاوزت السنة ونصف السنة التي استغرقها حتى توقّفه نتيجة انتشار جائحة كوفيد التي استغلّتها

(58) لمزيد من التفاصيل حول كيفية تطور مطالب النخب القبائلية عبر الزمن، ينظر:

Mohand Tilmatine, "La construction d'un mouvement national identitaire kabyle: Du local au transnational," *Studi Magrebini* (2017); Anna Maria Di Tolla & Ersilia Francesca (eds.), "Emerging Actors In Post-Revolutionary North Africa. Berber Movements: Identity, New Issues and New Challenges," *Studi Magrebini*, vol. 15, no. 2 (2017).

(59) Ibid.

(60) يمكن العودة إلى الوثائق المتعلقة بالحراك التي جاءت على شكل نداءات للتظاهر ولاتخاذ مواقف من الأحداث في المهجر، في: Sanhadja Akrouf & Patrick Farbiaz, *Algérie la seconde révolution* (Paris: Editions du croquant, 2021).

(61) ديدبي لوساوت، "القيام بالحراك في باريس: مشاهد ثورة ضد النظام الجزائري"، ترجمة لحسن زغدار، سياسات عربية، مج 10، العدد 55 (آذار/ مارس 2022)، ص 97-106.

السلطات. واتسم بشموله شرائح اجتماعية جديدة وخصوصاً النساء، وتركيزه على مطالب نوعية ارتبطت بإصلاح النظام السياسي ومدنية الدولة أول مرة في التاريخ السياسي للجزائر. وفي المقابل، تشابه معها بعدم قدرته على التنظيم وعجزه عن إفراس القيادة⁽⁶²⁾، إضافةً إلى الأهمية الكبيرة لدور المهاجرين السياسي فيه.

ففي المهجر، شهدت التحركات التي نظّمها الجزائريون في حراك 2019 ضد العهدة الخامسة لبوتفليقة، خصوصاً في باريس، حشداً كبيراً بوصفها نموذجاً تنظيمياً ظهر في الداخل الجزائري أيضاً. فقد تحولت المسيرات إلى فضاءات مفتوحة للنقاش السياسي امتدت أسابيع استعاد خلالها الجزائريون حقهم في النقاش العام حول القضايا السياسية، وهو ما لم يعتادوه، بشكله الجماعي والعلني هذا ومن دون خوف.

أمّا داخل الجزائر، فتكشف ملاحظات المؤلّف، أثناء مشاركته في مسيرات الحراك في العاصمة، المشاركة النسائية اللافتة فيها، التي عكست تزايد حضور النساء في الفضاء العام، وفي مختلف أسلاك التعلم، وسوق العمل، وتأخر سن زواجهن عما اعتدنه سابقاً، وانخراطهن في تنظيم النسل. وكان من السهل من خلال متابعة المسيرات المنطلقة من أحياء أعالي الجزائر العاصمة رؤية النساء وهن يشاركن مع عائلاتهن بانتظام كل يوم جمعة، رفقة عائلاتهن الصغيرة، التي قلّما يزيد عدد أطفالها على طفلين، الناتجة من الزيجات العصرية التي توسعت كثيراً بين الجزائريين على حساب الزيجات التقليدية التي كانت موضوع اهتمام دراسات ديموغرافية عديدة، من بينها أعمال كمال كاتب⁽⁶³⁾. وعكست هذه التحولات اتجاهاً عاماً نحو الاستقرار في المدن الكبرى والمتوسطة، بما أفرزه من تجانس اجتماعي على المستوى الوطني، جرى فيه تجاوز الكثير من الأبعاد الجهوية والعائلية للحياة الاجتماعية الجزائرية، بما سمح بتعارف أكبر بين الجزائريين على اختلافاتهم.

وتكشف الملاحظات المسجّلة حول مسيرات العاصمة أبعاداً وطنية للحراك، عبّرت عن نفسها في أكثر من مستوى، من بينها المجالان الثقافي واللغوي، حيث برزت اللغة العربية الدارجة، المحسّنة بفعل الانتشار الواسع للتعليم بين الجزائريين، لغة مهيمنة في الحراك، على حساب لغات ذات استعمال واسع كالفرنسية والأمازيغية، اللتين غالباً ما يُمزج بينهما في الحديث اليومي. وقد لاحظ هذا المعطى عالم الأنثروبولوجيا الجزائري عبد الرحمان موساوي⁽⁶⁴⁾.

(62) جابي، حفريات في سوسولوجيا النخب الوزارية الجزائرية.

(63) ينظر على وجه الخصوص المؤلفات التي اهتمت بمسألة الزواج والحضور النسوي في المنطقة المغاربية، بما فيها الجزائر، واعتمدت على التحليل على المدى الطويل.

Kamel Kateb, *La fin du mariage traditionnel en Algérie – étude démographique, une exigence d'égalité des sexes en Algérie 1876-1998* (Paris: Editions bouchene, 2001); Kamel Kateb, *L'émergence des femmes au Maghreb, une révolution inachevée* (Alger: Editions apic, 2016).

(64) Abderrahmane Moussaoui, *Algérie, une longue marche, hirak, mémoires, et histoire* (Paris: Hémisphères éditions; Edition maison neuve et Larose, 2023), pp. 91-108.

من جهة أخرى، ارتبط الحراك بأزمة اقتصادية اجتماعية يعاني آثارها نظام سياسي شاخت رموزه داخل مجتمع شاب عرف انتشاراً سريعاً وواسعاً للتعليم العالي. وقد أفرز ذلك الانتشار تحولات قيمية وثقافية، إلى جانب درجة من عدم التجانس الاجتماعي بالمعنى الطبقي. وقد استفادت من هذه التحولات فئات واسعة بدرجات متفاوتة، بما في ذلك الفئات الشعبية والفقيرة، خاصة من أبناء الريف، التي راهنت على المدرسة الحكومية في تحقيق حراك اجتماعي صاعد على الأغلب، مرفوقاً بحراك مجالي واسع. وفي المقابل، اتجهت الفئات الميسورة تدريجياً نحو المؤسسات التعليمية الغربية لتعزيز مواقعها وفرصها التنافسية في سوق العمل والاقتصاد، خصوصاً في مرحلة التعليم العالي⁽⁶⁵⁾.

وفي مجتمع يفتقر إلى التواصل بين الأجيال بسلاسة، نتيجة التباعد الكبير في المرجعيات، ركزت الأطراف الرسمية في خطابها على ثورة التحرير، وبدرجة أقل على الحركة الوطنية، بعد تفرغها من محتواها السياسي والفكري المتنوع، خصوصاً ما كان مسكوتاً عنه بعد الاستقلال. وقد أدمج ذلك ضمن سردية رسمية رُوِّج لها انسجاماً مع الأحادية التي فرضتها النخب العسكرية التي سيطرت على مقاليد الأمور قبيل الاستقلال، على حساب نخب سياسية وحزبية أكثر تنوعاً من حيث المرجعيات الفكرية والأصول الاجتماعية. وبالنظر إلى كل مظاهر التغيير الاجتماعي التي ذكرنا أنها مسّت المجتمع الجزائري، لم تعد هذه السردية التاريخية تقنع الفئات الشابة، التي ربطت تآكل صدقيتها بالفئات الرسمية المروّجة لها.

وقد أنتج ذلك قطيعة جيلية ظهرت بوضوح خلال الانتخابات الرئاسية التي طُرح فيها ترشح الرئيس بوتفليقة لعهد خامسة⁽⁶⁶⁾، والذي مثل الشرارة التي انطلق منها الحراك؛ إذ تعامل معه المواطنون بوصفه إهانة للبلد على المستوى الدولي، ومساساً سلبياً بالصورة الإيجابية التي يحملونها عن وطنهم.

وتكشف الملاحظات وجود ثلاثة روافد بشرية أساسية للحركة الاحتجاجية: ينطلق الرافد الأول من أعالي مدينة الجزائر العاصمة، من أحياء الشراقة والأبيار وحيدرة وبوزريعة وبن عكنون وغيرها من أحياء غرب العاصمة وجنوب غربها. وتوجّه المشاركون غالباً سيراً على الأقدام أو عبر السيارات الخاصة. وظهرت خلال الأسابيع الأولى للحراك أشكال متعددة من التضامن بين المتظاهرين، خاصة حينما حاولت الأجهزة الأمنية في عدد محدود من المسيرات توقيف السيارات المتوجهة نحو وسط العاصمة⁽⁶⁷⁾.

(65) لم تعرف الجزائر ظاهرة الجامعات الخاصة حتى الآن، ما جعل الفئات الميسورة توجّه أبناءها نحو الجامعات الغربية والفرنسية تحديداً. ولم تجد هذه الجامعات نوعاً من التنافس الضعيف من جانب الجامعات الأنكلوسكسونية إلا مؤخراً بعد الانتشار النسبي الذي عرفته اللغة الإنكليزية في الجزائر.

(66) عرفت الانتخابات الملغاة والمؤجلة أكثر من مرة خلال عام 2019 ممارسات زادت في ابتعاد المواطنين عنها بعد أن ترشحت لها وجوه لا تتمتع بالحد الأدنى من الصدقية رُوِّج لها الإعلام التلفزيوني بصفة يومية غير احترافية زادت من تنفير المواطنين منها.

(67) "مسجد الرحمة"، المستودع الدعوي الرقمي، شوهده في 2026/2/12، في: <https://acr.ps/1L9F2zn>

وتميزت المسيرات الفرعية القادمة من أعالي العاصمة بحضور لافت لأبناء منطقة القبائل، على الرغم من الطابع المختلط لأحياء المدينة، الذي تعزز مع التوسع العمراني خلال العقود الأخيرة⁽⁶⁸⁾. وتميزت بحضور نسائي لافت، خاصة من بنات الفئات الوسطى الحضرية، وهو انتماء كان يمكن ملاحظته في لباسهن وفي لغة حديثهن التي ترتفع فيها نسبة الفرنسية مقارنةً بالعربية الدارجة والأمازيغية، خلافاً لما هو شائع في المدينة ككل، حيث تميل العربية الدارجة إلى الصدارة ضمن توليفة لغوية تضم أيضاً الفرنسية والأمازيغية⁽⁶⁹⁾. وتميزت هذه المسيرات كذلك بطابع عائلي واضح؛ إذ اعتادت كثير من العائلات اصطحاب أطفالها، بحضور الأزواج وأفراد الأسرة من أجيال أكبر سنًا، بما أضفى على المسيرات قدراً من السكنية⁽⁷⁰⁾.

وقد كانت النقاشات تبدأ منذ الصباح بساعات، وتتوسع قبل صلاة الجمعة. ولم تنقطع هذه التجمعات حتى خلال الفترة التي علّقت فيها صلاة الجمعة، بسبب جائحة كورونا، مدة ثمانية أشهر عام 2020. وكانت هذه اللحظات تمثل مناسبة لتدخل نشاط الحراك في تنظيم المسيرة والتوافق على شعاراتها وتبادل المعطيات حول الوضع السياسي، قبل التوجه نحو البريد المركزي تحت مراقبة أمنية كثيفة منذ ساعات الصباح الأولى، عبر انتشار سيارات الشرطة وعناصرها بلباسهم الرسمي أو المدني. وقد جرى ذلك عمومًا من دون احتكاكات تُذكر، على الرغم من الاعتقالات التي شهدتها الأيام الأولى وشملت وجوهًا معروفة من المتظاهرين، خاصة أولئك الذين كانوا يصلون فرادى قبل تزايد الأعداد، ففي تلك الفترات، كانت الشرطة تتجنب التدخل المباشر وتكتفي بالمراقبة عن بعد، مع حضور الطائرات العمودية التي أصبحت جزءًا ثابتًا من مشهد المسيرات، إلى حين توقفها عادةً في حدود السادسة مساءً.

يلتقي الرافد الأول في ساحة البريد المركزي بالرافد الثاني القادم من أحياء باب الواد وساحة الشهداء وبقية أحياء الواجهة البحرية، أي الشمالية لغرب العاصمة. وكانت مسيرات هذا الرافد، التي اصطُح على تسميتها مسيرة باب الواد، الأكثر زخمًا في كثير من الأحيان، وتميل إلى حضور أكبر للشباب والذكور، من دون غياب النساء، لكنهن في الغالب من أوساط شعبية مقارنة بنساء أعالي العاصمة، كما يظهر من اللباس الأكثر تواضعًا ومن خلال حضور العربية الدارجة بوصفها لغة مهيمنة. وكانت هذه المسيرة تتوقف هي أيضًا قرب بعض مساجد باب الواد، مثل "مسجد السنّة" المعروف بطابعه

(68) أكدت لي دراساتي للانتخابات التشريعية الجزائرية فترات طويلة ومعرفتي بالأصول الجغرافية للمرشحين لها حضور أبناء منطقة القبائل في أحياء أعالي العاصمة كما هو الحال في بن عكنون (غرب العاصمة، أقرب إلى جنوبه) والأبيار (غرب العاصمة، أقرب إلى شماله)، وهو ما زادت في تأكيده النتائج التي حققتها أحزاب محدّدة مثل "التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية" و"جبهة القوى الاشتراكية"، وهي معروفة تقليديًا بأن قواعدها الاجتماعية والانتخابية تتضمن حضورًا مهمًا لأبناء منطقة القبائل. كما أن سكني وإقامتي الطويلة في هذه الأحياء مكّنتني من ملاحظة سيادة التكلم بالقبائلية في السوق والشوارع، وخاصة في حي الأبيار الذي يشبه في ذلك مركز حي عين البنيان (غرب العاصمة) قبل التوسع الذي عرفه.

(69) Yasmina Boughaba, "Dynamique socio-identitaire: Etudes des pratiques langagières dans l'espace urbain algérois," *Multilinguales*, vol. 19 (2023).

(70) التقيت أكثر من مرة بعائلات جزائرية كانت تواكب الحراك بثلاثة أجيال الجد والأب والأحفاد. كانوا ينزلون جميعًا من أعالي العاصمة للمشاركة في المسيرات وعلى امتداد عدة أسابيع.

الشعبي، الذي ارتبط تاريخياً بنشاط سلفي وبحضور الشيخ علي بلحاج (1956-)، الذي كان يتنقل أيضاً إلى مسجد ابن باديس بالقبة (جنوب شرق العاصمة)، حيث أعلن عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1989.

ومع الأثر المحتمل لهذه المعطيات ذات العلاقة بالتيارات الدينية الإسلامية السلفية، حافظ الحراك في هذا الرافد على شعاراته ومطالبه السياسية من دون تغيير جوهري، على الرغم من حضور بعض العناصر التي تبدو من "الإسلاميين"، كما يظهر في مظهر المتظاهرين الخارجي ولباسهم، أو من خلال الحضور المحتشم لبعض الوجوه القيادية القديمة، مثل كمال قمازي أو علي جدي⁽⁷¹⁾، إضافة إلى عناصر مرتبطة بحركة رشاد التي تأسست عام 2007، ولكنها لم تنتج وجوهاً رمزية معروفة كما كان الحال مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ولم تحاول هذه الوجوه تصدّر المسيرات، على الرغم من أثرها النسبي على مستوى الشعارات في بعض المناسبات، بفعل قدرتها على استخدام وسائط التواصل الاجتماعي بصفة منظمة، إضافة إلى استفادتها من القناة التلفزية "المغربية" التي تبث من لندن للترويج لخطابها.

غير أن هذا الخطاب لم يلق صدى واسعاً، خاصة بسبب تركيزه على نقد جذري لقيادة الجيش وأجهزة المخابرات، وهو ما لم يحظ بقبول واسع لدى المشاركين، سواء المواطن العادي غير المسيّس أو جمهور القوى السياسية المناوئة للتيار الإسلامي، مثل التيارات الديمقراطية والوطنية بحسب التصنيفات الإعلامية والسياسية الرائجة في الجزائر. وقد ظهر هذا التذمر بوضوح حينما رفعت تلك الشعارات من دون تحقيق إجماع حولها. ثم تراجع حضور حركة رشاد تراجعاً حاداً بعد تصنيفها من الحكومة الجزائرية منظمة إرهابية في أيار/ مايو 2021، وما تبع ذلك من توقيف بعض الوجوه القريبة منها أو المحسوبة عليها⁽⁷²⁾.

يمتد مسار الرافد الثاني من ساحة الشهداء نحو ساحة البريد المركزي، مروراً بشارع زيغود يوسف وحي عسلة حسين، قرب مؤسسات مركزية مثل المديرية العامة للأمن الوطني ومقر المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وولاية الجزائر. وكانت هذه المحطات فرصاً لترديد شعارات الحراك أمامها، في مختلف الفصول والظروف الطبيعية، سواء في صيف 2019 بدرجات الحرارة المرتفعة، أو خلال شتاء 2019-2020 مع البرد والأمطار، وحتى خلال شهر رمضان، الذي لم يكسر إيقاع الحراك وإن

(71) حاول علي جدي بمعية مجموعة قليلة من مناصريه، ولكن من دون نجاح، توجيه المسيرات نحو ساحة الشهداء لجعلها نقطة وصول بدلاً من ساحة البريد المركزي بعد أن لاحظ سيطرة تيارات منافسة على المسيرات خاصة تلك القادمة من أعالي أحياء العاصمة بما تميزت به من خصوصيات سوسيوسياسية منحت نوعاً من السيطرة للتيارات الديمقراطية، خاصة أنها كانت تنطلق بالقرب من المقر الولائي (أي على مستوى الولاية) لحزب "التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية" غير البعيد من مسجد الرحمة. ملاحظة شخصية حية.

(72) لمزيد من التفاصيل، ينظر الدراسة التالية التي تطرقت إلى الحضور الإسلامي داخل الحراك:

قلّص المشاركة العددية⁽⁷³⁾، في حين اكتفت الشرطة بحراسة مقارّ المؤسسات وضمنان ألا تخرج عن السيطرة.

أمّا الرافد الثالث، فكان يتجمع في ساحة أول ماي قبل أن يتجه إلى ساحة البريد المركزي، وغالبًا ما كان كثيف الحجم، منطلقًا من أحياء شرق العاصمة، حيث يبرز حضور أحياء شعبية، مثل الحراش وبلكور سيدي محمد وحسين داي والمدنية، إضافة إلى من يلتحق به من ضواحي الجنوب والشرق البعيدة نسبيًا، مثل الروبية ورغاية وبرج الكيفان وبراقبي. بُعد المنابع الفرعية لهذا الرافد وارتهاق تدفقها بتوافر وسائل النقل جعلاه يتأثر سلبًا كلما توقف الترام والمترو، أي عندما تلجأ السلطات إلى تعطيلها للضغط على الحراك وتقليص أعداد المشاركين. وتنافس هذه المسيرة في طابعها الشعبي مسيرة باب الواد، وتتميز بحضور قويّ للنساء من مختلف الأعمار، كنّ يشاركن بكثافة في ترديد الأهازيج والشعارات، الثابت منها والمتغير بحسب تطور الأحداث الأسبوعية.

بهذه الخصائص، كانت المسيرات الكبرى للعاصمة تعيد إنتاج تنوع سوسولوجي وديموغرافي يعكس عدم التجانس الاجتماعي للأحياء السكنية التي تنطلق منها هذه الروافد الثلاثة. يرتبط تنوع روافد الحراك بتاريخ عمراحي واجتماعي لمدينة عرفت توسعًا كبيرًا (3 ملايين ساكن من جملة 43 مليون جزائري، تقريبًا عام 2019)، خاصة بفعل سياسة الإسكان الجماعي التي قادتها الدولة الوطنية منذ السبعينيات في أحياء واسعة موزعة على أنحاء مختلفة، وهي السياسة التي جرى تعزيزها خلال حكم الرئيس بوتفليقة، الذي وظّف الإسكان الجماعي لشراء السلم الاجتماعي في مرحلة تزايدت فيها الفوارق الاجتماعية بين الطبقات والفئات السكانية الحضرية وتعددت فيها إدارة المجال السياسي، وهو ما تطرقت إليه دراسات عديدة في علم الاجتماع الحضري⁽⁷⁴⁾.

أبرزت هذه الدراسات أن مدينة الجزائر تملك تاريخًا سياسيًا خاصًا ارتبط بالحالة الاستعمارية الاستيطانية، التي جعلت عمرانها وتوزيع سكانها يتأثران بالأحداث السياسية. فقد كان الجزائريون خلال الحقبة الاستعمارية يتجهون إلى القصبة وإلى الأحياء القصدية التي عُرفت بها المدينة⁽⁷⁵⁾، نتيجة التقسيم الاستعماري القائم على الفصل العرقي، حيث استقر الأوروبيون في وسط المدينة الحديث المجهز، وفي أعاليها أيضًا، في أحياء مثل بن عكنون وحيدرة والقبّة، ضمن نمط سكن فردي يعتمد الفيلا⁽⁷⁶⁾.

(73) لم تجد الفكرة التي دافع عنها بعض الحراكيين للحضور ليلاً في رمضان لإطلاق مسيرات القبول، لأسباب أمنية واضحة، زيادة على ما يميز نسق الحياة خلال "رمضان الجزائري" من خصوصية اجتماعية تتأثر بالغ التأثير بالحركة ضمن الأوساط العائلية وداخل البيوت.

(74) Larbi Ichboudene, *Alger histoire et capital de destin national* (Alger: Casbah éditions, 1997).

(75) احتلت قصبة الجزائر طوال عقود قبل استقلال البلاد مكانة خاصة بوصفها حيًا انصهرت داخله العائلات الجزائرية القادمة من مختلف مناطق البلاد قبل أن تنطلق للسكن في أحياء العاصمة الأخرى نتيجة التوسع العمراني والزيادة الديموغرافية.

(76) ينظر تقديم مداني صفار للدراسات في المجال الحضري الجزائري، وهو يُعدّ من المتخصصين الجزائريين المعروفين فيها:

Madani Safar Zitoune, "Les mobilités urbaines à Alger: Un état des lieux de la recherche sociologique," *Carnet des Suds*, 4/11/2020, accessed on 12/2/2026, at: <https://acr.ps/1L9F2hm>

وبعد الاستقلال، ومع مسارعة المعمرين بمغادرة المدينة صيف 1962⁽⁷⁷⁾، حدث تحول جذري في بنيتها الاجتماعية. واحتدم الصراع حول المساكن التي تركها الأوروبيون، في سياق غامض اتسم بتسارع أحداثه وتداخلها، وانتهى في كثير من الحالات إلى احتلال جماعي للمساكن من قبل عائلات جزائرية تعاملت معها على أنها أملاك شاغرة، تُركت أحياناً بأثاثها بسبب المغادرة المتعجلة⁽⁷⁸⁾. جرت هذه التحولات في مدينة كانت على وشك الانزلاق إلى مواجهات عنيفة بين الأقلية الأوروبية وبعض سكانها الجزائريين، خاصة مع تحركات منظمة الجيش السري Organisation de l'Armée secrète, OAS، العسكرية التي تأسست في شباط/فبراير 1961، ونشطت على الأخص في الشهور الأخيرة للاستعمار الفرنسي متكوّنة من غلاة المستوطنين الراضين لاستقلال الجزائر، ومتشكلة في ميليشيات مسلحة لعرقلة اتفاقيات إيفيان (آذار/مارس 1962)، قبل أن تقرر هذه المجموعات الرحيل النهائي إلى فرنسا.

وقد تناولت هذه الملاحظات عدة دراسات⁽⁷⁹⁾، منها أعمال المهندس المعماري جعفر لصبت الذي ركز على الصراعات التي شهدتها مدينة الجزائر، في الأشهر الأولى للاستقلال، حول السكن⁽⁸⁰⁾. وتناول السوسولوجي رشيد سيدي بومدين ظاهرة الأحياء القصدية في مدينة الجزائر على مدى قرن⁽⁸¹⁾ بالتركيز على التحولات التي عاشتها المدينة بسرعة حارقة عمرانياً وبشرياً، وهي تتوسع وتتحول إلى عاصمة للبلد⁽⁸²⁾.

لقد أظهرت هذه الدراسات وغيرها أثر استمرار أزمة السكن عقوداً بعد الاستقلال، في شهود سكان الأحياء القصدية التحولات العميقة التي عرفتتها المدينة ولم يستفيدوا منها بالقدر نفسه، سواء أعلق الأمر بإعادة توزيع منازل السكن أو المحلات التجارية التي تحولت طريقة التصرف فيها إلى نقطة استقطاب ذات أبعاد أخلاقية - سياسية⁽⁸³⁾. وفي المقابل، استفادت فئات اجتماعية واسعة من سياسات الاستقلال، بما في ذلك فئات أجيال تحولت إلى مالكة في لحظة سياسية، ارتبطت بخروج

(77) المعمرون - هم الأوروبيون الذين جلبهم الاستعمار الفرنسي معه واستجلبهم إلى الجزائر لتكوين قاعدته الديموغرافية - الاجتماعية. وقد قدر عددهم، خلال نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، بما يراوح بين 900 ألف ومليون نسمة، وأكثر قليلاً من مجموع سكان البلاد بحسب إحصاء عام 1954، تاريخ اندلاع الثورة.

(78) Djaffar lesbet, "Alger, habiter l'Indépendance," *La pensée de midi, vivre l'architecture*, no. 18 (2006), pp. 21-30.

(79) يمكن العودة بتفصيل أكثر إلى كتاب المؤرخة الجزائرية مليكة رحال التي تناولت فيه سنة الاستقلال بصفة عامة ولم تقتصر على مدينة الجزائر مركزةً على ما حصل أثناءها من ممارسات اجتماعية وسياسية جديدة:

Malika Rahal, *Algérie 1962, une histoire Populaire* (Alger: Edition barzakh, 2022).

(80) Djaffar Lesbet, "Alger: Habiter l'Indépendance," *La pensée de midi*, vol. 2, no. 18 (2006), pp. 21-30.

(81) Sidi Boumediene Rachid, *Bétonvilles contre bidonvilles: Cent ans de bidonvilles à Alger*, préface de Jim House (Alger: APIC Editions, 2016).

(82) Ibid.

(83) بعد الاستقلال، وزّعت الإدارة الجديدة مفاهي وحنات غادرها أصحابها الأوروبيون في المدن الكبرى والعاصمة على عائلات الشهداء والمجاهدين، تحديداً، لتضمن لهم دخلاً مالياً. وقد استغلت التيارات السياسية - الدينية، في خضم صعودها بداية من الثمانينات، هذا المعطى للدعاء أن الدولة الوطنية حولت المجاهدين ونساء الشهداء إلى أصحاب حانات لبيع الخمر. وقد لاقى هذه السردية من يصدقها من الأجيال الجديدة التي لم تكن على علم بملاحظات هذه القرارات.

أرباب العمل الأوروبيين والمساعدة بتعويضهم بجزائريين؛ وهو ما ساعد على ظهور برجوازية مالكة جديدة في الصناعة والخدمات، كما رصدت ذلك دراسات اهتمت برجال الأعمال في الجزائر في سياق الوضع الاستعماري الاستيطاني وتحولاته⁽⁸⁴⁾.

على العموم، تُظهر هذه الدراسات أن الأوضاع السكانية في الجزائر العاصمة نتيجة مركبة ومعقدة للعديد من المراحل التاريخية المتقلبة، وفي ضوءها يمكن أن نعتبر أن سياسات الإسكان الرسمية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية خففت من أزمة السكن في العاصمة في السنوات الأولى بعد الاستقلال وإلى حدود منتصف الثمانينيات، وعادت تلك الأزمة واستفحلت بصفة واضحة خلال عشرية العنف التي عاشتها الجزائر (1992-2002). وقد مثلت هذه الأزمة، التي اتخذت أبعاداً حضرية وثقافية وسياسية متشعبة، خلفية اجتماعية غنية بالعناصر السوسولوجية المفسرة لكثير من ملامح الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.

خاتمة

بحثت هذه الدراسة في مسارات القطيعة والاستمرارية في الاحتجاج الجزائري منذ انطلاق موجات الاحتجاج الكبرى التي عرفتها البلاد في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، في سياق تحولات اقتصادية واجتماعية ارتبطت بنموذج التنمية الذي تبنته النخب الرسمية. وقد تزامنت هذه التحولات مع تغييرات متفاوتة في بنية القيادة السياسية وشرعيتها التاريخية، لا سيما في مرحلة ما بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، الذي مثل حضوره الكاريزمي عنصراً حاسماً في تماسك النظام، وهو ما افتقدته مرحلة خلفه الرئيس شاذلي بن جديد. وأسهم هذا التحول في تعقيد عملية تسيير مؤسسات الدولة، التي كانت قد اعتادت نمطاً من القيادة المركزية القادرة على ضبط توازنات نخب سياسية وعسكرية غير متجانسة، جرى دمجها ضمن النظام السياسي، منذ مرحلة ما قبل الاستقلال، واستمر تأثيرها إلى غاية حراك 2019.

ومن خلال متابعة تاريخية دقيقة، واعتماداً على أدوات تحليلية سوسولوجية، بينت الدراسة أن أحداث 5 تشرين الأول/أكتوبر 1988 في الجزائر مثلت لحظة مفصلية دشنت مسار الانتقال نحو التعددية السياسية واقتصاد السوق، تُوج بالتصديق على دستور عام 1989، الذي مثل نقلة نوعية في تطور الدساتير الجزائرية، من خلال تخليه عن الأطر الأيديولوجية التي وسمت مرحلة الحزب الواحد. وعلى الرغم من أهمية هذه التجربة بوصفها إحدى أوائل تجارب "الانتقال الديمقراطي" في المنطقة العربية، فإنها لم تحظ بالاهتمام الكافي في الأدبيات العربية، على الرغم من أسبقيتها الزمنية على مستوى المنطقة العربية.

في المقابل، أظهرت الدراسة أن الحركات الاحتجاجية في منطقة القبائل، المطالبة بالاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغيتين، اتسمت بسلميتها، غير أن نتائجها تحققت تدريجياً، وعلى مدى زمني استغرق

(84) Jean Pennef, "Carrières et trajectoires sociales des patrons algériens," *Actes de la recherche en sciences sociales*, no. 41 (1982), pp. 61-72.

الفترة 2002-2016. وقد اضطلعت النخب السياسية والثقافية بدور محوري في هذا المسار، مستندةً إلى تنظيمها الفاعل وإصرارها على مطالبها، ما أفضى إلى تحقيق مكاسب معتبرة. وبذلك قدّمت الحالة الجزائرية نموذجًا مغاربيًا مميزًا في إدماج الخصوصيات الثقافية ضمن الإطار الوطني المرتبطة باللغة والثقافة، مع ما لذلك من آثار طويلة المدى.

أما حراك 2019، فقد بينت الدراسة أنه تأثر بعمق بخصائص تاريخ الجزائر السياسي والاجتماعي، وفي مقدمتها الدور المستمر للمهاجرين في تشكيل الفعل السياسي الوطني الجزائري منذ عشرينيات القرن العشرين، وإسهامهم في احتضان الحركة الوطنية ومنحها أبعادًا سوسيوثقافية شعبية، من بينها النزوع إلى السلمية في التعبير عن المطالب والاحتجاج. ويخالف ذلك الصورة النمطية التي تربط التاريخ الجزائري بالعنف، من دون التمييز بين الجذرية بوصفها سمة في السلوك السياسي والعنف بوصفه نتاجًا لسياق استعماري استيطاني طويل، كان الجزائريون فيه في الغالب ضحايا لا فاعلين. كما أبرزت الدراسة آثار هذا السياق في أنماط إنتاج النخب السياسية والثقافية، وفي طبيعة علاقتها بالمجتمع قبل الاستقلال وبعده.

وقد تجلّت هذه الإشكالات بوضوح خلال حراك 2019، لا سيما في محدودية فاعلية النخب المشاركة فيه. فقد شكّل الحراك، في كثير من الأحيان، أول تجربة سياسية لأجيال نشأت في سياق نظام مغلق قيّد أشكال التعبير الجماعي. وعلى الرغم من الدور المركزي الذي اضطلعت به فئات مهنية، مثل الصحفيين والمحامين والأطباء وأساتذة الجامعات، عبر التنظيمات والأطر التي اختاروها، كالجمعيات والنقابات، فإن هذه النخب، التي تشكّلت في معظمها ضمن منظومة التعليم الوطني بعد الاستقلال، واكتسبت طابعًا شعبيًا ضمن الفئات الوسطى، لم تنجح في اكتساب الشرعية الكافية لقيادة الحراك أو تمثيله. ويعكس ذلك مأزقًا تاريخيًا في إنتاج نخب ممثلة وشرعية تحظى بالقبول الشعبي والقدرة على قيادة الحركات الاجتماعية والسياسية. وقد استثمرت هذا الضعف الأطراف المناوئة للحراك، بما فيها المؤسسات الرسمية لعرقلة مطالبه والتشكيك في قياداته، عبر حملات إعلامية منظمة شاركت فيها وسائل الإعلام الرسمية وشبكات إلكترونية تبيّن لاحقًا أنها مرتبطة بتحالفات بين مؤسسات رسمية تابعة للدولة العميقة ومراكز النفوذ الاقتصادي. وظلت، في هذا السياق، إشكالات بنوية من دون حل، من بينها آثار الانقسام الثقافي واللغوي في مسارات تشكّل النخبة الجزائرية.

وتلخص الدراسة إلى أن فهم الحركات الاحتجاجية الجزائرية المعاصرة، من منظور جدلية الاستمرار والقطيعة، يكشف أن التحديات التي تواجهها الجزائر لا تقتصر على مستوى إدارة مؤسسات الدولة أو الفعل السياسي المباشر، كما تجلّت في محدودية مخرجات الحراك، بل تمتد إلى اختلالات أعمق ذات طابع ثقافي وسوسولوجي يتسم بالاستمرارية والديمومة.

ومن ثم، فإن أنماط استجابة النظام السياسي للتحوّلات الاجتماعية المركّبة ولتحديات الحركات الاجتماعية، لا يمكن فهمها بمعزل عن هذه البنى العميقة التي شكّلت عائقًا بنيويًا أمام مسارات الإصلاح السياسي. وقد أكدت مرحلة ما بعد الحراك هذا الاتجاه؛ إذ شهدت البلاد ارتفاعًا في

مستويات الانغلاق السياسي والإعلامي، وتضييقاً على الحريات العامة، استهدف عددًا كبيراً من الفاعلين المرتبطين بالحراك من مختلف الفئات الاجتماعية والأجيال، ما أعاد الحياة السياسية إلى أوضاع شبيهة قريبة من سابقاتها، إن لم تكن أكثر تقييداً. ويعيد هذا المسار إلى الأذهان مآلات تجارب عربية أخرى، شهدت موجات احتجاجية مطالبية بالإصلاح السياسي في سياق موجتي الثورات العربية عامي 2010 و2019، وانتهت إلى نتائج متقاربة من حيث تعثر التحول الديمقراطي واستعادة أنماط الضبط السلطوي.

References

المراجع

العربية

- بكيس، نور الدين. "الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاج ومحدودية التطور: قراءة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية لسنة 2011". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014.
- بن جديد، الشاذلي. الشاذلي بن جديد: مذكرات، ج 1: 1929-1979. عبد العزيز بوباكير (محرر). الجزائر: القصة للنشر، 2011.
- جابي، عبد الناصر. الجزائر تتحرك: دراسة سوسيو-سياسية للإضرابات العمالية. الجزائر: دار الحكمة، 1994.
- _____ . الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية. الجزائر: منشورات المعهد الوطني للعمل، 2001.
- _____ . "الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر: أو الأب 'الفاشل' والابن 'القافز'". إنسانيات. العدد 25-26 (2004).
- _____ . الجزائر الدولة والنخب. الجزائر: منشورات الشهاب، 2008.
- _____ . حفريات في سوسيولوجيا النخب الوزارية الجزائرية. الجزائر: منشورات الشهاب، 2025.
- الحركات الأمازيغية في شمال أفريقيا: النخب، أشكال التعبير والتحديات. إشراف ناصر جابي. الجزائر: منشورات الشهاب، 2018.
- سعود، الطاهر وعبد الحليم مهور باشة. "المدينة الجزائرية والحراك والاحتجاجي: مقارنة سوسيولوجية". عمران. مج 5، العدد 18 (خريف 2016).
- فارس، سيد. ثقافة الحركات الاجتماعية الجديدة: مقاربات أنثروبولوجية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

كافي، علي. مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962). الجزائر: دار القصة للنشر، 2013.

لوساوت، ديدوي. "القيام بالحراك في باريس: مشاهد ثورة ضد النظام الجزائري". ترجمة لحسن زغدار. سياسات عربية. مج 10، العدد 55 (آذار/ مارس 2022).

المذكرات الكاملة للواء خالد نزار. الجزائر: منشورات الشهاب، 2018.

الأجنبية

Akrouf, Sanhadja & Patrick Farbiaz. *Algérie la seconde révolution*. Paris: Editions du croquant, 2021.

Allal, Amin, Layla Baamara & Giulia Fabbiano. *Cheminements révolutionnaires, un an de mobilisation en Algérie 2019–2020*. Paris: Cnrs éditions, 2021.

Boughaba, Yasmina. "Dynamique socio-identitaire: Etudes des pratiques langagières dans l'espace urbain algérois." *Multilinguales*. vol. 19 (2023).

Cabanel, Patrick & Jacques Alexandropoulos. *La Tunisie mosaïque*. Toulouse: Presse universitaire du midi, 2020.

Cherbi, Massensen. "Le Projet de Constitution de la Fédération de France du FLN (Mai 1962): Une autre indépendance algérienne." *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*. vol. 156, no. 2 (2024).

Colonna, Fanny. *Instituteurs algériens, 1883–1939*. Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1975.

Dahmani, Ahmed. "Mise en perspective du hirak, retour sur le printemps berbère d'avril 1980." *Mouvements*. vol. 2, no. 102 (2020).

Di Tolla, Anna Maria & Ersilia Francesca (eds.). "Emerging Actors in Post-Revolutionary North Africa. Berber Movements: Identity, New Issues and New Challenges." *Studi Magrebini*. vol. 15, no. 2 (2017).

Guenoun, Ali. *La question kabyle dans le nationalisme algérien 1949–62*. Alger: Casbah édition, 2021.

Haidouci, Ghazi. *La libération inachevée*. Paris: Editions la découverte, 1995.

Harbi, Mohammed. *Une vie debout*. Alger: Casbah éditions, 2001.

"Hirak, Algérie en révolution(s)." *Mouvements*. vol. 102, no. 2 (Septembre 2020).

Ichboudene, Larbi. *Alger histoire et capital de destin national*. Alger: Casbah éditions, 1997.

Janier, Charles. "Les medersas algériennes de 1850 à 1960." *Monographie écrite* (Juin 2010). at: <https://acr.ps/1L9F2xJ>

Kateb, Kamel. *La fin du mariage traditionnel en Algérie – étude démographique, une exigence d'égalité des sexes en Algérie 1876–1998*. Paris: Editions bouchene, 2001.

_____. *L'émergence des femmes au Maghreb, une révolution inachevée*. Alger: Editions apic, 2016.

Lemkami, Mohamed. *Les hommes de l'ombre*. Alger: Editions Anep, 2004.

Lesbet, Djaffar. "Alger: Habiter l'Indépendance." *La pensée de midi*. vol. 2, no. 18 (2006).

Makedhi, Madjid. "35^e anniversaire des événements du 5 octobre 1988: La révolte qui a changé le cours de l'histoire en Algérie." *Algeria-Watch*. 5/10/2023. at: <https://acr.ps/1L9F31y>

Merah, Aïssa, Nacer Aoudia & Nabila Aldjia Bouchaala. "Profils des youtubeurs cyberactivistes en Algérie. Trajectoires de professionnalisation et contraintes technico-politiques." *Communication*. vol. 38, vol. 2 (2021). at: <https://acr.ps/1L9F2wm>

Moussaoui, Abderrahmane. *Algérie, une longue marche, hirak, mémoires, et histoire*. Paris: Hémisphères éditions; édition maison neuve et Larose, 2023.

Neveu, Érik. *Sociologie des mouvements sociaux*. Paris: La Découverte, 1996.

Peneff, Jean. "Carrières et trajectoires sociales des patrons algériens." *Actes de la recherche en sciences sociales*. no. 41 (1982).

_____. *La méthode biographique de l'École de Chicago à l'histoire orale*. Paris: Armand Colin, 1990.

_____. *Sur le terrain*. Paris: Presses universitaires de Grenoble, 2021.

Rachid, Sidi Boumediene. *Bétonvilles contre bidonvilles: Cent ans de bidonvilles à Alger*. Préface de Jim House. Alger: APIC éditions, 2016.

Rahal, Malika. *Algérie 1962, une histoire Populaire*. Alger: Edition barzakh, 2022.

Rouzeik, Fawzi. *Le groupe de Oujda revisité per Chérif Belkacem*. Paris: Édition l'harmattan, 2015.

Sid Ahmed, Semiane. *Octobre, ils parlent*. Alger: Editions le matin, 1999.

Stora, Benjamin. *Ils venaient d'Algérie: L'immigration algérienne en France (1912-1992)*. Paris: Fayard, 1992.

Tilmatine, Mohand. "La construction d'un mouvement national identitaire kabyle: Du local au transnational." *Studi Magrebini* (2017).

Zerouky, Hassane. "La mouvance islamiste et le hirak." *Recherches Internationales*. vol. 118 (2020).

Zitoune, Madani Safar. "Les mobilités urbaines à Alger: Un état des lieux de la recherche sociologique." *Carnet des Suds*. 4/11/2020. at: <https://acr.ps/1L9F2hm>

عدنان الأمين | Adnan ElAmine*

الجامعة حقل نزاع: الاحتجاجات الطلابية في تونس ومصر (1968-1973)

The University as a Field of Struggle: Student Protests in Tunisia and Egypt (1968-1973)

ملخص: تبحث الدراسة في الاحتجاجات الطلابية في تونس ومصر خلال الفترة 1968-1973، وهي تشمل انتفاضتين في تونس وأربعاً في مصر؛ ما يجعل من مجملها في كل بلد أقرب إلى موجات متعاقبة ضمن دورة احتجاجية واحدة ذات بداية ونهاية. يُظهر التحليل أن هذه الاحتجاجات، من منظور نظرية الحركات الاجتماعية، تبدو تعبيراً عن أزمات سياسية عامة شهدتها البلدان، لكن هذا التعبير يكاد ينحصر في أوساط الطلاب. ويبيّن أن هناك قضيتين أساسيتين شكلتا محور اهتمامهم؛ أولاهما، قضية النظام السياسي وتأثيره في حوكمة التعليم العالي (في البلدين)، وثانيتهما القضية الوطنية (في مصر) المتعلقة باحتلال إسرائيل لأراضي مصرية في حرب حزيران/يونيو 1967، والمتصلة بقضية قومية (الثورة الفلسطينية). ويُشير التحليل إلى أن زخم هذه الانتفاضات مرتبط بدينامية الجامعات بوصفها مؤسسات، يتمثل دورها في التنشئة الاجتماعية، فضلاً عن دورها المحتمل بوصفها منصةً للتمرد على النظام؛ أي بصفتها حقلاً للنزاع الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: الاحتجاجات الطلابية، الحركات الاجتماعية، الحقل الاجتماعي، مصر، تونس.

Abstract: This article examines student protests in Tunisia and Egypt between 1968 and 1973. These include two uprisings in Tunisia and four in Egypt, which functioned more like waves within a single cycle with a beginning and an end. The analysis demonstrates that, from the perspective of social movement theory, these protests are an expression of general political crises, yet almost exclusively student-led. It shows that two issues preoccupied students: the political system and its impact on higher education governance (in both countries), and the national crisis (in Egypt) related to the Israeli occupation of Egyptian territory in the 1967 war, which in turn is connected to another national question (the Palestinian revolution). The analysis indicates that the intensity of the uprisings is linked to the dynamics of universities, between their status as formal institutions of socialization and their potential role as sites for rebellion, that is, as a field of social struggle.

Keywords: Student Protests, Social Movement Theory, Field of Social Struggle, Egypt, Tunisia.

* أستاذ علم اجتماع التربية في الجامعة اللبنانية.

مقدمة

وقعت احتجاجات طلابية متفرقة في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين في تونس ومصر. لكن احتجاجات عام 1968 كانت ذات طبيعة مختلفة، وسمت سائر الاحتجاجات التي امتدت خلال الأعوام اللاحقة وصولاً إلى عام 1973، وجرت على هيئة موجات متتالية في البلدين كما في بلدان عربية أخرى، مثل لبنان. ويعدّ التساؤل عن ارتباط هذه الاحتجاجات بأحداث فرنسا في أيار/ مايو من العام نفسه مشروعاً. لكن الاحتجاجات في تونس ومصر بدأت قبل ذلك؛ إذ انطلقت موجة الاحتجاجات ضد جمال عبد الناصر في مصر في شباط/ فبراير 1968، بعد 14 عاماً من تسلّمه الحكم، في حين بدأت موجة تونس ضد الحبيب بورقيبة في آذار/ مارس 1968؛ بمعنى أن هذين التحركين وقعا قبل أحداث أيار/ مايو 1968 في فرنسا، وقبل تحركات الطلاب في بلدان أخرى حول العالم في تلك الفترة⁽¹⁾.

وإذا كانت احتجاجات ما قبل عام 1968 قد تميّزت بطبيعة محددة، فإن تلك التي أعقبت عام 1973 اتسمت بطبيعة مغايرة. وقد بدا الأمر كما لو أننا أمام "أجيال" متعاقبة من الاحتجاجات، يتمييز كل جيل منها بسمات خاصة. ويشكّل هذا الأمر مسوّغاً لاعتماد هذين التاريخين (1968 و1973) حدّين زمنيّين للحقبة التي تُعنى بها هذه الدراسة. ونعتبر أن سلسلة الاحتجاجات التي نرصدها هنا تُشكّل "دورة" Cycle، بحسب مصطلحات سيدني تارو، تقع ضمن فترة زمنية معينة، لها قضيتها، ولكل منها بداية ونهاية⁽²⁾. ويمكن أن تشمل كل منها على عدة مراحل Episodes أو موجات Waves تنتمي إلى السياق الاحتجاجي نفسه. وقد تناول تشارلز تيلي وتارو احتجاجات الستينيات في الولايات المتحدة الأميركية على هذا الأساس؛ أي بوصفها دورة من الاحتجاجات ذات موجات متعددة⁽³⁾. وهذا ينطبق على الاحتجاجات التي تناولها في الحقبة الزمنية المختارة في تونس ومصر.

على أن للاحتجاجات محلّ الدراسة خصوصية تجعل معالجتها من زاوية نظر الحركات الاجتماعية غير كافية؛ إذ إن احتجاجات الطلاب تنتمي إلى سياق مؤسسي (الجامعة)، وهو سياق يفرض عليها شروطاً محددة؛ لأن المؤسسة التربوية (كما الجامعة) معنية بتنشئة الأجيال الجديدة. وهكذا طرح إميل دوركهايم هذا الموضوع منذ مطلع القرن العشرين⁽⁴⁾، وطوره بيير يورديو في الثلث الثالث من القرن نفسه، خاصة في كتابه إعادة الإنتاج⁽⁵⁾. ومهما يكن، فإن للجامعة، التي تصدر النظام التعليمي، وظائف متعددة.

(1) Philip G. Altbach, *Student Politics in America: A Historical Analysis* (New Brunswick/London: Transaction Publishers, 1997 [1974]).

(2) Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 153.

(3) Charles Tilly & Sidney G. Tarrow, *Contentious Politics*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 2015), p. 51.

(4) Emile Durkheim, *Education et Sociologie*, 2^{ème} éd. (Paris: PUF, 1966).

(5) Pierre Bourdieu & Jean-Claude Passeron, *La reproduction: Eléments pour une théorie du système d'enseignement* (Paris: Les Éditions de Minuit, 1970).

تتمثل الوظائف المعلنة والمتداولة للجامعة (ومؤسسات التعليم العالي عموماً) في التعليم، والبحث، و"خدمة المجتمع"⁽⁶⁾. وتضم الجامعة قوى بشرية متفاعلة، تشمل الإدارة والأساتذة والطلاب. وتخضع الإدارة، في الغالب، لتوجيهات السلطات المشرفة عليها، بهدف "تحقيق أهداف" الجامعة. ويخضع الأساتذة كذلك لسلطة الجامعة، صعوداً نحو سلطة الإشراف، وهم يلتزمون، في تعليمهم، بالقيم والمعارف المقررة. ويؤدي عمل الأساتذة والإدارة معاً إلى تنشئة الطلاب تنشئة اجتماعية، وهي وظيفة تتمثل خلاصتها في تأمين توافق اتجاهات الطلاب (والخريجين لاحقاً) مع القيم والمعارف والمهارات السائدة اجتماعياً وسياسياً ومهنياً⁽⁷⁾. وعندما تكون الحكومة ذات شعبية، ولها أيديولوجيا وسلطة قاهرة، فإن التنشئة الاجتماعية تكتسب طابعاً سياسياً، بحيث تؤدي إلى تكوين طلاب فاعلين في الدفاع عن السلطة و/أو الحزب الحاكم. وكان هذا هو الحال في تونس ومصر قبل عام 1968. وإلى جانب الإعداد (عبر المناهج)، ترعى السلطات وإدارات الجامعات هياكل تنظيمية للطلاب تشكل منظمات موازية لتنشئة القيادات⁽⁸⁾.

أدت الجامعة في تونس ومصر وظيفية التنشئة الاجتماعية (السياسية)، على نحو ما، قبل عام 1968. لكن الوضع تغير بعد هذا العام؛ إذ نشب النزاع بين الطلاب والسلطات الحكومية والجامعية في كلا البلدين. لذلك أصبح من الضروري، لفهم هذا التحول، الاستعانة بإطار نظري ثانٍ يتمثل في نظرية الحقل الاجتماعي Social Field كما طبقها بورديو على الجامعة⁽⁹⁾.

لا تعدّ هذه الدراسة تأريخاً لما حدث في تلك التحركات في البلدين⁽¹⁰⁾، رغم أنّ المادة التي استند إليها هي مادة تاريخية مستقاة من أعمال أنجزها مؤرخون فيهما. ويكمن الهدف من الجمع بين البلدين في فحص الاحتجاجات الطلابية من منظور أوسع يتجاوز الخصوصيات، وإن كان المرور بهذه الخصوصيات أمراً لا بد منه. وتعني العمومية، في هذا السياق، تأطير فهم الاحتجاجات الطلابية في البلدين وتفسيرها نظرياً.

وبناء على ذلك، ليست إشكالية البحث تاريخية، بل هي بحث عن تفسير علم اجتماعي لما أظهرته الأحداث التاريخية الموثقة في الدراسات. والسؤال المحوري في هذا الإطار: كيف نفسّر هذه الاحتجاجات من زاوية نظر علم الاجتماع؟ يبدأ البحث بعرض مقارن للأحداث، لإظهار الصورة، والبناء عليها لاحقاً في تحليل الواقعة الاجتماعية Social Fact المتمثلة في احتجاجات الطلاب

(6) هذه الوظيفة لصيقة بالتعليم العالي في الولايات المتحدة والنظام الأنكلوسكسوني عموماً والبلدان التي تقلدها.

(7) عدنان الأمين، التنشئة الاجتماعية وتكوين الطابع (بيروت/الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005).

(8) عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي: تجربة مصرية في إعداد القيادات (1963-1976) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

(9) Pierre Bourdieu, *Homo Academicus* (Paris: Les Éditions de Minuit, 1984).

(10) يجادل دوركهايم في كتابه التطور التربوي في فرنسا حول الفرق بين سرد الأحداث التاريخية وتعيين الأحداث البارزة التي تعين انطلاق مرحلة جديدة في ظاهرة ما في معرض نقاشه حول "مدرسة القصر" التي تُعزى إلى شارلمان، مدافعاً عن فكرة أن هذه المدرسة أُرست مرحلة جديدة في التاريخ التربوي في فرنسا، ينظر:

Emile Durkheim, *L'Evolution pédagogique en France*, 2^{ème} éd. (Paris: PUF, 1969).

في البلدين معاً. وهذا العرض المقارن بين تونس ومصر، في هذا الموضوع، لم يُطرح بوضوح في الأدبيات القائمة، ولهذا خصّص له حيزٌ كافٍ في هذه الدراسة لتبيينه. وبعد هذا العرض الوصفي المقارن، تنتقل الدراسة إلى تحليل الواقعة في ضوء نظرية تارو للحركات الاجتماعية، التي يُستند إليها عادةً في معالجة مثل هذه الوقائع الاجتماعية، وكذلك نظرية بورديو حول الجامعة بصفقتها حقل نزاع. تقوم خطة معالجة الموضوع، إذًا، على ثلاث مراحل: الأولى، عرض موجز (وصفي) لموجات التحركات الطلابية في البلدين. والثانية، فحص هذه التحركات بحثًا عما يمكن أن يجعل منها حركات اجتماعية. والثالثة، تبين أنه يمكن فهمها ضمن سياق الجامعة بوصفها حقل نزاع.

أولاً: احتجاجات الطلاب في تونس

في 15 آذار/ مارس 1968، عُقد اجتماع طلابي عام في كلية الآداب والعلوم الإنسانية الكائنة في شارع "9 أفريل 1938" في تونس العاصمة، خارجاً عن سيطرة الاتحاد العام لطلبة تونس، الذي كانت قيادته تابعة للحزب الدستوري الحاكم. وقد اتجه الطلاب إلى تشكيل لجان بديلة. ونجحت قوة التحركات وثباتها في حشد الدعم لها، خصوصاً من الأساتذة. وأجريت مفاوضات مع سلطة الإشراف التي وافقت على تلبية المطالب التي رفعتها اللجنة باسم المحتجين، مقابل وقف فوري للاحتجاجات. غير أنّ انشقاقاً حدث داخل اللجنة بين الشيوعيين (المنخرطين في الحزب الشيوعي التونسي وأنصاره) وغير المنظمين سياسياً من جهة، وطلاب اليسار الجديد (تجمّع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي - آفاق أو "برسبكتيف") من جهة أخرى. وقد رفض التجمع الاتفاق، وبدأ التصعيد في مواجهة الحكومة، واندفع نحو التحريض على الإضراب العام والتظاهر، مطالباً بالإفراج عن الطالب محمد بن جنات، أحد أعضاء التجمع، الذي كان قد اعتُقل في احتجاجات سابقة. ويشير مطاع الواعر إلى أنّ التجمع رأى أنّ "الوضع ثوريّ متفجّر، وأنّ المطروح في ذلك الظرف ليس التوقف عند تحقيق مكسب ظرفي قطاعي، بل تجذير الاحتجاج وربطه ببقية الفئات الشعبيّة ودفعه نحو مساءلة أكثر عمقاً للنظام البورقيبي"⁽¹¹⁾.

اعتبرت الحكومة التجمع حركةً متمرّدة، وقررت القضاء عليه وتجفيف منابع "الجرائم" بحسب التوصيف البورقيبي لناشطي اليسار الجديد في ذلك الوقت⁽¹²⁾. وفي فجر 20 آذار/ مارس 1968، أطلقت حملة اعتقالات شملت مئات الأشخاص، خضعوا للتحقيق ثم للمحاكمة أمام محكمة استثنائية أنشئت خصوصاً لهذا الغرض، وهي محكمة أمن الدولة. وقد صادف انعقاد هذه المحاكمة وقوع أحداث أيار/ مايو 1968 في فرنسا؛ ما دفع التحقيق إلى محاولة إظهار وجود علاقة بين قادة التجمع وقادة الانتفاضة الطلابية في فرنسا، وهو تحقيق استُخدمت فيه أساليب معاملة قاسية وتعذيب.

(11) مطاع أمين الواعر، "مارس 1968 وتجدّر النضال الطلابي"، الأخبار، 2018/6/1، شوهد في 2025/8/27، في: <https://acr.ps/hBxVKxG>

(12) فطين حفصية، "اليسار التونسي: قراءة في جيولوجيا الزمن"، في: 'مانيفستو' اليسار التونسي، تنسيق ياسين النابلي (تونس: المفكرة القانونية، 2023)، ص 24.

تحوّلت المحاكمة إلى قضية كبرى، ووجّهت إلى المتهمين تهمة "التآمر على أمن الدولة التونسية الداخلي" بهدف الانقلاب على النظام البورقيبي. وفي 16 أيلول/ سبتمبر 1968، أصدرت المحكمة أحكاماً بالسجن في حق 94 من أعضاء التجمع و7 من الحزب الشيوعي⁽¹³⁾، وصل بعضها إلى أكثر من 15 عاماً. وتعرّض الموقوفون داخل السجون أيضاً لمعاملة قاسية دفعتهم إلى الإضراب.

لم تندمل جراح احتجاجات 1968 حتى اندلعت الانتفاضة الثانية خلال العام الدراسي 1971/ 1972. ففي 3 آب/ أغسطس 1971، افتُتح المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام لطلبة تونس في مدينة قُربة⁽¹⁴⁾، واتّسمت نقاشاته باحتدام الخلاف بين الدستوريين، الذين دافعوا عن استمرار التحالف بين الاتحاد والحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، من جهة، وبين سائر اليساريين، الذين سعوا لضمان استقلالية الاتحاد عن الحزب، من جهة أخرى. وقد حشدت الحكومة قواها بمناسبة انعقاد المؤتمر، فقد شهدت مدينة قُربة زيارات متعددة لمسؤولين سياسيين في إدارة الحزب، ووزراء سابقين، وصحافيين محليين، وأجانب.

كان الطلاب اليساريون على وشك الفوز، نتيجة حصولهم على عدد كبير من نيابات المؤتمر، في حين كان طلاب الحزب الحاكم يعانون انقسامات وخلافات عدة. وتعدد الروايات بخصوص النتيجة، لكن انتُخبت هيئة إدارية جديدة، وتولّى الطالب الحبيب الشغال، المقرب من الحزب الحاكم، منصب الأمين العام للاتحاد. وقد اعتبر الطلاب المعارضون، بحسب محمد ضيف الله، "أن المؤتمر 18 لاتحاد الطلبة لم يُنه أشغاله، ونعتوا ما وقع خلاله بالانقلاب. كما أنهم اعتبروا أن القيادة التي أفرزها معيّنة لا منتخبة، وطالبوا، تبعاً لذلك، بعقد مؤتمر خارق للعادة (استثنائي)"⁽¹⁵⁾. بل إنهم وقّعوا عريضة اعتراضية على ما جرى، عُرفت باسم "لائحة الـ 105"، نسبة إلى عدد الموقعين عليها⁽¹⁶⁾، علماً أن عدد الطلاب المشاركين في المؤتمر كان في حدود 175 طالباً⁽¹⁷⁾.

ومع عودة الطلاب إلى الكليات بعد المؤتمر، كان الجو مشحوناً، وشهد مطلع العام الدراسي 1971/ 1972 عدّة تظاهرات لأسباب متنوّعة. وبحلول شباط/ فبراير 1972، بدأ مسلسل الأحداث التي

(13) الواعر.

(14) تقع هذه المدينة على الساحل الجنوبي لولاية نابل على بعد 70 كيلومتراً من تونس العاصمة.

(15) محمد ضيف الله، "جامعة تونس أم الجامعات التونسية بين السلطة والمجتمع وفي العالم (1960-2016)"، في: سير عشر جامعات حكومات عربية، عدنان الأمين [محرر] (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 344؛ بشأن هذا المؤتمر، ينظر شهادات عدد من المشاركين فيه في: مسيرة الاتحاد العام لطلبة تونس: شهادات بعض المؤسسين والقياديين، تنسيق وتقديم محمد ضيف الله (تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2010)، خصوصاً شهادات عيسى البكوش ومنصف الشابي (من الطلاب المعارضين) والحبيب الشغال وفاضل الحميدي (من الطلاب المواليين للسلطة).

(16) ينظر أسماء الموقعين وعددهم 105 في: محمد ضيف الله، أزمة الحركة الطلابية التونسية 1910-1991 (تونس: المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2020)، ص 402-404.

(17) الرواية الانقلابية نجدها عند اليسار التونسي عموماً. ينظر: وائل بنجدو، "الانتفاضة الطلابية 5 فيفري 1972: الطُروف، الأسباب، النتائج"، نواة، 2016/2/7، شوهد في 2025/10/2، في: <https://rb.gy/6fh80z>

يصفها اليساريون بـ "ملحمة 5 فيفري"⁽¹⁸⁾. وكانت المسألة الحاضرة في نقاشات الطلاب المعارضين رفضهم الكامل لجميع الهياكل التي أفرزها المؤتمر المنعقد في آب/ أغسطس 1971. وأفضت تلك النقاشات والاجتماعات إلى تشكيل خمس لجان تحضيرية، أقرت شعارات ومبادئ متعددة، من بينها النضال من أجل أن يكون الاتحاد العام لطلبة تونس ديمقراطيًا، وجماهيريًا، ومستقلًا. وعلى هذا الأساس، عُقد مؤتمر بديل للمعارضة الطلابية، سُمي المؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة للاتحاد العام لطلبة تونس، وبدأت أشغاله يوم الخميس 3 شباط/ فبراير 1972 في الحرم الجامعي لكلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس العاصمة، بمشاركة الآلاف من الطلاب، ورفعت فيه العديد من الشعارات⁽¹⁹⁾، من بينها "ثقافة وطنية وتعليم ديمقراطي وجامعة شعبية".

وفي 5 شباط/ فبراير 1972، قبل قراءة البيان الختامي للمؤتمر، تدخلت قوات الشرطة وميليشيات الحزب الحاكم⁽²⁰⁾. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح شعار استكمال أشغال المؤتمر الاستثنائي شعارًا مركزيًا للحركة الطلابية التونسية، ولم يُنجز فعليًا إلا في عام 1988. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أنشئت "الهياكل النقابية المؤقتة"، وهي هياكل سرية وغير معترف بها قانونيًا، تأسست على قاعدة برنامج نقابي - سياسي جامع للتيارات النقابية والسياسية الطلابية، عُرف باسم "برنامج 1973"⁽²¹⁾. وقد جاءت ردة فعل الحكومة عنيفة، وموازية لما شعرت به من خطر فيما جرى، نظرًا إلى ما اعتبرته تهديدًا لسلطتها، وتجسيدًا لقطيعة سياسية وتنظيمية مع الجسم الطلابي. وعمليًا، أغلقت المؤسسات الجامعية حتى 30 كانون الأول/ ديسمبر 1972⁽²²⁾. وأقرت الحكومة أيضًا عددًا من الإجراءات التعسفية تجاه الطلاب، تمثلت في الحرمان من المنحة، وغلق المساكن والمطاعم الجامعية، وسحب تأجيل الخدمة العسكرية الذي كان يتمتع به الطلاب الذكور حتى نهاية دراستهم الجامعية. وفي نيسان/ أبريل 1973، نظمت السلطة الحاكمة محاكمة سياسية للطلاب الموقوفين، وتعرض العشرات من الطلاب التونسيين للتجنيد القسري. وصدرت في حق أربعة عشر طالبًا أحكام بالسجن راوحت بين ثلاثة وثمانية أشهر.

صدرت تصريحات حادة ضد الطلاب من أعضاء في الحكومة. فقد ألقى وزير التربية والتعليم، محمد مزالي، الذي كانت الجامعة تحت سلطة وزارته، في مجلس النواب كلمة قال فيها: "إن هؤلاء لا هم لهم إلا القضاء على جميع ما لهذه البلاد من مكاسب ومن قيم دينية وروحية. إن هذه الأحداث تبين بوضوح أن أغلبية الطلاب ليسوا مكونين تكوينًا تونسيًا، لذلك، وكما قالت الحكومة التونسية من قبل، يجب مراجعة محتوى التعليم وبرامجه". وفي السياق ذاته، عُقد اجتماع في قصر الرياضة

(18) ينظر أيضًا رواية تجمع آفاق ما حدث: ضيف الله، أزمته الحركة الطلابية التونسية 1910-1991، ص 407-409.

(19) المرجع نفسه، ص 41-42.

(20) بنجدو.

(21) على أساس أن المؤتمر سوف ينجز في عام 1973.

(22) وافق وزير التربية آنذاك محمد مزالي على برنامج 73 بمنشور مؤرخ في 15 شباط/ فبراير 1973، واعترف باللجنة الجامعية المؤقتة (قيادة الهياكل النقابية المؤقتة) بعد أن أعلنت الهيئة الإدارية المنبثقة من مؤتمر قرية عام 1971 عن استقلالها في كانون الأول/ ديسمبر 1972. ولكن تلك الموافقة ظلت حبرًا على ورق.

في العاصمة، في 11 شباط/فبراير 1972، شاركت فيه منظمات وطنية مختلفة (شباب، ونساء، وعمال... إلخ) إلى جانب الحزب الاشتراكي الدستوري. وقد عبر الوزير الأول حينها، الهادي نويرة، عن موقفه من انتفاضة الطلاب بقوله: "توجد شعارات أخرى يخجل الإنسان عند قراءتها، والمؤسف أنها تتردد في مواطن مكتظة بالفتيات [...] مثل حرية الصلات الجنسية؛ أي حرية الغريزة والإباحية والشهوة الحيوانية"⁽²³⁾. تُعدّ مثل هذه الإدانة الأخلاقية نادرة في خطابات الحكومات العربية في ذلك العهد، ولم ترد في الدراسات التي كُتبت عن الحركات والاحتجاجات الطلابية آنذاك معلومة عن شعارات وأفكار تتعلق بالقيم الاجتماعية، على غرار ما انتشر في انتفاضة الطلاب في فرنسا عام 1968. ويميل المرء إلى ترجيح أن الحديث عن الحريات السياسية، الذي ورد على لسان الطلاب وضمن شعاراتهم، فسره الوزير الأول بأنه دعوة إلى "حريات اجتماعية"، متأثراً بانتفاضة طلاب فرنسا. ويُفهم من كلامه أن الحكومة كانت تستعمل حجة تمكّنها من استشارة تضامن الفئات الاجتماعية المحافظة معها، وتنبئ في الوقت ذاته باتخاذ تدابير قمعية صارمة.

ثانياً: احتجاجات الطلاب في مصر

في 21 شباط/فبراير 1968، انتفض عمال حلوان فور إعلان حكم المحكمة العسكرية في "قضية الطيران"، التي قُدّم فيها عددٌ من ضباط الطيران إلى المحاكمة، لتحميلهم مسؤولية تدمير الطائرات المصرية وهي رابضة في حظائرها فجر 5 حزيران/يونيو 1967. خرج العمال في تظاهرات انضم إليهم فيها عمال مصانع الطائرات الأخرى المجاورة، وطافوا شوارع حلوان مطالبين بإعادة محاكمة قيادات الطيران وبإحداث تغيير. وقع صدام مع الشرطة التي أطلقت الرصاص على المتظاهرين؛ ما أدى إلى إصابة العشرات من العمال أمام قسم شرطة حلوان.

وفي اليوم نفسه، عُقد مؤتمر احتفالي في كلية الآداب بجامعة القاهرة بمناسبة يوم الطالب العالمي، الذي يوافق ذكرى انتفاضة الطلاب والعمال المصريين الوطنية عام 1946. وقد دُعيت إلى المؤتمر "منظمة الشباب" في الاتحاد الاشتراكي العربي، في محاولة لفتح حوار سياسي حول "أحكام الطيران". وفي أثناء المؤتمر، ارتفعت في القاعة هتافات منددة ورافضة لتلك الأحكام، مطالبة بإعادة المحاكمة⁽²⁴⁾. وعندما انتشر خبر ما جرى للعمال في حلوان، تحوّل المؤتمر إلى تظاهرة ضخمة جابت كليات الجامعة، وفقدت منظمة الشباب السيطرة على الموقف⁽²⁵⁾. وفي الأيام التالية، خرج الطلاب من بوابات الجامعة، أول مرة منذ عام 1954، في انتفاضة عارمة شارك فيها الآلاف من طلاب الجامعات الكبرى في القاهرة والإسكندرية، وكانت بعض الشعارات المرفوعة موجّهة ضد النظام تحديداً.

(23) منير العوادي، "الحركة الطلابية التونسية في السبعينات: زاخرة بالقوة، مفعمة بالأمل"، نواة، 2010/4/8، شوهد في 2025/7/8 في: <https://acr.ps/hBxVKtX>

(24) رماح أسعد، سطور من يوميات الحركة الطلابية المصرية 1968-1973 (القاهرة: الدار للنشر والتوزيع، 1987)، ص 33.

(25) أحمد عبد الله رزة، الطلبة والسياسة في مصر، ترجمة إكرام يوسف (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007)، ص 276.

وفي 24 شباط/ فبراير 1968، تظاهر الطلاب أمام مجلس الأمة، وسمح لوفد منهم بالدخول لتقديم مطالبهم إلى رئيس المجلس آنذاك، محمد أنور السادات، الذي أخذ أسماءهم متعهداً بعدم المساس بهم. لكنهم تعرضوا ليلاً للاعتقال من منازلهم. وكانت النتيجة أن نظم زملاؤهم من طلاب كلية الهندسة تظاهرة خرجت من الكلية، فواجهتها قوات الأمن، ثم ارتدت إلى داخل أسوار الكلية، حيث أُعلن عن اعتصام استمر ثلاثة أيام، على الرغم من الإعلان عن تعطيل الدراسة يوم 25 شباط/ فبراير.

وفي هذا السياق، انطلقت تظاهرات طلاب جامعة عين شمس خارج أسوار الجامعة، وظهر في صفوفهم عدد من عمال حلوان، فصدحت الهتافات المؤيدة لحركة العمال، وتدفقت المسيرة إلى الجامعة إلى ميدان العباسية⁽²⁶⁾. كما انطلقت مسيرة أخرى من جامعة القاهرة، وعندما وصلت إلى ميدان التحرير، بلغ عدد المشاركين فيها نحو أربعين ألف طالب، وهناك التقت بتظاهرة قادمة من جامعة عين شمس. وبعد اصطدام الشرطة بهم وإطلاق الرصاص عليهم، تصاعد الغضب بين الطلاب.

كانت تلك هي الانتفاضة الأولى. أما الانتفاضة الثانية، فقد وقعت في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968، حين صدر قانون جديد للتعليم العام ألغى مجموعة من التسهيلات المتعلقة بالترقيع من صف إلى آخر، والنجاح في الامتحانات (مثل التقدم المتكرر للامتحانات من دون حد، والنجاح رغم الرسوب في مادتين، والترقيع الآلي في المرحلة الابتدائية ... إلخ).

وفي اليوم التالي، خرج طلاب المدارس الثانوية في مدينة المنصورة إلى الشوارع احتجاجاً على القانون. تكررت التظاهرات في اليوم الذي تلاه، وبدأها هذه المرة طلاب المعهد الديني الأزهرى. واتجه المتظاهرون إلى مديرية الأمن في المحافظة، فوقعت مواجهة مع الشرطة، أُطلق خلالها الرصاص الحي؛ ما أسفر عن مقتل ثلاثة طلاب وفلاح، وجرح اثنين وثلاثين متظاهراً، إلى جانب إصابة تسعة من ضباط الشرطة وأربعة عشر من ضباط الصف.

وسرعان ما انتقلت أخبار أحداث المنصورة إلى جامعة الإسكندرية، التي تضم عدداً من طلاب محافظة الدقهلية⁽²⁷⁾؛ فعقد اتحاد طلاب الجامعة اجتماعاً طارئاً، اتخذ فيه قرار بتنظيم مسيرة احتجاج سلمية في اليوم التالي. وفي تلك المسيرة، أُطلقت هتافات ضد وزير الداخلية شعراوي جمعة⁽²⁸⁾. كما سُمعت فيها، أول مرة منذ عام 1954، هتافات ضد عبد الناصر نفسه⁽²⁹⁾. وقاد هذه التظاهرة عاطف الشاطر، رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة، رافعاً علم الكلية. ووقع الصدام مع قوات الشرطة أمام كلية الزراعة، حيث أُصيب ثلاثة وخمسون من رجال الشرطة وثلاثون من الطلاب. وخلال تلك التظاهرات، أُلقي القبض على الشاطر وثلاثة من زملائه، أثناء تفاوضهم مع الشرطة، ونُقلوا إلى

(26) أسعد، ص 33.

(27) رزة، ص 289.

(28) "يا شعراوي يا سفاح، ولي زمانك ولي وراح"، "يا شعراوي يا سفاح، دم الطلبة غير مباح".

(29) "يا جمال للصبر حدود، عشرة يونيو مش ح تعود"، "9 يونيو أيدناك، والنهاردة عارضناك"، "عبد الناصر يا سفاح، ولي زمانك ولي وراح"، "عبد الناصر يا دجال، في المنصورة وفي حلوان"، "عبد الناصر يا جبان، خايف ليه من ديان". ينظر: رزة، ص 275-281.

مديرية الأمن في الإسكندرية؛ ما أدى إلى تفرّق التظاهرات، وعودة الطلاب إلى التجمع داخل كلية الهندسة.

قرر محافظ المدينة مواجهة الموقف بنفسه، فتوجّه إلى الجامعة، غير أن الطلاب حاصروه واحتجزوه في حجرة الحرس الجامعي، التي كانت تحت سيطرتهم بعد أن قطعوا أسلاك الهاتف، ولم يُسمح له بالخروج إلا بعد أن أصدر أمراً بالإفراج عن الطلاب المعتقلين. وعند عودتهم، عُقد مؤتمر طلابي سُمح للمحافظ بالكلام فيه، إلا أنه لم ينجح في تهدئة الصخب الذي قوبلت به كلماته، لكنه وافق على استقبال وفد من الطلاب في مكتبه مساء اليوم نفسه. وقبل مغادرته الجامعة، تسلّم نسخة خطية من المطالب الطلابية⁽³⁰⁾. وفيما بعد، استولى الطلاب المعتصمون في كلية الهندسة على ماكينة الطباعة الخاصة بالكلية، وبدؤوا في إصدار سلسلة من البيانات، وُزعت على نطاق واسع داخل المدينة. وأعلنوا كلية الهندسة مقراً دائماً للاعتصام، وشكّلوا اللجنة للرصد والاستطلاع، وأخرى لمتابعة المطالب، أُسندت مسؤوليتها إلى أحد الأساتذة الذين كانوا يساندون الطلاب، وأسهموا بقدر كبير في انتفاضتهم.

في اليوم التالي، قرر مجلس الوزراء إغلاق الجامعات، وبدأت الحكومة حملة منظمّة ضد الطلاب. وعلى مدى أسبوعين، شنت الصحف الرسمية حملة إعلامية استهدفت تقويض أيّ تأييد تحظى به الحركة الطلابية في البلاد، وقدمت الانتفاضة بوصفها عملاً تخريبياً من تدبير "عملاء" ومحرضين مرتبطين بقنصليات وسفارات أجنبية، وهو ما أكّده تصريح لعبد الناصر نفسه. وفي المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي، وُصف الطلاب بأنهم خونة، وعملاء، وعابثون، ومستهترون. واقترح عدد من المتحدثين إخضاع الاتحاد الطلابي لرقابة صارمة⁽³¹⁾. وطالب علوي حافظ، أحد رموز النظام الناصري آنذاك، بالتعامل مع الحركة الطلابية "باعتبارها مجموعة من الأبناء خرجوا عن طوع آبائهم [...] ورئيس الجمهورية ومديري الجامعات، واعتبر أن الحل يكمن في الرجوع إلى 'الرياضة والدين والأخلاق'⁽³²⁾."

وفي 25 تشرين الثاني / نوفمبر، شهدت الإسكندرية إضراباً عاماً، واندلعت صدامات أسفرت عن مقتل ستة عشر شخصاً، واعتقال 462، حُبس 365 منهم على ذمة التحقيق. وشملت الاعتقالات عدداً كبيراً من طلاب كلية الهندسة، وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية، إلى جانب عدد من الخريجين. ووجهت إليهم خمس تهمة، على رأسها "التحريض على قلب نظام الحكم". وأحيل عشرون طالباً ومعيدان إلى مجالس تأديب في الجامعة. وبعد ثلاثة أشهر، أُفرج عن الطلاب، مع توجيه قادتهم إلى الخدمة العسكرية، في حين أُفرج عن الأساتذة في أيار / مايو 1969، وبقي الخريجون في السجن حتى عام 1970⁽³³⁾.

(30) أسعد، ص 44-46.

(31) رزة، ص 304-307.

(32) هشام مبارك، الحركة الطلابية: محاولة للفهم، حول التوصيف الاجتماعي للطلبة ودورهم في الحركة السياسية، ط 2 (القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2008)، ص 15.

(33) رزة، ص 294-300.

وفي يوم الخميس 13 كانون الثاني/يناير 1972، ألقى السادات خطاباً برّر فيه عدم وفائه بوعده بأن يكون عام 1971 عام الحسم ضد العدوان الصهيوني، بقوله إن: "ضباب الحرب الباكستانية الهندية قد أعاق تنفيذ هذا الوعد". وقد أثار هذا التصريح سخرية واسعة، وتحولت كلمة "الضباب" إلى مادة للنكات؛ ما أشعل شرارة انتفاضة الطلاب الثالثة⁽³⁴⁾. بدأ الأمر بمقالة نُشرت على مجلة الحائط، بعنوان "سيدي الرئيس، ليتك لم تتكلم"⁽³⁵⁾، و"كان الزحام على قراءة المقالة أشبه بالزحام على الجمعيات التعاونية أو على أفران الخبز في ذلك الوقت"⁽³⁶⁾. وفي عصر يوم السبت، 15 كانون الثاني/يناير 1972، اجتمع عدد من مُصدري مجلات الحائط واتفقوا على عقد مؤتمر لمناقشة خطاب السادات، والخطوات الواجب اتباعها للإعداد للحرب مع العدو الإسرائيلي. وكانت جماعة أنصار الثورة الفلسطينية المحرك الرئيس لهذا الاحتجاج. ويوم الإثنين، عُقد المؤتمر، وفي نهايته تقرر الاعتصام بالكلية. وتوجّه وفد من مُصدري مجلات الحائط إلى إدارة الجامعة لإبلاغها بما حدث، وبالمطالب التي توصل إليها المؤتمر.

حاول اتحاد الطلبة احتواء نتائج المؤتمر، ووجّه اتهاماً إلى جماعة أنصار الثورة الفلسطينية بالهيمنة عليه. ومع ذلك، عُقد مؤتمر ثانٍ في الكلية يوم الأربعاء، 19 كانون الثاني/يناير 1972، في ظل أجواء متوترة ناجمة عن محاولات متكرّرة من الطلاب المحسوبين على الاتحاد لمنع تكرار نتائج مؤتمر يوم الإثنين. وازداد التوتر مع حضور كمال أبو المجد، أمين عام منظمة الشباب في الاتحاد الاشتراكي، برفقة حسن إسماعيل، مدير الجامعة⁽³⁷⁾. وقد وقعت مشادات كلامية بينهما وبين بعض الطلاب، انتهت بانسحابهما على وقع هتافات رافضة لشخص أبي المجد.

في المساء، انتشر المعتصمون في أرجاء الكلية. وفي ساعة متأخرة من الليل ومع اشتداد البرد، بدؤوا في البحث عن أماكن للمبيت، فتجمّع عدد كبير منهم في مدرج "السّاوي". وبسبب عدم توافر مطبعة في متناولهم، أمّلت سهام صبري⁽³⁸⁾ بياني الاعتصام شفهيّاً على المعتصمين لتوفير نسخ مكتوبة منهما بغرض التوزيع في صباح اليوم التالي. وقد تضمّن البيانان محتوى البيان الصادر عن مؤتمر يوم الإثنين 17 كانون الثاني/يناير، إضافة إلى مجموعة من التساؤلات التي وُجّهت إلى أبو المجد⁽³⁹⁾.

(34) طارق يوسف Tarek Yousef، صفحة حبسة 1973 على فيسبوك، "شهادة صالح عبد الجواد: الجزء الثاني"، 2024/1/22؛ شوهد في 2025/10/30، في: <https://acr.ps/hBxVKrX>؛ "شهادة صالح عبد الجواد: الجزء الرابع"، 2024/1/26، شوهد في 2025/10/30 في: <https://acr.ps/hBxVKoe>

(35) منير مجاهد Mounir Megahed، "الحركة الطلابية 1972-1973: شهادة أحمد هشام"، صفحة حبسة 73 على فيسبوك، 2022/1/15، شوهد في 2025/7/8 في: <https://acr.ps/hBxVKkv>

(36) كمال خليل، حكايات من زمن فات (القاهرة: بيت الياسمين للنشر والتوزيع، 2012)، ص 87.

(37) مجاهد.

(38) يوسف.

(39) مجاهد.

انضم أحمد عبد الله⁽⁴⁰⁾، من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، إلى المعتصمين، ونقل إليهم اقتراح طلاب كليته بعقد مؤتمر عام للجامعة بأكملها، ووافقوا على الاقتراح. وفي صباح الخميس 20 كانون الثاني/يناير 1972 دخل الطلاب قاعة الاحتفالات الكبرى لجامعة القاهرة واحتلوا جميع طوابقها، واستولوا على مطابع الجامعة وعلى الطابق السفلي "البدروم" من قاعة الاحتفالات، حيث توجد ماكينات الطباعة وكميات كبيرة من ورق الطباعة والحبر، وطبعوا البيان ووزعوه فوراً على الطلاب الوافدين إلى المؤتمر.

ومنذ تلك اللحظة، تحوّل الاعتصام من كلية الهندسة إلى اعتصام يشمل جامعة القاهرة بأكملها. ثم اتفق المعتصمون على تشكيل اللجنة الوطنية العليا بالجامعة عن طريق الانتخاب الحر، تبدأ من مستوى الكلية وصولاً إلى مستوى الجامعة. وبذلك تأسست اللجنة الوطنية العليا للطلاب، التي حلّت محل اتحاد الطلاب الرسمي في الجامعة، وانتُخب أحمد عبد الله رئيساً لها. وقد جرت انتخابات مماثلة في جامعة عين شمس، وغلب على عضوية هذه اللجان الطلاب ذوو الاتجاهات اليسارية.

وطوال يومي الخميس والجمعة (20 و21 كانون الثاني/يناير 1972)، دار نقاش موسّع بين الطلاب من أجل صياغة وثيقة تعبّر عن الحركة الاحتجاجية الطلابية. واختار المؤتمر لجنة مصغرة لصياغتها، بحيث تضم التوصيات والمطالب التي طرحت في مؤتمرات كليات الجامعة المختلفة. وجرّت الموافقة على الوثيقة بالإجماع، وطُبعت ووزعت على طلاب الجامعة والمناطق المحيطة بها، كما أرسلت إلى الصحف الحكومية، لكنها امتنعت عن نشرها. ورفعت الحركة شعار "كل الديمقراطية للشعب، وكل التفاني للوطن"⁽⁴¹⁾. وشكّل وفد طلابي لتسليم الوثيقة إلى رئيس الجامعة في منزله بالجيزة، ودعوته إلى الجامعة لمناقشة المطالب والرد على تساؤلات الطلاب، لكنّ الوفد لم يتلقَ رداً شافياً من سكرتارية الرئيس⁽⁴²⁾. أما جامعة عين شمس، فقد شهدت انقساماً بين الحركة الاحتجاجية الطلابية والموالين للنظام.

وفي مساء الأحد، 23 كانون الثاني/يناير 1972، أجرى الطلاب مفاوضات مع الحكومة حول مطالبهم الطلابية، وتلقّوا وعوداً رسمية باعتمادها. غير أن فجر اليوم التالي شهد حملة اعتقالات واسعة النطاق شنتها السلطات، شملت ما يزيد على 650 طالباً، جرى اقتيادهم في شاحنات كبيرة مكشوفة، وسط برد شديد، إلى ثكنات الأمن المركزي (قرب طريق صلاح سالم، القاهرة). وبعد يوم أو يومين، تقرر

(40) أحد أبرز قياديي الحركة الطلابية في تلك الفترة، وهو مؤلف أهم كتاب حول الحركة الطلابية في مصر، والكتاب ترجمة لأطروحاته حول الموضوع:

Ahmed Abdallah, *The Student Movement and National Politics in Egypt 1923-1973* (London: Saqi Books, 1985);

تقول إكرام يوسف مترجمة كتابه إلى العربية في مقدمة الترجمة: "عندما كنت في السنة الأولى من التعليم الثانوي لفت نظري أن رئيس الجمهورية (السادات) تعتمد في أكثر من خطاب له سب طالب جامعي بعينه" (هو أحمد عبد الله). وقد لقبته بـ "أجمل أزهار البساتين". ينظر: رزة، ص 7.

(41) شكر، ص 300-301.

(42) منير مجاهد Mounir Megahed، "الحركة الطلابية 1972-1973: الجزء الثاني"، صفحة حيسة 73 على فيسبوك، 2021/5/5؛ "الحركة الطلابية 1972-1973: الجزء الرابع"، 2021/5/10، شوهد في 2025/7/8 في: <https://acr.ps/hBxVKgM>

توزيعهم على عدد من المعتقلات. نقلت الشاحنات الأولى المعتقلين إلى سجن القلعة قبيل الفجر، وكان من بينهم سهام صبري، ومحمد الجميحي، وشوقي الكردي، وأحمد بهاء شعبان. وقد ألهم هذا الحدث الشاعر أحمد فؤاد نجم في قصيدته "أنا رحمت القلعة وشفيت ياسين، حوالبه العسكر والزنازين". وبسبب عدد الطلاب المعتقلين الكبير، نُقل معظمهم، بمن فيهم أحمد عبد الله، إلى معهد أمناء الشرطة في حلوان⁽⁴³⁾.

عقب انتشار خبر الاعتقالات، خرج نحو عشرين ألف طالب غاضب إلى شوارع القاهرة، وتوجهوا إلى ميدان التحرير، حيث عجزت قوات الأمن عن تفريقهم. واستمرت التظاهرات طوال اليوم، وفي المساء بدأ الطلاب اعتصامًا في محيط تمثال الميدان. وقد حظيت الحركة الطلابية آنذاك بتعاطف شعبي واسع؛ إذ قدّم لهم العديد من سكان القاهرة الطعام والأغطية لمواجهة برد تلك الليلة القارس. وفي أثناء الليل، أصدر قائد قوات الأمن المركزي أمرًا بتفريق الطلاب الذين كانوا ينشدون الأناشيد الوطنية، وجرى ذلك بالقوة والعنف، غير أن مجموعات أصغر أعادت التجمع في مناطق متفرقة من وسط المدينة، مرددة أغنية الشيخ إمام "اصحي يا مصر"، واستمرت التظاهرات حتى منتصف اليوم التالي، قبل أن يُفصّل الاعتصام بالقوة.

وفي 25 كانون الثاني/يناير، عقد الرئيس السادات مؤتمرًا مع "القوى الشعبية"، ألقى خلاله خطابًا هاجم فيه الحركة الطلابية، ودان مجلات الحائط، واصفًا اللجنة الوطنية العليا للطلاب بـ "لجنة الخيانة الوطنية"، معتبرًا أن أنشطتها داخل الجامعة تُعد "احتلالًا" لا يمكن المساومة عليه. وحاول تصوير الانتفاضة الطلابية باعتبارها تحركًا نفذته قلة منحرفة، لا تتجاوز ثلاثين طالبًا، وادّعى أنهم ينفذون مخططًا دقيقًا بإشراف خارجي، متهمًا إياهم بالارتباط بشبكة من عملاء المخابرات الإسرائيلية، وحث اتحادات الطلاب الرسمية على احتواء التحرك⁽⁴⁴⁾.

ومع بداية العام الدراسي 1972/1973، استأنف الطلاب نشاطهم، وعاودوا طرح مواقفهم من قضايا تحرير الأرض (سيناء المحتلة)، وتعبئة الجبهة الداخلية، وبناء اقتصاد الحرب، وتحقيق الديمقراطية. وأصدروا المئات من مجلات الحائط، ونظّموا مؤتمرات عدة ناقشت سياسات الحكومة التي لم تستجب للوثيقة الطلابية الصادرة عن اللجنة الوطنية العليا في كانون الثاني/يناير 1972. وهكذا، انطلقت الانتفاضة الرابعة التي امتدت من 30 كانون الأول/ديسمبر 1972، حتى 3 كانون الثاني/يناير 1973.

انتشرت مجلات الحائط بكثافة في موجة تصعيدية كان موضوعها الرئيس الهجوم على الرئيس السادات وسياسات الحكومة. وكان رد الفعل الحكومي أنها دفعت سلطات الجامعة إلى اتخاذ إجراءات شديدة ضد العناصر النشطة، في حين استمر الطلاب في تنظيم الندوات والمؤتمرات على نحو شبه يومي. وفي أحد هذه المؤتمرات، جرى تشكيل ما عرف بـ "التجمع الوطني الديمقراطي"،

(43) طارق.

(44) رزة، ص 330-334.

الذي دعا إلى تشكيل لجان للدفاع عن الديمقراطية في مختلف الكليات. وبادر الطلاب إلى تنظيم اعتصام داخل قاعة الاحتفالات الكبرى في جامعة القاهرة، احتجاجاً على الاعتقالات الأخيرة، مؤكداً تمسكهم بالوثيقة الطلابية الصادرة في كانون الثاني/يناير 1972 وبمطالبها. وتشكلت قيادة جديدة للحركة الطلابية باسم "اللجنة الديمقراطية العليا لجامعة القاهرة".

في 3 كانون الثاني/يناير 1973، خرجت تظاهرة كبرى من جامعة القاهرة ضمّت أكثر من خمسة عشر ألف طالب، جابت شوارع القاهرة والمدن الكبرى. وحمل المتظاهرون علماً مصرياً طوله يزيد على عشرين متراً، كان منصوباً فوق منصة قاعة الاحتفالات الكبرى. وعند النصب التذكري، انقسمت التظاهرة إلى مجموعتين كبيرتين؛ توجهت الأولى نحو تمثال نهضة مصر، ثم عبرت كوبري الجامعة في اتجاه ميدان التحرير، بينما سلكت الثانية شارع الدقي عبر بوابة حديقة الأورمان، وصولاً إلى ميدان التحرير. وكما في الانتفاضات السابقة، اندلعت مواجهات دامية بين الطلاب وقوات الأمن المركزي.

ثالثاً: الاحتجاجات الطلابية باعتبارها حركات اجتماعية

تمحورت القضية الكبرى الأولى التي حرّكت دورة احتجاجات الطلاب بين عامي 1968 و1973 في مصر وتونس حول الحريات، وتمثّلت في تمرّد على نظام الحكم الاستبدادي القائم. ويتضح ذلك في الشعارات التي رُفعت، مثل: "لا مجاهد أكبر إلا الشعب"، و"يسقط القمع"، و"لا ديمقراطية من دون حرية سياسية للطبقة العاملة"، و"الديمقراطية كالحبز حق من حقوق الشعب" (تونس)⁽⁴⁵⁾، و"تسقط دولة العسكر"، و"يجب إنهاء حكم المباحث والمخابرات"، و"تسقط دولة المباحث"، و"تسقط صحافة هيكل الكاذبة"، و"لا حياة مع الإرهاب، ولا علم بلا حرية"، و"القضية ليست قضية طيران، بل قضية الحريات"، و"حق الجماهير في تشكيل تنظيماتها السياسية والنقابية بشكل مستقل عن الدولة"، و"رفع الرقابة عن الصحف وإقرار سيادة القانون" (مصر)⁽⁴⁶⁾.

وتتفرع عن هذه القضية الكبرى قضية حوكمة التعليم العالي، التي شملت المطالبة بإدارة الجامعات باستقلالية عن السلطة السياسية، وضمان استقلالية منظمات الطلاب عن الهياكل التي تديرها الحكومة، والدفاع عن الحريات الأكاديمية، كما يظهر في شعارات مثل: "دمقرطة التسيير الجامعي"، و"تمكين الطلبة والأساتذة من المشاركة فيه على نفس القدر من المساواة مع السلطة التنفيذية"، و"فصل الاتحاد عن الحزب وضمان استقلاليته"، و"رفض كل الهياكل المُنصَّبة في آب/أغسطس 1971"، و"اتحاد عام لطلبة تونس مستقل وديمقراطي" (تونس)، إلى جانب مطالب بإبعاد سلطات الأمن عن الجامعات وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، والتحقيق في انتهاك حرمة الجامعات واعتداء الشرطة على الطلاب، وإطلاق حرية الطلاب في تشكيل لجان وطنية في كل كلية ومعهد، وتشكيل اتحاد طلابي مستقل (مصر).

(45) وهي شعارات أطلقتها مجموعة آفاق.

(46) رزة، ص 279.

وفي بعض الحالات، اجتمعت مسائل انتقاد شؤون الحكم السياسي وحوكمة الجامعة معاً. ففي احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 1968 في مصر، طالب المتظاهرون بـ"محاكمة شعراوي جمعة (وزير الداخلية) وكل من شارك في أحداث المنصورة، وحرية الصحافة والنشر والإفراج عن المعتقلين السياسيين وقيام دولة المؤسسات محل دولة الأمن، وتطبيق برنامج 30 مارس⁽⁴⁷⁾ تطبيقاً صحيحاً"⁽⁴⁸⁾.

ومن هذا المنظور، نفهم أن إدارة الجامعة لم تكن في الواجهة في جميع الاحتجاجات، ولم يكن وزير التعليم العالي كذلك. فقد كان خط السلطة السياسية منفصلاً عن خط الإدارة الجامعية، وكان الخط الأول يمر من الحكومة (أي رئيس الجمهورية) نحو الطلاب عبر جهازين: الجهاز الأيديولوجي ممثلاً في الحزب الحاكم وفرع الاتحاد في الجامعة، والجهاز القومي ممثلاً في وزارة الداخلية، وقوات الأمن داخل الجامعة وخارجها. لذلك دارت معركة الطلاب في البلدين مع اتحاد الطلبة (الذي يديره الحزب الحاكم) ومع وزارة الداخلية بالتوازي. أما خط الإدارة الجامعية، فكان يمر عبر "مدير" الجامعة الذي انحصر دوره غالباً في الشؤون الإدارية؛ ما جعل موقعه أقرب إلى أمين سر إداري منه إلى رئيس جامعة له صلاحيات سياسية. ولذا لم يأخذ الطلاب تجاهه أي موقف. وتجلّى هذا بوضوح في احتجاجات كانون الثاني/يناير 1972 في مصر؛ إذ توترت الأجواء بسبب حضور أبوالمجد، أمين عام منظمة الشباب في الاتحاد الاشتراكي، برفقة مدير الجامعة حسن إسماعيل. ورغم خروجهما معاً من القاعة، فإن الهتافات الراضية لم ترتفع إلا ضد أبي المجد.

ولم تُطرح في موجات الاحتجاجات مطالب تتعلق مباشرة بالجامعة كإصلاح المناهج، أو تعيين المسؤولين الأكاديميين (رئيس جامعة، عميد، أستاذ)، أو تحسين ظروف التعليم من حيث الأبنية والتجهيزات. فالمسألة كانت سياسية في جوهرها. وحتى حين كانت الانتفاضة الثانية في مصر (تشرين الثاني/نوفمبر 1968) تتمحور حول المناهج التعليمية، فإن قضيتها كانت الرجوع عن قانون تعديل نظام الترفيع في التعليم ما قبل الجامعي؛ أي الاعتراض على أمر كان يمكن أن يضبط الامتحانات والترفع، لكن عنف الاحتجاجات وانتشارها السريع كشف أن جوهرها كان فقدان الثقة بالحكومة، والتعبير عن تمرد سياسي عميق.

وفي موازاة الاحتجاج السياسي، برزت في مصر قضية كبرى ثانية هي القضية الوطنية. فقد انطلقت التظاهرات احتجاجاً على الأحكام الصادرة في حق الضباط المسؤولين عما حدث للطائرات الحربية في 5 حزيران/يونيو 1967. ثم اتسعت هذه القضية لتشمل المطالبة بالحرب ضد إسرائيل، واستعادة الأراضي المحتلة. وشغلت هذه القضية الوطنية موقعاً مركزياً في احتجاجات عامي 1972 و1973 في عهد السادات، ورفعت شعارات تعكس هذا الاتجاه، مثل: رفض المشاريع السلمية لحل الصراع مع إسرائيل واعتبارها حلاً استسلامية، ورفض قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242، ورفض مبادرة وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز، وكذلك مبادرة السادات، وضرورة

(47) هو الخطاب الذي ألقاه جمال عبد الناصر في 30 آذار/مارس 1968، ووعد فيه بإجراء تغييرات في برنامج الحكومة ووضع دستور جديد للبلاد.

(48) أسعد، ص 44-46.

الاستعداد للمعركة وخوض حرب التحرير الشعبية باعتبارها الطريق الوحيد للتحرير، وفتح باب التطوع للجماهير، وإحياء لجان المواطنين من أجل المعركة، بالتحالف مع المعسكر الاشتراكي وكل القوى الثورية وحركات التحرر الوطني في العالم، والهجوم على السياسة الأميركية والأوروبية⁽⁴⁹⁾. وفي احتجاجات كانون الثاني/يناير 1972، شكّل الطلاب ثلاث لجان يتوزع عليها المشاركون في الاعتصام، سميت إحداها اللجنة العسكرية. واللافت أنه انضم إليها معظم المعتصمين؛ ما يعكس قوة حضور القضية الوطنية في وعي الطلاب وفي مطالبهم.

وفي الفترة 1968-1973، فرضت الثورة الفلسطينية الصاعدة نفسها على المناخ السياسي العربي عموماً والمصري خصوصاً باعتبارها تجسّد العمل الثوري اللازم في الصراع مع إسرائيل. وهكذا، ترافقت المطالب الطلابية الوطنية بمطالبة قومية تعلقت بالثورة الفلسطينية، فقد دعا الطلاب إلى إطلاق حرية النشاط والدعاية والعمل الفدائي لمنظمات المقاومة الفلسطينية في مصر، وإنشاء لجان شعبية لمناصرة القضية الفلسطينية في الأحياء والقرى ومواقع الإنتاج... إلخ.

وقد حضرت هذه القضية القومية كذلك في احتجاجات تونس. ففي حزيران/يونيو 1967، خرج الطلاب إلى الشوارع يهتفون "فلسطين عربية"، ونفذوا وقفات احتجاجية أمام السفارة البريطانية والمركز الثقافي الأميركي. وقد تصدّت لهم قوات الشرطة وفرقتهم. ويبدو أن تجمع آفاق كان وراء تنظيمها؛ لذلك أُلقي القبض آنذاك على الطالب محمد بن جنات، ليصدر عليه حكم بالسجن عشرين عاماً أشغالاً شاقة. وكان استمرار اعتقاله سبباً في توسع الاحتجاجات في الانتفاضات الطلابية بقيادة التجمع. وفي يومي 10 و11 آذار/مارس 1968، نظم التجمع وقفات احتجاجية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس (كلية 9 أفريل) وفي شارع باريس احتجاجاً على زيارة نائب الرئيس الأميركي هيوبرت همفري Hubert Humphrey لتونس. ورفع خلالها شعارات مناهضة للولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تكن هذه القضية حاضرة بوضوح في أجندة الانتفاضتين الرئيسيتين اللتين تناولتهما هذه الدراسة (1968 و1972).

وقد برزت قضايا مشتقة من الاحتجاجات نفسها، كعنف الشرطة والإصابات والقتلى والاعتقالات والأحكام القضائية. وقد أثارت هذه القضايا تعاطفاً من السكان أو بعض الهيئات المهنية، أو من أساتذة الجامعات. أما القضايا الاجتماعية فلم تكن الدافع المباشر لأيّ تحرك، رغم ورود إشارات إليها في بعض البيانات، خاصة تلك التي صاغتها القوى اليسارية.

يعرّف تيلي وتارو الحركات الاجتماعية بأنها "حملات مستمرة من أجل قضايا تقوم على أفعال (أداءات) متكررة في المساحات العامة لترويج قضاياها ودعمها، وهي مبنية على منظمات وشبكات وتقاليد وأشكال للتضامن تدعم هذه الأنشطة"⁽⁵⁰⁾. ويظهر السرد الوصفي للاحتجاجات الذي سبق

(49) شكر؛ أحمد بهاء شعبان، انحرزُ للوطن، شهادة من جيل الغضب، صفحات من تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر (1967-1977) (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998)، ص 19.

(50) Tilly & Tarrow, pp. 11, 145.

عرضه أن الأفعال (تظاهرات، واعتصام، وبيانات، ومجلات حائط) كانت في خدمة القضايا التي جرى التوقف عندها، ويبرز كذلك التنظيمات والشبكات (الاتحاد، والأسر الطلابية، والأحزاب السياسية) التي أنشأها الطلاب أو انخرطوا فيها من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحقيق أهدافها، وذلك ضمن دورة احتجاج امتدت بين بداية ونهاية محددين.

ومن سمات هذه الحركة أنه لم تُسجّل خلال تلك الحقبة أيّ علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع حركات اجتماعية أخرى أو تحركات موازية، سواء في تونس أو في مصر. فعندما حدث تفاعل بين طلاب الجامعات وعمال حلوان في مصر، كان ذلك مرتبطاً بالقضية الوطنية (ضد أحكام الطيران) وليس بمطالب اجتماعية للعمال. وبالمثل، لم تحدث تحركات عمالية موازية للموجات الطلابية الست أو متفاعلة معها، التي شهدتها البلدان. وعلى العكس من ذلك، اتخذ الاتحاد العام التونسي للشغل موقفاً مناهضاً لهذه التحركات الطلابية، فقد انتقد أمينه العام، الحبيب عاشور، خلال الانتفاضة الثانية (1972) بشدة مرجعيات التيارات الطلابية التونسية، معلناً ولائه للسلطة السياسية، وعلى رأسها الحبيب بورقيبة قائلاً: "وكما أن الصيني في وطنه ماويست، والروسي في بلده لينينست، والكوبي كاستريست، فنحن في تونس بورقبيست". وواصل: "إننا نقول للرئيس بورقيبة وللشعب التونسي من جديد، بأن البلدان الأجنبية الشيوعية أو التي تنسب إلى الشيوعية لها حرس أحمر يسمّى في الصين الحرس الأحمر الماوي وفي روسيا الحرس الأحمر اللينيني وفي كوبا الحرس الأحمر الكوبي، ونحن في تونس الحرس الرسمي لبورقيبة وللنظام التونسي"⁽⁵¹⁾. وفي بيان صادر عن الاتحاد بتوقيع عاشور نفسه، ورد أن ما شهدته الجامعة من أحداث يخدم "الصهيونية الهدامة" و"أبناء عملاء الاستعمار". "كما أن الاتحاد العام التونسي للشغل وجماهير الطلبة أبناء المقاومين والمواطنين الذين قدموا تضحيات جساماً في سبيل تحرير الوطن، لا يسمحون أبداً أن تقوم سيمون⁽⁵²⁾ في تونس بما قام به قبلها كوهين⁽⁵³⁾ في فرنسا"⁽⁵⁴⁾.

وفي مصر، أيقظت الحركة الطلابية في كانون الثاني/يناير 1972 حركة النقابات المهنية في الموضوع الوطني، وبطريقة تصالحية مع النظام السياسي. فقد أصدرت نقابات المعلمين والمحامين والصحفيين والمهندسين بيانات في الصحف تشيد بوطنية الطلاب وتبني مطالبهم بالاستعداد الجاد للمعركة. مثلاً، ذكر بيان نقابة الصحفيين أن حركة الطلاب جزء من ثورة 23 تموز/يوليو 1952، وأنها تركز على مبادئ الثورة الأساسية ابتداءً من الميثاق الوطني لعام 1962 مروراً بـ "بيان 30 مارس 1968"، وصولاً إلى برنامج العمل الوطني الذي قدّمه الرئيس السادات في عام 1971. وباركت نقابة المعلمين

(51) الاتحاد العام التونسي للشغل، فيسبوك، 2023/1/26، شوهد في 2025/11/11، في: <https://acr.ps/hBxVKd3>

(52) سيمون للوش Simone Lellouche هي زوجة أحمد بن عثمان القيادي في تجمع آفاق، وكان هذا الطالب قد حاكمته محكمة أمن الدولة سابقاً في انتفاضة عام 1968 أو في قضية ما يعرف بـ "محاكمات تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسية". وقد اعتقلت للوش أيضاً أواخر كانون الثاني/يناير؛ أي عشية الانتفاضة الطلابية الثانية.

(53) دانيال كوهين بينديت Daniel Cohn-Bendit هو الطالب الذي اشتهر في قيادة احتجاجات الطلاب في فرنسا، ولقب بدانيال الأحمر بسبب حمرة شعره وأفكاره اليسارية. ولد في فرنسا في عام 1945 من أبوين يهوديين هربا من ألمانيا النازية في عام 1933.

(54) ضيف الله، أزمنة الحركة الطلابية التونسية، ص 413-415.

في بيانها الحركة الطلابية بالقول: "إننا نبارك صيحتكم ونستجيب لندائكم، وإن ثورتكم العارمة لتبناها جميعاً، ونحن نؤمن أنها ثورة صادرة من القلوب الحانية على مصير الوطن". وقال بيان نقابة المهنيين: "إن أوسع فئات المثقفين في مصر تقف بلا تردد إلى جانب الطلاب، وكانت تقول أيضاً إن الطلاب بحركتهم إنما ملؤوا فراغاً تنظيمياً فادحاً تعاني منه البلاد. وإنهم طليعة مصالح فئات اجتماعية عريضة وليسوا حركة طلاب عادية". وأيد بيان نقابة المهندسين حركة الطلاب، قيادةً وقاعدةً، مضموناً وأسلوباً⁽⁵⁵⁾. وأصدر خمسة من كبار الكتاب في مصر بياناً لم يُنشر، وذكروا فيه: "إذا كان قد شابت مطالب الطلبة ونداءاتهم بعض الأخطاء أو بعض الشطط في التفكير أو في التعبير، فإنما مرد ذلك إلى حماس الشباب أو اندفاعه أو نقص في الخبرة السياسية، وليس نقصاً في الوطنية"⁽⁵⁶⁾.

رابعاً: الجامعة باعتبارها حقل نزاع

يقع جزء كبير من وظيفة التنشئة الاجتماعية للطلاب على عاتق الأساتذة الجامعيين، بما في ذلك التكوين السياسي في حالة سيادة تأييد السلطة والامتثال لها. ولكن الأساتذة، واقعيًا، يُعلّمون ويحثون ويقدمون مساهمات فكرية داخل الجامعة وخارجها، باستقلالية نسبية عما هو مقرر وسائد. فمساهمة البحوث العلمية أو تقديم "قيمة مضافة" تعني الخروج عما هو سائد في اختصاصاتهم. وهذا يقع تحت اسم "الحريات الأكاديمية". وفضلاً عن ذلك، يدخل الأساتذة فيما بينهم في نزاعات معلنة أو خفية حول أمرين: المكانة والموقف. تتعلق المكانة، وهي التي توقّف عندها بورديو⁽⁵⁷⁾، بالموقع من هرمية السلطة في الجامعة وبالموقع الاجتماعي عموماً؛ حيث إن هناك تراتبية (جامعية واجتماعية) بين أساتذة الاختصاصات المهنية (طب، وهندسة، وإدارة أعمال، وقانون... إلخ) وأساتذة الاختصاصات غير المهنية. وداخل الأخيرة، هناك تراتبية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية. أما الموقف، فيتعلق باتجاهات الأساتذة الفكرية، التي تنجم عنها نزاعات معلنة أو مضمرة تخترق التراتبيات. فقد يتمتع أستاذ في الفلسفة أو في علم الاجتماع أو التاريخ بمكانة اجتماعية عالية (غير مالية أو غير مهنية) بسبب أفكاره وكتابات، وقد ينعكس ذلك على مكانته داخل الجامعة نفسها، وقد يدخل على أساسها في نزاعات مع زملائه، فضلاً عن نزاعه المحتمل مع إدارة الجامعة. ويحتمل هذا التطور تعرّض الأستاذ المعني للطرد أو أي شكل آخر من أشكال العقاب كلما تعارضت أفكاره وأفعاله مع اتجاه التنشئة الاجتماعية ومست النظام القائم. وقد شهد تاريخ التعليم العالي في تونس ومصر وقائع من هذا القبيل في أكثر من محطة. وحصيلة هذه النزاعات وجود تيارات في الجامعة نفسها وفي التعليم العالي عموماً وخارجها، يعبر عنها المثقفون، بمن فيهم الأكاديميون الذين تقاعدوا من التعليم وتابعوا نشاطهم الكتابي، وكل الخريجين الذين يمارسون العمل الثقافي والسياسي. وهذه التيارات تصل موجاتها إلى الطلاب.

(55) غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، كتاب الأهالي 15 (القاهرة: الأهالي، 1987)، ص 116-118.

(56) الكتاب الخمسة هم: توفيق الحكيم، ونجيب محفوظ، وحسين فوزي، ولويس عوض، وأحمد بهاء الدين. ينظر: رزة، ص 369.

(57) Bourdieu.

يعدّ الطلاب الأكثر قابلية للخروج من الأطر التي ترسمها التنشئة؛ فالطبع الاجتماعي *Habitus* الذي يتكون من حصيلة التنشئة يتضمن تجاوزه. صحيح أنهم يودّون "التعلم" للحصول على مكانة اجتماعية بعد التخرج، لكنهم، وبوصفهم شبابًا، يميلون إلى التمرد الذي قد يأخذ شكل الإبداع الفردي، أو العمل الجماعي *Collective Action*، كالشغب *Trouble*، أو الاحتجاج *Protest*. وعلى العموم، تكون مجموعات الأقران *Peer Groups* والهويات الجماعية⁽⁵⁸⁾ هي الحاضن لنزعات التمرد الجماعي.

إن استعداد الأساتذة للانخراط في النزاع، واستعداد الطلاب للانخراط في التمرد، أمران كامنان في الحياة الجامعية، ويحتملان التفعيل في سياقات معينة، وتأتي الأزمات الاجتماعية والسياسية، وما يرافقها من صراعات سياسية لتغذيتهما وإطلاقهما. فالتعليم العالي هو "مكان للصراعات والتوترات التي تشكل بالطبع جزءًا من السياق الأوسع للمجتمع العالمي، ولكنها تنشأ أيضًا من ديناميكية خاصة بالمؤسسة"⁽⁵⁹⁾.

واعتمادًا على ما سردنا من وقائع الانتفاضات الطلابية مقارنةً بقلّة الاحتجاجات لدى الفئات الاجتماعية الأخرى، يمكن القول إن الأساتذة والطلاب، من بين سائر الفئات الاجتماعية، هم الأكثر حساسية تجاه هذه الأزمات والأكثر استعدادًا للانخراط في مواجهتها، والأكثر جاهزية وسرعة في هذا الانخراط. ويقع الانفجار في أوقات الأزمات العامة. والفترة التي تناولتها الدراسة هي فترة أزمات حكم، وأزمات وطنية وقومية.

وهكذا، يمكن فهم انخراط الأساتذة أحيانًا في الاحتجاجات. ففي مصر، كانت بواكيرها احتجاجًا على حكم العسكر، فقد طالب مجموعة من الأساتذة بتسريع العودة إلى الحياة الدستورية وإلغاء الأحكام العرفية وحل "مجلس الثورة". وكانت النتيجة أنه طُرد نحو ستين من أعضاء هيئة التدريس، ما بين معيد ومدرس مساعد ومدرس وأستاذ، في جامعة القاهرة، من عملهم من دون إبداء أي مبرر لذلك الإجراء، في أيلول/سبتمبر 1954. وكان الضحايا من اتجاهات مختلفة: مؤيدون لمحمد نجيب، وذوو ميول وفدية، ويساريون، وإخوان مسلمون، وآخرون "ممن يتسمون بشجاعة القول"⁽⁶⁰⁾.

وبعد ذلك، ظهر الأساتذة على مسرح الاحتجاجات أكثر من مرة في مصر. ففي انتفاضة تشرين الثاني/نوفمبر 1968، شكل المعتصمون في كلية الهندسة في جامعة الإسكندرية عدّة لجان، منها واحدة للمتابعة، أُسندت مسؤوليتها إلى أحد الأساتذة الذين كانوا يؤيدون الطلاب وأسهموا بقدر كبير في انتفاضتهم. وخلال الانتفاضة نفسها، أُلقي القبض على عدد كبير من طلاب كلية الهندسة

(58) Brian Donahoe et al., *The Formation and Mobilization of Collective Identities in Situations of Conflict and Integration* (Halle/ Saale: Max Planck Institute for Social Anthropology, 2009).

(59) Iman Farag, "L'université Égyptienne: Enjeux et modes de mobilisation," *Maghreb-Machrek*, vol. 1, no. 127 (1990), p. 66.

(60) دونالد مالكوم ريد، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة، ترجمة إكرام يوسف (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997)، ص 296.

وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الإسكندرية. ووُجّه قرار اتهام بقلب نظام الحكم إلى الطلاب وثلاثة من أعضاء هيئة التدريس وثلاثة من الخريجين. وأحيل معيدان إلى مجالس تأديب في الجامعة. وفي انتفاضة كانون الثاني/يناير 1972 توافد عدد من المثقفين والصحافيين والشعراء من خارج الجامعة إلى قاعة الاحتفالات.

وبناء على هذا، يمكن أن نجد مديراً للجامعة يتعاطف مع الطلاب مثله مثل أيّ أستاذ. وحصل ذلك في احتجاجات 1972 في مصر. وبحسب شهادة أحمد هشام، وصل مدير جامعة القاهرة إلى حد الاعتراف باللجنة الوطنية العليا ممثلاً شرعياً لطلاب الجامعة وبديلاً من الاتحاد الطلابي الرسمي⁽⁶¹⁾. وهذا نادر الحصول في ذلك الزمن. بل شهدنا عكسه عموماً.

وحصل في تونس ما حصل في مصر، ولكن قوة النشاط السياسي المنظم في تونس، ربما، جعلت الأساتذة الأفراد أقلّ علانية. ويفيد أحمد نظيف فيما كتبه عن ميشيل فوكو، مثلاً، عندما كان يدرّس في تونس في الستينيات أنه "انخرط بقوة في دعم 'العمل الثوري' لتجمع الدراسات الاشتراكية المعروف باسم 'برسبكتيف'، وأنه حوّل سكنه في سيدي بوسعيد إلى مقرّ لاجتماعات الطلاب المناضلين وقامت حركة 'برسبكتيف' بنقل الآلة الناسخة التقليدية إلى داره، فتمت هناك كتابة المناشير وطبعها. بل ذهب فوكو إلى أبعد حد في مساعداتنا فكان يحمل الطالب حاتم الزغلّ في سيارته كل ليلة ليوزع المناشير في أنحاء عديدة من مدينة تونس ويبقى فوكو في سيارته يترصد"⁽⁶²⁾. ومن المرجح أن كثيرين من الأساتذة الجامعيين في تونس كانوا منخرطين في العمل السياسي اليساري. وفي انتفاضة 1972، وقّع نحو 150 أستاذاً رسالة إلى رئيس الجمهورية دعوها فيها إلى إيجاد حل سليم للأزمة. في حين وجّه عمداء الكليات رسالة موقّعة في 12 نيسان/أبريل 1972 إلى الرئيس بورقيبة طالبوه باتخاذ قرار سليم يقضي بانتخاب هيكل جامعية وإصلاح التعليم العالي. وفي كل الأحوال، هناك تفسيران لهذا الانعدام النسبي للظهور العلني للأساتذة في تونس؛ الأول هو الدور المركزي للتنظيم السياسي (اليساري)، أما الثاني فيتعلق بحداثة الجامعة التونسية (أنشئت في عام 1960) مقارنةً بالجامعات المصرية التي كانت فاعلة في الاحتجاجات في حقبة الستينيات⁽⁶³⁾. ففي منتصف الستينيات، كان عدد مدرّسي الجامعة التونسية 156 مدرّساً بينهم فقط 76 مدرّساً تونسياً⁽⁶⁴⁾. وفي عام 1968، ألغيت إدارة الجامعة التونسية بعد قمع الانتفاضة. وجرى ربط الكليات والمؤسسات العليا مباشرة بإدارة التعليم العالي التي استُحدثت في صُلب كتابة الدولة للتربية القومية. واختفت تماماً، بوصفها جامعة، طوال 18 عاماً، على الرغم من استمرار التعليم العالي في التطور والانتشار؛ بمعنى أن الهيئة التعليمية الجامعية أصبحت مشتتة بين وحدات أكاديمية (كليات ومعاهد)، ولا توجد أي علاقة أفقية فيما بينها.

(61) مجاهد، "الحركة الطلابية 1972-1973: شهادة أحمد هشام".

(62) أحمد نظيف، "ميشيل فوكو في تونس... عن اليسار والحركات الطلابية والجنس وإسرائيل"، رصيف 22، 2021/3/30، شوهد في 2025/10/29، في: <https://cutt.ly/Br7O1ZNI>

(63) تأسست جامعة القاهرة في عام 1908، وجامعة الإسكندرية في عام 1942، وجامعة عين شمس في عام 1950.

(64) منير السعيداني، "الحركة النقابية لمدرسي الجامعة التونسية"، عمران، مج 4، العدد 13 (صيف 2015)، ص 112، 119، 121.

أما النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، فقد أنشئت في عام 1971، وكانت جزءاً من الاتحاد العام التونسي للشغل، الموالي آنذاك للحكومة. وكانت مناصفة بين الشيوعيين والدستوريين. وكان أول إضراب لهم عام 1972 على خلفية المطالبة بالترفيه في الأجور، مع بعض النزاع بين الشيوعيين واليسار الجديد⁽⁶⁵⁾.

صحيح أن الطلاب في تونس كانوا أيضاً مشتتين بين هذه الوحدات الأكاديمية، لكن اتحاد الطلبة الذي تأسس في عام 1953 في فرنسا قبل نشوء الجامعة التونسية جمعهم وأوجد لاحقاً دينامية نزاع مع السلطة السياسية تنامت مع الوقت إلى أن انفجرت في انتفاضة عام 1968، ثم في انتفاضة عام 1972. ويعزى الفضل في هذا إلى الجهة التي قدّمت إجابات بديلة للطلاب في مواجهة إجابات اتحاد الطلبة والحزب الدستوري إبان الأزمة؛ وهي اليسار الجديد.

عندما عُقد اجتماع طلابي، في 15 آذار/ مارس 1968، في كلية "9 أفريل" في تونس العاصمة، وكان بدايةً لموجة الاحتجاجات الأولى في تونس، كان تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي اليساري، الذي تأسس في فرنسا في عام 1963، وانتقل إلى تونس في عام 1964، قد نشر أفكاره النقدية لنظام بورقوية بين الطلاب عبر نشرة برسبكتيف. ولم يكن لهذه الأفكار أن تنتشر بين الطلاب لولا استعدادهم لتلقيها، وللمرشد أيضاً. وقد وجد التجمع في نسخة حزيران/ يونيو 1967 مناسبة لإطلاق التظاهرات ضدّ الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد شكّل عنف الحكومة ضد المحتجين مسوغاً لمواصلة التمرد على نظام بورقوية.

انتهت انتفاضة عام 1968، وبدا كأنّ تجمع آفاق انتهى مع الضربات الأمنية لقياداته وأعضائه. لكن عمق جذوره بين أبناء جيله جعله ينبت من جديد بصيغة أخرى. وهذا ما يسميه فطين حفصية "برسبكتيف البنت" تارة و"برسبكتيف-2" تارة أخرى، مع إنشاء تنظيم "برسبكتيف - العامل التونسي" المرتكز "في أدبياته على الموروث الماوي والتروتسكي وإعلان وجود اليسار الماركسي في تونس [...] من أجل خدمة الطبقات الكادحة والتعريف بكفاح العمال التونسيين أينما كانوا"⁽⁶⁶⁾. وكان "النص" الجديد يعطي الأولوية للطبقة العاملة، ساعياً، بحسب حفصية، لإحداث "ثورة داخل الثورة" وإيجاد "وعاء تنظيمي سياسي يتبنى الماركسية صيغةً عامة، وينظّم نضالات شعبية في المعركة مع النظام"، بحسب أبو السعود الحميدي، الناشط السياسي السابق في صفوف آفاق، وسياسة "القرب النصي" مع البروليتاريا بتوزيع أعداد من نشرة العامل التونسي بالدارجة التونسية في المهجر والداخل "باش (حتى) تخدم الطبقات الكادحة وتُعرّف بكفاح العمّال التّوانسة وين (أينمّا) كَانُوا". لكن لا يسع المراقب إلا أن يلاحظ أن المنشورات التي تصدر عن التنظيم حول الطبقات الكادحة كانت تحفز الطلاب، وكأنها كُتبت لهم، وليس للعمال. ويلاحظ هذا الأمر من اقتباس حفصية لهذه العبارة: "الأمر الذي كان له تأثير

(65) ضيف الله، "جامعة تونس أمّ الجامعات التونسية"، ص 318.

(66) حفصية، ص 24.

مباشر على تجذّر النضال الديمقراطي في الجامعة التونسية في صفوف الطلبة الذين قاموا بانتفاضة عارمة في 5 فيفري 1972⁽⁶⁷⁾.

ثم نشأت منظمة يسارية ثانية من رحم آفاق واليسار عموماً اسمها "الشعلة". وقد نعتت هذه المنظمة منذ البداية تجربة العامل التونسي بالانحراف التروتسكي في الحقول الشبابية والطلابية والثقافية والنقابية. ودخل هذان التنظيمان المتوازيان في تنافس وصراع حول طبيعة المجتمع والثورة والقضايا القومية والدولية. وكانت حركة المرور بينهما نادرة جداً، واقتصرت على بعض العناصر. لكنهما التقيا، بحسب ما يقول حفصية، على فكرة تأسيس حزب الطبقة العاملة واتخاذ الماوية "ديانة" مع اتجاه أكثر راديكالية للشعلة لبناء الحزب الماركسي اللينيني تحت "نيران العدو" وفي ضوء النظرية الثورية، وبإفراز من الحركة الجماهيرية نفسها وليس "بشكل فوقي"⁽⁶⁸⁾.

حُظر الحزب الشيوعي في تونس في عام 1963، والسبب، بحسب بورقيبة، أن الشيوعيين ساهموا في "المؤامرة"⁽⁶⁹⁾ بكتاباتهم وبياناتهم، و"خَرَطُوا عَلَيْنَا النَّاسَ" (جَعَلُوا النَّاسَ أَكْثَرَ جَسَارَةً ضَدَّنَا)⁽⁷⁰⁾. وأصبحت الساحة فارغة يسارياً في انتظار مجموعة آفاق. ومع حضورها، انتعشت الأفكار الماركسية بين الطلاب.

أما في مصر، فقد حلّ الحزب الشيوعي المصري والحركة الديمقراطية للتححرر الوطني (حدثوا) في عام 1965، باعتبار أن الاتحاد الاشتراكي يلبي مصالح الجماهير، وأن سياسات عبد الناصر الاجتماعية، وبخاصة قانون الإصلاح الزراعي (1952) والتأميمات وبناء السد العالي ونشر التعليم المجاني وتوظيف خريجي الجامعات وغيرها، هي في صلب برامج الحزب الشيوعي، وأنه يجب أن يساعد في بناء "الدولة الاشتراكية الجديدة"⁽⁷¹⁾. هذا فضلاً عن أن عبد الناصر حليف الاتحاد السوفياتي. لذلك، عندما وقعت نكسة حزيران/يونيو 1967 كانت الساحة خالية، حتى في الجامعة، من الأحزاب اليسارية.

كان الاتحاد الاشتراكي نفسه في صفوف الطلاب يسارياً عموماً في نسخته الناصرية، وهذا يشمل الشيوعيين السابقين والمستجدين. لذلك، شهدنا في كل الانتفاضات الطلابية المصرية في تلك الفترة مشاركة ما من فاعلين في هذا الاتحاد، بل أصبح الناصريون أنفسهم في صف الاحتجاجات

(67) المرجع نفسه.

(68) المرجع نفسه، ص 25.

(69) هي تمرد عسكري في صيغة "انقلاب"، بحسب توصيف السلطات التونسية، ضد سلطة بورقيبة ونظامه السياسي. اتهم بالمشاركة فيه عسكريون ومقاومون سابقون للقوات المسلحة الاستعمارية الفرنسية. اكتشفت السلطات التونسية مخطط التمرد في كانون الأول/ديسمبر 1962، وقبضت على ما بين 200 و400 من "المتآمرين". وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، أحالت النيابة العسكرية 26 متهماً منهم بتهمة التآمر على أمن الدولة، وحوكم 11 منهم بالإعدام، والعشرات غيرهم بأحكام مختلفة.

(70) حفصية، ص 20.

(71) جينارو جيرفازيو، الحركة الماركسية في مصر، 1967-1981، ترجمة بسمة محمد عبد الرحمن وكاردميني كارتولانو (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 213.

ضد السادات بعد تسلّمه الحكم واعتماده سياسة خفية ثم مكشوفة لمحو الناصرية والناصرين من الجامعات بدعم المجموعات الإسلامية ضدهم.

في الانتفاضة الأولى (21 شباط/ فبراير 1968)، تحول المؤتمر الذي دعت إليه منظمة الشباب في الاتحاد الاشتراكي حول موضوع أحكام الطيران إلى تظاهرة ضخمة طافت كليات الجامعة رافعة شعارات التغيير، ومطالبة بالحريات، ومستنكرة أحكام قيادات الطيران. وكان الأمر عفويًا جدًا⁽⁷²⁾. وكان عمال حلوان قد خرجوا في التظاهرات تحت قيادة مقرر منظمة الشباب الاشتراكي في المصنع.

في الانتفاضة الثانية (تشرين الثاني/ نوفمبر 1968)، بادر الاتحاد إلى تنظيم مسيرة الاحتجاج التي أُطلقت فيها هتافات ضد الحكومة. وفي انتفاضة عام 1972، حاول الاتحاد أن يكون مؤيدًا ومعارضًا هنا وهناك في الوقت نفسه. وقد أصدر اتحاد طلاب جامعة القاهرة بيانًا يدعو إلى الإفراج عن المعتقلين، وأعلن تأييده للحركة، وسجّل "الخطوات الديمقراطية للسيد الرئيس". أما في جامعة عين شمس، فقد انقسم بين مؤيد للنظام ومؤيد للمحتجين.

كان المزاج اليساري للطلاب الناصرين، وعموم طلاب الجامعات الذين خضعوا للتنشئة السياسية في إطار النظام الناصري، يتسم بولاء واضح لعبد الناصر وإيمان بشعاراته القومية والاشتراكية. لكن الأحداث غيرت ذلك، وأبرزت قوى يسارية جديدة؛ ما تسبّب في ظهور الاحتجاجات الطلابية واندفاعها إلى الأمام وإحداث أربع موجات.

مثلت هزيمة حزيران/ يونيو 1967 ضربة قاسية للسياسي المصري الرسمي، ويظهر "تحليل صفحات مجلة الطليعة اليسارية أن الموضوع الرئيسي للمقالات المنشورة بعد الهزيمة هو 'النقد الذاتي' بلا منازع"⁽⁷³⁾، فضلًا عن نقد "الطبقة الجديدة" من البيروقراطية والتكنوقراط. وكانت المجلة قد أنشئت في عام 1965، وكُلّف لطفي الخولي بإدارتها، ومثلت الإرث الرسمي للماركسية، بدعم من الحكومة مقابل الولاء للثورة.

في هذه الأجواء، ظهرت مجموعات من اليسار الجديد، فيما سُمّيهِ جينارو جيرفازيو "الحركة الشيوعية الثالثة". وهو يرى في شعارات اليسار الجديد التي رُفعت في جامعة القاهرة في مطلع السبعينيات "استلهاً واضحاً من الحركة الطلابية في فبراير 1968" ويقول، استناداً إلى ما كتبه بهاء الدين شعبان، إن المناضلين المصريين الشباب ولجوا إلى عالم الأيديولوجيا الماركسية من "باب الوطنية"، وإن المولد الحقيقي لليسار الجديد جاء من الجامعة⁽⁷⁴⁾. ويقدم كتاب المبتسرون⁽⁷⁵⁾ لأروى صالح دليلاً على أن تنظيم اليسار الجديد يقوم على قاعدة مفرطة في السرية وعلى الطريقة الستالينية، وعلى

(72) أسعد، ص 33.

(73) جيرفازيو، ص 227.

(74) المرجع نفسه، ص 252، 254، 255.

(75) معنى الكلمة المولدون قبل الأوان، والعنوان مقتبس من قول لغرامشي: "حيث يموت القديم ولا يستطيع الجديد أن يولد"، الذي يحيل إلى نظريته في الهيمنة الثقافية.

علاقة بالسلطة مارسها المتمرسون ضمن التشكلات الماركسية المنظمة على الوافدين الجدد إلى الجامعة⁽⁷⁶⁾. وعلى أي حال، لا تسمي صالح، التي تتحدث في كتابها عن تجربتها مع الماركسية في تلك الفترة وإحباطها، المجموعة التي كانت تنسب إليها⁽⁷⁷⁾. ولكن حنا السيسي كاتب مقال "أروى صالح والجيل الضائع في الماركسية المصرية" يشير إلى أنها كانت قائدة طلابية في مطلع السبعينيات، وأنها كانت عضواً في حزب العمال الشيوعي المصري⁽⁷⁸⁾.

في ساحات الجامعات، تزامن وجود ثلاث مجموعات من اليسار الجديد، هي حزب العمال الشيوعي المصري و"8 يناير" والمطربة. وكانت العلاقة بينها تتسم بالعداء والصدام في بعض الأحيان، سواء داخل الجامعة أو خارجها⁽⁷⁹⁾. وإلى جانبها، كان هناك تياران من اليسار المستقل، أحدهما نادي الفكر الاشتراكي، والثاني نادي الفكر الناصري. وكانت هناك جماعة أنصار الثورة الفلسطينية التي تضم خليطاً من الطلاب الشيوعيين والناصرين والديمقراطيين الملتزمين، وهي مجموعة نشطة، تتداخل في خطابها القضيتان الاجتماعية - السياسية والوطنية - القومية. وقد ظهرت في كلية الهندسة في جامعة القاهرة وانتشر نفوذها ليعم الجامعة بأسرها، بل وصل إلى جامعات أخرى وخصوصاً جامعة عين شمس. وقد تلاقت في أفكارها مع اليسار الجديد باعتماد حرب فيتنام والثورة الكوبية وتشي غيفارا وماو تسي تونغ نماذج تدمج بين التحرر الوطني والتحول الاجتماعي والسياسي.

مناقشة وخاتمة

كانت الاحتجاجات الطلابية ما بين عامي 1968 و1973، في تونس ومصر، تعبيراً عن سخط الطلاب تجاه الأزمات التي يعانيها كل بلد في تلك الفترة. وظهر هذا التعبير بدايةً انفعالياً، بمعنى الغضب، ولكنه كان عميقاً وعمق الأزمة السياسية. وعملياً، امتدت الاحتجاجات على مدار أربع إلى خمس سنوات. وتحرك الطلاب أكثر من غيرهم من فئات المجتمع الأخرى، وأحياناً دون غيرهم. وهذا ربما يقدم دليلاً على ثلاثة أمور: 1. يشكل الشباب الجامعي (الطلاب) نوعاً من الحساس Sensor للأزمات الاجتماعية، 2. يمتلكون رصيماً ومهارات ومشروعية ويعيشون في شروط (الجامعة) تجعلهم قادرين على التحرك، وعلى تقديم قيم وأهداف بديلة وإحداث بلبلة في النظام العام الذي تضبطه السلطة السياسية، 3. ليسوا متصلين في تمردهم بالفئات الاجتماعية الأخرى، أو كانت الحركة الاجتماعية التي انخرطوا فيها خلال تلك السنوات مستقلة نسبياً عن الحركات الاجتماعية الأخرى.

من المهم التأكيد أن احتجاجات تونس ومصر لم تكن انعكاساً تلقائياً لأحداث عام 1968 في فرنسا، والعالم، وإلا لكانت انتهت معها، بل هي أصلاً انطلقت قبل أيار/ مايو من ذلك العام. وعلى هذا

(76) المرجع نفسه، ص 265-266.

(77) أروى صالح، المبتسرون: دفاتر واحدة من جيل الحركة الطلابية (القاهرة: دار النهار، 1997).

(78) Hannah ElSisi, "Arwa Salih and the Lost Generation of Egyptian Communism," *JACOBIN*, 9/28/2020, accessed on 29/10/2025, at: <https://cutt.ly/er7O8sNg>

(79) خليل، ص 193-195.

الأساس، هناك فرقان جوهران بين ما جرى في تونس ومصر وما جرى في فرنسا. الفرق الأول، أن طلاب فرنسا أطلقوا شعارات وقيماً تتعلق بالنظام الاجتماعي، وليس بالحكومة فحسب، وهذا يشمل النظام الرأسمالي ونظام القيم⁽⁸⁰⁾، منها مثلاً: "تمتعوا من دون عائق" *Jouissez sans entraves* و"ممنوع المنع" و"كونوا واقعيين، اطلبوا المستحيل"⁽⁸¹⁾. ومثل هذه القيم والأفكار لم تُطرح بتاتاً في مصر أو تونس علناً. وربما استند الوزير الأول نوييرة، في اتهاماته الأخلاقية للمحتجين في تونس، إلى تسريبات نقلتها له أجهزة الأمن عن هذه العلاقات لتبرير اتهاماته للطلاب المحتجين. ولم يكن ممكناً أن تُطرح في البلدين شعارات تحمل قيماً تتعلق بالحريات الاجتماعية بسبب البيئة المحافظة وخاصة في مصر، ولأن القوى السياسية الأخرى (غير اليسار الجديد) الحاضرة في الجامعات كانت ستتحوّل إلى عدو أشرس من الحكومة نفسها. وكانت السرية التنظيمية تحيط باليسار الجديد، وعلى الأرجح السرية الاجتماعية. وهذا المزيج بين أثر السلطة السياسية (خارج التنظيم اليساري) وسلطة التنظيم (داخل التنظيم اليساري) هو مصدر الإحباط الذي عبّرت عنه أروى صالح.

ويتمثل الفرق الثاني في أن التحركات في فرنسا أطلقها الطلاب، لكنها تحولت إلى عصيان اجتماعي عام. فقد توسعت ثورة الطلاب في باريس والمدن الجامعية نحو الطبقة العاملة وجميع فئات السكان تقريباً، وفي جميع أنحاء البلاد، لتشكل الحركة الاجتماعية الأكثر أهمية في القرن العشرين في فرنسا. وبناء عليه، تبدو احتجاجات الطلاب في البلدين مستقلة نسبياً عن حركات الاحتجاج الأخرى في المجتمع.

تأثرت الاحتجاجات في البلدين بقوة بما حصل في العالم في ذلك الوقت، لجهة الإجابات الراديكالية حول النظام السياسي التي استحضرها اليسار الجديد فيهما، وكذلك المجموعات السياسية الأخرى التي وجدت في ماو تسي تونغ وغيفارا وفيتنام نماذج تُحتذى في الصراع مع إسرائيل. وقد نقل هذا التبني القضية من المستوى الاجتماعي إلى المستوى الوطني والقومي (تحرير الأرض ودعم الثورة الفلسطينية)، وخاصة في مصر. وبهذا المعنى، كان المزاج السياسي لدى الطلاب في تونس يسارياً راديكالياً، في حين كان في مصر يسارياً اشتراكياً - قومياً. وغالباً ما اتهمت السلطات السياسية في البلدين الطلاب المحتجين بالخيانة، أو العمل لصالح جهات أجنبية لكي تسوّغ قمعها لهم.

وفي جميع الأحوال، أظهرت الحركات الطلابية الاحتجاجية في البلدين مكانة الجامعة بوصفها حقل نزاع اجتماعي. فالطلاب الذين كانوا، قبل 5 حزيران/يونيو 1967 في مصر، موضوعاً لعملية تشيئة اجتماعية تستند إلى مرجعية "ثورة 23 يوليو"، أصبحوا بعد هذا التاريخ على استعداد للتمرد. واحتجاج الأمر إلى بعض الوقت (حتى صدور أحكام الطيران)، لكنّه انفجر بقوة، ونمت على قاعدته "جامعة" موازية، يتداول فيها الطلاب أفكاراً ثورية، وينهلون من خارج "المنهج الرسمي" للجامعة

(80) ElSisi, pp. 87-100.

(81) انتشر شعار "Vivre sans temps mort, jour sans entraves" على الجدران في باريس، وخاصة في جامعتي السوربون ونانتير في احتجاجات 1968 في فرنسا. وأساس الجملة ما ورد في كتاب لراوول فانجيم، ينظر:

Raoul Vaneigem, *Traité de savoir-vivre à l'usage des jeunes générations* (Paris: Gallimard, 1967).

أفكارًا ونزعات تتحدّى النظام السياسي برمّته. أما في تونس، فقد كان "منهج التمرد" أكثر جاهزية بفضل نشاط تجمّع آفاق منذ عام 1964، لكن النتيجة كانت هي نفسها في البلدين: تمرد الطلاب على النظام القائم.

يمكن القول إن هذا التمرد نخبوي الطابع، بقدر ما تعدّ الجامعة نخبوية المكانة، وهو تمرد على النظام السياسي، وليس على السلطة الجامعية، نظرًا إلى اعتبار الأخيرة تابعة مباشرة للنظام، وأن قضية الطلاب (والأساتذة) العميقة تتعلّق بدورهم في اتخاذ القرارات (حوكمة التعليم العالي). وهكذا، يكشف تحرك الطلاب عن العلاقة بين أزمة السلطة السياسية وأزمة السلطة الجامعية، التي كانت مستترة تحت عناوين أيديولوجية وعلاقات أبوية، تعتم على الفرق بين السياسات المعلنة والسياسات القائمة فعليًا.

قد تُظهر الاحتجاجات في البلدين الجامعة على أنّها كانت موقعًا للنزاع⁽⁸²⁾ أكثر مما كانت حقلًا له، لكن النزاع المستمر بين هيئات السلطة الطلابية (الاتحاد) وطلاب التمرد (المجموعات البديلة)، أو قضية حوكمة الجامعة، يظهر خصوبة الحقل الجامعي، من ناحية أثره في الطلاب على الأقل. وهذا يفرض التوسع في البحث في هذه النقطة. وتحتاج نقطة انطلاق الاحتجاجات إلى مزيد من السبر، وكذلك تحتاج نقطة انتهائها إلى المتابعة بحثًا عن التحوّلات اللاحقة. ولعل ذلك يلقي المزيد من الضوء لفهم منطوق الحركات الاجتماعية عندما تكون الجامعة هي المعنية، ويكون الطلاب الفاعلين.

تنويه

هذه الدراسة مستلّة من مشروع بحثي أوسع عنوانه "أجيال الشباب العربي المتمرد" حاصل على منحة بحثية من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

References

المراجع

العربية

أسعد، رماح. سطور من يوميات الحركة الطلابية المصرية 1968-1973. القاهرة: الدار للنشر والتوزيع، 1987.

الأمين، عدنان. التنشئة الاجتماعية وتكوين الطابع. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005.

جيرفازيو، جينارو. الحركة الماركسية في مصر، 1967-1981. ترجمة بسمة محمد عبد الرحمن وكاردميني كارتولانو. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

(82) Laurent Gervereau, "Les affiches de 'mai 68'," *Persée*, 1988, pp 160-171;

ينظر أيضًا:

"Mai 68 en 10 slogans inoubliables," *ELLE*, accessed on 3/11/2025, at: <https://acr.ps/hBxVKqe>

- خليل، كمال. حكايات من زمن فات. القاهرة: بيت الياسمين للنشر والتوزيع، 2012.
- رزة، أحمد عبد الله. الطلبة والسياسة في مصر. ترجمة إكرام يوسف. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007.
- ريد، دونالد مالكوم. دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة. ترجمة إكرام يوسف. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997.
- السعيداني، منير. "الحركة النقابية لمدرسي الجامعة التونسية". عمران. مج 4، العدد 13 (صيف 2015).
- سير عشر جامعات حكومات عربية. عدنان الأمين [محرر]. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- شعبان، أحمد بهاء. انحزتُ للوطن، شهادة من جيل الغضب، صفحات من تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر (1967-1977). القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998.
- شكر، عبد الغفار. منظمة الشباب الاشتراكي: تجربة مصرية في إعداد القيادات (1963-1976). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- شكري، غالي. الثورة المضادة في مصر. كتاب الأهالي 15. القاهرة: الأهالي، 1987.
- صالح، أروى. المبتسرون: دفاتر واحدة من جيل الحركة الطلابية. القاهرة: دار النهار، 1997.
- ضيف الله، محمد. أزمة الحركة الطلابية التونسية 1910-1991. تونس: المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، 2020.
- 'مانيفستو' اليسار التونسي. تنسيق ياسين النابلي. تونس: المفكرة القانونية، 2023.
- مبارك، هشام. الحركة الطلابية: محاولة للفهم، حول التوصيف الاجتماعي للطلبة ودورهم في الحركة السياسية. ط 2. القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2008.
- مسيرة الاتحاد العام لطلبة تونس: شهادات بعض المؤسسين والقياديين. تنسيق وتقديم محمد ضيف الله. تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2010.

الأجنبية

- Abdallah, Ahmed. *The Student Movement and National Politics in Egypt 1923-1973*. London: Saqi Books, 1985.
- Altbach, Philip G. *Student Politics in America: A Historical Analysis*. New Brunswick/ London: Transaction Publishers, 1997 [1974].
- Apostolidès, Jean-Marie. "La génération 68 en France et le changement des valeurs." *Horions Philosophiques*. vol. 12, no. 2 (2002).

- Bourdieu, Pierre. *Homo Academicus*. Paris: Les Éditions de Minuit, 1984.
- Bourdieu, Pierre & Jean–Claude Passeron. *La reproduction: Eléments pour une théorie du système d'enseignement*. Paris: Les Éditions de Minuit, 1970.
- Donahoe, Brian et al. *The Formation and Mobilization of Collective Identities in Situations of Conflict and Integration*. Halle/ Saale: Max Planck Institute for Social Anthropology, 2009.
- Durkheim, Emile. *Education et Sociologie*. 2^{ème} éd. Paris: PUF, 1966.
- _____. *L'Évolution pédagogique en France*. 2^{ème} éd. Paris: PUF, 1969.
- Farag, Iman. L'université Égyptienne: Enjeux et modes de mobilisation." *Maghreb–Machrek*. vol. 1, no. 127 (1990).
- Gervereau, Laurent. "Les affiches de 'mai 68'." *Persée*. 1988.
- Hampton, Rosalind. *Black Racialization and Resistance at an Elite University*. Toronto: University of Toronto Press, 2020.
- Tarrow, Sidney. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
- Tilly, Charles & Sidney G. Tarrow. *Contentious Politics*. 2nd ed. New York: Oxford University Press, 2015.
- Vaneigem, Raoul. *Traité de savoir–vivre à l'usage des jeunes générations*. Paris: Gallimard, 1967.



ماتي دوغان – روبرت باهر
ترجمة: محمود الخواصي

الابتكار في العلوم الاجتماعية الهامشية المبدعة

يستعرض هذا الكتاب كيف أن الابتكار في العلوم الاجتماعية لا ينبثق بالضرورة من المركز المؤسسي أو التخصصي، بل غالباً ما ينشأ من الهوامش، أي من التخصصات الفرعية أو المجالات الطرفية التي تعيد النظر في الحدود المعرفية التقليدية. ويبين أن التطور المعرفي يميل إلى التنشيط، حيث ينقسم كل حقل إلى فروع فتكتسب استقلالاً تدريجياً. وفي هذا السياق، يرفض المؤلفان فكرة أن التداخل بين التخصصات وحده كافٍ لإحداث الابتكار، ويؤكدان أن التهجين، أي التفاعل غير الرسمي عند الهوامش، هو ما يولد الأفكار الجديدة. كما يحذران من مخاطر التخصص المفرط: فقد يؤدي إلى العزلة أو الجمود الفكري عندما تنغلق الفروع على ذاتها.

عزیز مشنواط | Aziz Mechouat* ومهدي جعفر | Mehdi Jaafar**

الوعي بالغيرية بين الدين والنفعية: تمثّلات المغاربة للمهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء الأفريقية

Awareness of Otherness between Religion and Utility: Moroccans' Representations of Sub-Saharan African Migrants

ملخص: تتناول الدراسة مدى إسهام الانتماء الديني في تشكيل تمثّلات عيّنة من المغاربة للغيرية الأفريقية التي يمثلها المهاجرون الأفارقة المنحدرون من جنوب الصحراء. وتحلل، اعتمادًا على إطار نظري فيبري يستلهم مفاهيم العلمنة والعقلنة واستراتيجيات الفعل النفعي، أربع عشرة مقابلة نصف موجهة، أنجزها مركز منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية في إطار بحث ميداني كيفي أجري في ست مدن مغربية، رصد تفاعلات المغاربة مع المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء. وتخلص الدراسة إلى أن الاستراتيجيات النفعية للمشاركين المغاربة، ونوعية الأنشطة التي يمارسها هؤلاء المهاجرون أصيلو جنوب الصحراء بالمغرب، هما المحددان الأقوى تأثيرًا في تشكيل تمثّلات المشاركين تجاه المهاجرين المعنيين؛ إذ يقتصر دور الدين في هذا السياق على تبرير اتجاهات هذه التمثّلات.

كلمات مفتاحية: التمثّلات، الدين، المنفعة، الهجرة، المغرب.

Abstract: This article examines how religious affiliation informs the construction of social representations of "otherness" among a sample of Moroccans in relation to Sub-Saharan African migrants in Morocco. Drawing on a Weberian theoretical framework that evokes the concepts of secularization, rationalization, and utilitarian action strategies, the article analyses fourteen semi-structured interviews conducted by *Menassat for research and social studies* as part of a qualitative study carried out in six Moroccan cities. The study finds that the principle of utility and the type of activities carried out by African immigrants in Morocco are the most influential factors in how the interviewees construct their representations of African immigrants. In this context, religion only serves a justificatory role in shaping these representations.

Keywords: Representations, Religion, Utility, Migration, Morocco.

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب (المؤلف المسؤول).

Professor of Sociology, Hassan II University, Casablanca, Morocco (Corresponding Author).

Email: mechouataziz@menassat.org

** باحث دكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

PhD Researcher in Sociology and Anthropology, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fes, Morocco.

Email: mehdijaafar7@gmail.com

مقدمة

أخذ عدد المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء في الارتفاع، بفعل ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية، محلية وإقليمية ودولية، منذ سنة 2000 بالمغرب⁽¹⁾. ومع ذلك، يظل تحديد عدد دقيق لهذه الفئة أمراً صعباً. وتقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن المغرب ضمّ، حتى نهاية حزيران/ يونيو 2025، قرابة 19382 لاجئاً وطالب لجوء من 60 دولة، نصفهم تقريباً من دول الساحل وجنوب الصحراء الأفريقية⁽²⁾. أمّا المهاجرون غير النظاميين المنحدرون من المنطقة نفسها، فقد راوح عددهم في المغرب سنة 2023 بين 70000 و200000 وفق تقدير بعض المراقبين المدنيين⁽³⁾. وجعل هذا الوضع المغرب يتحول من بلد عبور أساساً إلى بلد استقرار مؤقت بالنسبة إلى بعض الفئات من هؤلاء المهاجرين⁽⁴⁾؛ ويرجع ذلك إلى سياسات الاتحاد الأوروبي القائمة على تمويل المغرب، للاضطلاع بدور الحارس "الجمركي" في كبح تدفقات الهجرة نحو أوروبا عبر إسبانيا⁽⁵⁾، ما فرض على كثير من هؤلاء المهاجرين الاستقرار في المغرب مدة أصبحت تطول شيئاً فشيئاً، لكن من دون أن يعني ذلك أنه أصبح وجهة استقرار دائم لهم.

يأتي هذا التحول في منطقة أصبحت بؤرة نشطة للهجرات الدولية؛ حيث تستقبل مهاجرين ولاجئين من مختلف مناطق العالم. والملاحظ أن الهجرات لا تند على هذه المنطقة فقط من الشماليين الأوروبي والأميركي، وهي قليلة، أو من الشرق الأوسط، وهي متزايدة التضخم منذ عام 2013⁽⁶⁾، بل تستقطب أيضاً مهاجرين من جنوب الصحراء الأفريقية خصوصاً، كما أنها تصدر مهاجرين شمال أفريقيا نحو وجهات مختلفة، لا سيما أوروبا وأميركا الشمالية⁽⁷⁾. وهي دينامية هجرة تشهد بعض المستجدات في خصائص الفاعلين، أبرزها صعود نسبة الهجرات النسائية، سواء عبر الهجرة النظامية أو غير النظامية⁽⁸⁾.

(1) Soufiane Lachhab, "Accès au logement et intégration des migrants subsahariens, le cas de la ville de Meknès," in: Khalid Mouna, Noureddine Harrami & Driss Maghraoui (eds.), *L'immigration au Maroc: Les défis de l'intégration* (Rabat: Fondation Heinrich Böll Afrique du Nord; Rabat social studies institute, 2017), pp. 55–63.

(2) United Nations High Commissioner for Refugees, *Morocco: Factsheet* (Genève: 2025), p. 1.

(3) Marco Simoncelli et al., "Morocco: A Magnet for Migrant Women?" *DW*, 27/9/2023, accessed on 5/10/2025, at: <https://acr.ps/hBxVKmv>

(4) Khalid Mouna, Noureddine Harrami & Driss Maghraoui, "Conclusion: Pour une gouvernance de l'immigration centrée sur l'intégration," in: Mouna, Harrami & Maghraoui (eds.), p. 81.

(5) Abdelkrim Belguendouz, "Expansion et sous-traitance des logiques d'enfermement de l'Union européenne: L'exemple du Maroc," *Cultures & Conflits*, no. 57 (2005), pp. 176–187.

(6) حتى حزيران/ يونيو 2025، سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن أكبر نسبة لاجئين في المغرب كانت تخص اللاجئين السوريين القادمين من الشرق الأوسط، وذلك بعدد بلغ 5138 لاجئاً. ينظر:

United Nations High Commissioner for Refugees, pp. 1–2.

(7) مجد أبو عامر، "فيم يفكر من يفكر في الهجرة؟ إجابات من المؤشر العربي (2011–2022)"، عمران، مج 12، العدد 48 (ربيع 2024)، ص 228–230.

(8) صبيحة كيم، "الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية بوصفها نموذجاً للمقاومة النسوية: دراسة سوسيولوجية لظاهرة 'الحراقات'"، عمران، مج 7، العدد 25 (صيف 2018)، ص 101–124؛ رشيد بن بيه، الهجرات النسائية الجديدة في أفريقيا: المحددات والديناميات (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

نتيجةً لتدفقات الهجرة هذه، يمثّل الحضور الفعلي والبارز للمهاجرين في المغرب، وعلى وجه الخصوص الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء، حقيقة موضوعية. وهو حضور يترجم نفسه عبر تفاعلات يومية بين المغاربة وهؤلاء المهاجرين، في مختلف الفضاءات الاجتماعية، من أسواق وجامعات وشوارع ومحطات طرق، وضمن أوساط مهنية مختلفة، وغيرها. ومن منظور موضوع الدراسة، نلاحظ مع باحثين آخرين، من جهة، أن شريحة واسعة من هؤلاء المهاجرين تتقاسم مع المغاربة الانتماء إلى الدين نفسه، وأحياناً الانتماء إلى الطرق الصوفية نفسها (التجانية والبودشيشية، وغيرها)⁽⁹⁾. ومن جهةٍ أخرى، لا يربط عدد مهمّ منهم صلة دينية بأغلب المغاربة، ذلك لأنهم مسيحيون أساساً⁽¹⁰⁾. وانطلاقاً مما أظهرته بحوث سابقة من فاعلية قوية للدين في مخيال المغاربة، وتأثيره البالغ تاريخياً في رسم صورة الآخر في أذهانهم⁽¹¹⁾، نسجّل مع باحثين آخرين انطباعاً واسع الانتشار بين المغاربة، يقدر أن الانتماءات الدينية المشتركة أو المتغايرة بين المغاربة والمهاجرين الأفارقة أصيلي جنوب الصحراء هي العامل الأقوى تأثيراً في بناء تمثّلات المغاربة للغيرية الأفريقية الجنوب صحراوية، التي يمثّلها في هذه الحالة المهاجرون الوافدون من هذه المنطقة، وأن تلك الانتماءات هي التي تصوغ من ثمّ أكثر مواقف المغاربة وأفعالهم تجاه هذه الفئة من المهاجرين⁽¹²⁾، سواء اتسمت بالعدائية والرفض، أو بالمقبولية والاحتواء.

ولئن كانت لهذا الانطباع الذي يربط بين الانتماء الديني وبناء الغيرية وجهة تفسيرية في الماضي، فإنه يبدو في السياق الراهن إشكالياً بعمق؛ نظراً إلى التحوّلات التي تعرفها علاقة شريحة واسعة من المغاربة بالدين، وهي العلاقة التي أصبحت تنحو أكثر فأكثر صوب أشكال أكثر علمانية وبرغماتية⁽¹³⁾. لقد دفعتنا هذه المفارقة تحديداً إلى التساؤل، باستحضار أبعاد السياق المغربي الراهن وتحوّلاته الدينية والسياسية والاقتصادية والأمنية: كيف يسهم الانتماء الديني، ضمن السياقات العلمانية المعاصرة، في تشكيل تمثّلات بعض المغاربة للغيرية الأفريقية الممثلة في شريحة واسعة من المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء؟ أيعدّ الانتماء المشترك أو المغاير للدين بين المغاربة وهؤلاء المهاجرين محددًا مركزيًا في بناء تمثّلات هذه الغيرية، أم أنه يُستدعى لتبرير اتجاهات هذه التمثّلات بعيداً؟ وفي هذه الحالة، هل تؤثر عوامل مادية وبنفعية أكثر مما تؤثر العوامل المثالية في تشكيل هذه التمثّلات؟ وكيف؟

(9) Mahamet Timéra, "La religion en partage, la 'couleur' et l'origine comme frontière," *Cahiers d'études africaines*, vol. 51, no. 201 (2011), p. 145.

(10) Sophie Bava, "Migrations africaines et christianismes au Maroc: De la théologie des migrations à la théologie de la pluralité religieuse," *Les Cahiers d'Outre-Mer*, vol. 69, no. 274 (2016), p. 201.

(11) Edward Westermarck, *Ritual and Belief in Morocco* (New York: University Books New Gyde Park, 1968 [1926]), p. 4.

(12) Jamal Elouafa, "Les représentations sociales des migrants subsahariens chez les Marocains," *La Revue Marocaine de Droit d'Asile et Migration*, no. 5 (2015), pp. 68–70.

(13) Hassan Rachik, Mohamed Tozy & Mohamed El Ayadi, *L'islam au quotidien: Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc* (Casablanca: Editions Prologue, 2007), pp. 226–229.

في محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، تعتمد الدراسة على جزء من معطيات بحث ميداني كفي، أنجزناه في المغرب خلال الفترة أيار/ مايو-تموز/ يوليو 2023، ضمن فريق باحثي مركز منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية⁽¹⁴⁾، بالتعاون مع شبكة مدار⁽¹⁵⁾، وعبر شراكة مع جمعية جذور⁽¹⁶⁾، في إطار مشروع بحثي حول الهجرة وحقوق النازحين. أُجريت، في هذا الإطار، خمسون مقابلة شبه موجهة مع مواطنين مغاربة⁽¹⁷⁾، يستقرون في مدن فاس والدار البيضاء والجديدة وأكادير. وقد وزع دليل المقابلة، الذي صيغ بالعربية الفصحى وطرح على المشاركين بالدرجة المغربية، على ثلاثة محاور: 1. معلومات عامة حول الوضع الاجتماعي للمشاركين (النوع، والعمر، والحالة العائلية، والمستوى الدراسي، والمهنة، ووسط الإقامة)، 2. طبيعة التفاعلات بين المشاركين والمهاجرين الأفارقة أصيلي جنوب الصحراء ومدى كثافتها، 3. مدى تأثير الانتماء الديني في سيرورة بناء تمثلات المشاركين تجاه الفئة المعنية من المهاجرين، ومدى حضور عوامل أخرى مؤثرة في هذه السيرورة نفسها، وانعكاس هذه العوامل على مواقف المشاركين من وجود هؤلاء المهاجرين في المغرب، سواء اتجهت هذه المواقف صوب التقبل والتضامن، أم صوب التمييز والاستبعاد.

اقتصر البحث على إجراء المقابلات، وإن كانت قد تخللته بعض الملاحظات الميدانية، إلا أنها كانت يومية ما دام الباحثون مغاربة ويلاحظون الظاهرة يوميًا حتى خارج سياق الدراسة. ومن بين خمسين مقابلة، انتخبنا 14 مقابلة لتحليلها وجعلها أساسًا لهذه الدراسة، وقد كان معيار انتقاءها هو توافق مضمونها مع إشكالية البحث التي لا تركز على الهجرة، بل تتخذ من الوضع الهجروي للمهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين في المغرب إطارًا لدراسة قضايا هي من صميم سوسولوجيا الأديان. وعلى أساس ما انتخبنا من مقابلات، كانت العينة شابة على الأغلب؛ 9 مشاركين تقل أعمارهم عن 35 سنة، و5 منهم تراوح أعمارهم بين 40 و60 سنة. والعينة متوازنة نسبيًا أيضًا من ناحية النوع، حيث تتضمن 8 مشاركين و6 مشاركات. وهي متكونة من المتمدرسين في أغلبها، حيث 7 من المشاركين يتمتعون بتعليم عالٍ، و7 بتعليم ما دون العالي، وينتمون إلى فئات مهنية اجتماعية مختلفة، كما يتوزعون على مناطق متباينة من جغرافية المغرب. وفي سياق تحليل مضمون هذه المقابلات، نذكر الأسماء الحقيقية للمشاركين، وليست المستعارة، ولكن بغير صيغها الكاملة، وذلك بعد موافقة

(14) مركز مغربي للأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية، يضم عددًا من الباحثين السوسولوجيين، أسس سنة 2019، مقره بالدار البيضاء المغربية. للاطلاع على أنشطة المركز، ينظر: منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، شوهد في 2026/4/2، في: <https://acr.ps/1L9B9zU>

(15) شبكة تضم فاعلين من المنطق المغربية، هدفها ترسيخ حقوق المهاجرين واللاجئين في دول شمال أفريقيا المغربية. للمزيد، ينظر: <https://acr.ps/hBxVKiM>

(16) جمعية دولية غير ربحية، تعمل من أجل إدماج الثقافة في السياسات العمومية للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، لها فرع مغربي في مدينة الدار البيضاء المغربية. للمزيد، ينظر: <https://acr.ps/hBxVKf3>

(17) إننا واعون بأن التمثلات تُبنى في سياق تفاعلي يضم طرفين على الأقل، ما يفرض استجواب طرفي التفاعل، غير أن الاطلاع على الدراسات السابقة جعلنا نلاحظ أن استجواب المهاجرين الأفارقة أصيلي جنوب الصحراء هو الغالب؛ في حين أن دراسات أقل تهتم بمواقف المغاربة وتمثلاتهم تجاه هؤلاء المهاجرين. لذلك اخترنا التركيز على استجواب المغاربة أساسًا، وأخذنا في الاعتبار مواقف المهاجرين المعنيين وظروفهم كما تقدمها دراسات وتقارير متخصصة نستعرضها في الإبان.

المشاركين في البحث الذين اطلعوا على بروتوكوله الميداني وأهدافه وخصوصيته، وذلك في بداية كل مقابلة.

جدول يعرض عيّنة الدراسة

اسم المشارك	النوع	السن	الإقامة	المستوى الدراسي	المهنة
خالد	رجل	35	الجديدة	إعدادي	حلاق
فاطمة	امرأة	50	أكادير	إعدادي	ربة بيت
سكينة	امرأة	25	الدار البيضاء	عالٍ	طالبة
أسماء	امرأة	47	الدار البيضاء	عالٍ	أستاذة
سعيد	رجل	30	أكادير	عالٍ	مُسيّر مطعم
أحمد	رجل	29	الجديدة	تأهيلي	موظف في الجماعة الحضرية
سلمى	امرأة	19	فاس	عالٍ	طالبة
أيمن	رجل	18	فاس	عالٍ	طالب
عبد الله	رجل	62	الجديدة	تأهيلي	موظف متقاعد
آية	امرأة	32	الجديدة	عالٍ	مُسيّرة في شركة
حكيمه	امرأة	29	فاس	تأهيلي	مستخدمة
عزيز	رجل	45	الجديدة	تأهيلي	تقني
عبد الكريم	رجل	41	الجديدة	إعدادي	حلاق
حمزة	رجل	24	فاس	عالٍ	تاجر

المصدر: من إعداد الباحثين.

أجري البحث في الفضاءات التي تشهد تفاعلات مكثفة بين المشاركين المغاربة وبعض المهاجرين الأفارقة الوافدين من جنوب الصحراء، مثل محطة ولاد زيان بالدار البيضاء، ومحطة القطار والمدينة القديمة بفاس، فضلاً عن أسواق البيع والشراء في طنجة، مثل سوق مالاباطة وكاسابارطة، علاوة على الأحياء المجاورة للمحطة الطرقية بالجديدة، وحيي أمسرنات والمسيرة بأكادير اللذين يحيطان بسوق الأحد وسط المدينة، حيث ينشط كثير من هؤلاء المهاجرين. أما اختيار إنجاز البحث في هذه المدن وهذه الأحياء، فأملته اعتبارات موضوعية، أهمها نوعية الفضاءات الحضرية، وتموقعها المركزي في خريطة مسارات تدفق المهاجرين الأفارقة أصيلي جنوب الصحراء، ووظيفتها السياسية والإدارية والمدنية؛ وهذا الأمر يتيح للمهاجرين في هذه المدن فرصاً اقتصادية واجتماعية، وإطلاعاً واسعاً على ما يتوافر من إمكانات مغادرة المغرب أو الاستقرار فيه مؤقتاً⁽¹⁸⁾. من جهة أخرى، تتميز هذه المدن

(18) Mehdi Alioua, "Nouveaux et anciens espaces de circulation internationale au Maroc: Les grandes villes marocaines (Relais migratoires émergents de la migration transnationale des Africains subsahariens au Maghreb)," *Revue des mondes musulmans et de la méditerranée*, no. 119–120 (2007), p. 6.

بكثافة ديموغرافية هي الأعلى في المغرب، ما يكتفئ اتصالات المغاربة القاطنين فيها وتفاعلاتهم مع المهاجرين الأفارقة الوافدين من جنوب الصحراء يوميًا. وقد بينت لنا الملاحظة المباشرة والمكثفة للفضاءات الحضرية المختارة، قبل إجراء البحث وأثناءه وبعده، أنها فتحت أمامنا ديناميتها أكثر، كما فتحت لنا أفقًا واسعًا لتركيز بحثنا على دور الانتماء الديني في بناء تمثّل "المغربي" للمهاجر الأفريقي الجنوب صحراوي، كما عبّر عنه المشاركون في شهاداتهم من جهة؛ ومن جهة أخرى مدى تأثير الاستراتيجيات النفعية التي يعتمدونها في علاقاتهم وتفاعلاتهم اليومية مع المهاجرين المعنيين، مثل علاقات الجيرة والدراسة، والعلاقات المهنية أو الخدمائية في الأسواق، عند الحلاق، وفي وسائل النقل، وغيرها، أو من خلال التفاعلات في الفضاءات العمومية مثل الشوارع والحدائق والساحات والمحطات الطرقية، وغيرها.

جدير بالإشارة هنا أننا لا نعتمد مفهوم النفعية بدلالته الاقتصادية، بل نستخدمه وفق مضمون سوسيولوجي، ينصرف معناه إلى احتكام بعض الفاعلين الاجتماعيين في تفاعلاتهم فيما بينهم إلى معايير نفعية تُبوئ المصالح الشخصية أو الفئوية صدارة مُوجّهات الحكم والتمثّل والفعل؛ وذلك في تهميش سياقي، وأحيانًا لاواع، للموجّهات المعيارية واللامادية للحكم والتمثّل والفعل، مثل الأخلاق والمثل والدين. بهذا المعنى، يساعدنا هذا المفهوم على تفسير السلوك البشري من خلال التركيز على سعي الأفراد لتعظيم مصالحهم وتقليل الأضرار التي تهددها⁽¹⁹⁾، وعلى فهم أفعالهم وتمثّلهم في سياقات قد لا تحكمها بالضرورة السلطة الضبطية والتوجيهية للمعايير المثالية، كما هو الشأن في المجتمعات التي تعيش سيرورة علمنة⁽²⁰⁾.

بناء عليه، تقع الدراسة في قسمين. يصوغ القسم الأول إطارًا نظريًا مركّبًا يساعد على بناء إشكالية تستحضر، من جهة، التفسيرات التي جاءت بها الدراسات السابقة لغيرية المغاربة تجاه المهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين، ويقترح توسيعها وتدقيقها تجاه تشغيل أكثر كثافة لمفهوم "الاستراتيجيات النفعية"، ويتضمن، من جهة أخرى، مناقشة بعض المفاهيم المركزية في البحث مثل الانتماء الديني والعلمانية والنفعية والتمثّلات، فضلًا عن تبيان خطة تحليل المعطيات الميدانية في ضوء "سوسيولوجيا تحليلية" تبحث في الديناميات الدقيقة الموجهة لأفعال الأفراد. أما القسم الثاني، فقد خصصناه لعرض المعطيات وتحليلها، وتأويلها في اتجاه توضيح تراجع الموجّهات الدينية في بناء تمثّلات المشاركين لبعض الفئات من المهاجرين الأفارقة أصيلي جنوب الصحراء، وفي المقابل تبوئ الاعتبار المصلحية والنفعية موقعًا مركزيًا في تشكيل اتجاهات هذه التمثّلات. أما الخاتمة، فنلخص فيها بأسلوب تركيبية أهم النتائج، كما سنبين إسهامها في الفهم النظري، وفي النقاشات الأوسع بشأن الديناميات الدينية التي يعرفها المجتمع المغربي، وفيما أصبح يوجّه أكثر فأكثر وفقًا لتقديرنا أفعال قسم من المغاربة، وهو النقاش الذي يمكن أن تستفيد منه السياسات العمومية

(19) Shiri Alon & Ehud Lehrer, "Subjective Utilitarianism: Individual Decisions in a Social Context," *Journal of Economic Theory*, vol. 190 (2020), pp. 10–14.

(20) Alain Touraine, *La fin des sociétés* (Paris: Seuil, 2013), p. 12.

وتدخلاتها العملية بحيث تتدبر بصفة أمثل العلاقات بين المغاربة والمهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء.

أولاً: ديناميات هجرية متقلبة وتمثّلات غيرية متباينة: مناقشة نظرية ومفهومية

1. واقع الهجرة الأفريقية الجنوب صحراوية في المغرب وتمثّلات غيرية المغاربة تجاههم

تعود أسباب تدفق الهجرات من أفريقيا جنوب الصحراء على المغرب إلى شبكة عوامل معقدة، يحفل بها سياق متشعب الأبعاد، فيه على الأخص جانب سياسي واجتماعي، وجانب اقتصادي وأمني؛ ذلك أن الاضطرابات السياسية والأمنية، التي تزعزع استقرار كثير من دول الساحل وجنوب الصحراء الأفريقية، لها تأثير مباشر في إضعاف بناها الاقتصادية⁽²¹⁾. أضف إلى ذلك أن السياسات النيوليبرالية المفروضة على معظم الدول الأفريقية قد ساهمت ولا تزال في تفكيك اقتصاداتها وإضعافها، بما يعوق تحقيق تنمية مستدامة. وقد أدى تراكم هذه العوامل إلى هشاشة الأوضاع المعيشية لكثير من مواطني معظم الدول الأفريقية، ما يدفع كثيراً من "مواطنيها" إلى البحث عن حياة أفضل عن طريق الهجرة⁽²²⁾. ومما ييسر هذه الهجرة نشاط شبكات تحفيزية تقدّم للمقبلين عليها موارد متنوعة، منها المعلومات والعلاقات، تساهم في تحويل الميل إلى مغادرة أماكن الاستقرار الأصلية إلى مشاريع فعلية⁽²³⁾. وقد ثبت أن لهذه الشبكات دوراً فاعلاً في تنشيط الديناميات الهجرية الوافدة على المغرب من أفريقيا جنوب الصحراء⁽²⁴⁾.

إن النظر في العوامل المحفزة للهجرة لا يعني غضّ الطرف عن كونها فعلاً إنسانياً، لا يمكن حصر دينامياته في دائرة محدودة من العوامل، مهما كانت نوعيتها. وضمن الأبعاد الكثيرة التي دُرست في ظاهرة الهجرة الأفريقية الجنوب صحراوية التي تفد على المغرب، اهتمت مجموعة من الباحثين بدراسة أنماط التفاعل بين فئات من المغاربة وهؤلاء المهاجرين. في هذا السياق، انصرفت مجموعة من الأبحاث إلى دراسة سيرورات تشكّل التمثّلات تجاه بعض الفئات من هؤلاء المهاجرين، حيث كانت تمثّلات المغاربة تجاه "الغيرية الأفريقية" الجنوب صحراوية مدخلاً لكثير منها. وقد خلص البعض منها إلى أن تمثّلات المغاربة تجاه هؤلاء المهاجرين تتوزع في اتجاهات غير متجانسة: أولها

(21) Fouzi Mourji et al. (eds.), *Les migrants subsahariens au Maroc: Enjeux d'une migration de résidence* (Rabat: Konrad Adenauer Stiftung, Université internationale de Rabat, 2016), p. 8; Kwabena Gyimah-Brempong & Marva E. Corley, "Civil Wars and Economic Growth in Sub-Saharan Africa," *Journal of African Economies*, vol. 14, no. 2 (June 2005), pp. 270-311.

(22) بن بيه، ص 45.

(23) Niandou Touré, "L'approche 'réseaux' dans les études migratoires," *e-Migrinter*, no. 13 (2015), pp. 23-32.

(24) Moha Ennaji & Fatima Sadiqi, *Migration and Gender in Morocco: The Impact of Migration on the Women Left behind* (Trenton, NJ: Red Sea Press, 2008), p. 11.

ينصرف إلى صور التقتل والتضامن والتعايش، وإدارة العيش المشترك، وهي صور تنتجها وتروجها فئات من المغاربة وفاعلون سياسيون ونشطاء مدنيون⁽²⁵⁾. وفي دراسات أخرى، تحضر صور أخرى للغيرية الأفريقية الجنوب صحراوية في وعي بعض المغاربة، تميل إلى التوقع على مواقف تمييزية وكارهة للغرباء، تغذيها أحكام قيمة وتصورات نمطية، تتمثل الأفارقة السود الجنوب صحراويين في هيئة "المتشردين" و"المجرمين" و"المخربين" و"غير المتحضرين"، وغيرها من التصورات التي تصمهم وترفض حضورهم في المغرب⁽²⁶⁾، هذا فضلاً عن وجود اتجاهات تمثلية أخرى هجينة، تتصور المهاجر الأفريقي الجنوب صحراوي، من جهة، على أنه خطر صحي واقتصادي واجتماعي وديني على المغاربة، ومن جهة أخرى، على أنه إنسان يستحق التمتع بالحقوق الأساسية وبالكرامة والاندماج في المجتمع المغربي⁽²⁷⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التمثيلات، وخصوصاً السلبية منها، تظهر وتتلور في سياق يشهد انتشار الإشاعات التمييزية ضد المهاجرين الجنوب صحراويين⁽²⁸⁾، وخطابات سياسية وخصوصاً منها ما يحسب على أحزاب مغربية محافظة⁽²⁹⁾؛ فضلاً عن مضامين مواد بعض وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي التي تركز غالباً على فئة المهاجرين غير النظاميين، وتكبر بمجهرها الإعلامي بعض الممارسات غير الشرعية، من وجهة نظر القانون المغربي، التي يتورط فيها بعضهم، وتعممها على كل فئاتهم بلا تمييز⁽³⁰⁾. يتميز السياق الاجتماعي والسياسي والإعلامي، وحتى التربوي أحياناً، الذي يبني فيه المغاربة تمثيلاتهم عن المهاجرين الجنوب صحراويين، بانتشار واسع لصورة سلبية عنهم⁽³¹⁾، هذا مع عدم إفصاح مساحة تقدّم وجهات نظر هؤلاء المهاجرين وأفكارهم وأحاسيسهم، ولا حتى لمناقشة ما يؤكد بعضهم أنهم يتعرضون له من اعتداءات ومضايقات وتحرشات شبه يومية، وإهانات مستمرة عبر مناداتهم بألقاب عنصرية مثل "عزي" في مختلف الفضاءات التي يتشاركونها مع المغاربة؛ وهو ما تكون له ردود أفعال منهم، ظاهرها "تخريبي"، وباطنها تعبير عن الظلم والحرمان والتجريد من الكرامة⁽³²⁾.

ونستحضر في هذا الصدد أن السياقات التي يشكّل فيها المغاربة تمثّلهم عن الغيرية الأفريقية الجنوب صحراوية، متأثرة بالسياسات الخارجية للفاعل الرسمي، خصوصاً في بعدها الجيوسياسي

(25) Mehdi Alioua, "Les migrants subsahariens au Maroc: de l'altérité au cosmopolitisme?" *Moyen Orient*, no. 26 (2015), pp. 73-77; Yusra Abourabi, "Governing African Migration in Morocco: The Challenge of Positive Desecuritisation," *International Development Policy*, vol. 14 (2022), pp. 29-59.

(26) Stephen Smith, *La Ruée vers l'Europe: La jeune Afrique en route pour le vieux continent* (Paris: Grasset, 2018); Mustapha El Miri, "Devenir noir sur les routes migratoires: Racialisation des migrants subsahariens et racisme global," *Sociologie et sociétés*, vol. 50, no. 2 (2018), pp. 101-124; Mourji et al., p. 14.

(27) Elouafa, pp. 68-70.

(28) Ibid., p. 71.

(29) Hassan Faouzi, "L'immigrant africain subsaharien dans la presse marocaine: Représentations, préjugés et stéréotypes: Regard sociologique," *La Revue Marocaine de Droit d'Asile et Migration*, no. 5 (2015), pp. 23-29

(30) Ibid., p. 26.

(31) Ibid., p. 30.

(32) Ibid.

والاقتصادي، الذي يوظف براغماتياً تدبيره للهجرة الوافدة من جنوب الصحراء الأفريقية حتى يخدم أهدافاً ترتبط بعلاقة المغرب مع الاتحاد الأوروبي من جهة أولى، وبالذات الأفريقية المعنية من جهة ثانية، وحتى بعلاقة النظام الحاكم ببعض المكونات السياسية في الداخل المغربي، من جهة ثالثة. فبيما يهتم المهاجرين الجنوب صحراويين المسلمين، تُوظّف بعض الزوايا الصوفية والمعاهد الدينية المغربية الرسمية لتكوين نخبة دينية، تحاول السلطات المغربية من خلالها تحقيق تقارب ديني مع دول الغرب الأفريقي المسلمة، وهو ما تستثمره في تحقيق تقارب سياسي معها، يترجم على الأغلب في انتزاع بعض المواقف الداعمة لمغربية الصحراء⁽³³⁾، وفي خلق أسواق جديدة للاقتصاد المغربي أيضاً. أمّا داخلياً، فتعمل السلطات المغربية، من خلال هذه السياسة، على تقليص انتشار الإسلام الحركي السياسي، ودعم الإسلام الصوفي السني الذي ترى أنه يتوافق أكثر مع "الإسلام الشعبي المتماهي مع تدين شريحة واسعة من المغاربة" كما يقول خطابها الرسمي؛ وهو ما يخدم إضعاف أي منافس لـ "إمارة المؤمنين" على السلطة الدينية المسيّسة التي تحتكرها⁽³⁴⁾. ضمن هذا الاستثمار السياسي - الديني في المشترك الإسلامي مع المهاجرين المعنيين، فضّلت السلطات المغربية في الفترة 2013-2015، ثم في الفترة 2016-2018، تسوية وضعية المهاجرين الأفارقة المسلمين أكثر من غيرهم؛ حيث منحت التصريح بالإقامة الشرعية لـ 6600 سنغالي، و5250 سوريًا، و1119 ماليًا، وهم مسلمون، في حين لم تمنح إلا نصف عدد هذه التصاريح تقريباً لكل من الإيفواريين والكاميرونيين والنيجيريين، وهم في غالبيتهم مسيحيون⁽³⁵⁾. تكشف هذه السياسة عن أن السلطات المغربية تعطي الأولوية، في تسوية الوضعية القانونية، أكثر للمهاجرين الأفارقة الذين تتشارك معهم الانتماء إلى الإسلام. ولكن هل هذا يعني تهميشاً كلياً للمسيحيين؟

في الواقع، يؤدّي العامل الديني المسيحي أدواراً مهمة هو أيضاً في سياسة المغرب للهجرة؛ إذ يستغل قسم من المهاجرين الوافدين من جنوب الصحراء الحيوية التي عرفتها بعض الكنائس في المغرب في العقود الأخيرة، من أجل نسج العلاقات مع المقيمين السابقين والاندماج في بعض أوساطهم من جهة، كما تستغل من جهة أخرى هذه الكنائس ذاتها حركية هؤلاء المهاجرين من أجل تنشيط حركيتها، خاصة أنهم يمثلون 95 في المئة من المنتسبين إلى بعضها، مثل الكنيسة الكاثوليكية بالمغرب⁽³⁶⁾. وهذا هو السياق الذي لاحظ بعض الباحثين أن المهاجرين الأفارقة المسيحيين إلى المغرب يعملون فيه مع الزعماء الدينيين لهذه الكنائس على صياغة "لاهوت هجرة" بالمغرب، يستجيب لحاجات المهاجرين الأفارقة السود، بتركيزه على قيم التكافل والأخوة والعيش المشترك والتقبّل والحوار

(33) رشيد بن بيه، "الهجرة الموجهة لطلاب العلوم الدينية من غرب أفريقيا إلى 'سوس' بجنوب المغرب: السياسة والتأهيل الديني وإنتاج النخب"، عمران، مج 8، العدد 30 (خريف 2019)، ص 134.

(34) المرجع نفسه، ص 132.

(35) Sophie Bava & Katia Boissevain, "Migrations africaines et variations religieuses: Les églises chrétiennes du Maroc et de Tunisie," *Migrations société*, vol. 179, no. 1 (2020), p. 118.

(36) Ibid., p. 120.

مع المسلمين، وذلك بعيداً عن المسيحية التبشيرية التي تثير بعض المشكلات مع السلطات⁽³⁷⁾. ومن منظور سوسولوجيا العلاقة بين الهجرة والدين، تكشف هذه المعطيات أن الهجرة تخلق أنماطاً جديدة من التعبيرات الدينية، وتكسبها مظهرات متنوعة؛ فقد منحت في هذا السياق بعض الكنائس بالمغرب فرصة للبروز والترسخ وتكثيف أعداد منتسبيها، كما مثلت هذه الكنائس للمهاجرين المعنيين من جهة أخرى سنداً روحياً ومادياً. وهذا يعني أن ديناميات الهجرة الأفريقية أوجدت الحاجة إلى الكنيسة، كما أن الأخيرة وجدت علة خروجها من مساحة الظل في خدمة المهاجرين الذين يعيشون حياة صعبة⁽³⁸⁾.

يلتقي هذا التوجه اللاهوتي - الحركي لدى الكنائس المذكورة مع بعض سياسات المغرب الدبلوماسية والهجرية؛ فقد دعا ملك المغرب البابا فرانسيس سنة 2019 إلى صياغة مشروع سياسي مشترك، يساعد على تدبير جملة من الملفات، على رأسها ملف الهجرة ومناهضة الإسلام الحركي الراديكالي⁽³⁹⁾. وجاء ذلك استمراراً في سياسات بدأ الملك ذاته بإعلانها في مؤتمر "حقوق الأقليات الدينية بالعالم الإسلامي" بمراكش سنة 2016، حيث ذكّر بأنه "أمير كل المؤمنين من مختلف الديانات"⁽⁴⁰⁾. وهو ما استثمر لتفعيل تقارب سياسي مع الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية المسيحية التي يفد منها المهاجرون؛ ما أثمر تحقيق أهداف سياسية داخلية وخارجية للسلطات المغربية، فضلاً عن ربح بعض المكاسب الاقتصادية والدبلوماسية.

وفي سياق متصل، تسجل بعض التقارير أن التمثلات التمييزية تجاه المهاجرين الأفارقة الوافدين من جنوب الصحراء تحضر بقوة في المغرب⁽⁴¹⁾، على الرغم من انتماء المغاربة وشريحة واسعة من هؤلاء المهاجرين إلى الدين نفسه، فضلاً عن انتمائهم الجغرافي إلى القارة نفسها. ويجادل مجموعة من الباحثين ذوي الأصول الأفريقية بأن لون البشرة الأسود لدى المهاجرين يؤخذ لدى غيرهم على أنه علامة مميزة لمجموعة بشرية محددة تمثل في المتممين إلى "العرق الأسود"، وأنه عامل مركزي في اتخاذ مواقف تمييزية وعنصرية إزاء المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء⁽⁴²⁾. فضلاً عن ذلك، يرى باحثون آخرون أن عاملَي الدين والعرق معاً، وليس العرق وحده، هما الأقوى تأثيراً في تحديد اتجاهات التمثل تجاه المهاجرين⁽⁴³⁾، سواء أكانوا من أفريقيا أم من غيرها.

(37) Ibid., p. 119-120.

(38) Ibid., p. 121.

(39) Ibid., pp. 122-123.

(40) Ibid., p. 123.

(41) نسرين حليزه، "التمييز العنصري ومعاداة السود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الباروميتر العربي، الدورة السابعة (أب/ أغسطس 2022)، ص 2، 12؛ يسرى بنجعة، "وضعية البنية في الحياة اليومية لدى المهاجرين من جنوب الصحراء: حالة مهاجري غينيا كوناكري"، عمران، مج 21، العدد 47 (شتاء 2024)، ص 145.

(42) El Miri, pp. 101-103; Frantz Fanon, *Peau noire masques blancs* (Paris: Seuil, 2011 [1952]); Pap Ndiaye, *La Condition noire: Essai sur une minorité française* (Paris: Calmann-Lévy, 2008).

(43) بن بيه، الهجرات النسائية، ص 274-275؛ راناجيت غُها، "زمن المهاجر"، ترجمة نادر ديب، عمران، مج 6، العدد 24 (ربيع 2018)، ص 76.

وعلى الرغم من وجاهة هذا التأويل المبني على مركزية مقولة العرق أو الإثنية، سواء أكانت وحدها أم مقترنة بمقولة أخرى، فإن قدرته التفسيرية تظل محدودة عند اختباره في ضوء اعتبارين رئيسيين. فالاعتبار الأول يحيل على الإشكال المفاهيمي الذي يطرحه لفظاً "التميز العنصري" و"العرق" في استعمالها المفهومي؛ ذلك أنهما غير دقيقين في دلالتهما. أضف إلى ذلك أن شعوب المنطقة لا تفهمهما كما يفهمهما الغربيون، وخصوصاً الأميركيين⁽⁴⁴⁾. فهذا الإشكال المفاهيمي يضعف القدرة التفسيرية للتحليل الذي يعتمد هذه المفاهيم غير الدقيقة.

أما الاعتبار الثاني، فيتصل بالبعد الاختزالي لتفسير الظاهرة المناقشة بالعرق وحده، حينما ترتبط الدراسة ببعض الفضاءات الاجتماعية المشبعة بالرمزية الدينية، والتي تتبلور على أساسها حمولة تاريخية من الأحكام والصور النمطية تجاه "الأخر"، كما هو الحال في المغرب. باستحضار هذه الخلفية، يبقى التأويل الحصري بالعرق ولون البشرة أساساً بُنى عليه التمثّلات تجاه المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء، تأويلاً أحادي البعد.

انسجاماً مع هاتين الملاحظتين، وبعيداً عن التأويلات المتمركزة حول الإثنيات، تشير صوفي بافا إلى أن تنقل المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء لا يحيل على تنقل جسدي فحسب، يرتبط بالمظهر أو بلون البشرة، بل على تنقل يجري داخل سياق رمزي، تؤدي فيه الأديان دوراً بارزاً، حيث تمثل ذخيرة روحية يشكلها المهاجر ويعيد تشكيلها في أنماط متنوعة من التدين، وذلك حتى يستجيب لحاجاته التي تفرضاها تجربته الهجرية، مثل حاجته إلى الأمن الروحي والجسدي، أو ربط علاقات مع أفراد آخرين في بلاد المهجر، أو إطلاق مشروع تجاري خاص، أو عيش تجربة هجرة جديدة... إلخ. وفق هذا التصور، يقع الدين في قلب ديناميات الهجرة⁽⁴⁵⁾، حيث يفرز ما تسميه بافا "الإنتاجات الدينية الجديدة للهجرة"⁽⁴⁶⁾. فهي تؤكد أن تقبل المهاجرين الأفارقة أصيلي جنوب الصحراء بالمغرب، ومرافقتهم والتضامن معهم "يمرّ غالباً عبر قنوات اعتراف تجد أصولها داخل الجماعات الدينية"⁽⁴⁷⁾؛ ما يعني أن الأديان تتدخل على نحو فاعل في تشكيل السياقات الثقافية التي تجري داخلها الهجرات الأفريقية. إن ما تأتي به هذه الأطروحة بالغ الأهمية في فهم كيفية تشكّل التمثّلات تجاه المهاجرين؛ لأنها تواجه الأطر النظرية التي تحصر عوامله في العرق والإثنية ولون البشرة ولغة المهاجرين غير المألوفة لدى أبناء بلد الاستقبال بإظهار حدودها، وتكشف أنها تغاضى عن تأثير الدين في تأطير سياقات هذه التمثّلات. إن هذه الفجوة التفسيرية في بعض النماذج النظرية

(44) حليزة، ص 7، 2-3.

(45) Sophie Bava & Julie Picard, "Les nouvelles figures religieuses de la migration africaine au Caire," *Autrepart*, vol. 56, no. 4 (2010), p. 153.(46) *Ibid.*, pp. 168-169.(47) Sophie Bava, "Les nouvelles productions religieuses de la migration: De la naissance d'un marché religieux à l'élaboration d'une théologie de la migration au Maroc," in: Mohammed Ababou & Sellam Choukri (eds.), *Approches et méthodes des sciences sociales du religieux entre continuité et changement* (Fès: Université Sidi Mohamed Ben Abdellah; Laboratoire de Sociologie de développement social, 2019), p. 82.

السابقة هي التي حفزتنا على الحفر في الاتجاه الذي يحاول استكشاف شبكة العلاقات الممكنة بين الدين وإنتاجاته المتجددة في سياقات مختلفة من جهة، وبناء التمثلات تجاه المهاجرين، من جهة أخرى. ولكن تقديرنا لأهمية أطروحة بافا لا يعني أننا نعتمدها أساساً لبحثنا الذي انخرطنا فيه من دون طرح فرضية أساسية؛ وهو ما يتوافق مع منطق البحث الكيفي الذي اعتمدها، والذي ينطلق أساساً من استكشاف الميدان، لا من فرضيات جاهزة⁽⁴⁸⁾.

2. عدة البحث المفهومية: التمثّل والفعل العقلاني الغائي والنفعية

تنصرف دلالة التمثّل، مفهوميًا، في دراستنا إلى كونه "شكلاً من أشكال المعرفة البيّنذاتية Intersubjectivity، التي يتم تشكيلها وتناقلها اجتماعيًا، لخدمة أغراض عملية، بما يسهم في بناء واقع اجتماعي مشترك خاص بجماعة بشرية معيّنة"⁽⁴⁹⁾. تعكس هذه المعرفة، في بعض الأبعاد، مضمون الحس المشترك، ومن ثمّ، فإنها تعبّر عن معيارية اجتماعية⁽⁵⁰⁾، وهي تتضمن قيمًا ومعايير وقواعد وأخلاقيات وروحانيات، وأيضًا صورًا نمطية تعمل على تصنيف "الأخر". إنها بذلك تترجم مخيالًا ثقافيًا خاصًا بجماعة معيّنة، ومن ثمّ، فإنها على صلة وثيقة بالدين، بما أنه يُعتبَر من المراجع المعيارية المهيكلة للثقافات الإنسانية. بناء عليه، ليست التمثّلات الاجتماعية آراء أو صورًا ذهنية، بل هي جزء مكوّن ضمن أنظمة رمزية ومعيارية تُنتج عبر التواصل والتفاعل والتنشئة؛ الأمر الذي يتيح للأفراد الفعل والتفاعل بينهم داخل فضاءات مشتركة. وعلى هذا الأساس، تبقى التمثّلات الاجتماعية واحدًا من أبرز محفزات الفعل الاجتماعي وموجّهاته⁽⁵¹⁾.

من منظور سوسولوجي، كانت "التمثّلات الاجتماعية الأولى التي شكّلها الإنسان حول العالم وحول نفسه ذات جذور دينية"⁽⁵²⁾، كما يلاحظ إميل دوركهايم. وهو الأمر الذي يدفع إلى التساؤل: هل يمكن أن يتغير المضمون الديني للتمثّلات ويعوّض بمضمون دنيوي؟ هذا هو السؤال الأساس لما نبحث فيه، وتبرره سيرورة العلمنة التي تعرفها مختلف المجتمعات الإنسانية بفعل التحديث والعولمة، والتي يمكن أن تدفع نحو هذا التحوّل الدنيوي في مضمون التمثّلات⁽⁵³⁾. والمقصود بالعلمنة، في هذه الدراسة، سيرورة تاريخية شديدة التعقيد والتركيب، تعرفها مختلف المجتمعات بأشكال متنوعة، تتمايز بفعل تأثيرها الحقول الاجتماعية، مثل العلم والفن والسياسة والاقتصاد وغيرها، من

(48) حسن احجيج وجمال فزة، البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات (الرباط: فضاء آدم، 2019)، ص 68.

(49) Denise Jodelet (ed.), *Les représentations sociales* (Paris: Presses Universitaires de France, 2003), p. 53.

(50) Serge Moscovici, *Psychologie des représentations sociales* (Paris: Editions des archives contemporaines, 2019), pp. 24-29.

(51) Serge Moscovici, "Des représentations collectives aux représentations sociales: Élément pour une histoire," in: Jodelet (ed.), p. 81.

(52) Émile Durkheim, *Les Formes élémentaires de la vie religieuse: Le système totémique en Australie* (Paris: PUF, 1960), p. 12.

(53) Max Weber, *Le savant et le politique* (Paris: Plon, 1963), pp. 89-91, 108, 120.

المؤسسات والمعايير الدينية من الناحية التنظيمية والتوجيهية⁽⁵⁴⁾. وغالبًا ما تترافق مع العلمنة سيورورة فكرية تنزع الطابع السحري عن الوجود في تفكير بعض الناس ووعيهم بالعالم، وتعوّضه أكثر فأكثر بوعي معرفي دينوي وعقلاني⁽⁵⁵⁾. انسجامًا مع أطروحة دوركهايم السابقة، فإن هذه السيورورة هي الأخرى "تنطلق في الأصل من تمثّلات دينية" كما يؤكد ماكس فيبر⁽⁵⁶⁾، غير أنها تتمايز منها شيئًا فشيئًا تجاه تمثّلات دينوية؛ ما يكشف دينامية مضمون التمثّلات وموجّهاتها بفعل التغيّرات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن العلمنة تمسّ الظاهرة الدينية برمّتها، فإننا نعني بالدين والتدين والانتماء الديني في هذه الدراسة شيئًا دقيقًا. مبدئيًا، من الصعب الفصل سوسيولوجيًا بين الدين والتدين، فالأول لا يوجد عمليًا إلا في ارتباط بممارساته في وضعيات معيّنة. ولذلك، فإننا نميل هنا إلى توظيف مقترح حسن احجيج الذي يدمج، باستلهاهم أفكار لودفيغ فيتغنشتاين وبيير بورديو، الدين والتدين في كيان واحد قابل للملاحظة والقياس، هو "الممارسة الدينية"⁽⁵⁷⁾. ويحيل هذا المفهوم على أن المتدينين يتميزون بحس عملي، يجعلهم لا يستحضرون نظريًا قواعد جاهزة (الدين)، ثم يطبقونها عمليًا (التدين)، بل إن تديّنهم هو ما يُنتج دينهم ويعيد إنتاجه في الممارسة اليومية، وضمن مختلف الوضعيات التي يتفاعلون داخلها⁽⁵⁸⁾. على هذا المنوال، يحيل الدين في دراستنا على التدين، وفي المقابل يحيل التدين على الدين، حيث الجامع بينهما هو الممارسة الدينية. إضافة إلى ما سبق، ندعم هذا التصور من خلال استحضار منظور بورديو الذي يعتبر القواعد المعيارية مندمجة في الممارسة على صيغة معرفة ضمنية، أي بوصفها حسًا عمليًا مُستبددًا في الجسد، يجعل الفاعل يتصرف على نحو فوري وسياقي⁽⁵⁹⁾.

بهذا الفهم، فإننا نتصور أن الانتماء الديني ليس قاعدة فقهية أو تشريعية أو معتقدًا نظريًا يستحضره الفاعلون الاجتماعيون كي يوجّهوا به أفعالهم، بل هو أحد عناصر الاستراتيجيات العملية التي تترجم في ممارساتهم اليومية. إنه متغير يتفاعل ويتفاوض مع التمثّلات يأخذ منها ويضيف إليها، يتغذى من الأفعال ويحضر فيها بطريقة محايثة وجدلية. لعل الاعتماد على هذه القاعدة التحليلية يجعل من الأجدى بحثيًا النظر في وظائف الانتماء الديني حيال التمثّلات والأفعال وفعله فيها، بحيث يكون داعمًا أم محفّزًا أم مبررًا لاتجاهات الفعل والتمثّل كما يتشكّلان في وضعيات اجتماعية بعينها، على اعتبار أن وظيفته هذه متولدة عن خصوصية السياق أو الوضعية الاجتماعية التي يعيشها كل فاعل.

(54) Jose Casanova, "The Secular, Secularizations, Secularisms," in: Craig Calhoun, Mark Juergensmeyer & Jonathan VanAntwerpen (eds.), *Rethinking Secularism* (New York: Oxford University Press, 2011), pp. 58–60.

(55) Ibid., pp. 58–59.

(56) ماكس فيبر، مقالات في سوسيولوجيا الدين: الثقافة البروتستانتية، ترجمة منير الفندري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2015)، ص 230.

(57) حسن احجيج، "مغالطة ثنائية الدين/التدين: في ضوء نظرية الممارسة المستلهمة من فلسفة فيتغنشتاين المتأخرة"، مؤمنون بلا حدود (حزيران/ يونيو 2022)، ص 2، شوهد في 2026/3/20، في: <https://acr.ps/1L9B9zs>

(58) المرجع نفسه، ص 20–21.

(59) Pierre Bourdieu, *Le sens pratique* (Paris: Minuit, 1980), pp. 23–26.

تأسيساً على ذلك، يستلهم بحثنا جزئياً الطريقة التي حلل بها بورديو وظيفة الانتماء الطبقي في صياغة المسار الدراسي للأفراد، أو الطريقة التي حلل بها فيبر وظيفة العلم في صياغة سيرورة نزع السحر عن العالم⁽⁶⁰⁾.

من الناحية التفسيرية، يستوجب مثل هذا البحث اعتماد مقارنة تحليلية، تركز في تفسيراتها على الرصد الدقيق للديناميات المولدة للأفعال والظواهر الاجتماعية⁽⁶¹⁾. وتمنحنا "السوسيولوجيا التحليلية" مثل هذه الإمكانية، لأنها تمثل إطاراً نظرياً تفسيرياً أساساً، غير أنه لا يتبنى التفسير السببي التعاقبي كما أسس له ديفيد هيوم، بل يحاول تعميق البحث لكشف الديناميات الدقيقة المولدة للفعل انسجاماً مع خصوصية السياق الاجتماعي الذي يتشكل فيه. إنه إطار يتجاوز الوصف نحو التفسير القائم على تصور توليدي للسببية، وليس على تصور تعاقبي لها⁽⁶²⁾، ذلك أن "تفسير حدث ما يعني إعطاء سبب حدوثه، ويكتسي ذلك عادة شكل ذكر حدث سابق بوصفه سبب الحدث اللاحق الذي نريد تفسيره [...] لكن ذكر السبب ليس كافياً، يجب أكثر من ذلك تقديم الميكانيزم الدقيق المولد للحدث أو الفعل"⁽⁶³⁾. ويعبر هذا الميكانيزم الدقيق عن نفسه في بعض دقائق أفعال الأفراد؛ إذ قد يتجسد في نشاط أو تفاعل أو رغبة أو تصور أو نحو ذلك، مثل "نوع التربية، أو العقاب، أو التفاوض، أو الحرب، أو السلم، أو الوساطة، أو التعاون، أو الصراع"⁽⁶⁴⁾، أو غيرها.

يستهدف هذا المنظور التوجه إلى منابع الفعل الإنساني، وهو ما يتوافق مع اتجاهات منهجية تميل إلى تغليب السلطة التوجيهية للعوامل البراغمية، مثل المصالح والنفعية، على أفعال الأفراد، كما انحاز إلى ذلك جيرمي بنثام Jeremy Bentham، الذي كان "مهتماً قبل كل شيء بتحليل منابع السلوك البشري"⁽⁶⁵⁾، التي وجدها متصل بـ "الرغبة في تحصيل اللذة"⁽⁶⁶⁾؛ وهي رغبة فردية أساساً تنزع بصاحبها إلى الانهماج بتحقيق مصالحه الخاصة⁽⁶⁷⁾، كما تحمله على البحث عن سعادته عبر تقليص ما يسبب له الألم، سواء كان نفسياً أو جسدياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً⁽⁶⁸⁾. من هنا، كان تركيزنا على النفعية إطاراً تفسيرياً لبعض أفعال المشاركين وتمثلاتهم للمهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء. ينبنى هذا الإطار على توظيف مفهوم "النفعية" نفسه الذي يحيل على الحس العملي للفاعلين، الذي

(60) Weber, p. 90.

(61) Peter Hedström & Richard Swedberg, "Social Mechanisms," *Acta Sociologica*, vol. 39, no. 3 (1996), pp. 281-308.

(62) حسن احجيج، "التفسير الميكانيزمي"، في: حسن احجيج [وآخرون]، التفسير في العلوم الاجتماعية (مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر، 2024)، ص 206.

(63) Jon Elster, *Explaining Technical Changes: A Case Study in the philosophy of science* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 3-4.

(64) احجيج، "التفسير الميكانيزمي"، ص 211.

(65) جون واطسون، نظريات اللذة: من أرسطوس إلى سبنسر، ترجمة خالد الغنامي (أبوظبي: مركز أبوظبي للغة العربية، 2022)، ص 138.

(66) المرجع نفسه، ص 137.

(67) المرجع نفسه، ص 138.

(68) المرجع نفسه، ص 140.

يجعلهم أكثر ميلاً إلى ضبط أفعالهم بصفة عقلانية بما ينسجم مع مصالحهم الشخصية أو الفتوية، أو بما لا يضر بتلك المصالح على الأقل. ويستقي تصور النفعية هذا جذوره السوسولوجية مما يصفه فيبر بـ "العقلانية الغائية"، التي يترجمها الفعل الإنساني الموجّه نحو تحقيق غاية محددة، مع استخدام الوسائل العملية المناسبة لتحقيقها⁽⁶⁹⁾. وبديهي القول إن الغاية يمكن أن تعبّر عنها مصلحة أو منفعة ما. وبذلك يمكن أن تكون المصلحة من الإقدام على الفعل "محفزاً" على إتيانه، وهو ما يجعله فيبر أحد ضروب المعنى الممكنة للفعل⁽⁷⁰⁾. ووفق هذا التصوّر، قد تعكس المصلحة المستهدفة من الفعل معناه، والذي بتأويله يفسر ذلك الفعل⁽⁷¹⁾.

لا بد من أن نشير هنا إلى أن "الفعل العقلاني الغائي" قد يتداخل مع "الفعل العقلاني القيمي" كما نجد ذلك لدى فيبر، بمعنى أن الفعل المحفز عقلياً بمصلحة قد يتأثر في تشكّله ببعض القيم أيضاً⁽⁷²⁾، وهو ما يحتاج في تفسيره إلى عوامل مادية ومثالية في آن واحد. وقد كان لذلك تطبيقات في دراسات سوسولوجيا الأديان التي أجراها فيبر، حيث أكد في سياقها أن "المصالح، سواء أكانت مادية أم مثالية، إضافةً إلى تصورات العالم المتعالية [...] هي المحرك الفعلي لسلوكيات الأفراد"⁽⁷³⁾. ويحيل هذا التصور، الذي يؤلف بين العوامل المثالية والمادية في تفسير الأفعال، على أن الفعل ليس نتيجة محقّقة لإرادة الفرد المستقلة عن كل تشريط اجتماعي، بل هو غالباً ما يتشكّل في سياقات مؤطّرة بمعيارية اجتماعية وبشروط بنيوية اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها. ووعياً منّا بهذا المعطى، اخترنا أن نقرن النفعية في تحليلنا بمفهوم "الاستراتيجيات" في معناه البوردويوي، الذي يترجم الحسّ العملي لممارسات الأفراد، والذي يؤلف بين البعد الذاتي في الفعل والظروف البنيوية التي تشرطه⁽⁷⁴⁾.

فكيف يمكننا تحليل معطيات الدراسة في ضوء هذا الإطار النظري؟

ثانياً: المغاربة والمهاجرون الأفارقة المنحدرون من جنوب الصحراء: من التفاعلات إلى التمثّلات

يرى جورج زيميل أن "المجتمع يوجد حيث توجد تفاعلات تبادلية بين الأفراد"⁽⁷⁵⁾؛ ولا تجد التفاعلات التبادلية بين الأفراد تمظهراتها الواقعية بعيداً عن أنشطة الحياة اليومية. في هذا السياق، أظهر البحث اختلاط المشاركين المغاربة مع المهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين في كل الفضاءات الاجتماعية تقريباً، في الأحياء السكنية وفي الأسواق وفي الوحدات الصناعية والمرافق المهنية، وفي الشوارع

(69) Max Weber, *Concepts fondamentaux de sociologie* (Paris: Gallimard, 2016), p. 122.

(70) Ibid., p. 104.

(71) Ibid., p. 99.

(72) Bourdieu, pp. 66–70.

(73) Max Weber, *Sociologie des religions* (Paris: Gallimard, 1996), pp. 349–350.

(74) Bourdieu, pp. 66–70.

(75) Georg Simmel, *Sociologie: Etudes sur les formes de la socialisation* (Paris: Presses universitaires de France, 2013), p. 43.

والحدائق والمواصلات، وفي المدارس والجامعات. لا يظهر أن هؤلاء المهاجرين يعيشون داخل أي نوع من "الغيتو" Ghetto بالمغرب. ويلاحظ أيضاً أن نسبة هذا الاختلاط أو التفاعل اليومي تزداد وتتكثف كلما تقدّمنا في وقائع "تاريخ الهجرة الجنوب صحراوية إلى المغرب"، وهو التاريخ الذي تمتّض عن أن حضورهم، بالنسبة إلى بعض المشاركين، لم يعد مستغرباً، بل منهم من يعتبر وجود أفريقي من جنوب الصحراء في المغرب مثله كمثل وجود إنسان مغربي تماماً: "تعودنا على وجودهم منذ القديم، لذا أصبح الأمر عادياً، فهم مثل المغاربة بالنسبة إليّ"⁽⁷⁶⁾. بل يبلغ الأمر في تمثّل بعض المشاركين إلى مساواة الأفارقة مع المغاربة في المواطنة. تؤكد في هذا الصدد إحدى المشاركات: "أنا أعتبرهم مواطنين مثلنا"⁽⁷⁷⁾. أكثر من ذلك، إن وجود الأفارقة في بعض الفضاءات، خصوصاً المهنية، يفوق وجود المغاربة، كما تحكي إحدى المشاركات: "قبل سنتين، أردت العمل في مركز اتصال، عند ولوجي للمركز تفاجأت بوجود عدد قليل جداً من المغاربة مقارنة بعدد المهاجرين الأفارقة"⁽⁷⁸⁾. وتضيف أخرى: "في بعض المناطق كالولفة بالدار البيضاء، أصبحت نسبة قاطنيتها من الأفارقة أكثر من المغاربة"⁽⁷⁹⁾.

تأسيساً على ما تقدّم، يظهر أن طبيعة تفاعل المشاركين في البحث المغاربة مع المهاجرين الأفارقة المعنيين تتنوع بتنوع سياقات تفاعلهم في مختلف الفضاءات الاجتماعية؛ وهو ما يفتح الأفق لاكتشاف مدى فاعلية الدين في بناء تمثّلات المشاركين للمهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين.

1. موقع الدين في بناء تمثّلات المشاركين المغاربة تجاه المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء

من منظور سوسولوجي، غالباً ما يتمظهر الدين في الحياة الاجتماعية ضمن أشكال متنوعة ومتعددة من الممارسات، كما أن تأويلات الأفراد له غالباً ما تتسم بالتعدد والتشعب⁽⁸⁰⁾. وهذه التعددية هي ما يجعل الدين يخلق مساحة رحبة للتفاعل مع محددات أخرى ذات طبيعة براغماتية، وهو ما يصوغ خلفية مركبة من العوامل التي تشكّل تمثّلات الأفراد، ومن ثمّ توجه أفعالهم. هذا ما تكشفه مجموعة من شهادات المشاركين.

مبدئياً، يسجّل حضور انطباع إيجابي لدى المشاركين تجاه المهاجرين من الطلبة والتجار المنحدرين من السنغال ومالي، وفي المقابل تتجذر انطباعات سلبية تجاه الكاميرونيين والنيجيريين والغينيين والإفوريين والغانيين. يقول أحد المشاركين: "المهاجرون المنتمون إلى غرب أفريقيا كالسنغال ومالي أناس طيبون يشتغلون ويعملون بجهد تبارك الله عليهم، أمّا من ينحدرون من الكوت ديفوار،

(76) خالد، مقابلة شخصية، الجديدة، 2023/7/20.

(77) فاطمة، مقابلة شخصية، أكادير، 2023/7/14.

(78) سكيبة، مقابلة شخصية، الدار البيضاء، 2023/5/5.

(79) أسماء، مقابلة شخصية، الدار البيضاء، 2023/5/18.

والكاميرون وغينيا فهؤلاء عنصريون. هم من نجدهم في جنات الطريق، يمارسون التسول رغم أن بنيتهم الجسدية تسمح لهم بالعمل⁽⁸¹⁾. ويضيف آخر: "أجد أن كل السنغاليين لطفاء، فقط أولئك الذين ينتمون إلى كوت ديفوار وغانا من يصعب التعامل معهم"⁽⁸²⁾.

نسجّل أن الماليين والسنغاليين يتشاركون مع بعض المغاربة الانتماء الديني والمذهبي، كما تجمعهم بعض الاتجاهات الروحية التي توحد انتماءهم إلى الزوايا الصوفية نفسها، مثل الزاوية التيجانية مع السنغاليين⁽⁸³⁾، والبودشيشية مع الماليين⁽⁸⁴⁾. وهو ما لا يحضر في حالة المهاجرين الكامرونيين والنيجيريين والإفوريين، وهم مسيحيون في أغلبهم، ما يعني افتراقهم عن المشاركين في الانتماء الديني. تؤكد هذا التوصيف إفادة أحد المشاركين بقوله: "من بين الأفارقة أعتبر السنغاليين إخواننا، كون أغلبهم مسلمين، متخلّقين، لطفاء، محترمين. أما غير السنغاليين فلا أعتبرهم كذلك"⁽⁸⁵⁾.

بالتوازي مع هذا التصور الاستبعادي لـ "الغير" الأفريقي الآتي من جنوب الصحراء على أساس الدين المختلف عن الدين السائد في مجتمع الاستقبال، نسجل حضور اتجاه آخر من تصورات المشاركين لا يركز الانتماء الديني المشترك في قلب موجّهات تمثّل هؤلاء المهاجرين ومحفزات التفاعل معهم. ويعبّر عن هذا الاتجاه عدد من المشاركين في بحثنا، الذين صرّح أحدهم: "هناك اختلاف في لون البشرة وهذا أمر عادي، فنحن لا نختار هذه الأمور. كما يوجد اختلاف في الدين، لكم دينكم ولي دينكم، ذلك أن الاختلاف الديني هو الآخر أمر عادي أيضاً"⁽⁸⁶⁾. يضيف المشارك نفسه: "الأفارقة إخواننا، ويجب أن ندمج معهم، وبما أنهم قدموا إلى المغرب فهذا يعني أنهم في حاجة إلينا، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، فقد أوصانا الرسول بهم، إذ لا يجب قطع الصلة مع اليهودي أو المسيحي، بل يجب إنقاذه"⁽⁸⁷⁾.

المثير للملاحظة أن هذا المشارك ذاته تنصرف به تمثّلاته لهذا المهاجر صوب صور نمطية، من النوع الذي يعبّر عنه تصريحه التالي: "بالنسبة إليّ أرى الأفريقي المهاجر شخصاً بريئاً ومتوحشاً"⁽⁸⁸⁾. يوجهنا الانتباه لمضمون هذا التصريح إلى التساؤل: كيف يتمثّل الفرد أن من ينتمون معه إلى الدين

(81) سعيد، مقابلة شخصية، أكادير، 2023/7/13.

(82) أحمد، مقابلة شخصية، الجديدة، 2023/6/17.

(83) Nazarena Lanza, "Une zaouïa privée pour un cheikh moderne: Echanges autour du soufisme marocco-sénégalais à Salé," in: Baudouin Dupret et al. (eds.), *Le Maroc au présent: D'une époque à l'autre, une société en mutation* (Casablanca: Centre Jacques-Berque, Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Études Islamiques et les Sciences Humaines, 2015).

(84) يقيم المغاربة والماليون عدة احتفالات دينية على الطريقة القادرية البودشيشية، سواء في المغرب أو مالي. ينظر مجلس ذكر ديني للماليين وفق هذه الطريقة الصوفية ذات الأصول المغربية، في: نفتحات محمدية، "Tariqa Qâdiriya Boutchichiya - Mali"، يوتيوب، 2017/7/29، شوهد في 2024/4/17، في: <https://acr.ps/1L9B9p0>

(85) أحمد.

(86) أيمن، مقابلة شخصية، فاس، 2023/5/13.

(87) المرجع نفسه.

(88) المرجع نفسه.

نفسه بأنهم "برابرة" و"متوحشون"؟ يقول المشارك نفسه: "السبب في تصوري للأفارقة كبرابرة يعود إلى الأفعال المتوحشة التي قاموا بها في المغرب، مثل الشغب. فهذه الممارسات هي ما يدفعنا إلى خلق حدّ بيننا وبينهم". ويضيف ليؤكد: "هذا الأمر ينطبق على تعاملنا ليس فقط مع الأفارقة، بل حتى مع المغاربة كذلك"⁽⁸⁹⁾.

نستطيع أن نتبين، من خلال شهادة هذا المشارك، أن الانتماء الديني المشترك، كما يُتصوّر، يؤدي دورًا ثانويًا في تشكيل تمثّلات بعض المغاربة تجاه المهاجرين المعنيين. فحتى لو لم يكن الآخر مهاجرًا، بل مغربيًا أيضًا، وكانت سلوكياته "تخريبية"، فهذا يحمل على تصوّره في هيئة "المتوحش والبربري"، بغض النظر عن دينه أو موطنه. وينسجم هذا مع بعض تنظيرات بنّام الذي وضح أن الأفراد يتجنبون ما يثير ألمهم، من جرّاء ما قد يصيب مصالحتهم من أضرار وخسائر⁽⁹⁰⁾، التي يمكن تمثيلها هنا بالسلوكيات التي يمارسها بعض المهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين في بعض السياقات والفضاءات المغربية، والتي يعتبرها المغاربة سلوكيات تخريبية، كما يصرح عدد من المشاركين في البحث.

في المحصلة، نستخلص مما سبق أن التمثّلات التي أفرزت مواقف الاستبعاد والتمييز أو التقبّل، والتضامن مع الآخر الأفريقي المنحدر من جنوب الصحراء، تخضع لسياق بنيوي سياسي واجتماعي واقتصادي، محليّ ودولي، يضم شبكة عوامل متنوعة ومعقدة، مع تضمّنه عوامل ذات طبيعة براغماتية تبرز بوصفها ديناميات مؤثرة في تحديد اتجاهات هذه التمثّلات. وامتدادًا لما تقدّم، يبدو على هذا المستوى من التحليل أن الدين يبقى حاضرًا بوصفه خلفية معيارية، إلا أن هذا الحضور غالبًا ما يتداخل مع اعتبارات أخرى في بناء تمثّلات المشاركين تجاه المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء. وسنسعى لاكتشاف فاعلية هذه الاعتبارات الأخرى في ما يلي.

2. علاقة المشاركين المغاربة بالمهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء على محك النفعية

تضطلع النفعية في بعض السياقات بدور مهمّ في إذابة الفوارق بين بعض المغاربة وبعض المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء؛ حيث تدفعهم إلى ترك نسي لاختلافاتهم الثقافية جانبًا، والتركيز على الكسب وتحقيق المصالح المشتركة. يقول أحد المشاركين في هذا الصدد: "إن العلاقة التي تجمع بيننا وبين المهاجرين الأفارقة هي علاقة احتياج ومصالح، فكل منا يحتاج خدمة من الآخر"⁽⁹¹⁾.

تأسيسًا على معطيات البحث الميداني، يتبين أن فئات الطلبة والتجار الأفارقة الذين يتمتعون بوضعية قانونية داخل المغرب، هم الأكثر تصنيفًا من المشاركين في البحث بوصفهم فئات نافعة للمغاربة، أي

(89) المرجع نفسه.

(90) واطسون، ص 140.

(91) عبد الله، مقابلة شخصية، الجديدة، 2023/6/21.

إن العلاقة معهم تنتج مصلحة ما؛ ذلك أنهم قدّموهم في هيئة "المدنيين" أو "المتحضرين"، ولذلك يُقبلون على التفاعل معهم باعتيادية واضحة، وبوتيرة أكثر كثافة من وتيرة تعاملهم مع المهاجرين الآخرين، ومن دون تخوفات من مخاطر يمكن أن تترتب على هذه العلاقات التفاعلية. تؤكد هذا التصوّر إفادة أحد المشاركين، حينما قال: "بحسب تجربتي التجارية، كان تعاملهم معي جيداً، فقد كانوا يأخذون مني بضائع مختلفة، في ظروف مختلفة وبأثمان عادية. والتعامل معهم يعرف إلى حد ما نوعاً من الانتعاش، فأنا كبائع وكناجر كنت أتعامل معهم أكثر من المغاربة، فهم ينعشون الاقتصاد، و ينعشون حرفتنا أكثر من المغاربة"⁽⁹²⁾.

في الواقع، إن ما يمثّل المحدد الرئيس لتمثّلات المشاركين في البحث ومواقفهم من المهاجرين المعنيين، هو "نوعية السلوكيات" التي يمارسونها على مرمى نظر المغاربة يومياً، ذلك أن نوعية هذه السلوكيات، وما تخلفه من منفعة أو ضرر، هي بالضبط ما يحدد موقف المشاركين منهم. فعندما يتفاعل بعض المغاربة مع فئات معيّنة من هؤلاء المهاجرين الذين يقولون عنهم إنهم "يحترمون القواعد الأخلاقية للعيش المشترك"، كما يتصورها المشاركون في البحث مثلاً، وتجمع بينهم مصالح مشتركة سواء اقتصادية أو اجتماعية، تتكثف المسافة التفاعلية بينهم وبين المهاجرين، وتشرح تمثّلاتهم تجاههم صوب صور الإخاء والتقبّل. يؤكد هذا الرأي أحد المشاركين قائلاً: "إذا ما قدم إلينا المهاجرون الأفارقة فنحن لا نطلب منهم شيئاً، باستثناء أن يشتغلوا سهل الله عليهم، وأن تكون المعاملة بالمثل، وباحترام. أما من جهتنا نحن فلا يمكننا أن نسبهم أو نقدفهم أو نطردهم، لأننا نعتبرهم مثل المغاربة الموجودين في أوروبا وأميركا"⁽⁹³⁾. وتؤكد هذه المقارنة المماثلة بين حضور المغاربة في مهاجرهم، وحضور الأفارقة الجنوب صحراويين في مهاجرهم المغربي، حضور مبدأ المنفعة والمصلحة والتغاضي عمّا سواهما في تأسيس قواعد التعامل بين المهاجرين ومجتمع الاستقبال. فكما يراد للمغاربة تحصيل مصالحهم في مهاجرهم يُقبل أن يحقق المهاجرون إلى المغرب مصالحهم.

في المقابل، يشجب المشاركون في البحث ممارسات فئات المهاجرين غير النظاميين، الذين لا يتوفرون على إقامة قانونية، ويمارسون أنشطة غير مهيكلة وغير شرعية من وجهة نظر القانون المغربي، بل هم يعتبرون أن ممارساتهم هذه كثيراً ما تتطور إلى أنشطة إجرامية وتخريبية. من منظور نفعي، تدفع هذه الممارسات، وفقاً لما يؤكد بعض المشاركين، إلى تصور الآخر الأفريقي الجنوب صحراوي في هيئة الشخص الجالب للضرر والألم، بدلاً من المصلحة، ما يوجههم إلى تبني مواقف تميز هؤلاء المهاجرين وتستبعدهم.

تُظهر هذه التمثّلات المتضاربة للمهاجرين الجنوب صحراويين في أعين المغاربة، من منظور المصلحة والمنفعة والضرر، أن سلوكيات هؤلاء المهاجرين هي ميكانيزم أساسي في حمل فئة من المشاركين

(92) حمزة، مقابلة شخصية، فاس، 2023/5/14.

(93) سعيد.

على تمثّل المهاجر الأفريقي المنحدر من جنوب الصحراء في صور "غير المتحضر"، و"المُخرّب"، و"المجرم"؛ ما يضعه في نهاية المطاف ضمن فئة "الآخر غير النافع".

لقد قدّم المشاركون في المقابلات عدة وقائع حول هذا النوع من السلوكيات التي تنفرهم من هذه الفئة من المهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين. يقول أحدهم: "انظر إلى محطة ولاد زيان⁽⁹⁴⁾ بالدار البيضاء كيف خربها المهاجرون الأفارقة، لقد حولوا تلك المنطقة إلى مزبلة بملاصهم المرمية ونفاياتهم المنتشرة في كل زاوية. ماذا عسى السياح، إذا ما قدموا إلى البلاد، أن يروا غير هذه المناظر الفظيعة التي أصابت حتى الجسور. انظر أيضًا إلى قنطرة طريق بوزنيقة، إنهم يتجمعون تحتها في شكل حي صفيحي. عندما أرى هذه المناظر أتألم حقًا"⁽⁹⁵⁾. إن طبيعة استعمال المهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين للفضاء العمومي، ونوعية الأنشطة التي يمارسونها فيه، تدفع المشاركين إلى السخط لما يُلحقونه بالفضاءات التي يعبر منها المغاربة كل يوم، أو يترددون عليها باستمرار لقضاء حاجاتهم. في هذا الصدد وتأكيدًا لذلك، يذكر أحد المشاركين الواقعة التالية:

في مدينة فاس، اعتدوا على أحدهم وقاموا بقطع يده، لأنهم أرادوا سرقة. إنهم يشكلون مجموعات، عندما تقوم مجموعة بعملية سرقة وتنجح في الاستيلاء على ملك الآخرين، يتشجع آخرون على القيام بالأفعال نفسها، ومن هنا تنتقل من مجرد مجموعة إجرامية إلى مافيا. وبما أن المراقبة معدومة، فيمكن لأي مهاجر أفريقي أن يرتكب جريمة قتل، ولا يُتَابَع قضائيًا، لأنه مجرد مهاجر غير شرعي، لا أوراق ولا هوية له، ولا أي شيء يمكن استعماله في إثبات أنه هو من قام بهذه الجريمة⁽⁹⁶⁾.

نتبين من خلال ما سبق أن نوعية الأنشطة التي يدأب في ممارستها بعض المهاجرين الأفارقة أصيلي جنوب الصحراء، والتي يراها بعض المشاركين المغاربة ويحتكّون بها في معيشتهم اليومي، أو يكونون ضحايا لها، تنحو بهم صوب تمثّل المهاجرين المعنيين في صور واصمة تمييزية ورافضة واستيعادية، وذلك ما يتقاسمه جزء كبير من المشاركين في البحث. فسواء تعلق الأمر بفضاءات السكن المشترك، أو بسوق الشغل، أو بمحلات الاتجار في مواد الحاجات اليومية، أو بفضاءات الحدائق والشوارع العامة، يتصور أغلب المشاركين أن المهاجرين الذين لا يتوفرون على عمل رسمي أو إقامة قانونية، لا يجلبون معهم سوى "الخراب". ومن ثمّ، فهم يتمثلون المهاجرين غير النظاميين في هيئة الآخر الجالب للضرر والألم بمعناه البنيامي.

إن تمثّلات المشاركين تجاه فئة معتبرة من المهاجرين الأفارقة، الوافدين من جنوب الصحراء، تتحدد بما ينخرط فيه هؤلاء من أفعال يعتبرها الأولون مخربة لبلدهم. لذلك فإن هذه الأفعال، تحديداً،

(94) تعرف جنبات المحطة الطرقية الرئيسة في مدينة الدار البيضاء حضورًا مكثفًا للمهاجرين الأفارقة القادمين من دول الساحل وجنوب الصحراء، ويتخذ بعضهم من محيطها مستقرًا لهم حيث يقيمون الخيام وينامون ويمارسون بعض الأنشطة التجارية. ومن حين إلى آخر، تشهد المحطة ومحيطها بعض التوترات والمناوشات العنيفة أحيانًا بين الأمن المغربي وهؤلاء المهاجرين، أو بين الأخيرين وبعض المغاربة.

(95) أسماء.

(96) عبد الكريم، مقابلة شخصية، الجديدة، 2023/6/17.

هي الميكانيزم المولّد لتمثّل المشاركين للآخر الأفريقي المهاجر في صورة "غير المفيد"؛ أي "من لا مصلحة في وجوده"، وذلك بغضّ النظر عن العرق أو الانتماء الديني. تأكيداً لهذا التأويل، يقول أحد المشاركين: "لا يمكن أن تهتمّ بدينهم وبتصرفاتهم الأخرى، بدلاً من ذلك ستجد نفسك مهتماً فقط بطريقة تعاملهم معك، هذا هو الأمر الذي يشكّل اختلافاً، فلا العرق ولا الدين يشكّلان أيّ اختلاف" (97).

إن ميل المغاربة إلى حساب حجم المنافع من حضور المهاجرين الأفارقة، الوافدين من جنوب الصحراء، ليس من دون تأثير بانعكاسات سياق بنوي سياسي واقتصادي خاص بالمغرب داخلياً. فتحوّل جزء كبير من المغاربة إلى وضع مصالحهم على رأس الغاية من تفاعلاتهم أو أنشطتهم الاجتماعية، يأتي في سياق سياسي واقتصادي خاص، يتسم من جهة بتحوّل المغرب إلى مجتمع استهلاكي، أي متضخم الاحتياجات من طرف أفراده (98)، كما يسوده، من جهة أخرى، تهميش اقتصادي من السلطات المحلية لفئات واسعة من المغاربة، والشباب منهم على وجه الخصوص؛ وهو الأمر الذي قلّص الفرص الاقتصادية أمامهم (99). وقد ساهمت الانعكاسات المباشرة لهذا السياق في حدوث تحوّل قيمي، صار عدد من المغاربة، بفعل تأثيره، وبصفة تدريجية، نفعيين أساساً، يبحثون عن جلب مصالح جديدة أو المحافظة على الأقل على ما يمتلكون من مصالح. أمّا خسارة ممتلكاتهم سواء الخاصة أو المشتركة، وخصوصاً بسبب "الأغيار" أو الأجانب مثل المهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين، فهي تقوّي أكثر نزعتهم النفعية في سياقات تفاعلهم معهم. وبذلك، لا يعدّ اشتغال ميكانيزم المنفعة في تحديد غيرية المغاربة الأفريقية الجنوب صحراوية اختياراً شخصياً فقط، بل يخضع من جهة أخرى لمفعولات بنوية تخصّ سياقاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وعلى تحليل هذه التمثّلات وكيفيات نشوئها واشتغالها في التأثير في التفاعل والسلوك أن يأخذ في الاعتبار الجمع بين الاشتراطات البنوية لهذا السياق من جهة، والتفضيلات النفعية للأفراد، من جهة أخرى. وذلك كفيل بأن يجعلنا نفهم على نحوٍ أكمل الحثيات التي تتحكم في اتجاهات تمثّلات بعض المغاربة للغيرية التي يمثلها المهاجرون الأفارقة المنحدرون من جنوب الصحراء.

3. انزواء الدين مقابل تصاعد تأثير النفعية بوصفها ميكانيزماً مركزياً في بناء تمثّلات الغيرية

لقد طمحت بعض الدراسات السابقة، كدراسة مصطفى الميري (100)، إلى التعرف إلى العوامل التي تحمل بعض المغاربة على تبني تمثّلات ومواقف تمييزية تجاه المهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين، قاصرة البحث على استجواب هؤلاء المهاجرين، من دون اهتمامٍ موازٍ بتحليل مواقف

(97) أيمن.

(98) Mohammed Ababou, *Islam et génération au Maroc: Essai de sociologie religieuse* (Casablanca: La croisée des Chemins, 2021), p. 191.

(99) Ibid., p. 190.

(100) El Miri, p. 101.

المغاربة في هذا الصدد. خلافاً لذلك، اخترنا فهم مسارات تشكُّل تمثّلات المشاركين المغاربة للغيرية الأفريقية الجنوب صحراوية، انطلاقاً من خصوصية السياقات الميكروسوسولوجية التي يجري داخلها التفاعل بين المشاركين في البحث من المغاربة وكذا هؤلاء المهاجرين، والتي تشمل نوعية السلوك الذي يوجهه أحد هذين الطرفين إلى الآخر، وهو ما يصوغ في نظرنا أكثر من غيره اتجاهات تمثّل هذه الفئة لتلك، أو العكس.

لقد وقفت تحليلاتنا السابقة على كيفية تشكُّل "انطباع سلبي" لدى المشاركين تجاه فئات من المهاجرين الجنوب صحراويين، وعلى الأخص منهم من لا يتمتعون بإقامة قانونية. ينبني ذلك الانطباع على معابنتهم ومراقبتهم لمختلف الأفعال التي يقوم بها هؤلاء المهاجرون في مختلف مناحي الحياة اليومية بالمدن المغربية التي يوجدون فيها. فكيف يتحول هذا الانطباع إلى تمثّل؟ ثم كيف يتأسس الموقف من "الغير" على أساس ذلك التمثّل؟

للإجابة عن هذا السؤال، نقتبس من طلال أسد فكرة "الحساسية" Sensibility، التي طورها في كتابه تشكلات العلماني. فقد أوضح أن فئة العلماني الحديثة لا تتضمن فقط ممارسات ومفاهيم ذات أفق وجودي مُحايث، بعد أن كان متعالياً في الزمن الديني، بل تشمل أيضاً حساسيات تخص الذات الحديثة، وهي ترتبط بثلاثة أبعاد أساسية. إنها أولاً حساسيات فردانية، واتصالاً بذلك، فإنها ذات نزعة نفعية ثانياً، وأخيراً إنها متأثرة بعمق بالطابع العلماني لثقافة العصر الحديث وأنماط العيش فيه⁽¹⁰¹⁾. تقرّبنا هذه الأبعاد الثلاثة من الإمساك بخلاصتين أساسيتين تهماثنا في هذه الدراسة: تخصّص الأولى تشكُّلات التمثّل الاستبعادي للآخر، وتتصل الثانية بتراجع الانتماء الديني عن أن يكون محددًا جوهريًا لتمثّلات الغيرية في بعض الفضاءات الإسلامية الآخذة في العلمنة، مثل المغرب. فكيف نستفيد من هاتين الخلاصتين؟

نلاحظ، من ناحية أولى، أن الانطباع السلبي الذي يحصل لدى شريحة من المشاركين في البحث من جرّاء معابنتهم اليومية لسلوكيات محددة، تمارسها فئة خاصة من المهاجرين الأفارقة الجنوب صحراويين، يتحول إلى "حساسية سلبية" تجاه حضور هذه الفئة من المهاجرين. لقد وجدنا من المشاركين من يعبر عن شعوره تجاه حضورهم بالمغرب بكلمات من قبيل: "أشمئز من حضورهم معي في المكان نفسه"، أو "أتألم ممّا يفعلونه بمختلف الفضاءات التي يمرون منها". فما إن يستشعر المشارك هذا النوع من الحساسية تجاه حضور هذه الفئة من المهاجرين الأفارقة في بلده، حتى يبدأ باعتبارهم جالين للخراب والضرر له ولبلاده، ومتسببين في انحدار وضعه الاجتماعي والاقتصادي والأمني إلى مستوى يُشعره بالخطر. عند هذا الحد، يبدأ وعيه بالآخر في التشكُّل مباشرة، وبأسلوب تعميمي في غالب الأحيان، على أساس إصاق صور "الهمجي"، و"المتوحش"، و"المخرب"، و"غير النافع" و"القادم من دون ترخيص" و"المقيم بصورة غير شرعية" و"الخارج عن القانون" بالمهاجرين من دون تمييز. وبذلك، تفتح الطريق أمامه لتطوير مواقف الاستبعاد والتمييز والعنصرية والمضايقة، وما شاكلها، تجاه هذا "الغير" المصنّف بطريقة إقصائية.

(101) Talal Asad, *Formations of the Secular: Christianity, Islam and Modernity* (Stanford, California: Stanford University Press, 2003), p. 16.

في الحالة النقيض، يتكوّن انطباع إيجابي عند التفاعل مع فئة أخرى من هؤلاء المهاجرين، الذين يتمتعون بإقامة قانونية، ولا "يتورطون" في أعمال "التخريب" و"إثارة الضجيج" والفوضى، كما لا ينخرطون في جرائم النصب والسرقة وترويج المخدرات، في نظر جزء من المشاركين. ويولّد هذا "حساسية إيجابية" تجاه هذه الفئة من المهاجرين المعنيين، وهي الحساسية التي تدفع نحو اعتبار "يخلع على الآخر الأفريقي صفات الشخص الذي يتوافق مع صور "المحترم" و"المتحضر" و"اللطيف" و"المحرك لعجلة الاقتصاد"، ومن ثمّ "النافع"، ومن دون تمييز. وبذلك تفتح الطريق أمام متبني هذه الصور لتطوير مواقف التعايش والتقبّل والإخاء، تجاه هذه الفئة من المهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء، أي تجاه هذا "الغير" المصنّف بطريقة غير إقصائية.

يكشف صنفا الحساسيتين عن ارتباط عميق بأبعاد طبيعة الحساسيات التي يستشعرها الفرد في المجتمعات الحديثة كما وصفها طلال أسد، حيث الأهم هو ما يحقق مصلحة الفاعلين، التي ترتبط بنزعتهم الفردية، من دون اكتراث بوضع الآخر أو بخلفيات تصرّفه على نحو تتخيل الذات أنه يجلب لها الألم ويخرب مصالحها. ومن الواضح أن طريقة الانتقال من الانطباع إلى الحساسية، إلى التمثّل التصوّري وبناء الموقف، تتوازي مع تعطيل سياقي للنداء الأخلاقي الديني، الذي يمكن أن يحمل الذات على التعاطف مع هذا الآخر حتى وإن كان سلوكه سيئاً من جهة، أو يحملها على عدم التعاطف معه حتى وإن كان سلوكه حسناً؛ إذ تتراجع قدرة ذلك النداء على تحديد تمثّل الآخر، سواء أكان ينتمي إلى المرجعية الدينية والمعيارية لمن يبنى ذلك التمثّل أم لا. ويظهر هذا على نحو بارز في كثير من مقاطع شهادات المشاركين؛ حيث يبدو أنهم لا يهتمون إلا بما يتصوّرونه على أنه يصب في مصالحهم، بما لا يخلو من فردانية، كما يبدو أنهم لا يكثرثون للوضع الإنساني للمهاجرين، الذي قد "يفرض" عليهم التصرف على نحو يفهمه المشاركون على أنه تخريبي ولا مدني. ولم تبد، ضمن التوجه الغالب للمشاركين، رغبة واضحة في تفهّم وضعية الآخر المهاجر وسلوكياته، بدافع ديني أو أخلاقي. لقد كان التوجه الواضح فيما قاله المشاركون يتعد عن هذه الاعتبارات المعيارية، ويحتل المصلحة معياراً مركزياً لبناء التمثّل بشأن هذا الآخر المهاجر، ومن ثمّ اتخاذ موقف من وجوده. ومن الممكن إقامة توازٍ اطرادي بين ما يُبنى به ذلك من انكفاء المرجعيات الدينية الموجهة للتمثّل والفعل، وصعود الاعتبارات الفردية والمصلحية، من جهة، وما تدل عليه حساسيات الأفراد الذين يعيشون في العصر الحديث العلماني والمعولم، من جهة أخرى. وإذا صح هذا التوازي الاطرادي، يمكن أن نستدلّ به على وجود سياق بنوي يحدد اتجاهات التمثّل والشعور والفعل لدى هؤلاء الأفراد وفق تحقق مصالحهم الخاصة أو الفئوية.

يكشف هذا التحليل أن نوعية أفعال المهاجرين النافعة أو الضارة، بحسب وجهة نظر المشاركين في الدراسة، هي الميكانيزم الدقيق المولد لتمثّلاتهم تجاه هؤلاء المهاجرين. ويعني هذا أن بناء هذه التمثّلات يتمّ داخل شبكة معقدة ومتنوعة من المحددات أو الميكانيزمات الثانوية، خصوصاً ذات الطبيعة المعيارية. غير أن الدراسة تكشف أن داخل شبكة الميكانيزمات هذه تبقى نوعية أفعال المهاجرين المعنيين المحقّقة للمنفعة أو الجالبة لنقيضها، هي الميكانيزم الأقوى تأثيراً في تشكّل

اتجاهات هذه التمثّلات، وذلك ضمن سياق اجتماعي وسياسي يتضمن ما يشرط بنويًا فاعلية هذا الميكانيزم وتأثيره في تمثّلات المشاركين وممارساتهم.

هكذا، يحيل "الانطباع" على "حساسية"، وهذه تحيل على "تمثّل"، والتمثّل يوجه إلى اتخاذ "موقف" من الآخر. ويجوز التساؤل: هل من دور ينهض به الدين داخل هذه الشبكة المولّدة للغيرية السوداء Black Alterity لدى المغاربة؟

تأسست "الحساسية الدينية" التقليدية تجاه الآخر المختلف دينيًا لدى المغاربة المسلمين، على انحصار صوره في "الكافر" و"المغضوب عليه". وقد نشطت هذه الحساسية التقليدية بصورة متجددة إبان المواجهة مع الاستعمار. ولكن المغرب المعاصر يشهد ضعفًا متزايدًا في القدرة التوجيهية لهذه الحساسية لسلوكيات المغاربة، كما يدل على ذلك قسم كبير مما جاء في أقوال المشاركين نحو من يغيرونهم في الدين والثقافة واللغة، تاركةً المجال لازدهار "حساسيات براغماتية"، تشبّطها أكثر المنفعة ومنطق الربح، في تعبير ما فتى يبرز عن تحوّل فئة كبيرة من المغاربة إلى العيش وفق أنماط معلمنة على وجه الخصوص. هذا ما لا يحيل على انحدار في الإيمان الديني، بل على تحوّل في أدوار الدين في المجتمع وأشكال توظيفه من الفاعلين، في الاتجاه الذي ينسحب معه إلى منطقة ظلّ أو إلى خفاء؛ ولكنه مع ذلك خفاء دائم الاستعداد للظهور والنشاط. يتوافق هذا الأمر مع الاعتبار الذي يحيل على أن الدين يحضر على نحو بارز جدًّا في خطابات الأفراد، غير أن سلطته الضبطية لأفعالهم وتمثّلاتهم تبقى محدودة؛ إذ يُعمدُ [يُعطلُ] الأفراد الدين في وعيهم، ولا يُظهرونه أو يفعلونه إلا إذا مسّت حاجتهم إلى سلطة تبريرية لمواقفهم وأفعالهم الخارقة أحيانًا للمعيارية الاجتماعية، أي لمعيارية الدين في نهاية المطاف. هكذا يصير الدين في الزمن العلماني مبررًا لخروجه عن نفسه⁽¹⁰²⁾، وبذلك ينحو إلى أن يتشكل في قالب يسمح باستغلاله "أيديولوجيًا"، خصوصًا من الفاعلين السياسيين الرسميين، أو من حركات الإسلام السياسي⁽¹⁰³⁾. وهو ما يفيد أن استخدام الدين نفسه، من جانب فئة من الفاعلين الاجتماعيين في بعض هذه السياقات المتعلمنة، أصبح هو الآخر ينحو أكثر في اتجاه التوظيف النفعي بصفة تدريجية ومنتزاة.

خاتمة

إن الرغبة في فهم تمثّلات الغيرية، من دون أخذ تمثّلات الغيرية المضادة في الاعتبار، يورط البحث في نوع من الاختزالية. ذلك لأن الغيرية، مثلها في ذلك مثل بقية عناصر الثقافة الإنسانية، تتشكّل وتتحوّل وتتوحد في تفاعل مع ما يقابلها؛ أي ما يمثّل غيريتها المضادة، في زمان ومكان محددين.

(102) الخروج من الدين La sortie de la religion بالمعنى الذي نظّر له مارسيل غوشي، أي الانتقال من وعي ديني ضبطي للفعل والتمثّل إلى أنماط فعل غير منضبطة إلى معيارية الأديان. ينظر:

Marcel Gauchet, *Le désenchantement du monde* (Paris: Seuil, 1985).

(103) Rahma Bourqia, *Penser l'école, penser la société: Réflexion sociologique sur l'éducation au Maroc* (Casablanca: La croisée des Chemins, 2017), p. 64.

اهتداءً بهذا المنظور المنهجي، حاولنا عدم قراءة تمثّلات الغيرية الأفريقية الجنوب الصحراوية لدى المغاربة على أنها مكوّن ثقافي مُتعالٍ على التفاعلات الاجتماعية اليومية، أو باعتبار خضوعها بصفة ميكانيكية لمحدداتٍ، كالعرق والدين ولون البشرة واللغة. على خلاف ذلك، حاولنا دراسة تشكّل الغيرية اتصالاً بالتفاعلات اليومية التي تجري داخل سياقات ميكروسوسولوجية، بكل ما تحفل به من عوامل معيارية وكذلك مادية، بنوية وفردية. وقد تبيّن أنّ التمثّل "الإيجابي" للمهاجر الأفريقي المنحدر من جنوب الصحراء يتولد عن ميكانيزم أساسي، وهو الاستفادة من "مصلحة أو منفعة" ما من وجوده، أو على الأقل عدم تلقي نوع من الضرر، أو الألم بلغة بنثام، ممّن يحضر في بلدهم. فما إن يحصل لهؤلاء انطباع بأن حضور المهاجرين يخلف ألمًا أو ضررًا أو خسارة من نوع ما على بلدهم أو وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والأمني، تتكون لديهم حساسية سلبية تجاه هؤلاء المهاجرين، وهو ما يدفعهم إلى تمثّل الآخر الأفريقي الوافد من جنوب الصحراء في صور "المخرب" وغير المفيد. ويوجههم هذا الأمر مباشرةً صوب اتخاذ مواقف الوصم والاستبعاد والعنصرية ضد هذا الآخر. إضافة إلى ذلك، اتضح أن الدين لا يتدخل، في مثل السياقات التي درسنا، إلا لكي يبرر اتجاهات هذه التمثّلات والمواقف تجاه الآخر الأفريقي، سواء أملت إلى التقبّل والتعايش، أم إلى الصدام والاستبعاد والتمييز.

إن هذه الخلاصة تكمل بعض استنتاجات الدراسات السابقة وتدققها؛ حيث تكشف أن الاختلاف في الدين ولون البشرة عاملان مهمان في أيّ محاولة لفهم ما يتولد عن الهجرة من ظواهر اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية. وقد ركزنا على ما يتعلق منها بالتمثّلات البانية للغيرية في علاقتها بالإنجازات الدينية وتحقيق المصلحة والنفعية. ولكن مع اعتبار أهمية العوامل المشار إليها، وقفنا على أن ميكانيزمًا دقيقًا يولّد أكثر غيرية المغاربة السوداء كما تتجسد تجاه المهاجرين الأفارقة الوافدين من جنوب الصحراء، تتمثّل في التوافقات/ الاختلافات المصلحية والمنفعية، وهو الميكانيزم الذي وضعناه مقابل ميكانيزم ثان، دقيق هو الآخر، يتمثّل في التوافقات/ الاختلافات الدينية. وعلى هامش هذا التقابل ناقشنا، نقاشًا محدودًا، التوافقات/ الاختلافات المبنية على لون البشرة والانتماء العرقي. وقد تبيّن لنا أن ترجيح اشتغال ميكانيزم على آخر يرتبط أساسًا بالسياق والوضعيات التفاعلية والتوجه نحو تحقيق الغايات أكثر مما يرتبط بالقناعات الدينية أو الاعتبارات الأخلاقية والرمزية. ولكن نتائج بحثنا لا تفيد خلوّ الغيرية المغربية السوداء تجاه المهاجرين الجنوب صحراويين إلى المغرب خلوًّا تامًّا من أثر تلك القناعات والاعتبارات مثلما تبيّنه السياسات العمومية التي تتبعها السلطات المغربية الرسمية لتحقيق ما تحدده على أنه "مصالح" المغرب السياسية (جلب مواقف مناصرة لموقفه من قضية الصحراء)، والدينية (تعزيز الروابط الدينية والطرقية - الصوفية بين المغاربة ومنتسبي التيجانية والبودشيشية غير المغاربة من بلدان غرب أفريقيا)، والدبلوماسية (مع أوروبا من خلال تعزيز أدوار الكنيسة الكاثوليكية التي يتنسب إليها المهاجرون الأفارقة الجنوب صحراويين المسيحيون).

ومع أهمية هذه النتائج، لا يدعي بحثنا الشمول؛ ذلك أن محدودية العيّنة والمنهجية الكيفية لتي اتبعناها لا تسمحان بتعميم النتائج التي توصلنا إليها، كما أن نقص المعطيات الكمية وغموضها كلّما تعلق

الأمر بالأثر "المنفعي" المحتمل لحضور الجاليات الأفريقية الجنوب صحراوية في المغرب على المستوى الاقتصادي مثلاً، أو بالأثر "الإنفاقي" على مستوى الخدمات التي توفرها لهم السلطات المغربية، لم يمكننا من تغطية جوانب كان يمكن أن تنير التحليل. يضاف إلى ذلك أن حسابات المهاجرين المعنيين ووجهات نظرهم ظلّت غائبة عن تحليلنا، وهو ما يمثل حداً آخر من حدود هذه الدراسة، التي يمكن سدّ فجواتها بدراسات أخرى مستقبلية.

References

المراجع

العربية

- أبو عامر، مجد. "فيم يفكر من يفكر في الهجرة؟ إجابات من المؤشر العربي (2011-2022)". عمران. مج 12، العدد 48 (ربيع 2024).
- احجيج، حسن وجمال فزة. البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات. الرباط: فضاء آدم، 2019.
- احجيج، حسن [وآخرون]. التفسير في العلوم الاجتماعية. مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر، 2024.
- بن بيه، رشيد. "الهجرة الموجهة لطلاب العلوم الدينية من غرب أفريقيا إلى 'سوس' بجنوب المغرب: السياسة والتأهيل الديني وإنتاج النخب". عمران. مج 8، العدد 30 (خريف 2019).
- _____ . الهجرات النسائية الجديدة في أفريقيا: المحددات والديناميات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
- بنجعة، يسرى. "وضعية البنية في الحياة اليومية لدى المهاجرين من جنوب الصحراء: حالة مهاجري غينيا كوناكري". عمران. مج 21، العدد 47 (شتاء 2024).
- حليزه، نسرین. "التمييز العنصري ومعاداة السود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". الباروميتر العربي. الدورة السابعة (آب/ أغسطس 2022).
- عُها، رانا جيت. "زمن المهاجر". ترجمة نائر ديب. عمران. مج 6، العدد 24 (ربيع 2018).
- كيم، صبيحة. "الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية بوصفها نموذجاً للمقاومة النسوية: دراسة سوسيولوجية لظاهرة 'الحراقات'". عمران. مج 7، العدد 25 (صيف 2018).
- واطسون، جون. نظريات اللذة: من أرسطوبوس إلى سبنسر. ترجمة خالد الغنامي. أبوظبي: مركز أبوظبي للغة العربية، 2022.

الأجنبية

- Ababou, Mohammed. *Islam et génération au Maroc: Essai de sociologie religieuse*. Casablanca: La croisée des Chemins, 2021.
- Ababou, Mohammed & Sellam Choukri (eds.). *Approches et méthodes des sciences sociales du religieux entre continuité et changement*. Fès: Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Laboratoire de Sociologie de développement social, 2019.
- Abourabi, Yousra. "Governing African Migration in Morocco: The Challenge of Positive Desecuritisation." *Governing Migration for Development from the Global Souths, International Development Policy*. no. 14 (2022).
- Alioua, Mehdi. "Nouveaux et anciens espaces de circulation internationale au Maroc Les grandes villes marocaines: Relais migratoires émergents de la migration transnationale des Africains subsahariens au Maghreb." *Revue des mondes musulmans et de la méditerranée*. no. 119–120 (2007).
- _____. "Les migrants subsahariens au Maroc: De l'altérité au cosmopolitisme?" *Moyen Orient*. no. 26 (2015).
- Alon, Shiri & Ehud Lehrer. "Subjective utilitarianism: Individual decisions in a social context." *Journal of Economic Theory*. vol. 190 (2020).
- Asad, Talal. *Formations of the Secular: Christianity, Islam and Modernity*. Stanford, California: Stanford University Press, 2003.
- Bauman, Zygmunt. *Liquid Modernity*. Cambridge: Polity Press, 2000.
- Bava, Sophie. "Migrations africaines et christianismes au Maroc. De la théologie des migrations à la théologie de la pluralité religieuse." *Les Cahiers d'Outre-Mer*. vol. 69, no. 274 (2016).
- Bava, Sophie & Julie Picard. "Les nouvelles figures religieuses de la migration africaine au Caire." *Autrepart*. vol. 56, no. 4 (2010).
- Belguendouz, Abdelkrim. "Expansion et sous-traitance des logiques d'enfermement de l'Union européenne: L'exemple du Maroc." *Cultures & Conflits*. no. 57 (2005).
- Bentham, Jeremy. *Introduction aux principes de la morale et de la législation*. Paris: Vrin, 2010.
- Bourdieu, Pierre. *Le sens pratique*. Paris: Minuit, 1980.
- Bourqia, Rahma. *Penser l'école, penser la société: Réflexion sociologique sur l'éducation au Maroc*. Casablanca: La croisée des Chemins, 2017.
- Calhoun, Craig, Mark Juergensmeyer & Jonathan VanAntwerpen (eds.). *Rethinking Secularism*. New York: Oxford University Press, 2011.
- Dupret, Baudouin et al. (eds.). *Le Maroc au présent: D'une époque à l'autre, une société en mutation*. Casablanca: Centre Jacques-Berque, Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les Études Islamiques et les Sciences Humaines, 2015.
- Durkheim, Émile. *Les Formes élémentaires de la vie religieuse: Le système totémique en Australie*. Paris: PUF, 1960.

- El Miri, Mustapha. "Devenir noir sur les routes migratoires: Racialisation des migrants subsahariens et racisme global." *Sociologie et sociétés*. vol. 50, no. 2 (2018).
- Elouafa, Jamal. "Les représentations sociales des migrants subsahariens chez les Marocains." *La Revue Marocaine de Droit d'Asile et Migration*. no. 5 (2015).
- Elster, Jon. *Explaining Technical Changes: A Case Study in the philosophy of science*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- Ennaji, Moha & Fatima Sadiqi. *Migration and Gender in Morocco: The Impact of Migration on the Women Left Behind*. Trenton, NJ: Red Sea Press, 2008.
- Fanon, Frantz. *Peau noire masques blancs*. Paris: Seuil, 1952.
- Goffman, Erving. *The Presentation of Self in everyday Life*. Edinburgh: University of Edinburgh, Social Sciences Research Centre, 1956.
- Gyimah-Brempong, Kwabena & Marva E. Corley. "Civil Wars and Economic Growth in Sub-Saharan Africa." *Journal of African Economies*. vol. 14, no. 2 (June 2005).
- Hedström, Peter & Richard Swedberg. "Social Mechanisms." *Acta Sociologica*. vol. 39, no. 3 (1996).
- Jodelet, Denise (ed.). *Les représentations sociales*. Paris: Presses Universitaires de France, 2003.
- _____. *Représentations sociales et mondes de vie*. Paris: Les Éditions des Archives contemporaines, 2015.
- Mechouat, Aziz. *Valeurs des Jeunes Casablancais, Approche sociologique*. Casablanca: Menassat, 2019.
- Moscovici, Serge. *Psychologie des représentations sociales*. Paris: Editions des archives contemporaines, 2019.
- Mouna, Khalid, Noureddine Harrami & Driss Maghraoui (eds.). *L'immigration au Maroc: Les défis de l'intégration*. Rabat: Fondation Heinrich Böll Afrique du Nord, Rabat social studies institute, 2017.
- Mourji, Fouzi et al. (eds.). *Les migrants subsahariens au Maroc: Enjeux d'une migration de résidence*. Rabat: Konrad Adenauer Stiftung, Université internationale de Rabat, 2016.
- Ndiaye, Pap. *La Condition noire: Essai sur une minorité française*. Paris: Calmann-Lévy, 2008.
- Rachik, Hassan & Mohamed Tozy & Mohamed El Ayadi. *L'islam au quotidien: Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc*. Casablanca: Editions Prologue, 2007.
- Sayad, Abdelmalek. *La double absence: Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*. Paris: Seuil, 1999.
- Simmel, Georg. *Sociologie: Etudes sur les formes de la socialisation*. Paris: Presses universitaires de France, 2013.

Smith, Stephen. *La Ruée vers l'Europe: La jeune Afrique en route pour le vieux continent*. Paris: Grasset, 2018.

Timéra, Mahamet. "La religion en partage, la 'couleur' et l'origine comme frontière." *Cahiers d'études africaines*. vol. 51, no. 201 (2011).

Touraine, Alain. *La fin des sociétés*. Paris: Seuil, 2013.

Touré, Niandou. "L'approche 'réseaux' dans les études migratoires." *e-Migrinter*. no. 13 (2015).

Tozy, Mohamed. *Champ et contre champ politico-religieux au Maroc*. Aix-en-provence: Faculté de Droit et de Science politique, 1984.

United Nations High Commissioner for Refugees. *Morocco: Factsheet*. Genève: 2025.

Weber, Max. *Le savant et la politique*. Paris: Plon, 1963.

_____. *Sociologie des religions*. Paris: Gallimard, 1996.

_____. *Concepts fondamentaux de sociologie*. Paris: Gallimard, 2016.

Westermarck, Edward. *Ritual and Belief in Morocco*. New York: University Books New Gyde Park, 1968.



عبد الحميد هنيّة
ترجمة: مصطفى التليلي

"الأخ" و"الرعية" والمواطن دينامية الوضع السياسي للفرد في البلاد التونسية

دراسة في معرفة الكيفيّة والظروف التي مكّنت الفرد في البلاد التونسيّة من اكتساب (أو عدم/ التوصل إلى اكتساب) وضع الرجل/ المرأة المستقل والحرّ، أي وضع المواطن، بعد أن عرف الاستعباد، وكيف يعيش الفرد مثل هذه الديناميكيّة، من جنس الإناث كان أو من جنس الذكور وفي وسط حضري أو ريفي (قبلي/جماعوي)، وكيف يساهم الفاعلون الاجتماعيون أو الفاعلات الاجتماعيّات في تشكيل هذه الديناميكيّة. ويبحث الكتاب في مقولة أن المجتمعات الغربيّة، هي وحدها، القادرة على إفراز ديناميكيّة تسمح ببروز الفرد، باعتباره علاقة سياسيّة، وبأنّ كل صيرورة تفريد في المجتمعات الأخرى لا يمكن تكون إلاّ إلاّ بقيادة الغرب وتحديثه. ويتناول في هذا السياق كيف كان الأمر بالنسبة إلى صيرورة التفريد في البلاد التونسيّة، والمسار الذي اتّخذته، وخصوصيتها في هذه البلاد.

عبد الرحمن الإبراهيم | Abdulrahman Alebrahim*

حين يرتدي عالم الاجتماع عباءة المؤرخ: استعمالات التاريخ في مشروع خلدون النقيب عن مجتمعات الخليج والجزيرة العربية

When the Sociologist Wears the Historian's Cloak: Uses of History in Khaldoun Al-Naqeeb's Analysis of Gulf and Arabian Peninsula Societies

ملخص: تتناول الدراسة استعمالات التاريخ في مشروع خلدون النقيب عن مجتمعات الخليج والجزيرة العربية، من خلال كتاباته عن المنطقة من وجهة نظر مؤرخ. لا تُعالج الدراسة هذا الاستعمال بوصفه سردًا تاريخيًا قائمًا بذاته، بل بوصفه تشغيلًا للمادة التاريخية؛ أي وقائع وروايات ومراجع داخل تفسير يحاول فهم تشكل الدولة والطبقات ومسارات التحول الاقتصادي والسياسي في الخليج والجزيرة العربية. في هذا السياق، تناقش الدراسة نقد النقيب للمؤرخين، وتُحلل طريقة استخدامه للتاريخ كما يظهر ذلك مثلاً في عملية "التحقيب" عنده التي غلب عليها المنظور الاقتصادي، وكذلك في التحليل الطبقي؛ إذ يلاحظ لديه نزعة إلى تقديم المحددات الاقتصادية على حساب النسب والانتماءات القبلية. وتخلص الدراسة إلى أن النقيب قدّم مساهمات بارزة في حقل دراسات الجزيرة العربية، لكن ما كتبه يظل في حاجة إلى إحكام أدوات القراءة التاريخية للسياقات التاريخية التي ناقشها.

كلمات مفتاحية: الجزيرة العربية، الخليج، الكتابة التاريخية، التحقيب، خلدون النقيب.

Abstract: This study examines the uses of history in Khaldoun Al-Naqeeb's study of Gulf and Arabian Peninsula societies by examining his writings through a historian's lens. It does not treat this use as a standalone historical narrative; instead, it analyses his instrumentalization of historical materials, events, and sources within an interpretive argument about state and class formation, and the trajectories of economic and political transformation. The article discusses Al-Naqeeb's critique of historians and analyses his use of history, as reflected, for example, in his periodization – largely driven by an economistic perspective – as well as in his class analysis that tends to privilege economic determinants over lineage and tribal affiliation. The paper concludes that while Al-Naqeeb's project enriched Arabian Peninsula studies, it requires a more rigorous application of historical methods to the contexts he addresses.

Keywords: Arabian Peninsula, The Gulf, Historiography, Periodization, Khaldoun Al-Naqeeb.

* أستاذ مساعد في برنامج التاريخ بمعهد الدوحة للدراسات العليا.

Assistant Professor on the History Program at the Doha Institute for Graduate Studies.

Email: abdulrahman.alebrahim@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

لخلدون النقيب (1941-2011) إسهامات في حقل الدراسات الاجتماعية العربية عمومًا، وحقل دراسات الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد. وتدل مؤلفاته على جدية محاولته تعميق الخوض في الحقول التي يعمل عليها من خلال طرح الإشكاليات وتفكيكها ومن ثم إعادة تركيبها. وقد كان بعض أعمال النقيب، مثل الدولة التسلطية في المشرق العربي⁽¹⁾ وفي البدء كان الصراع⁽²⁾، سوسيولوجي المعالم، لكنه يشتبك مع علم التاريخ ويوظفه، وكأنه يجسد مقولة إميل دوركايم Émile Durkheim: "لا يفسر الاجتماعي انطلاقًا من مجموعة من الوقائع الفردية، بل بناء على الوقائع الاجتماعية في الأمد التاريخي"⁽³⁾.

من وجهة نظر مؤرخ، أركز في هذه الدراسة على استعمال النقيب للمادة التاريخية داخل مشروعه في علم الاجتماع عن الخليج والجزيرة العربية، وبوجهٍ أخص في كتابه: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)⁽⁴⁾ وصراع القبيلة والديموقراطية: حالة الكويت⁽⁵⁾. وتعامل الدراسة هذين العاملين بوصفهما عينةً ممثلةً لاستعمالات النقيب للتاريخ في دراسة الخليج والجزيرة العربية، لا لكتابة سرد تاريخي مستقل بذاته، بل بوصفها طريقة يستدعي بها الوقائع والسرديات والمراجع التاريخية لتفسير تشكّل الدولة والطبقات والتحوّلات الاقتصادية والسياسية⁽⁶⁾.

تموقع الدراسة هذا الاشتباك في سياقٍ محدد من الكتابة التاريخية الخليجية، وليس في كل مشروع النقيب البحثي، محاولةً الربط بين غلبة النزعة الوصفية وضعف الاشتغال بالتاريخ الاجتماعي في الخليج زمن النقيب، في مقابل حضور التاريخ عنده بوصفه مادةً من الوقائع والأحداث تساعد على التحليل والتفسير. وتُقارب الدراسة اشتباك النقيب مع التاريخ من داخل نقده لمن أسماهم "المؤرخين الموثقين"، الذين أخذهم باستخدامهم للمصادر التاريخية وللوثيقة وحدودها؛ إذ كان يرى أنّ الوثائق، في ذاتها، لا تقوم مقام التحليل التاريخي، وأنّ هذا التحليل لا يصحّ إلا إذا قام على نظرية ومفاهيم

(1) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 [1991]).

(2) خلدون حسن النقيب، في البدء كان الصراع! جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة، عند العرب (بيروت: دار الساقى، 1997).

(3) نقلًا عن: محمد حبيدة، المدارس التاريخية: برلين - السوربون - ستراسبورغ (من المنهج إلى التنازع) (الرباط: دار الأمان، 2018)، ص 63.

(4) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 [1987]).

(5) خلدون النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية: حالة الكويت (بيروت: دار الساقى، 1996).

(6) تعودُ معظم كتابات النقيب في الأصل إلى فصول متشابهة الموضوعات نشرها مقالات، قبل أن يجمعها بين دفتات كتب تشابهت أفكار فصولها. على سبيل المثال، يشكر النقيب في مقدمة كتابه: النقيب، في البدء كان الصراع! ص 5، الناشرين والمحررين لسماحهم له بإعادة طباعة هذه المقالات فصولًا في كتابه. ثم فعل الأمر ذاته في كتابه: النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر؛ حيث وجّه رسالة إلى القارئ شرح فيها أنّ أزمة الخليج الأولى (1990) حالت دون تطوير مقالاته السابقة التي جمعها في هذا الكتاب. ثم كرر الأمر نفسه في كتابه: النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 5؛ حيث شكر الجهات التي أتاحت له تضمين بعض المقالات التي كان نشرها معهم فصولًا في الكتاب.

ومنهجية واضحة، لأن الاحتماء بالوثائق وحدها يُفضي إلى تاريخ يبدو كأنه مجرد تعليق عليها ونسج لاستنتاجات مباشرة منها⁽⁷⁾.

إنّ ما تركّز عليه هذه الدراسة هو ملاحظات النقيب التي أوضح فيها اعتراضه على نمط من الكتابة التاريخية، لا تشغل أدوات تحليلية تتفحص شروط إنتاج الوثيقة وتفكك انحيازها. ولتوجيه قراءة ما يقوله النقيب عن الكتابة التاريخية الخليجية، تفترض الدراسة أنّ كتاباته تكشف عن وعي عميق بالنقاش الدائر حول تكامل علم الاجتماع والتاريخ، وعن سعي لسدّ ما رآه من ثغرات في كتابات المؤرخين حول الخليج والجزيرة العربية، لا سيّما فيما يتصل بمسألة التحقيب، والاختلاف بين عالم الاجتماع والمؤرخ في النظر إليها، فضلاً عن الكيفية التي تعامل بها النقيب مع المصادر التاريخية.

تقع الدراسة في أربعة أقسام. يُعنى القسم الأول بمناقشة موقع خلدون النقيب من الجدل حول العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع، بوصف هذا الجدل مدخلاً يوضح حدود التمايز والتداخل بين الحقلين. ثم تنتقل الدراسة في القسم الثاني إلى مسألة منهج النقيب من خلال الإجابة عن سؤال: هل تجاوز النقيب الوثيقة التاريخية من دون أن يطرح بديلاً معرفياً؟ بينما يعالج القسم الثالث الكيفية التي استدعى بها النقيب التاريخ داخل كتاباته عن الخليج والجزيرة العربية. وأخيراً يختبر القسم الرابع وظيفة التاريخ بوصفه أداة تحليلية في مشروع خاص بعلم الاجتماع في الخليج والجزيرة العربية، من خلال مناقشة آليات الاشتغال بالمصادر ومسألة التحقيب.

أولاً: موقع النقيب من الجدل حول العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع

1. التاريخ وعلم الاجتماع: مدخل موجز

تاريخياً، لم تكن العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع علاقة مستقرة ولا ذات طبيعة واحدة دائماً، وموضوع تساؤل بين المختصين. وعلى الرغم من ذلك، كان التواصل بين المؤرخين وعلماء الاجتماع محدوداً بصورة ملحوظة ومحتملاً بتحييزات متبادلة. وبناءً على النقاش الذي دار في أوساط علماء الاجتماع، كان جوهر سوء التفاهم بين علم الاجتماع والتاريخ أنهما لا يتكلمان اللغة نفسها⁽⁸⁾.

في هذا السياق، يوضح بيتر بيرك Peter Burke المنشأ المهني لهذا التوتر، عبر تعريفين إجرائيين يبيّنان زاوية النظر إلى الأمر في كل حقل. فهو يعرف علم الاجتماع بأنه دراسة المجتمع البشري مع تأكيد التعميم حول تركيبته، بينما يعرف التاريخ بأنه دراسة المجتمعات البشرية مع تأكيد الفروق بينها، والتغيرات التي حصلت في كل واحد منها على امتداد الزمن. ويضيف أنّ الفجوة بين المؤرخين

(7) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 23.

(8) Jiri Subrt, "History and Sociology: What is Historical Sociology?" in: Dennis Erasga (ed.), *Sociological landscape: Theories, Realities, and Trends* (Rijeka: InTech, 2012), pp. 404-406.

وعلماء الاجتماع لا تزال قائمة لأنهم لا يتكلمون اللغة نفسها، خصوصاً إذا ما عدَّ المؤرخ عالم الاجتماع فاقداً للإحساس بالمكان والزمان، بينما يعدُّ عالم الاجتماع المؤرخ هاويًا وقصير نظر⁽⁹⁾.

ومن زاوية المؤرخ، ينبّه إدوارد كار Edward Carr إلى أنّ فهم الظواهر التاريخية لا يتحقق عبر "مفتاح عمومي" لنظرية تاريخية - فلسفية تقف فوق التاريخ، بل إنّ التاريخ معنيّ بالعلاقة بين الفردي والعمومي. ومن ثم يرى أن الموقع السليم لبدء ملاحظة العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع، هو الانتباه إلى أنّ علم الاجتماع يواجه خطرين متعارضين: خطر الإفراط في النظرية، وخطر الإغراق في التجربة⁽¹⁰⁾.

ضمن تاريخ العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ في فرنسا، انتقد مارك بلوخ Marc Bloch ولوسيان فافر Lucien Febvre - وهما من رواد مدرسة الحوليات - التاريخ الوضعي بسبب جموده، داعيين إلى استنطاق الوثيقة للوصول إلى مستوى التأويل والتفسير من دون الاكتفاء بالتوصيف. وهذا ما دعاهما وغيرهما، في مدرسة الحوليات، إلى الانفتاح على التخصصات الأخرى، والعمل على فهم الماضي من خلال الحاضر، في إطار جدلية زمنية متّجهة. بذلك، ينتقل التاريخ من المستوى الأفقي المرتبط بالكتابة الإخبارية إلى مستوى عمودي مفهومي يميز كتابة التاريخ من مجرد دراسة الوثائق بحسب بول فاين Paul Veyne⁽¹¹⁾.

ثمّة بعض الإشارات التي تدل على أنّ النقيب قد تأثر بمدرسة الحوليات، لا سيّما في كتابه المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، من خلال ربطه جزءاً من تحليله برؤية فرنان بروديل Fernand Braudel، حيث يؤمن الأخير بضرورة تحطيم الجدران الفاصلة بين التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويرى أنّ علم الاجتماع والتاريخ كلاهما مغامرة واحدة للعقل، فهما ليسا مجالين مختلفين، ولا مجرد وجهين لعملة واحدة؛ بل نسيج معرفي واحد في كل كثافة خيوطه⁽¹²⁾. ويلاحظ عند النقيب تأكيده أنّ إنتاج مدرسة الحوليات الفرنسية خالف المدرسة الوضعية في النظر إلى التاريخ وتأكيدها الوثيقة⁽¹³⁾، ومطالبتها بكتابة "تاريخ إجمالي" لا يقتصر على التاريخ السياسي فحسب، أو

(9) بيتر بيرك، علم الاجتماع والتاريخ، ترجمة داوود صالح رحمة (دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة 2007)، ص 9-10. للمزيد حول علاقة السوسولوجي بالمؤرخ، يُنظر:

Pierre Bourdieu & Roger Chartier, *The Sociologist and the Historian*, David Fernbach (trans.) (Cambridge: Polity Press, 2015).

(10) إدوارد كار، ما هو التاريخ؟ ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل، ط 3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986)، ص 72-73.

(11) حبيدة، ص 58-59؛ في السياق ذاته، سعى رواد مدرسة الحوليات لردم الفجوة التي أوجدها التاريخ الوضعي، الذي قدّس الوثيقة وأدعى الموضوعية متبعاً في ذلك نهج المدرسة الألمانية. فقد ركّزت جهودهم على إعادة بناء الماضي بدلاً من مجرد إحيائه. وبذلك تكون مدرسة الحوليات قد تناولت التاريخ بوصفه مجالاً إشكاليًا، بعيداً عن النظرة الآلية، من خلال العمل على إدراك العلاقة المتبادلة بين الماضي والحاضر، بحيث يعتمد فهم الماضي على دراسة الحاضر، كما أنّ فهم الحاضر يتطلب الرجوع إلى الماضي. للمزيد، ينظر: جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 92-93.

(12) فرانسوا دوس، التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد، ترجمة محمد الطاهر المنصوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 168.

(13) ينظر مثلاً: النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 28، 30.

كما أسماها فرانسوا سيمياند François Simiand الأضنام الثلاثة: الصنم السياسي، والصنم الفردي الذي يهتم بالعادات الراسخة في فهم التاريخ كتاريخ الأفراد، والصنم الحولي أو التسلسل التاريخي⁽¹⁴⁾.

2. نقد النقيب للكتابة التاريخية الخليجية

شهد حقل دراسات الخليج في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين طفرةً في الكتابة الأكاديمية، خاصة بالعربية والإنكليزية؛ مدفوعةً بتوسّع الجامعات في دول الخليج، وبازدياد اهتمام الجامعات الغربية بالمنطقة، لا سيما في ظل التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها الشرق الأوسط عمومًا، والخليج والجزيرة العربية خصوصًا، خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والعقدين الأولين من الألفية الثالثة.

مع ذلك، اعتمدت معظم الكتابات، ولا سيما العربية، على وصف الأحداث، خصوصًا في الكتابات التاريخية؛ إذ اكتفى أكثر المؤرخين المحليين بسرِّ تبسيطي للتاريخ، غلب عليه الوصف على حساب التحليل والنقد. ومن أنجزوا منهم أعمالاً أكاديمية حول المنطقة في الجامعات الغربية لم يبادروا، في تلك الفترة، إلى نقلها إلى العربية⁽¹⁵⁾.

لا يفيد هذا الاعتبار تعميم غياب الدراسات التاريخية الرصينة في المجال الذي اشتغل به النقيب زمن كتاباته، خاصةً في موضوعات المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، أو القبيلة والديمقراطية على نحوٍ أخص، وهي المسألة التي ستناقش بتفصيل ضمن القسم التالي المخصص لنقد كتابات النقيب. لكن المقصود هنا هو إبراز أنّ الكتابات التاريخية، وخصوصًا ذات البعد الاجتماعي، لم تكن وفيرة آنذاك. وقد أشار النقيب إلى ذلك في محاضرة ألقاها في جامعة الكويت يوم 18 نيسان/ أبريل 1987 (قبل صدور كتاب المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية بستة أشهر)، حين عرّف التاريخ الاجتماعي تعريفًا ساخرًا بقوله: "التاريخ الاجتماعي هو التاريخ الذي لا يدرّس في جامعة الكويت ولا معظم الجامعات العربية"⁽¹⁶⁾. يمكن قراءة هذا التوصيف مؤشّرًا دالًّا على أنّ النقيب لا ينظر إلى غياب التاريخ الاجتماعي بوصفه نقصًا في "الكم" فقط، بل بوصفه قصورًا في تصوّر وظيفة التاريخ وعلاقته بفهم البنى الاجتماعية القائمة أيضًا. وقد تبلور هذا الوعي لديه بعد قراءة واسعة للأدبيات المكتوبة عن الخليج والجزيرة العربية.

(14) دوس، ص 49.

(15) ينظر على سبيل المثال ما كتّب عن التاريخ السعودي وحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب:

Uwidah Metaireek Juhany, "The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social, Political and Religious Conditions in Najd during Three Centuries Preceding the Wahhabi Reform Movement," PhD. Dissertation, University of Washington, Washington, 1983; Mohamed A. Al-Freih, "The Historical Background of the Emergence of Muhammad ibn 'Abd al-Wahhab and his Movement," PhD. Dissertation, University of California, Los Angeles, 1990; Abdullah M. Mutawa, "The Ulama of Najd from the Sixteenth Century to the Mid-Eighteenth Century," PhD. Dissertation, University of California, Los Angeles, 1989.

(16) "خلدون النقيب - العلوم الاجتماعية والإنسانية"، أرشيف خلدون النقيب، يوتيوب، 2012/4/8، شوهد في 2025/5/21، في: <https://acr.ps/1L9F2WQ>

وعند تصنيفه لهذه الكتابات، لم يُدرج كثيرًا منها ضمن الكتابات التاريخية بالمعنى الصارم، بل اعتمد تصنيفًا أوسع وضعه تحت عنوان "الكتابات عن الخليج والجزيرة"، وقسمها إلى قسمين: "يمكن تصنيف الكتابات عن الخليج والجزيرة العربية عمومًا إلى نوعين رئيسيين من الكتابات". يشمل الصنف الأول ما جاء في كتابات المؤرخين التقليديين، والرحالة، والمستكشفين، والموظفين الاستعماريين، وأخيرًا الأنثروبولوجيين والإثنوغرافيين. أمّا الصنف الثاني، فقد ضمّ الصحافيين، والمؤرخين الموثّقين، والخبراء الاقتصاديين⁽¹⁷⁾.

وقد عدّ النقيب ضمن الصنف الأول مؤرخين مثل عثمان بن بشر، وعبد العزيز الرشيد، ومحمود شكري الألوسي، وحמיד بن رزيق، وغيرهم ممن كانوا يؤرخون للحكّام على تعاقب حكمهم السلالي، كما اهتموا بتاريخ المعارك والتناحر والتحالفات القبلية. ويقارن النقيب هذه الكتابات بما دوّته الموظفون الاستعماريون، الذين صاغوا نصوصهم بنبرة أقرب إلى "الشاعرية"، وبحسّ واضح بالمصلحة الاستعمارية، في أثناء تحليل التركيبة القبلية/الإثنية، وآثار الانتماء إليها في السكان⁽¹⁸⁾.

يُلاحظ هنا أنّ النقيب لم يُفصّل في نقد كتابات الرحالة، على الرغم من أنها تحمل قيمةً وعمقًا، لا سيما من المنظور الاجتماعي، فالرحالة - بحكم مهمتهم - يكتبون بتفاصيل أكثر عن مشاهداتهم، ويبرزون جوانب اجتماعية من تاريخ المنطقة لانجدها في كتب المؤرخين التقليديين، مثل أدوار العبيد والنساء والفئات المهمشة ضمن البنى الاجتماعية والمؤسسات التي ينتمون إليها. وقد وعى النقيب أنّ الفئة الأولى ضمن تصنيفه، على الرغم من تنوعها، تتقاطع في كونها "مُفيدة على المستوى الإثنوغرافي المحدود، ولكنها قليلة الفائدة على المستوى المجتمعي البنائي"⁽¹⁹⁾.

ناقش النقيب هذا القصور، في عدد من كتاباته؛ إذ انتقد الباحثين في زمانه لتكرارهم ما أورده الرشيد وهارولد ديكسون Harold Dickson على سبيل المثال، عن حل مجلس الشورى عام 1921 في الكويت، من دون مساءلة أسباب الحلّ أو ربط الحدث بسياقاته الأوسع. ثم يذكر النقيب في السياق ذاته أحداثًا كبرى مثل مؤتمر العقير (1922) الذي رسمت فيه القوى الاستعمارية الحدود في المنطقة، والحصار الاقتصادي السعودي للكويت (1916-1947)، والكساد العظيم (1929-1939) الذي اجتاحت العالم آنذاك⁽²⁰⁾. وتبيّن هذه الخلفية التاريخية التي طوّرها النقيب أنّ تلك الأحداث أثّرت في مسائل الحدود والاقتصاد، وفي علاقة الحاكم بالطبقة التجارية. وتُمكننا أيضًا من تحليل أحداث مجلس الشورى 1921 على أنّه خطوة ممهّدة لقيام المجلس التشريعي. وعلى الرغم من معاصرة الرشيد

(17) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 17.

(18) المرجع نفسه، ص 18.

(19) المرجع نفسه، ص 21.

(20) النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 30-31. وقد حاول النقيب في هذا الكتاب إجراء تحليل تاريخي لأسباب حل مجلس عام 1938 مثلاً.

وديكسون لهذه الأحداث، ومع أنّ الأول كان أحد أعضاء مجلس الشورى، فإنهما لم يفصّلا في هذه الأحداث الرئيسة⁽²¹⁾.

ومن جهة أخرى، يوضح النقيب أنّ كتابات المؤرخين الموثقين "على الرغم من اعتمادها على الوثائق الاستعمارية الغربية والعثمانية والمحلية وعلى الأرشيف الغني بالمعلومات، لا تساعدنا كثيراً في فهم منظمات وموجهات التغيرات والتحويلات الهائلة التي تعرضت لها المنطقة [...] وبالتالي فإن مهمتنا الأولى يجب أن تكون في تقديم منظور مختلف للبنى الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة"⁽²²⁾.

وفي نقد النقيب كتاب الصنف الثاني، رأى أنهم قد انبهروا بالثروة النفطية الجديدة، وكتبوا عن المنطقة وأهلها بطريقة تغتفر إلى العمق والدقة، وانتقد الاقتصاديين خاصةً بسبب حصرهم التاريخ في تاريخ النفط وحال الخليج والجزيرة العربية فيما قبل اكتشافه وما بعده، معتبراً أنّ هذا النوع من الكتابات يهمل حقيقة أنّ توزيع النفط والثروة المتولدة عنه لم يكن متكافئاً بين السكان. كما ذكر النقيب كيف أنّ أبناء المنطقة في تلك الفترة لم يقبلوا مثل هذه التعميمات التي قام بها الصحفيون والاقتصاديون، وكتبوا كتابات تعرض على مثل هذا التسطّيح لتاريخ المنطقة وربطه بصفة مباشرة بالنفط كما جاء، مثلاً، في كتاب الخليج ليس نفطاً⁽²³⁾.

ثانياً: هل تجاوز النقيب الوثيقة التاريخية من دون أن يطرح بديلاً معرفياً؟

على أساس هذا النقد المزدوج للمؤرخين الموثقين من جهة، والصحافيين والخبراء الاقتصاديين من جهة أخرى، طرح النقيب عمله بديلاً مما جاء بأقلام "المؤرخين الموثقين" مثل جمال زكريا قاسم، وفتوح الخترش، وأحمد أبو حاكمة. فقد انتقد إنتاجهم التاريخي على أساس أنهم يعتمدون على نحوٍ مباشر وكليّ على الأرشيف، ومحاولين استبدال الوثائق بالتاريخ. ويعتقد النقيب أنّ الوثائق ليست بديلاً من التحليل التاريخي "الذي يعتمد على نظرية ومفاهيم محددة [و] منهجية واضحة"⁽²⁴⁾، "فيصبح هذا النوع من التاريخ كأنه تعليق على الوثائق ونسج لاستنتاجات مباشرة منها"⁽²⁵⁾. وقد كان انتقاده واضحاً من حيث إنّ هؤلاء المؤرخين الموثقين، يعتمدون - تعويضاً عن النقص المتأني من افتقار التاريخ التقليدي إلى التوثيق - على الوثائق والأرشيف اعتماداً كلياً محاولين استبدال الوثائق

(21) للمزيد حول مجلس 1921، ينظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ج 2 (بغداد: المطبعة العصرية، 1926)، ص 213؛ ينظر كذلك: مقابلة مع أحد أعضاء المجلس: عائلة الجناعات - وثائقي، "حديث الشيخ يوسف بن عيسى القناعي عن تأسيس مجلس الشورى 1921 وأحداث سنة المجلس 1938"، عائلة الجناعات - وثائقي، يوتيوب، 2017/8/18، شوهد في 2026/1/7، في: <https://acr.ps/1L9F2Wd>

(22) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 23.

(23) المرجع نفسه، ص 19-23؛ ينظر: محمد غانم الرميحي، الخليج ليس نفطاً: النفط والتنمية والوحدة (الكويت: كاظمة للنشر، 1986).

(24) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 23.

(25) المرجع نفسه.

بالتاريخ لأنهم يفتقرون إلى النظرية والأدوات المفاهيمية⁽²⁶⁾. لذلك، وصفهم بأنهم "رواة"، تمييزاً لهم من المؤرخين بالمعنى الحق للمصطلح⁽²⁷⁾. ورأي النقيب صحيح هنا؛ إذ إن مسألة نقد تعامل المؤرخين الموثقين في الخليج والجزيرة العربية مع الوثيقة وتحليلهم لها كانت قاصرة، وهو ما يبدو خصوصاً في عدم مناقشتهم للوثائق وفق المناهج التاريخية، التي تتبعها المدارس التاريخية التي تمتلك مناهجها الخاصة في مقارنة الوثيقة من الناحيتين المفهومية والمعرفية.

فعلى سبيل المثال، صاغت مدرسة السوربون منهجاً يجعل المؤرخ أشبه بالقاضي الذي يجمع الوثائق، ثم يخضعها للنقد الظاهري والباطني، ويتحقق من صدقها قبل أن يبنى عليها⁽²⁸⁾. ولم يكن هذا الأمر مقصوراً على الجانب الأوروبي؛ إذ عرف العالم العربي كذلك محاولات لضبط التعامل مع الوثيقة ضبطاً منهجياً ومفهوماً، كما يظهر فيما كتبه، على سبيل المثال، أسد رستم في مصطلح التاريخ وغيره، وينطبق هذا أيضاً على مناهج التاريخ الإسلامي في نقد المتن والسند وعدالة الراوي ومدى التزامه الضبط⁽²⁹⁾.

ويرى النقيب أنّ هذا الفعل يأتي من المؤرخين الموثقين بسبب احتمائهم "بالوثائق خوفاً من إبداء رأي صريح"⁽³⁰⁾. وقد وعى خوف المؤرخين الموثقين وجعل سببه السلطة:

ولكن الأنظمة الحاكمة، في منطقة الجزيرة العربية، عرفت تاريخياً بالخوف المفرط من النقد المتأتي من البحث الموضوعي، وكثيراً ما يختلط هذا النقد بأشكال النقد ذات الطابع الصحفي المثير. وعلى الرغم من التخوف في الوقوع في هذا الخلط، فإنني لم أحاول أن أتجنب الأمور المتصلة بنظام الحكم ذات الطابع الحساس، والتي هي أشبه بالمحرمات غير القابلة للنقاش، ولم أتردد أو أتهاون في النقد إذا كان ضرورياً في تقديري لفهم النظام السياسي والظواهر الاجتماعية المتصلة به⁽³¹⁾.

ويُكمل النقيب نقده لهذه الفئة من المؤرخين من خلال تأكيده أنّ التحليل التاريخي يجب أن يعتمد على نظرية ومفاهيم ومنهجية واضحة تساعد على كشف زيف الوثائق وتحريفها وجزئيتها أو انحيازها⁽³²⁾. وجديراً بالذكر، كما ورد ذلك في مواضع أخرى من هذه الدراسة، أنّ النقيب ذاته في كتبه عن الخليج والجزيرة العربية لم يقدّم بما انتقد فيه المؤرخين، خصوصاً فيما يتعلق بالتعامل مع الوثائق والمصادر التاريخية التي لم يحسن هؤلاء المؤرخون الموثقون التعامل معها بحسب نقده لهم. ويُعدّ نقد النقيب

(26) المرجع نفسه، ص 20.

(27) المرجع نفسه، ص 21.

(28) حبيدة، ص 49.

(29) أسد رستم، مصطلح التاريخ (وندسور: منشورات هنداي، 2017)؛ ولمدخل عن المناهج التاريخية، ينظر مثلاً: وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ: اتجاهات، مدارس، مناهج (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(30) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 23.

(31) المرجع نفسه، ص 14.

(32) المرجع نفسه، ص 23.

لا اعتماد المؤرخين على الوثيقة مصدرًا وحيدًا نقدًا وجيهًا، خاصةً في سياق خليجي لا تتوافر فيه الأرشيفات بسهولة، فضلاً عن كون الوثائق نفسها محمّلة بتحيّزات رسمية. ويُحسب للنقيب نقده الموجّه إلى الكتابات التاريخية التي أرخت للمنطقة في زمنه من خلال كتاباته النقدية المباشرة، أو من خلال تحليله لكيفية توظيف هذه الكتابات للتاريخ. إلا أنّ الإشكالية التي تظل قائمة، عند فحص أطروحة النقيب، هي مدى نجاحه في تقديم منظور مختلف يغطي عيوب كتابة المؤرخين الموثقين لتاريخ المنطقة.

يفيد فحص أعمال النقيب أنّ نقده لم يرقم على رؤية تقدم بديلاً واضحاً، لتجاوز النقص المنهجي الذي رآه في أعمال المؤرخين الموثقين. فهو لم يعتمد في أعماله، مثلاً، على التاريخ الشفهي بديلاً من الوثيقة، كما لم يعد فعلياً بالنقد إلى الوثائق التي استخدموها في تحليلهم لتاريخ الخليج والجزيرة العربية، بل اكتفى بالاعتماد على المصادر ذاتها التي استخدمها المؤرخون الموثقون، من دون توضيح كيفية تعامله مع طريقة كتابة التاريخ وتحليله وتفسيره، أو تقديم بديل مما انتقده⁽³³⁾.

في مواضع عديدة، يصف النقيب المؤرخين بالخوف أو الربط الساذج بين الأحداث، فالخوف بحسب فهمه كان من السلطة السياسية أو من المجتمع، من خلال عدم إبداء الرأي بصفة صريحة⁽³⁴⁾، مؤكداً أنه "ليس هناك سوى قليل من الحقائق التاريخية في شأن نقاط التحول الكبرى التي تهدينا إلى التعرف على عناصر الخلفية التاريخية للأمر الواقع الراهن [...] وهذا يضطرنا إلى اللجوء [...] إلى طرح عدد من الفروض ذات العمومية الشديدة التي تحتاج لدراسة معمقة لإثباتها"⁽³⁵⁾. لكن كيف يمكن أن نفهم هذا التفسير الذي قدّمه النقيب لبعض أوجه الخلل في كتابة المؤرخين الموثقين لتاريخ المنطقة؟

من وجهة نظري؛ مع أنّ الخوف من إبداء رأي صريح لأسباب سياسية كان وما يزال حاضراً في ذهنية المؤرخ الخليجي، خصوصاً في التاريخ الاجتماعي، فإن هذا البعد السياسي لا يفسر وحده ضعف الإنتاج المعرفي التاريخي؛ فغياب الوعي المنهجي، وضعف الأدوات التحليلية، يُشكّلان معاً عاملاً حاسماً في هيمنة النزعة الوصفية والسردية على الكتابة التاريخية، لا سيما تلك المكتوبة بالعربية⁽³⁶⁾.

كانت المدرسة التاريخية في المنطقة، في الفترة التي كتب فيها النقيب مؤلفاته، أسيرة أسلوب وصفي في كتابة التاريخ؛ تُعامل الوثيقة بوصفها "المصدر" للتاريخ، من دون نقدٍ حقيقي لمحتواها أو لشروط إنتاجها، لا سيما عندما لا تكون منسجمة مع التاريخ الرسمي المعلن للدول الحديثة الناشئة في

(33) ينظر مثلاً: المرجع نفسه، ص 37، 75، 77-78، 97؛ النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 82-83.

(34) ينظر مثلاً: النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 21، 23، 55.

(35) المرجع نفسه، ص 55-56.

(36) للمزيد حول هذا الموضوع، ينظر: عبد الرحمن الإبراهيم، "هل يستطيع المؤرخ الخليجي التفكير؟"، جدلية، 2021/8/28، شوهد في 2026/2/16، في: <https://acr.ps/IL9F2NY>

المنطقة. فقد سعت تلك الدول إلى احتكار كتابة التاريخ عبر لجانٍ تُنتج سرداً يؤيد ما تريد هي تتيته. ونتيجةً لذلك، لم يتجاوز كثير من التأريخ في الخليج آنذاك ما يُعرف بالتاريخ الأخلاقي، الذي يمتدح الفضائل ويذم الرذائل؛ فغلب الإطار والتبجيل، حتى بدا تاريخ المنطقة كأنه تاريخٌ مدنٍ فاضلة⁽³⁷⁾. ولم تكن هناك الكثير من الكتابات النقدية في حقل دراسات الخليج تهتم بنقد البنى الاجتماعية أو التغيرات الاقتصادية ودراستها من جانب تاريخي، على الرغم من توافر المصادر لدى الحكومات والأفراد، كدفاتر التجار وسجلات الضرائب التي حاول النقيب استخدام الجديد منها، خصوصاً الصادرة بعد تأسيس دول الخليج العربية.

وقد قارن النقيب بين الاستراتيجيات التي اعتمدها الاستعمار البرتغالي وممارسات شركتي الهندي الشرقية الهولندية والإنكليزية؛ بينما كان يعزو ضعف التحليلات لهذه الفترة الزمنية إلى خلط المؤرخين بين الإمبريالية، بوصفها ظاهرة للتوسع العسكري والاستيطان الاستعماري، والرأسمالية، بوصفها نشاطاً اقتصادياً يهدف إلى تحقيق الأرباح. ولم يقف دور النقيب في التنبيه إلى ضرورة التعديل المنهجي في دراسات المجتمعات الخليجية عند هذا الحد، بل حاول أن يساهم في وضع منهجية للتحقيب التاريخي، على مستوى المشرق العربي أو الجزيرة العربية، وكذلك على مستوى الكويت. ففي كتابه الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر، خصص جزءاً من الفصل الأول لبسط تحقيب لتاريخ المشرق العربي إلى ثلاث مراحل. وخلال محاولته التأصيلية هذه، اشتبك مع رؤى بعض معاصريه مثل عبد الله العروي وغيره، أثناء تبريره وجاهة هذا التحقيب المقترح وعلاقته بموضوع الكتاب⁽³⁸⁾.

أمّا في كتاب المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، فلم يُعر النقيب اهتماماً كبيراً لتبرير تحقيبهِ، كما فعل في كتاب الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر؛ بل عرضه من دون تصريح، وربط ما كان يحلله بالاقتصاد على نحوٍ واضح. بذلك، كان النقيب يعتمد إلى التقسيم (التحقيب) بما يتماشى مع الفكرة التي يناقشها، كما فعل في الفصل الثالث من الكتاب حين قسّم الفترات التاريخية التي درسها إلى أربع مراحل ممتدة بين عامي 1509 و1985⁽³⁹⁾. وفي كتابه صراع القبيلة والديموقراطية، وبحكم طبيعة الموضوع، نجده يجعل تحقيبهِ لتاريخ حركة المعارضة السياسية الكويتية في ثلاث مراحل: 1938، 1961، وأخيراً 1989، شارحاً مميزات كل مرحلة، والخط الفاصل بين كل منها وما يليها، وأسباب هذا التفريق⁽⁴⁰⁾.

ومن أمثلة اشتغال النقيب بقضايا التحقيب التاريخي، بوصفها عملية تحليلية تتجاوز إيراد ما هو موجود في الوثائق، أنه رأى أنّ حدثاً بحجم تأسيس مجلس الشورى الأول في الكويت عام 1921

(37) يحتفظ المؤلف بنسخ من محاضرات اجتماعات لجنة كتابة تاريخ الكويت، وكان يرأس اللجنة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

(38) النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر، ص 57.

(39) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 59.

(40) النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 284.

يستحق أن يُطرح حوله مزيد من الأسئلة، مثل: لماذا فشل مجلس الشورى الأول؟ وكيف يمكن أن يتعامل المؤرخون نقدياً مع تلميحات ديكسون التي تشير إلى أن أعضاءه لم يكونوا جادين أو ملتزمين بحضور جلساته؟ أكان قيامه ردة فعل على حكم الشيخ مبارك المطلق (1896-1915)، أم كان تحسباً لتطورات مستجدة في المنطقة من قبيل تهديد حركة "إخوان من طاع الله" للكويت، أم كان استجابة لتطورات إقليمية وعربية بعد الثورات التي قامت في مصر وسوريا والعراق⁽⁴¹⁾. ومن خلال هذه الأسئلة التي يتجاوز مداها الحدث في حد ذاته، نلاحظ أن النقيب يربط تاريخ مجلس الشورى (1921) بعوامل سياسية، مثل تأثير التيار القومي في بعض النخب السياسية الكويتية، ووجود حركة إصلاحية في الخليج والجزيرة العربية. وقد فعل الأمر ذاته في تحليله لأوضاع البحرين، حين ربط الحراك فيها بالحراك الإصلاحي، وختم ذلك بعرض المطالبات الإصلاحية في الكويت ودبي والبحرين، وتحليلها⁽⁴²⁾.

وقد أشارت هذه التساؤلات المشروعة إلى ما كان على المؤرخين الإجابة عنه فيما يتعلق بالسياق التاريخي الذي شهد قيام مجلس الشورى عام 1921، وضرورة النظر إليه من خارج إطار المحلية التي تتميز بها كتابة التاريخ في الكويت؛ أي من خلال التوسع في استغلال مواد الأرشيف المحلي والاستعماري البريطاني، والترابط المفترض بين الأحداث الأساسية في الكويت والحراك العالمي بوجه عام، والحراك العربي بوجه خاص، خلال تلك الحقبة التاريخية الحادثة بين الحربين العالميتين (1918-1939)، وتزايد علامات الارتباط الوثيق بين نشوء القومية العربية بوصفها حركة سياسية، وبين النخب السياسية والثقافية من الكويتيين، والاستفادة الممكنة من الوثائق المحلية التي تزخر بالأدلة التي تثبت أن هناك علاقة قوية بين الطبقة المثقفة في العالم العربي والفاعلين المثقفين في الكويت، منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين⁽⁴³⁾.

بذلك، كانت ملاحظات النقيب النقدية للمؤرخين الموثقين تضع تحديات أمامهم، تتعلق مباشرة بما أشار إليه دوس من أن التاريخ أصبح لدى مثل هؤلاء وظيفة ومصدر رزق أكثر من كونه حرفة علمية وأكاديمية تسعى للتحليل والنقد، مثلما كان عليه الأمر في أوروبا خلال القرن التاسع عشر؛ حيث كان المؤرخ في خدمة السلطان والملك زمناً طويلاً⁽⁴⁴⁾.

وبالعودة إلى ما حاول النقيب تقديمه من تفسير لمثل هذا التوجه لدى هؤلاء المؤرخين، من الضروري الإشارة إلى المحاولات التي بُذلت في زمن النقيب وبعده، وأدت إلى إخفات الأصوات التي تحاول

(41) المرجع نفسه، ص 30.

(42) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 115-117.

(43) حول الثقافة والقومية، بنظر: خليفة الوقيان، الثقافة في الكويت: بواكير - اتجاهات - ريادات، ط 6 (الكويت: خليفة الوقيان)، 2014؛

Abdulrahman Alebrahim, *Kuwait's Politics Before Independence: The Role of the Balancing Powers* (Berlin: Gerlach Press, 2019).

(44) دوس، ص 60.

تعميق التحليل الخاص بدراسات الخليج من قبل السلطات الخليجية، وخصوصاً الكويت. ومما قد يؤكد ما فسر به النقيب عدم اقتحام المؤرخين الخليجيين التاريخ بجرأة خوفاً من السلطة السياسية أنه تعرّض هو ذاته، بعد إصدار كتابه **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، للاعتقال بسبب وضعه جدولاً يوضح مخصصات رؤساء دول الخليج من عائدات النفط مستنداً إلى ما أورده علي خليفة الكواري⁽⁴⁵⁾.

بناءً عليه، يمكن قراءة نقد النقيب للمؤرخين الموثقين بوصفه دعوة واضحة إلى بناء مدرسة تاريخية جديدة، أم باعتباره مجرد موقف من أزمة تعانيتها المعرفة التاريخية في منطقة الخليج؟ إن افتقار هذا النقد إلى طرح منهجيّ بديل، يدل على أنه وقف عند حد المساهمة الأولية في تفكيك العلاقة السائدة بين الدولة والوثيقة والمؤرخ، وقد كشف من خلال ذلك عن حدود الإنتاج التاريخي في غياب استقلالية معرفية حقيقية للقائمين عن ذلك الإنتاج. ويسمح الإلمام بنقد النقيب للمؤرخين بمحاولة استجلاء اللحظة التي التقى فيها الوعي السوسيولوجي بأزمة الكتابة التاريخية، بما يفتح آفاقاً أوسع للتفكير في إمكانات تطوير الكتابة التاريخية في الخليج بعيداً عن أسر الوثيقة الرسمية ومنطق السرد الوصفي.

ثالثاً: كيف استدعى النقيب التاريخ؟

في معظم إنتاج النقيب، وخصوصاً في كتاباته عن الخليج والجزيرة العربية، نجد حضوراً كبيراً للتاريخ ومصادره، إلا أنّ بعض كتبه، مثل **الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر**، وآراء في **فقه التخلف**⁽⁴⁶⁾، وفي البدء كان الصراع، تتمحور حول العالم العربي والشرق الأوسط أكثر من تركيزها على الخليج والجزيرة العربية، وفيها نجد أنّ استخدامه للتاريخ أقل لوجود دراسات تاريخية كثيرة كان من الممكن أن يبني عليها عالم الاجتماع تأصيله العلمي من دون أن يضطر إلى أداء دور المؤرخ بنفسه.

عند معاينة استخدام النقيب للمصادر والمراجع والمقالات التاريخية، سواء أكانت علمية أم وصفية سردية، وتحديداً في كتابيه **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية** و**الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر**، نلاحظ فروقاً في حضور نسبة المراجع التاريخية بين الكتابين. ففي كتابه **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، الذي يركّز على الخليج والجزيرة العربية، استند إلى 162 مصدراً تاريخياً (منها 76 بالعربية و86 بالإنكليزية)، من أصل 329 مصدراً مستخدماً في الكتاب كله؛ بينما لا يزيد عدد هذه المصادر في كتابه **الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر** على

(45) حول الجدول، ينظر: النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، ص 148. أما بالنسبة إلى حادثة اعتقال النقيب، فقد روتها نورية الرومي، أستاذة اللغة العربية في جامعة الكويت، والتي كانت وقتها تشغل منصب مساعد العميد، وعضواً في جمعية أعضاء هيئة التدريس، وذكرت أنّ السبب هو ما وضعه النقيب من معلومات مقتبسة من بحث علي الكواري، نورية الرومي، "الكلمة الافتتاحية: خلدون النقيب الأستاذ المفكر عالم الاجتماع"، في: **خلدون النقيب: إحياء لدوره الثقافي والعلمي**، باقر النجار ويعقوب الكندري (محرران) (الكويت: جامعة الكويت، 2024)، ص 31-44.

(46) خلدون حسن النقيب، آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة (بيروت: دار الساقي، 2002).

107 مصادر (منها 59 بالعربية و48 بالإنكليزية)، من أصل 752 مصدرًا مستخدمًا في الكتاب، كما هو موضح في الجدول التالي⁽⁴⁷⁾.

جدول مقارنة بين كتابي "المجتمع والدولة" و"الدولة التسلطية" من حيث المصادر

الكتاب	المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية	الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر
عدد المصادر الإجمالي	329	752
عدد المصادر التاريخية	162	107
نسبة المصادر التاريخية من مجموع المصادر	العربية	العربية
	الإنكليزية	الإنكليزية
من مجموع المصادر	49.24 في المئة	14.23 في المئة

المصدر: من إعداد الباحث.

لا يفسر التفاوت في الاستناد إلى المصادر التاريخية، في العدد وفي النسبة، بمجرد اختلاف موضوع الكتابين؛ بل كذلك باختلاف بنية تعامل النقيب مع التاريخ. وعلى العموم، لا تكشف الأرقام بالضرورة عن اهتمام بحثي بالتاريخ لدى النقيب بوصفه حقلاً علمياً قائماً في ذاته. بل تُظهر كيفية استخدامه له بوصفه دعامة تفسيرية ضمن بناء نظري مُسبق الوضع من طبيعة سوسولوجية. فهل تكون علاقة النقيب بالتاريخ أقرب إلى التوظيف المنهجي منها إلى الاشتغال التاريخي؟ كلما ازدادت حاجة النقيب إلى تأصيل تحليله السوسولوجي في تحولات تشكّل المجتمع في الخليج - بسبب قلة عمق قراءة المؤرخين في المصادر التاريخية - كَثُفَ استدعاء المادة التاريخية.

كان اطلاع النقيب على المصادر التاريخية واسعاً؛ فقد تنوع بين اللغتين العربية والإنكليزية، والفرنسية في أحيان قليلة، ولديه اطلاع على كتب التراث الإسلامي والتاريخ الأوروبي، إضافةً إلى تاريخ

(47) المقصود بالمصادر والمراجع التاريخية هو كل كتاب كان موضوعه التاريخ، ويشمل ذلك كتب الرحلات وكتب التراجم والكتب التاريخية ذاتها، فمنها على سبيل المثال في كتاب: النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية؛ محمود شكري الألوسي، تاريخ نجد (القاهرة: [د. ن.].، 1924)؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب (القاهرة: المطبعة السلفية، 1933)؛ بدر الدين الخصوي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط 2 (الكويت: ذات السلاسل، 1984)؛

Paul W. Harrison, *The Arab at Home* (New York: Thomas Y. Crowell, 1924); Kenneth Meyer Setton, *Europe and the Levant in the Middle Ages and the Renaissance* (London: Variorum Reprints, 1974);

أما الأمثلة في: النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر؛ فتشمل: سمير أمين، الطبقة والأمة في التاريخ والمرحلة الإمبريالية (بيروت: دار الطليعة، 1980)؛ أوين روجر [وآخرون]، الحياة الفكرية في المشرق العربي (1890-1939)، إعداد مروان بحيري، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)؛ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون: 1516-1916 (دمشق: مكتبة أطلس، 1974)؛

R.D.O. Butler, *The Roots of National Socialism, 1783-1933* (London: Faber & Faber, 1941); Raymond Williams, *Culture and Society, 1780-1950* (London: Penguin, 1975).

الأفكار، وكيف تطوّرت الأيديولوجيات في فترة بحثه. ولم يتوقف اهتمامه بالمصادر التاريخية واستخدامه لها عند هذا الحد. فنجد، على سبيل المثال، يستخدم أفكار ماكس فيبر Max Weber واهتمامه بالمجتمع الإسلامي في سياق نقاشه لإمكانية قيام رأسمالية عقلانية خارج أوروبا⁽⁴⁸⁾، بل إنه سعى إلى استكمال هذه النقاشات من خلال مساءلة الأسس التي يقوم عليها المجتمع العربي، ومن ضمنها الأسس التاريخية، مستعيناً بما كتبه بيتر بيرك مثلاً، مستشهداً بكتابه حول التاريخ الاجتماعي. وقد ساعد استدعاء هذين التحليلين النقيب على بناء رؤية استند إليها في رفضه لما كان يراه تبسيطاً مُفرطاً في تحليلات التغيير الاجتماعي السائدة في عصره، فركّز على أنّ حركة التاريخ في هذا المجال تتبع نموذجاً دائرياً قابلاً للارتداد⁽⁴⁹⁾.

يُلاحظ أيضاً أنّ لدى النقيب اطلاعاً واسعاً على الدراسات الحديثة الصادرة وقت إصداره لكتبه، فعلى سبيل المثال، تكرر استخدامه لكتاب إريك وولف Eric Wolf وأوروبا ومن لا تاريخ لهم في غالب كتبه، مثل المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية وفي البدء كان الصراع! وغيرهما. فقد حاول وولف من خلال كتابه كسر الجمود القائم بين التاريخ والأنثروبولوجيا وربط ذلك بالتطورات الاقتصادية، كما انتقد النظرة الأوروبية التقليدية إلى التاريخ التي تضع أوروبا في مركز كل التحولات التاريخية، وتهمّش دور بقية شعوب العالم من دون بيان أنّ هذه الشعوب كانت مدمجة في الاقتصاد العالمي منذ قرون⁽⁵⁰⁾. ويتقاطع النقيب مع وولف في النظر إلى حركة الاقتصاد، لذلك نجده يعتمد عليه من خلال محاولة تطبيق فكرته التاريخية على الخليج؛ إذ يرفض تفسير الشبكات الاقتصادية والاجتماعية من خلال حدود مجتمع الخليج والجزيرة العربية وحده، بل يطلب التوسّع في التحليل من خلال إدخال شبكات أوسع تربط بين عدة عوالم اقتصادية مبنية على تقسيم ما قبل قيام الرأسمالية. وهي فكرة يتشاركها النقيب مع وولف، وقد استخدمها النقيب في نقض الكتابات التي تجعل من تاريخ اقتصاد الخليج والجزيرة العربية تاريخاً رعوياً لمجتمع قبلي⁽⁵¹⁾.

وقد حاول النقيب في بعض أعماله، كما في كتابه المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، السير على منوال فرنان بروديل، وخصوصاً فيما يتعلق بمفهوم الاقتصاد-العالم World-Economy الذي انطلق منه بوصفه أداة تحليلية لفهم موقع الخليج في الاقتصاد العالمي، لا من خلال القراءة الاستعمارية الحديثة فقط، بل ضمن أطر تاريخية أعمق وأكثر ديناميكية. فمفهوم بروديل يتيح، بحسب النقيب، مقارنةً مختلفة لمسألة التخلف والتنمية، تتجاوز اختزالها في ظواهر القرن العشرين المرتبطة بصعود الرأسمالية العالمية. لكن النقيب، على الرغم من استيعابه أدوات بروديل النظرية، لم يتبنّها كما هي، بل عارض قابلية تطبيقها على الخليج والجزيرة العربية بصفة ميكانيكية. فقد رأى أنّ ما طوره

(48) النقيب، في البدء كان الصراع! ص 28.

(49) المرجع نفسه، ص 30.

(50) Eric R. Wolf, *Europe and the People without History* (Berkeley: University of California Press, 1982);

لنسخة عربية، ينظر: إريك وولف، أوروبا ومن لا تاريخ لهم، ترجمة فاضل جتكر (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2004).

(51) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 30.

بروديل عن البحر المتوسط لا يمكن نقله حرفياً إلى سياق مختلف جذرياً من حيث البنية الاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا، لم يكن هدف النقيب مجرد استعارة نموذج جاهز، بل بناء تأصيلات بديلة تستند إلى فهم عميق للمصادر التاريخية الخاصة بالمنطقة؛ كون "العالم الاقتصادي في بيئة الجزيرة العربية كان مركزه تحت رحمة الأرستقراطية القبلية بصفة مستديمة"⁽⁵²⁾.

ويتنقل النقيب من نقد النموذج البروديلي إلى البحث في المفاهيم الاقتصادية الإسلامية، مستعيناً بكتب التراث التي تجمع بين الفقه والتاريخ. ومن أبرز هذه المصادر كتاب الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني، فقيه القرن الثاني الهجري، والذي يستخدمه النقيب لتفكيك مفاهيم كالقراض والمضاربة، لا من منظور فقهي محض، بل ضمن سياقاتها الدينية والسياسية والاقتصادية المتداخلة⁽⁵³⁾.

ويحاول النقيب ربط تجارة المضاربة بالتجارة المتجولة Peddling Trade، من خلال بيان أوجه التشابه بين هذين النوعين من التجارة، مع تأكيد اختلاف الطبيعة الاقتصادية لكل واحدٍ منهما عن الآخر. ثم يتتبع تطوّر مصطلح المضاربة في التاريخ، فيذكر - على سبيل المثال - أنّ التاجر الرئيس في العصر العباسي المتأخر كان يُطلق عليه "المجهز"، أمّا المضارب فقد كان يطلق عليه "الركّاض" أو "الطوّاف". ومن ثم يدخل في تفصيل هذه المصطلحات وأهميتها للتأصيل الذي يحاول رسمه لاقتصاد الخليج والجزيرة العربية ومجتمعها⁽⁵⁴⁾. ولا يقتصر اعتماده على كتب الفقه المبكر؛ بل يمتد إلى مصادر إصلاحية وأدبية لاحقة. فيستشهد مثلاً بكتاب أبي علي التنوخي نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، وهو نص متداخل المقاصد من القرن الخامس الهجري، كما يستعين بمرجع حديث نسبياً جاء بقلم عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري⁽⁵⁵⁾، الذي توفي في أربعينيات القرن العشرين، لتدعيم فهمه لمدونة الفقه الاقتصادي في المذاهب الأربعة.

وخلال هذا التأصيل، لا يغفل النقيب السياق المحلي؛ بل يدمج كتابات تاريخية خليجية لتشكيل صورة اجتماعية اقتصادية متكاملة. فيُحيل إلى جون لوريمر John Lorimer ودليله المعروف⁽⁵⁶⁾، ويستشهد بسيف مرزوق الشمالان فيما كتبه عن الغوص⁽⁵⁷⁾، ويعود إلى مذكرات خالد العدساني في تناوله لحالة الكويت⁽⁵⁸⁾، في محاولة لربط المعطى الاقتصادي بالبنية الاجتماعية على نحو يُبرز منهجيته في إعادة قراءة التاريخ المحلي بعين سوسيولوجية.

(52) المرجع نفسه، ص 27-28.

(53) المرجع نفسه، ص 32.

(54) المرجع نفسه، ص 32-36.

(55) من مواليد عام 1882، وهو فقيه، عمل أستاذاً في كلية أصول الدين في جامعة الأزهر، ثم أصبح عضواً في هيئة كبار العلماء. وقد توفي في عام 1941، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج 3، ط 15 (بيروت: دار العلم ملايين، 2002)، ص 334.

(56) ينظر مثلاً: النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 52؛ النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 40.

(57) ينظر مثلاً: النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 52؛ النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 45، 99.

(58) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 194؛ النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 33.

غير أنّ هذا الاشتغال، على الرغم من غناه الظاهري وتنوع مصادره، لا يُغيّر من طبيعة المقاربة التي اعتمدها النقيب؛ إذ ظلّ يتعامل مع هذه النصوص بوصفها حوامل مصدرية وإخبارية وإلى حد ما مفهومية تساعد في بناء نموذج سوسولوجي ناقد، لا بوصفها شواهد تاريخية تُحلّل في ضوء شروطها الإنتاجية وسياقاتها الزمنية. فهو لم يقرأ النصوص الفقهية والأدبية التي استند إليها، بوصفها منتجات تاريخية نابعة من منطق داخلي لتحوّلات المجتمع، بل على أنها مداخل تأصيلية لتثبيت فرضيات قائمة حول مفاهيم مثل: الربيع، والسلطة، والاقتصاد الإسلامي.

ويتجلى هذا النمط التحليلي بوضوح في تصور النقيب لمفهوم الدولة التسلطية؛ حيث تُقدّم الدولة لا بوصفها تحوّلًا تاريخيًا نابعًا من صيرورة اجتماعية، بل بوصفها الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدّة، ما دامت تهدف - على غرار الأشكال التاريخية للدولة المستبدّة (كالإقطاعية، والسلطانية، والبيروقراطية) - إلى احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع لصالح الطبقة أو النخبة الحاكمة على نحوٍ فعّال. ثمّ إنّ الدولة التسلطية عند النقيب ليست نظام حكم فحسب، وإنما هي التعبير السياسي عن نظام اجتماعي - اقتصادي، أو نمط إنتاج اصطلاح على تسميته رأسمالية الدولة التابعة. ويُعزّز هذا التصور الطابع البنيوي لمقاربتة، ويحدّد من إمكانية تقديم رواية زمنية لتحوّل الدولة بوصفها كيانًا متغيّرًا داخل شروطه الخاصة⁽⁵⁹⁾.

من هنا، يمكن ملاحظة غياب واضح للتفسير الداخلي للتاريخ في كتابات النقيب؛ إذ يغيب التحليل النابع من منطق التحوّلات الذاتية داخل المجتمع نفسه، ويحلّ محلّه تفسيرٌ خارجي يقوم على إسقاط بني سوسولوجية على المادة التاريخية، على الرغم من أنّ النقيب، في نقده للمؤرخين في كتابه المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، يؤكد أنه سيعيد تفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بعد فشل المؤرخين في تقديم مثل هذا التفسير. ولأنّ عالم الاجتماع يبحث، في بعض الأحيان، عن الظواهر، فإنّ هذه المحاولة تحجب عنه إلى حدّ بعيد العمق الذي يسعى له في تحليلها، خصوصًا في ظلّ تقصير المؤرخين في عملهم المجهرى القائم على البحث في الوثائق والأرشيفات والتواريخ الشفهية. فبدلاً من أن ينطلق النقيب من حركة المجتمع نفسه بوصفها فعلاً تاريخياً، يستند إلى مفاهيم مثل القبيلة والربيع والسلطة بوصفها بني حاكمة مسبقّة، بما يقصّي إمكانية قراءة التحوّل التاريخي بوصفها عملية نابعة من الشروط الداخلية للزمن المحلي. وهو بذلك، وإنّ انتقد النماذج الغربية، لم يُنتج نموذجاً زمنياً بديلاً يُعيد الاعتبار إلى حركة التاريخ من داخل السياق⁽⁶⁰⁾.

حتى مع أخذ تنوع اللغات التي كُتبت بها المصادر التي استند إليها النقيب في الاعتبار، فإنّ عمله البحثي يكتفي باستحضار الرواية التاريخية بمنطق "الاقتباس" و"الاستثناس"، لا بمنطق "التحليل".

(59) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 143-144؛ لتعمق في مفهوم البنيوية عند النقيب، ينظر: عز الدين الفراع، "الدولة التسلطية في المجتمعات العربية بين خلدون النقيب وعبد الله حمّودي: مساهمة مشرقية-مغربية في النظرية الاجتماعية النقدية"، عمران، مج 11، العدد 43 (صيف 2022)، ص 137-159.

(60) ينظر مثلاً نقده لسارجنت حول دور القبيلة في كتابات موظفي الإدارات الاستعمارية، وأنا أوافقه في هذا النقد، إلا أنه لم يحاول فهم مثل هذه البنى الاجتماعية في الخليج والجزيرة العربية بعمق أكبر، خصوصًا من الجانب التاريخي. ينظر: النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 22.

فالتاريخ في نصوص النقيب غالباً ما يظهر في موقع الاستدعاء، حتى إنه يضطلع بوظيفة الإثبات لا الإنتاج. وعلى الرغم من ملاحظاته الانتقادية للمؤرخين حول كفاءات تعاملهم مع المصادر التاريخية، فإننا لا نلمس في كتاباته محاولة لتأصيل الأسئلة النقدية التي أشار إلى ضرورة إثارتها حول المصدر، أو مساءلة لخطاب الرواية التاريخية ذاتها.

بذلك، لم يرق استدعاء النقيب للمصادر التاريخية، على كثافته، إلى مساءلة إستيمولوجية لكفاءات الربط بين ما يأتي المصدر بوصفه "تاريخاً خاماً"، وما يأتي به التحليل بوصفه اشتغلاً مفهوماً ونظرياً. لقد بقي محصوراً في وظيفة توضيحية، حيث لم يُستَخدم إلا لتثبيت تصوّر سوسولوجي مسبق الوضع بحيث لا تزيد وظيفة المصادر التاريخية المستدعاة عن تأطير هذا التصور⁽⁶¹⁾.

ولم ينعكس التنوع اللغوي والمعرفي في اطلاع النقيب الواسع على مصادر متعددة دائماً في معالجة متوازنة للعلاقة بين التاريخ والسوسولوجيا. ويظهر ذلك في غياب النقاش حول كيفية تشكّل الروايات التاريخية وخضوعها لشروط السلطة والتمثيل؛ أي الكيفية التي تُبنى بها الروايات التاريخية وتُقدّم بوصفها حقائق، مع أنها قد تكون خاضعة لخيارات سردية وأيديولوجية تُنتج معنى معيناً وتُقصي غيره. وإن كان هذا الغياب مبرراً جزئياً بطبيعة اهتمام النقيب السوسولوجي، فإنه يثير سؤالاً مشروعاً حول حدود استخدام التاريخ في مشروع علمي لا يعمل على التاريخ بوصفه موضوعاً مستقلاً.

رابعاً: التاريخ أداة تحليلية في مشروع سوسولوجي

يثير تصوّر العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع لدى النقيب قضايا ثلاثاً كبرى: أولاً نوعية المصادر المعتمدة واستخراج عوامل مفسّرة صالحة سوسولوجياً، وثانيها مسألة التحقيب التاريخي، وثالثها التحليل السوسولوجي المعتمد على ما تفيد به المصادر التاريخية، ومثاله التحليل الطبقي.

1. نوعية المصادر

اقتصرت غالبية مصادر النقيب على الأعمال المطبوعة، سواء أكانت أعمالاً أكاديمية أو نصوصاً تاريخية محققة، من دون تعامل جدي مع الأرشيفات أو المصادر الأولية غير المنشورة؛ وهو ما أضعف التحقيب التاريخي الذي اقترحه، خصوصاً في كتابه المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية. إنّ الضعف هنا لا يكمن فقط في نقص المادة التاريخية، بل يكمن أيضاً في غياب القراءة التاريخية التي تعيد ترتيب العلاقة بين الحقب الأربع التي صنفها في كتابه، وتوضح آليات الانتقال والتداخل بينها. وحتى حينما طرح النقيب تصنيفاً رباعياً للحقب التاريخية في الخليج، بقيت هذه الحقب منفصلة

(61) ذكر النقيب في نقده للمؤرخين أنّ الكتابات الأولى - أي الفئة الأولى من المؤرخين الذين صنفهم - عن تاريخ الخليج تزيد الباحثين جهلاً بالموضوعات المعالجة، وأن الكتابات التاريخية بجميع تصنيفاتها لا تجدي في محاولة تقديم فهم تحليلي لعلاقة الدولة بالمجتمع، بما يجعلنا في حاجة إلى تقديم منظور مختلف لتفسير البنى الاجتماعية والاقتصادية للخليج والجزيرة العربية. ينظر: المرجع نفسه، ص 20-23.

بعضها عن بعض، ولا يربطها سوى البعد الاقتصادي في الغالب؛ ما جعلها أقرب إلى تقسيم وصفي من كونه تحليلاً تاريخياً⁽⁶²⁾. ويتضح هذا النقد الذي يمكن توجيهه إلى النقيب على الأخص، باعتبار أنّ التاريخ لا يبدو بالنسبة إليه مجرد خلفية سياقية، بل أداة تحليلية لإعادة فهم الحاضر. فهو يستحضر الماضي لتثبيت وقائع تساعد على استدعاء مفاهيم مثل "المضاربة" و"السلطة" و"الدولة التسلطية" يستخدمها في التحليل السوسولوجي. ومع أنه انتقد المؤرخين الموثقين، فقد اعتمد على ما كتبه، من دون تمحيص منهجي فعلي لمصادرهم.

ومن آثار اختيار هذه النوعية دون غيرها من المصادر التاريخية ضعف تفسيره للعلاقة بين الحركات المحلية المناهضة للاستعمار، والبنية المذهبية في الخليج والجزيرة العربية، على الرغم من انتباهه لها. فقد اعتمد، في بعض المواضع، مصادر تاريخية قادت إلى تعميمات غير دقيقة؛ ما انعكس بصفة مباشرة على سلامة البناء التحليلي في أطروحاته. فعلى سبيل المثال، حين استند إلى كتاب جون ويلكنسون John Wilkinson عن عُمان لشرح حلّفي الغافرية والهنائية، قدّم تفسيراً يعدّ الحلّفين امتداداً لصراع مذهبي بين السنة والإباضية، متجاهلاً السياق السياسي والسلطوي اللذين تشكّلا في إطاره. والواقع أنّ كلا الحلّفين ضمّ في بنيتهم قبائل من المذهبين، ولم يكن الانقسام المذهبي هو المحدد الأساسي لتوسع المنتمين إليهما؛ بل كان الصراع على الإمامة والسلطة هو العامل الأوضح في التكوين والانقسام⁽⁶³⁾.

وقد تكرر الأمر نفسه في تفسيره لصراعات داخلية أخرى، منها الصراع بين المضرية والربعية؛ حيث اعتمد على قراءة عبد الكريم رافق التي ربطت الصراع بانتشار الدعوة الوهابية. ولا يراعي هذا التفسير، هو أيضاً، العوامل السياسية والاجتماعية التي أحاطت بهذه الانقسامات، ويعكس طريقة النقيب في التعامل مع المصادر، وهي التي تقوم على النقل من دون مساءلة السياق الزمني أو البنية القبلية التي تشكّلت فيها الأحداث. لم يكن الاعتماد على المصدر مشكلة في حد ذاتها إذاً، لكن في طريقة التعامل معه؛ لأنها تحوّل النصّ المصدر إلى دعامة لتعميم يبدو مسبق الوضع، بدلاً من أن يكون مدخلاً لتحليل يتعامل مع تعقيدات الواقع التاريخي الذي أنتج ذلك النصّ، كما أنتج غيره مما يخالفه أو يختلف عنه على الأقل. وللإنصاف، كما سبق أن أفادت مقتطفات مما كتب، فإن النقيب كان مدرّكاً لمحدودية المادة التاريخية المتوفرة؛ ما اضطره إلى طرح "عدد من الفروض ذات العمومية الشديدة"⁽⁶⁴⁾. لكن هذا الاعتراف لا يعفيه من مسؤولية التوظيف غير النقدي للمصادر، بل يفرض

(62) المرجع نفسه، ص 58.

(63) تناولت المصادر الأساسية العمانية هذا الصراع من أكثر من زاوية. إلا أنّ أغلبها يميل إلى ترجيح السبب السياسي وصراعات الوصول إلى السلطة، خلافاً لما يحاول البعض وضعه ضمن إطار إثني وعرقي ويتجنّب البعض الآخر عندما يحصره في الإطار المذهبي. للمزيد، بنظر: سرحان بن سعيد الأزكوي، كشف الغمة: الجامع لأخبار الأمة، ج 2، تحقيق حسن محمد النابودة (بيروت: دار البارودي، 2006)، ص 968؛ نور الدين السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، ج 2 (السيب: مكتبة الإمام نور الدين السالمي، 2000)، ص 121؛ سالم بن حمود السيابي، عُمان عبر التاريخ، ج 4 (مسقط: وزارة التراث والثقافة، 2001)، ص 39؛ سيف بن عدي المسكري، الإمامة والصراع على السلطة في عُمان وأخر دولة اليعاربة: 1131هـ/1719م - 1162هـ/1749م (دراسة في التاريخ السياسي) (مسقط: دار الغشام للنشر والترجمة، 2014)، ص 108-128.

(64) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 55.

عليه الانتباه إلى أنّ العمومية المفرطة لا تُنتج تحليلاً متماسكاً، لا سيّما عندما تكون المادة المصدرية محدودة، ويُعاد "تدويرها" في أكثر من سياق من دون فحصٍ كافٍ.

2. في بعض قضايا التحقيب التاريخي لتحوّلات مجتمعات الخليج

كان تعامل النقيب مع التحقيب التاريخي لتحوّلات مجتمعات الخليج مختلفاً بين كتاب وآخر. ففي كتابه الدولة التسلطية في المشرق العربي، نقرأ ما يلي: "يُمكن أن نلاحظ أن تطور نظام الامتيازات Concessionary System يمثل بداية استيعاب المشرق العربي في النظام الرأسمالي العالمي المسمى نظام الاقتصاد العالمي، ولكننا نحدد نقطة البدء في الاختراق الإمبريالي للمنطقة بتفجير المسألة القومية"⁽⁶⁵⁾. وقد قسم النقيب حقبه إلى ثلاث مراحل. تبدأ الأولى في 1820 وتنتهي في 1919 مع ظهور المسألة الشرقية، ثم في العام ذاته تبدأ المرحلة الثانية وتنتهي في عصر الكفاح من أجل الاستقلال عام 1949، وأخيراً المرحلة الثالثة التي تبدأ عام 1950 وتنتهي عام 1990، حيث سماها عصر هيمنة العسكر والدولة التسلطية⁽⁶⁶⁾.

وقد قارن النقيب تحقيبته بتحقيب عبد الله العروبي الذي قسمه إلى أربع مراحل، وانتقده لعدم ذكره منهجه في التصنيف. وحاول النقيب تحقيب تاريخ المشرق العربي في إطار عالمي من خلال المقارنة، فوضع جدولاً قسمه إلى ثلاثة أقسام: العالم الأول، والمشرق العربي، وأخيراً العالم الثالث⁽⁶⁷⁾. أما في كتاب المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، فنجدّه يضع تقسيمه تحت عنوان "مجتمع الخليج والجزيرة العربية في الخطة الإمبريالية العظمى"، وفيه أربع "فترات" تاريخية؛ الأولى مرتبطة بالهيمنة البرتغالية (1509-1622)، والفترة الثانية متعلقة بالصراع الإمبريالي والمقاومة الوطنية (1630-1839)، أما المرحلة قبل الأخيرة فتتمثل في الهيمنة البريطانية (1839-1920)، والفترة الأخيرة هي فترة التحول من الدولة الريعانية إلى الدولة التسلطية (1920-1985)⁽⁶⁸⁾.

وعند المقارنة بين التحقيبين، نجد أنّ النقيب في كتابه الدولة التسلطية في المشرق العربي بنى على محاولاتٍ سبقته، فعند الحديث عن تحقيب المشرق العربي بنى على ما قام به العروبي، كما بنى على جهود محمد جابر الأنصاري في قراءته تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي ووضع عنواناً واضحاً "محاولة لتحقيب تاريخ المشرق العربي المعاصر"، وقسم كل فترة زمنية في التحقيب إلى "مرحلة". ويأتي هذا الاستخدام في كتابات النقيب من دون توضيح دقيق للفروق الاصطلاحية بين الفترة والمرحلة إن وجدتا. وفي الكتابين كان تركيزه على البعد الاقتصادي، مُغفلاً التحقيب من المنظور الاجتماعي مثلاً. ولتفسير ذلك، يمكن القول إنّ النقيب ركّز على التحولات الاقتصادية

(65) النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ص 57.

(66) المرجع نفسه، ص 58

(67) المرجع نفسه، ص 57-59.

(68) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 55-56.

الكبرى التي تخدم منهجته في التحليل البنيوي للمجتمع في الخليج كما ذكرنا آنفاً، وكذلك في المشرق العربي، متغاضياً عما قد يسببه ذلك من خلل في التطبيق⁽⁶⁹⁾.

في هذا السياق، يُمكن فهم اختلاف صيغ التحقيب عند النقيب بوصفه اختلافاً في طريقة التعامل مع الزمن التاريخي بين نمطين. فمن جهة، يقترب بعض تقسيمه من منطق التاريخ التسلسلي Serial History الذي يرى الماضي مختلفاً عن الحاضر ومتصلاً به عبر اتجاهات زمنية طويلة. ومن جهة أخرى، حين يُفترض في تحقيب النقيب أن يُبرز ما يستمر وما ينقطع، وأن يوضح اختلاف الماضي عن الحاضر عبر تعيين لحظات التحول وحدودها ومددها، فإنه يقترب من منطق التاريخ الحدوثي Eventful History الذي يجعل التحقيب أداة لتعيين الاستمراريات والانقطاعات وتحديد زمن التغيرات ومدتها وإبراز اتجاهات التغير. غير أن الإشكالية في استعمال النقيب أن الانتقال بين هاتين الطريقتين لا يصاحبه تصريحٌ منهجي يضبط معايير التفريق بين "الفترة" و"المرحلة"، ولا يوضح تحوّل سنوات بعينها إلى حدود تفسيرية، وهو ما ينعكس في النهاية في ترجيح بعد واحد في التحقيب على حساب أبعاد أخرى⁽⁷⁰⁾.

بشأن الحاجة إلى وضع معيار يميّز بين التقسيم الزمني والتحقيب بوصفه ممارسة تفسيرية، يلفت العروبي إلى أن التحقيب العام لا يقوم على اتفاقٍ مسبق، وأن كثيراً من الباحثين المتخصصين لا يجعلونه موضوع عنايتهم الأولى. ولذلك ينصرف اهتمامهم غالباً إلى "مدلول الحقبة" التي يدرسونها؛ أي ما يميزها ويعطيها معناها الخاص، وهو ما لا يُستخلص إلا عبر نقد الوثائق والشواهد والموازنة بينها. فالحقبة عند العروبي لا تُفهم بوصفها مجرد فاصلة زمنية بين تاريخين، ولا بوصفها تحديداً تقويمياً محضاً، بل بوصفها تقويمياً مرتبطاً بمستوى معين من الفاعليات البشرية في السياسة أو الفن أو الإنتاج المادي أو غير ذلك بحيث تكون لكل حقبة دلالتها التي لا تُنقل آلياً إلى حقبة أخرى⁽⁷¹⁾. وبناء على هذا، لا يكفي أن يضع النقيب تواريخ فاصلة، بل ينبغي أن يوضح ما الإشكالية المركزية التي تميز كل مرحلة/فترة لديه، وما المؤشرات الاجتماعية والسياسية التي تجعل سنوات معينة مثلاً حدوداً تفسيرية للمرحلة التاريخية، لا مجرد انعكاس لتحويلات الاقتصاد السياسي العالمي.

يضع إبراهيم بوتشيش معايير لكل حقبة تاريخية، أولها وجود إشكالية مركزية تميّز الحقبة وتستقطب الاهتمام وتفرض أسئلتها الملحة، وثانيها قيام الحقبة على نظرية تفسيرية يُقرأ التاريخ في ضوءها،

(69) للتوسع أكثر في قضية التحقيب أو "المؤرخ المحقب"، ينظر: سيار الجميل، تحولات الأزمنة: رؤية عربية للتحقيب التاريخي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017)؛ هيئة التحرير، "التحقيب في التاريخ العربي الإسلامي"، أسطور، مج 2، العدد 3 (كانون الثاني/يناير 2016)، ص 223-292؛ جاك لوغوف، هل يجب حقاً تقطيع التاريخ شرائح؟ ترجمة الهادي التيمومي (المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018).

(70) للمزيد حول فكرة التاريخ التسلسلي والحدوثي والتحقيب، ينظر:

Marcus Kreuzer, *The Grammar of Time: A Toolbox for Comparative Historical Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press, 2023), pp. 45-47.

(71) عبد الله العروبي، مفهوم التاريخ: 1- الألفاظ والمذاهب 2- المفاهيم والأصول، ط 4 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 282؛ يُنظر أيضاً: عبد الله العروبي، مجمل تاريخ المغرب، ط 5 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996).

وبعد ذلك وجود مرجعية فلسفية وتاريخية تُؤطر فهم الحقبة وتوجه تأويلها، أمّا المعيار الأخير فيتمثل في تأسيس الحقبة على تحولات عظمى تمس حياة الناس اليومية وسلوكهم الثقافي ومواقفهم وتؤدي إلى تبدل الثوابت السائدة⁽⁷²⁾. فالنقد ليس على معيار الاقتصاد، بل على أحاديته؛ إذ كان يمكن إدماج مؤشرات السياسية والاجتماعية، وخصوصاً أنه يتحدث عن المجتمع والدولة في الخليج، ولأنه حلل ضعف التحقيب "لأن المؤرخ لا يجد الجرأة أو حتى الحاجة إلى طرح فروض بهذا الاتساع التاريخي"⁽⁷³⁾. وهذا مفهوم، لأن مسألة التحقيب "ارتبطت بحرص المؤرخ على رصد القوانين التي تحكم الظواهر التاريخية وتفسير التحولات الحضارية وإدراك سيرورتها"⁽⁷⁴⁾. من هنا، يعترف النقيب بأن مثل هذا التحقيب يقود إلى "طرح عدد من الفروض ذات العمومية الشديدة التي تحتاج إلى دراسات معقمة لإثباتها"⁽⁷⁵⁾.

مع ما تنطوي عليه أعمال النقيب من قيمة تأسيسية في حقل دراسات الخليج والجزيرة العربية، فإن حدود تحقيبها لا تظهر في إغفال بعض الوقائع أو القوى المحلية فحسب، بل في أنّ المعيار الذي ينظم هذا التحقيب الذي يركز على الاقتصاد والإمبريالية أيضاً؛ ما يحد من قدرته على تفسير التحولات النابعة من داخل مجتمعات الخليج والجزيرة العربية نفسها وهي موضوع البحث في الأساس. وقد كانت القراءة - لو تمت - كفيفة لا بمجرد استكمال مادة التحليل التاريخية، بل أيضاً بناء منهج التحقيب على تبدل مراكز السلطة، وقيام دول وسقوطها، والهجرات الكبرى، والتغير الديموغرافي، وصعود التشكيلات السياسية المحلية، فضلاً عما رافق ذلك من إعادة تشكيل المجالين الاجتماعي والسياسي.

في هذا الإطار، كان يمكن للنقيب أن يمنح بعض الأحداث والتحولات النابعة من داخل الجزيرة العربية حضوراً أوضح في بناء تحقيبها، بحيث يسند الأهمية اللازمة للدول التي تعاقبت على السيطرة على قلب الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي مثل الدولة الجبرية⁽⁷⁶⁾، أو الدولة اليعربية⁽⁷⁷⁾، وحتى الدولة السعودية الأولى، لأن الفترات التي صنفها النقيب امتدت بين عامي 1509 و1985. وينسحب الاهتمام ذاته أيضاً على الهجرات الكبرى للقبائل والتجمعات البشرية الناتجة من القحط

(72) إبراهيم القادري بوتشيش، "الربيع العربي حلقة جديدة في التحقيب التاريخي: الإرهاصات التأسيسية لكتابة تاريخ غير مدوّن"، في: التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ (الإجابات الممكنة)، إعداد وتنسيق وجيه كوثرائي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 104.

(73) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 55-56.

(74) بوتشيش، الربيع العربي حلقة جديدة، ص 104.

(75) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 55.

(76) عبد اللطيف بن ناصر الحميدان، السلطنة الجبرية في البمامة وبلاد البحرين وعمان والمواجهة مع القوى المختلفة (الرياض: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2022)؛ خالد بن عزام بن حمد الخالدي وإيمان بنت خالد الخالدي، السلطنة الجبرية في نجد وشرق الجزيرة العربية (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011).

(77) حول دولة العاربة، ينظر مثلاً: السالمي؛ سلطان بن محمد القاسمي، تاريخ العاربة في عُمان 1623م-1747م (الشارقة: منشورات القاسمي، 2022).

والحروب، مثل هجرة قبيلة الفضول عام 1674 إلى جهة العراق⁽⁷⁸⁾، وهجرات وسط الجزيرة العربية، مثل ما حدث في أعوام 1654 و1674 و1703 وغيرها⁽⁷⁹⁾. ومع هذه النقائص، يمكن تأكيد أن النقيب لم يكن غافلاً عن أثر هذه القوى المحلية، بل التفت إلى حضورها، لا سيما في المقاومة المحلية، وركز على القرن الثامن عشر من خلال التحركين الإباضي والوهابي، غير أنه أدرج هذه العناصر ضمن تحليل للفترات الزمنية ظل قائماً، في مجمله، على معيار اقتصادي - إمبريالي خارجي⁽⁸⁰⁾.

من هذه الزاوية، كان في الإمكان أن تكون لدى النقيب وسائر المهتمين بالتاريخ الاجتماعي للخليج والجزيرة العربية قراءة مغايرة لمسار الدولة فيهما؛ قراءة لا تجعل الدولة الحديثة مُحصّلة متأخرة لتحويلات البنى الاقتصادية والتحويلات ذات العلاقة بديناميكيات الإمبريالية فقط، بل تراها أيضاً نتيجة لتفاعل هذه العوامل مع تحولات الداخل، السياسية والاجتماعية والديموغرافية والدينية التي انتبه إليها النقيب، لكنه لم يجعلها الأساس في تحقيقه.

3. حدود التحليل الطبقي للمجتمع الكويتي عند النقيب

يُمكن ملاحظة جانب لم يحظَ بتركيز كافٍ في البناء النظري والمنهجي لدى النقيب في كتاباته عن الخليج، وتحديدًا في المجتمع الكويتي. فقد حاول طرح إشكالية تشكّل الطبقات والتغيير الاجتماعي في الكويت من خلال التركيز على البنية الاجتماعية، وفرّق الطبقات الاجتماعية عن تركيب الطبقة بالمعنى التقليدي، ثم انتقل إلى محاولة تأطير نظري للتصنيف الطبقي في الكويت⁽⁸¹⁾، وتابع تحليله معتمداً على رصد بنية التجارة في الكويت ودورها في تشكيل العلاقات الاجتماعية، كما عمد إلى تعميم هذا النموذج، وأوضح أنه صالح يُطبّق على مجتمعات الخليج الأخرى⁽⁸²⁾. وفي هذا التنظير جوانب ثلاثة قابلة للنقد.

أ. اختزال آليات التمييز بين الطبقات

في محاولته التنظيرية لتصنيف الطبقي الاجتماعي في الكويت، ربطه النقيب بثلاث "آليات" اقتصادية وواحدة اجتماعية، وهي "صلة القرابة". وقد قسّم النقيب المجتمع إلى أربع طبقات: التجار

(78) عبد الله بن محمد البسام، تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق، تحقيق أحمد البسام (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2015)، ص 169.

(79) فيما يتعلق بأخبار القحط والهجرات الناجمة عنه، نجد المصادر النجدية مليئة بمثل هذه الأخبار ولا يقتصر الأمر على وسط الجزيرة العربية، بل يشمل حتى اليمن والحجاز وبقية أجزاء الجزيرة العربية مثل أحداث مجاعة 1077 هجري في مكة، وكذلك أحداث 1136 هجري في الشام واليمن وغيرها. ينظر على سبيل المثال: محمد بن عبد الله بن يوسف، تاريخ ابن يوسف، دراسة وتحقيق عويضة بن متيريك الجهني (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1999)؛ عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1982)؛ محمد بن عمر الفاخري، تاريخ الفاخري، تحقيق عبد الله بن يوسف الشبل (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1999).

(80) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 75.

(81) النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 49-50.

(82) يلقي النقيب هنا اللوم على المؤرخين كذلك، حيث يقول: "خاصة أنه لم يكن هناك نظام محاسبة ملائم لهذا الموضوع في الأدبيات التاريخية"، ويقصد في تفكيك البنية الطبقيّة في الكويت، ينظر: المرجع نفسه، ص 51.

(بمن فيهم الأسرة الحاكمة)، والوجهاء مثل ربانة السفن ورجال الدين، ثم أصحاب الحرف، وأخيرًا فئة البحارة والخدم⁽⁸³⁾.

لم يُعطِ النقيب العامل النَّسَبِي؛ أي صلة القرابة الدموية عن طريق التوالد أو تلك التي تتشكل عن طريق المصاهرة، ما يستحقه من عناية في تحليله. صحيحٌ أنه أشار إلى "صلة القرابة" بوصفها إحدى آليات تشكّل الطبقات، لكنه حصرها في طبقة التجار من دون أن يرى أثرها في الحراك الصاعد والحراك النازل داخل الطبقات الأدنى وفيما بينها، وكأنّ الانتماء العائلي لا دور له خارج دوائر النخبة الاقتصادية التجارية. إضافة إلى ذلك، قيّد النقيب وظيفة "صلة القرابة" باعتبارها وسيلة للحصول على المكافآت والامتيازات المستمرة ضمن الطبقتين الأوليين.

وعلى قاعدة استناد النقيب إلى المصادر التاريخية في تحليله السوسولوجي الطبقي، تبرز خصوصية السياق الخليجي؛ حيث يتعذر فصل التحليل الطبقي عن التحليل النسبي. فالأصلة القبليّة تُعد في بعض الحالات أهم من الثروة أو التعليم. وقد يؤدي ارتباط أحد الفئتين بأسرة تجارية كبرى، عبر المصاهرة، إلى تحقيقه حراكًا اجتماعيًا صاعدًا، ورفع مكانته الطبقيّة من دون أن يتغير وضعه الاقتصادي بالضرورة، بينما قد يظل شخصٌ من طبقة التجار محدود التأثير إن لم يكن منحدرًا من أصل قبلي "أصيل"⁽⁸⁴⁾. وهنا، يمكن أن يتدخل المؤرخ ليكمل الصورة التي وضعها عالم الاجتماع بتحليل دور النسب، بوصفه آلية غير مرئية لإعادة إنتاج البُنى الاجتماعية في الخليج والجزيرة العربية⁽⁸⁵⁾.

ومن الآثار التعديلية الممكنة لما قدمه النقيب، ما تفيد به المصادر التاريخية، من إمكانية تصنيف فئة التجار، مثلاً، من الناحية الاقتصادية إلى مجموعتين رئيسيتين، هما: التجار المؤثرون سياسيًا واقتصاديًا والتجار غير المؤثرين. ثمّ يتم تفريع التقسيم مرةً أخرى (تقسيم فرعي) لكل فئة بحسب عنصرين رئيسيين، هما: نوع النشاط التجاري الذي يزاوله التاجر، وانتماؤه الاجتماعي، الذي يتضمن التمييز بين

(83) المرجع نفسه، ص 56.

(84) يذكر النقيب أنّ فئة التجار وحاشية الأمير ترتبطان بصلة القرابة أو المصاهرة والجزء الأعظم من هاتين الجماعتين ينحدر من الأسر الأصبيلة أو الجماعات الأولى التي أسست الكويت. ينظر: المرجع نفسه، ص 52؛ لا يشير لفظ "الأصبيلة" في استخدام النقيب إلى ما هو مفهوم في السياق الاجتماعي المعتاد من أصالات قبلية ممتدة في التاريخ، بل يشير إلى تلك الأسر المؤسسة أو التي كانت أصلًا في تأسيس المشيخة.

(85) ثمة فئة من المؤرخين الموثقين تشغل بتاريخ الأنساب في الخليج والجزيرة العربية من خلال ذكر وتثبيت الأنساب وتفاصيل أصول القبائل حتى ربطها بالقبائل العربية كما تشكّلت قديمًا، وبالعودة حتى إلى ما قبل ظهور الإسلام ("الجاهلية"). وليست مقصودة هنا الكتب التي ناقشت تاريخ القبيلة من ناحية سياسية وثقافية واجتماعية، إنما يتعلق الأمر بما يُعرف في بعض التسميات بعلم الأنساب. وقد تنوعت طرائق الكتابة عن الموضوع؛ إذ هناك مخطوطات بعضها حُقق وبعضها لم يُحقق مثل ما كتبه سلمة بن مسلم العوتبي، وكذلك ما كتبه إبراهيم بن صالح بن عيسى، ومخطوطة في الأنساب والتاريخ لعبد الله بن عبد الرحمن البسام وكتابات لعثمان بن منصور في الأنساب لم تنشر ونبذة في أنساب أهل نجد لإبراهيم بن محمد بن ضويان، والصحيفة العدنانية والصحيفة القحطانية لحميد بن محمد بن رزيق وغيرها.

ومن هذه البحوث ما طُبِعَ كتبًا. ينظر على سبيل المثال: حمد الجاسر، جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد (الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، 1981)؛ راشد بن فاضل البنعلي، مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل (قبيلة آل بن علي): سُليم والمعاضيد، تحقيق حسن بن محمد آل ثاني (الدوحة: بدر للنشر، 2001)؛ سالم السيابي، إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان (د. م.): منشورات الكتب الإسلامي، (1965).

فئة الأصيل وغير الأصيل من ناحية النسب؛ أي الانتماء إلى واحدة من قبائل الجزيرة العربية، إضافةً إلى تقسيمات أخرى مركبة بين الأصل والانتماء المذهبي مثل التفريق بين الشيعة العرب والشيعة العجم وغيرهم، ويعتبر هذا التصنيف أكثر ملاءمةً لتحليل البنية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الزمنية قيد دراسة النقيب التي اعتمدت تعميمًا مُخلاً بالدقة⁽⁸⁶⁾.

يذكر النقيب أنّ المعلومات المتوافرة عن القطاعين الرئيسيين في التجارة في الكويت (الغوص وتجارة النقل) غير متوافرة لمعرفة مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني ككل⁽⁸⁷⁾. والحال أنه كان يمكنه أن يحصل على ما يحتاج إليه من معلومات، لو أنه حاول التماس ذلك بعناء أكبر في دفاتر الغوص والتجارة المتناثرة عند طبقة التجار التي صنّف أقسامها.

ب. عدم مطابقة التحليل للواقع الطبقي

لو استخدم النقيب الوثائق المتاحة عن طبقة الخدم⁽⁸⁸⁾، لأمكنه أن يقدم تصويرًا أكثر دقة حول مكانتهم الاجتماعية. فحين وصفهم بقوله: "فإن الخدم كانوا يأتون في درجة أدنى من البحارة في الترتيب الاجتماعي ووقعهم في هذه الدرجة بسبب علاقتهم الخاصة بالتجار [...] فمنهم من يكون في عداد الحراس الشخصيين (الفداوية) ومنهم من يقتصر عمله على القيام بالأعمال المنزلية الخفيفة"⁽⁸⁹⁾. بهذا، استبعد النقيب من تصنيفه البدو والعمال ذوي الإقامة القصيرة من تصنيفات المجتمع الكويتي، في حين لم يستبعدهم من التنظير الاقتصادي، وهو أمر يحتاج إلى المراجعة.

بحسب النقيب، كان البدو يمثلون 90 في المئة من البحارة⁽⁹⁰⁾، كما كان من الممكن أن يتفطن إلى أنّ مهنة الغوص على اللؤلؤ ليست مهنة عبور، في معنى أنّ قسوتها تجعلها مؤقتة؛ إذ كانت، في

(86) مثلاً يذكر النقيب أنّ التجار لا يقومون بأي عمل يدوي، وهذا مفهوم بسبب أنّ لديهم من يخدمهم، لكنه لم يوضح علاقة ذلك بالطبقة الاجتماعية، ولم يذكر المهنة التي يأنف منها بعض "الأصيلين"، والمهنة المقبولة لديهم. ففي الكويت مثلاً، في فترة ما قبل النفط، كان هناك القليل من التنوع من حيث العمل المتاح؛ أي إنّ تقسيم العمل الاجتماعي كان بسيطاً. وعلى الرغم من أنّ فئة الأضلاء كانت تنظر بازدراء إلى العمل اليدوي بصفة عامة، كان بعض الممتنمين إليها يشتغلون بأعمال "بسيطة". ينظر: "مقابلة المرحوم بإذن الله العم علي حسين اظيه من تقديم العم سيف مرزوق الشمالان 6 [تشرين الثاني/] نوفمبر 1967"، فهد الصقر، يوتيوب، 2013/9/21، شوهد في 2025/6/1، في: <https://acr.ps/1L9F2bS>. يذكر الشمالان في هذه المقابلة أنّه عمل في نقل المياه إلى المنازل. ينظر أيضاً: Alebrahim, *Kuwait's Politics Before Independence*, chap. 3.

(87) النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 51.

(88) هناك العديد من الوثائق التي تمتلكها الأسر، وقد حصل المؤلف على نسخ منها، وهي مراسلات أو وثائق خاصة بالبيع والشراء أو ما يطلق عليها محلياً بالعدسانيات. وفي هذه الوثائق، يُذكر صراحةً "الفداوية" و"الخدام" و"العبيد" و"رجال الشيوخ"، وغيرهم من فئات المجتمع. ثمة كذلك ذكر لمثل هذه المصطلحات في الشعر الشعبي أو النبطي، وهو جزء من الوثائق التاريخية غير المادية، أي غير المدونة. ومن نصوصها ما قاله راكان بن حثلين أمير العجمان: "من شاعر في حاض العلم باراك/ والراس لك في كل حال فداوي". ومما تُعلمنا به هذه الوثائق أنّ ثمة اختلافات حتى فيما تشير إليه تسمي "الخدام": فهناك فروق بين "خادم الشيوخ" و"خادم المنزل"، وغيرهما. وحتى الوثائق البريطانية قد تطرقت إلى مثل هذه المصطلحات، وخصوصاً فيما يتعلق بجانيتها العسكري. يُنظر على سبيل المثال تقرير عسكري عن الخليج، وفيه ذكر للفداوية، باعتبارهم جزءاً من الجيش: "تقرير عسكري عن شواطئ الجزيرة العربية المطلة على الخليج الفارسي، البحرين، الأحساء، قطر، عُمان المتصالحة وعُمان"، مكتبة قطر الوطنية، شوهد في 2026/1/6، في: <https://acr.ps/1L9F2k9>

(89) النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 56.

(90) المرجع نفسه، ص 55.

حقيقة الأمر، مهنة موسمية وفيها مكسب مُجزٍ ولا تحتاج إلى مهارات كبيرة، وهي في الوقت ذاته عصب اقتصاد تلك الفترة. لذلك، يُشارك فيها الكثيرون. ومن الواضح أنّ ثمة فارقاً بين أن تكون مهنة ما موسمية لمن يقوم بها بحيث يتفرغ لممارسة مهن أخرى في أوقات أخرى من السنة، وأن تكون عابرة بحيث لا تستقر الفئة المهنية الاجتماعية التي تمتنها. وبحسب سيف مرزوق الشملان، "كثير من أهل البادية في الكويت وغيرها من بوادي جزيرة العرب كانوا يعملون في الغوص على اللؤلؤ. وكانت الغالبية العظمى من البدو من الغاصة أي حوالي 90% من المجموع العام كلهم غاصة"⁽⁹¹⁾. وقد قلل النقيب، على الرغم من انتباهه للكثير من المعطيات الخاصة بالغواصة، بأثر من اعتماده الكلي تقريباً على التصنيف الاقتصادي، من استيعابه لمتغيرات أخرى كانت ستوسع التصنيف الطبقي. وقد يكون السبب في ذلك أنه، في كتاب صراع القبيلة والديموقراطية، اعتمد حصرياً على مراجع منشورة حديثة (في وقت كتابته) باللغتين العربية والإنكليزية، بدلاً من العودة إلى الوثائق الأسرية والتاريخ الشفهي، لا سيّما المُسجل منه، على وفرته في تلك الفترة، مثل برنامج صفحات من تاريخ الكويت⁽⁹²⁾.

ليست هذه الفروق هيئة، بل لها أثر كبير في التركيبة الطبقيّة للمجتمع وآثارها السياسية. فقد كان الفداوية في الغالب من البدو وبعضهم من الحضّر والعبيد، وباعتبارهم من الحراس الشخصيين، فإن أثرهم بالغ في دعم سلطة الحاكم والتأثير في التطور السياسي والاجتماعي في الكويت والخليج. وقد كان النقيب يعي ذلك، حيث ذكر "إن مؤسسة الحكم (الأسر الحاكمة) في الموانئ والمدن كانت تقف دائماً في مواجهة تنظيمات التجار والحرفيين والباعة والغواصين والبحارة [...] مستمدة القوة من الميليشيات القبليّة (والمقاتلة كالفداوية وغيرها) ومن انتمائها القبلي"⁽⁹³⁾.

لو كان اعتماد النقيب على الوثائق التاريخية وعلى عمل المؤرخين مختلفاً عما كان عليه، فما كان له أن يقف عند التصنيفات الطبقيّة كما قدمها بوصفها نتاج منهجية سوسيولوجية تركز على لحظة تشكّل الدولة الحديثة؛ بل كان سيعيد مساءلتها بوصفها نتاجاً تاريخياً طويل المدى. فالتصنيفات الطبقيّة التي وضعها، بدءاً بالتجار وصولاً إلى الخدم، لم تراعي المسار التاريخي الاجتماعي الذي أنتج تراتبها، وحدد موقع كل فئة في منظومة الامتيازات الرمزية غير المرتبطة بالاقتصاد بوصفه "آلية" تصنيف⁽⁹⁴⁾. وفي وجه آخر من المناقشة مع النقيب، يمكننا عدّ اختزال صلة القرابة في وظيفتها الاقتصادية وفي طبقة التجار على وجه التحديد، من دون النظر إلى أثرها في تسهيل الحراك النازل أو الصاعد، وصولاً إلى استثناء الطبقات الدنيا منه، إفرغاً للتحليل الطبقي من أبعاده البنوية، وكأن الطبقة معطى اقتصادي محض.

(91) سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ج 1 (الكويت: ذات السلاسل، 1986)، ص 379؛ وقد انتبه النقيب لهذا النص وذكره في: النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 55.

(92) ينظر على سبيل المثال: النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، الفصل الثالث، هامش 15-17.

(93) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص 39.

(94) النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 54.

ج. إغفال ذكر بعض الفئات الاجتماعية

تُغفل تحليلات النقيب ونموذجه للتحليل الطبقي حضور فئات اجتماعية فاعلة، وتعرّف إمّا على أساس مواطن سكنها مثل البدو وأبناء القرى، أو على أساس طبيعة أعمالها مثل العمال الموسمين والعيبد، أو على أساس أصولها "القومية" أو "الإثنية" مثل العجم، أو على أساس انتماءاتها المذهبية كلما كانت مؤثرة في مواقعها الفئوية والطبقية مثل الشيعة. إن إخراج هذه الفئات من التصنيف، يُنتج قراءة مبتورة للواقع الاجتماعي، ويعيد إنتاج الإقصاء ذاته الذي مارسه الدولة الوطنية المعاصرة في خطابها التاريخي، والذي يؤصل لفكرة قوى مركزية صوتها وحيد في صناعة الرواية التاريخية الرسمية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتاريخ البحري لدول الخليج العربي. وفي الوقت الذي يُفترض فيه أن يسهم هذا التحليل السوسولوجي في تفكيك هذه السرديات الرسمية، نجد أنّ النقيب، في بعض مواضع تحليله، قد وقع في إعادة إنتاجها عبر استبعاده لفئات ظلّت تؤدي أدوارًا اقتصادية واجتماعية محورية في المجتمع. على المؤرخ أن لا يكتفي من موقعه النقدي بتكرار التصنيفات الجاهزة، بل عليه إعادة قراءة البنى الاجتماعية من أسفل، مستدعيًا الوثيقة التاريخية، مثل: سجلات الزواج ومحكمة السالفة (محكمة الغوص)، ودفاتر الديون، وكذلك من مقابلات البحارة أنفسهم، الموجودة والمسجلة في الكويت منذ بدايات استقلال الدولة، للكشف عما أغفلته النماذج النظرية الكبرى⁽⁹⁵⁾.

على خلاف ما قام به النقيب، يتعامل المؤرخ، في المعنى الحق لاحترام المقتضيات المنهجية لحرفته، وفق ما تفيده به الأدوات التي عليه أن يوفرها من تاريخ شفهي، ووثيقة، وشعر شعبي، وغير ذلك، مع الانتباه عند تحليل ما يجده فيها من معلومات إلى أبعادها الاجتماعية التي تحيل على النسب، بآليته من توالد ومصاهرة، بوصفه من آليات إعادة إنتاج لا الثروة ولا الجاه فحسب، بل كذلك السلطة الاجتماعية، بما يجعله مؤثرًا في الطبقة الاجتماعية من ضمن مؤثرات أخرى. ومن ثمّ يمكن أن يفكك المؤرخ "الأصالة" النسبية والعرقية في هذه الحالة لا بوصفها صفة طبيعية، بل بوصفها أداة هيمنة رمزية تضع معايير الانتماء الطبقي وتفرضها، مُعيدة إنتاجها جيلًا بعد جيل.

يُبرز هنا المؤرخ العلاقة المعقدة بين العمل والمكانة، ويظهر أنّ الطبقة لا تُحدّد فقط من خلال الوظيفة أو الثروة، بل تُبنى كذلك عبر سياقات أوسع تشمل الانتماء العرقي، والنسب، والهوية الثقافية والدينية. وكل هذه العناصر التي تُعدّ مركزية في تشكّل الطبقات في مجتمعات الخليج، ظلت هامشية أو مغيبّة في نموذج النقيب التحليلي الذي ركّز بدرجة أساسية على الاقتصاد بوصفه المحدّد شبه

(95) أتفهم صعوبة الحصول على هذه المصادر، حتى في وقتنا الحالي، لكن السعي في طلبها ومحاولة إعادة قراءتها أمر ضروري. وما قد يبسر الأمر أنّ بعض هذه المصادر مثل السجلات والمخطوطات التي كانت "مختفية" أو "مخفية"، ظهرت في بدايات القرن الحادي والعشرين، وصارت متوافرة عبر الإنترنت أو في صيغة كتب مطبوعة. ينظر مثلاً: محاضر اجتماعات مجلس 1938، في: عادل العبد المغني، يوميات مجلس الأمة التشريعي الأول (الكويت: [د. ن.].، 2020)؛ مع الإشارة إلى أنّ العبد المغني قد أزال بعض الأسماء من المحاضر، وكذلك بعض المخطوطات المتعلقة بنقد الوهابية مثل الصواعق الرعود. ينظر: عبد الله بن داود الزبيري الحنبلي، رد العلامة ابن داود على الوهابية المسمى بالصواعق والرعود، تحقيق عبد الله راشد المضري (بلفاست: مكتبة الجابي، 2022).

الوحيد للانتماء الطبقي، متجاهلاً التفاعلات الاجتماعية الرمزية التي تعيد إنتاج التفاوت الطبقي بمعايير تتجاوز المعيار الاقتصادي الصِّرف⁽⁹⁶⁾.

خاتمة

انطلقت هذه الدراسة من الحاجة إلى التوفيق بين كتابة التاريخ من منظور سوسيولوجي، وتدوين التاريخ الاجتماعي في الخليج والجزيرة العربية على نحو نقدي. في هذا السياق، خلصت الدراسة في تتبعها لتوظيف النقيب للتاريخ إلى أنّ استدعائه للمادة التاريخية لا يعمل بوصفه اشتغالياً تاريخياً في ذاته، بل بوصفه دعامة تفسيرية ضمن بناء نظري. كما يتبين أنّ هذا التوظيف تشكل في مواضع عبر عمليات التحقيب التي قام بها النقيب وغلب عليها المنظور الاقتصادي وكذلك في التحليل الطبقي. ومن ثمّ، فهذا المشروع وإن أغنى حقل دراسات الخليج والجزيرة العربية، فإنه يبقى في حاجة إلى إحكام أدوات القراءة التاريخية للسياقات التاريخية التي ناقشها، وهو دور يلام عليه المؤرخ المشتغل بالتاريخ الخليجي أيضاً لعدم قيامه بدوره.

تأسيساً على هذا الاستنتاج وغيره مما تقدم في التحليل، يمكن القول إنّ تجربة النقيب في الاستناد إلى مُنجز الكتابة في الكويت خاصةً، وفي الخليج عامةً، من أجل تحقيق مشروع في علم الاجتماع، تكشف تقصير المؤرخين في أداء دورهم المعرفي بسبب قلة فهمهم التخصصات الأخرى التي تعمل في دراسات الخليج على وجه الخصوص، وبسبب بعدهم عن المصادر التاريخية كالثائق الأثرية والمحلية غير المطبوعة والتاريخ الشفهي والمخطوطات. كما تُظهر تجربة النقيب إشكالية الكتابة في دراسة المجتمعات الخليجية من موقع مزدوج، حين يضطر عالم الاجتماع إلى ارتداء عباءة المؤرخ، ويدعو هذا إلى الانتباه إلى ما يضطلع به الأول. فعلى الرغم من أنّ هذا التداخل أسهم في إثراء حقل دراسات الخليج والجزيرة العربية، كما بادر إلى الدعوة إليه النقيب ومارس بعض جوهه، أدى غياب الأدوات التاريخية الدقيقة في عمله، واعتماده على مصادر، ثانوية أحياناً، ومن دون مساءلة سياقها وحدودها، في بعض الأحيان إلى تعميمات أو إسقاطات بنوية لم تُراع خصوصية التحولات التاريخية التي شهدتها المجتمعات الخليجية عامة، والمجتمع الكويتي خاصة.

(96) ربما يكون النقيب في هذا الجزء قد لخص الجزء المتعلق بالتقسيمات الطبقيّة في أطروحته للدكتوراه غير المنشورة، والذي يؤكد الشكوك في أنّ النقيب أوكل إلى شخص غير مختص مهمة الترجمة الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح أفكاره وإلى الأخطاء الإملائية التي لا يرتكبها شخص متخصص، وابن للمنطقة مثل خلدون النقيب. من ذلك مثلاً كلمات مثل "نوخيثا" ويقصد بها نوخدة أو "غالاتا" أي قلاطة، وهي ضريبة يأخذها الحكام في موانئ الخليج على اللؤلؤ وكذلك صبادو اللؤلؤ "الغابيس"؛ أي غواصو اللؤلؤ. فالنقيب لا يمكن أن تكون منه مثل هذه الأخطاء. ينظر: النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية، ص 53؛ من يعود إلى أطروحة دكتوراه النقيب، لا سيّما الفصلين الثاني والثالث، سيجد نقاشاً أعمق لمثل هذه الأفكار من تلك المضمنة في كتبه باللغة العربية. ومن المهم إيضاح أنّ هذه الدراسة غير معنية بكل إنتاج النقيب. لذلك، لم أتطرق إلى الأطروحة على جودتها، مع محاولة مناقشة كل ما كتبه النقيب بالعربية قدر المستطاع. ينظر:

لقد وجد النقيب نفسه أمام غياب موصوف للتاريخ الاجتماعي النقدي لدول الخليج والجزيرة العربية ومجتمعاتها؛ ما دفعه إلى نقد المؤرخين وانتقاد كتابتهم التاريخية، وأن يتولى أدوارهم، فكتب التاريخ من منظور علم الاجتماع، واستند في منجزه في علم الاجتماع إلى التاريخ. وعلى الرغم من نجاحه في إضاءة كثير من الزوايا المعتمدة من واقع مجتمعات الخليج وتاريخها، صار منجزه اليوم، وعلى الأخص من ناحية توظيفه للتاريخ، في حاجة إلى إعادة قراءة ومساءلة تاريخية من جهة، وفي علم الاجتماع من جهة أخرى. وتتأكد ضرورة إعادة القراءة هذه لأن أعمال علماء الاجتماع، مثل أعمال المؤرخين، عن المنطقة، تكثفت وتزايدت منتجاتها، وشهدت أدواتها ومناهجها وطرائق الاشتغال بمصادرها تحولات مهمة، لا بهدف النفي أو الإلغاء، بل من أجل البناء والتوسيع وإعادة الفهم في ضوء إمكانيات ومصادر ونماذج تحليلية أكثر اتساقاً مع سياق المنطقة وتعقيدها.

وليس من سياق أكثر موثقة من هذا للاستجابة للحاجة اليوم إلى الاتجاه نحو بلورة نماذج تحليلية بديلة، تنطلق من الوثيقة، والتاريخ الشفهي، والفئات المهمشة، وتوظف المفاهيم والنماذج التحليلية ونظريات علم الاجتماع في تصافر للتخصصات يعيد النظر في طرائق تحليل الطبقات والبنى الاجتماعية من أسفل. ومثل هذا التوجه من شأنه أن يسهم في إنتاج معرفة أكثر عمقاً وتعددية، تتجاوز منطق السرديات الرسمية والمركزيات الأكاديمية التي سيطرت طويلاً على الكتابة التاريخية الاجتماعية في الخليج والجزيرة العربية.

References

المراجع

العربية

- الأزكوي، سرحان بن سعيد. كشف الغمة: الجامع لأخبار الأمة. ج 2. تحقيق حسن محمد النابودة. بيروت: دار البارودي، 2006.
- الآلوسي، محمود شكري. تاريخ نجد. القاهرة: [د. ن.]، 1924.
- أمين، سمير. الطبقة والأمة في التاريخ والمرحلة الإمبريالية. بيروت: دار الطليعة، 1980.
- البسام، عبد الله بن محمد. تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق. تحقيق أحمد البسام. الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2015.
- بن بشر، عثمان بن عبد الله. عنوان المجد في تاريخ نجد. تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ. الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1982.
- بن يوسف، محمد بن عبد الله. تاريخ ابن يوسف. دراسة وتحقيق عويضة بن متيريك الجهني. الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1999.

- البنعلي، راشد بن فاضل. مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل (قبيلة آل بن علي): سليم والمعاضيد. تحقيق حسن بن محمد آل ثاني. الدوحة: بدر للنشر، 2001.
- بيرك، بيتر. علم الاجتماع والتاريخ. ترجمة داوود صالح رحمة. دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع الترجمة، 2007.
- الجاسر، حمد. جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد. الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، 1981.
- الجميل، سيار. تحولات الأزمنة: رؤية عربية للتحقيب التاريخي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017.
- حبيدة، محمد. المدارس التاريخية: برلين - السوربون - ستراسبورغ (من المنهج إلى التناهج). الرباط: دار الأمان، 2018.
- حمزة، فؤاد. قلب جزيرة العرب. القاهرة: المطبعة السلفية، 1933.
- الحميدان، عبد اللطيف بن ناصر. السلطنة الجبرية في اليمامة وبلاد البحرين وعمان والمواجهة مع القوى المختلفة. الرياض: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2022.
- الحنبلي، عبد الله بن داود الزبيري. رد العلامة ابن داود على الوهابية المسمى بالصواعق والرعود. تحقيق عبد الله راشد المضري. بلفاست: مكتبة الجابي، 2022.
- الخالدي، خالد بن عزام بن حمد وإيمان بنت خالد الخالدي. السلطنة الجبرية في نجد وشرق الجزيرة العربية. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011.
- الخصوصي، بدر الدين. دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ط 2. الكويت: ذات السلاسل، 1984.
- خلدون النقيب: إحياء لدوره الثقافي والعلمي. باقر النجار ويعقوب الكندري (محرران). الكويت: جامعة الكويت، 2024.
- دوس، فرانسوا. التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد. ترجمة محمد الطاهر المنصوري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون: 1516-1916. دمشق: مكتبة أطلس، 1974.
- رستم، أسد. مصطلح التاريخ. وندسور: منشورات هنداي، 2017.
- الرشيد، عبد العزيز. تاريخ الكويت. بغداد: المطبعة العصرية، 1926.

- روجر، أوين [وآخرون]. الحياة الفكرية في المشرق العربي (1890-1939). إعداد مروان بحيري. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- الزركلي، خير الدين. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ط 15. بيروت: دار العلم ملايين، 2002.
- السالمي، نور الدين. تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان. السيب: مكتبة الإمام نور الدين السالمي، 2000.
- السيابي، سالم بن حمود. إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان. [د. م.]: منشورات الكتب الإسلامي، 1965.
- _____ . عُمان عبر التاريخ. مسقط: وزارة التراث والثقافة، 2001.
- الشملان، سيف مرزوق. تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي. الكويت: ذات السلاسل، 1986.
- التاريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ (الإجابات الممكنة). إعداد وتنسيق وجيه كوثراني. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- العبد المغني، عادل. يوميات مجلس الأمة التشريعي الأول. الكويت: [د. ن.]، 2020.
- العروي، عبد الله. مجمل تاريخ المغرب. ط 5. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996.
- _____ . مفهوم التاريخ: 1- الألفاظ والمذاهب 2- المفاهيم والأصول. ط 4. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005.
- الفاخري، محمد بن عمر. تاريخ الفاخري. تحقيق عبد الله بن يوسف الشبل. الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1999.
- الفراع، عز الدين. "الدولة التسلطية في المجتمعات العربية بين خلدون النقيب وعبد الله حمّودي: مساهمة مشرقية-مغربية في النظرية الاجتماعية النقدية". عمران. مج 11، العدد 43 (صيف 2022).
- القاسمي، سلطان بن محمد. تاريخ يعاربة في عُمان 1623م-1747م. الشارقة: منشورات القاسمي، 2022.
- كار، إدوارد. ما هو التاريخ؟ ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل. ط 3. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986.
- كوثراني، وجيه. تاريخ التأريخ: اتجاهات، مدارس، مناهج. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

لوغوف، جاك. التاريخ الجديد. ترجمة محمد الطاهر المنصوري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

_____ . هل يجب حقاً تقطيع التاريخ شرائح؟ ترجمة الهادي التيمومي. المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018.

المسكري، سيف بن عدي. الإمامة والصراع على السلطة في عُمان أواخر دولة اليعاربة: 1131هـ/1719م - 1162هـ/1749م (دراسة في التاريخ السياسي). مسقط: دار الغشام للنشر والترجمة، 2014.

النقيب، خلدون حسن. صراع القبيلة والديموقراطية: حالة الكويت. بيروت: دار الساقى، 1996.

_____ . في البدء كان الصراع! جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة، عند العرب. بيروت: دار الساقى، 1997.

_____ . آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة. بيروت: دار الساقى، 2002.

_____ . الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 [1991].

_____ . المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف). ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 [1987].

هيئة التحرير. "التحقيب في التاريخ العربي الإسلامي". أسطور. مج 2، العدد 3 (كانون الثاني/يناير 2016).

الوقيان، خليفة. الثقافة في الكويت: بواكير - اتجاهات - ريادات. ط 6. الكويت: [خليفة الوقيان]، 2014.

وولف، إريك. أوروبا ومن لا تاريخ لهم. ترجمة فاضل جتكر. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2004.

الأجنبية

Alebrahim, Abdulrahman. *Kuwait's Politics Before Independence: The Role of the Balancing Powers*. Berlin: Gerlach Press, 2019.

Al-Freih, Mohamed A. "The Historical Background of the Emergence of Muhammad ibn'Abd al-Wahhab and his Movement." Phd. Dissertation. University of California. Los Angeles, 1990.

- Al-Naqeeb, Khaldoun H. "Changing Patterns of Social Stratification in the Middle East: Kuwait (1950–1970) As A Case Study," PhD. Dissertation. The University of Texas at Austin. Austin, 1975. at: <https://acr.ps/1L9F33c>
- Bourdieu, Pierre & Roger Chartier. *The Sociologist and the Historian*. David Fernbach (trans.). Cambridge: Polity Press, 2015.
- Butler, R.D.O. *The Roots of National Socialism, 1783–1933*. London: Faber & Faber, 1941.
- Erasga, Dennis (ed.). *Sociological landscape: Theories, Realities, and Trends*. Rijeka: InTech, 2012.
- Harrison, Paul W. *The Arab at Home*. New York: Thomas Y. Crowell, 1924.
- Juhany, Uwidah Metaireek. "The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social, Political and Religious Conditions in Najd during Three Centuries Preceding the Wahhabi Reform Movement." PhD. Dissertation. University of Washington. Washington, 1983.
- Kreuzer, Marcus. *The Grammar of Time: A Toolbox for Comparative Historical Analysis*. Cambridge: Cambridge University Press, 2023.
- Mutawa, Abdullah M. "The Ulama of Najd from the Sixteenth Century to the Mid-Eighteenth Century." PhD. Dissertation. University of California. Los Angeles, 1989.
- Setton, Kenneth Meyer. *Europe and the Levant in the Middle Ages and the Renaissance*. London: Variorum Reprints, 1974.
- Williams, Raymond. *Culture and Society, 1780–1950*. London: Penguin, 1975.
- Wolf, Eric R. *Europe and the People without History*. Berkeley: University of California Press, 1982.

وديعة العرابيد | Wadee Alarabeed*

حرب بطريقةٍ أخرى: مآزق إعادة إعمار غزة بعد الإبادة

War by Another Means: The Impasse of Gaza's Reconstruction After Genocide

ملخص: تتناول الدراسة إعادة إعمار قطاع غزة بوصفها عملية جرت ضمن بنية الإفقار التنموي، الذي يُفهم هنا بوصفه أحد أشكال الحكم الاستعماري الاستيطاني القائم على محو مقومات التنمية وتدمير الاقتصاد، ومحو السكان الأصليين وإزالتهم على المدى البعيد. وتجادل بأن توظيف المقاربات السابقة لإعادة الإعمار في زمن الإبادة يعدّ مجازفة، لما ينطوي عليه من احتمالات استمرار الحرب الإبادية بطرائق أخرى. وتبين أن أيّ عملية إعادة إعمار مستقبلية ستواجه تحديات بنيوية، أبرزها الأزمة الإنسانية الناتجة من الإبادة، واستمرار الحصار، وغياب جهة مسؤولة موحّدة ذات رؤية محلية، وأزمة التمويل، وعدم استقرار المساعدات الدولية. وتخلص إلى أن إعادة الإعمار المستدامة لن تكون ممكنة ما لم تقترن بإنهاء الحصار وتحدي بنية الإفقار التنموي، وترتبط بمسار أوسع نحو حق تقرير المصير والتحرر ضمن مشروع وطني فلسطيني موحد.

كلمات مفتاحية: إعادة الإعمار، الإبادة، الاستعمار الاستيطاني، غزة، فلسطين.

Abstract: This study examines the trajectory of reconstruction in Gaza as a process unfolding within a structure of de-development, understood here as a form of settler-colonial governance aimed at erasing the foundations of development, destroying the economy, and, more broadly, eliminating the indigenous population. It argues that employing past approaches in the current reconstruction risks turning reconstruction into a mechanism for the continuation of the genocide. The study further demonstrates that any future reconstruction process will confront major structural challenges, including the severe humanitarian crisis produced by genocide, the continuation of the blockade, Palestinian political division, chronic funding shortages, and the volatility of international aid. It concludes that sustainable reconstruction will remain unattainable unless it is accompanied by an end to the siege, the dismantling of the structures of de-development, and its integration into a broader trajectory toward self-determination and emancipation within a unified Palestinian national project.

Keywords: Reconstruction, Genocide, Settler Colonialism, Gaza, Palestine.

* باحث، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، قطر.

Researcher, Center for Conflict and Humanitarian Studies, Qatar.

Email: wadee.alarabeed@chs-doha.org

مقدمة

دخل قطاع غزة، منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مرحلة غير مسبوقة في تاريخه السياسي الحديث، إثر حرب الإبادة التي شنتها عليه إسرائيل واستهدفت كل مظاهر الحياة المدنية فيه، وحوّلتها إلى إحدى أكثر مناطق العالم معاناةً على مستوى الخسائر البشرية، ودماراً على مستوى الخسائر المادية، يُضاف إليهما حصار شامل حرم السكان من الماء والكهرباء والوقود والمواد الغذائية، وأفضى إلى انهيار كامل في الخدمات العامة والبنية التحتية. ولم تكن هذه الحرب الإبادة حدثاً طارئاً أو معزولاً، بل شكّلت ذروة مسارٍ تاريخي طويل من العنف الاستعماري بدأ مع نكبة عام 1948، وتواصل مع احتلال قطاع غزة عام 1967 بوصفه امتداداً للمشروع الاستعماري الاستيطاني، ثم تعززت بسياسات الحصار المفروضة منذ عام 2006، وسلسلة العمليات الإسرائيلية العسكرية الشاملة Massive، التي كان أبرزها في أعوام 2008/ 2009، و2012، و2014، و2021، و2022، وشنت جميعها بعد أحداث الانقسام الفلسطيني وسيطرة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على السلطة في القطاع⁽¹⁾، وتبعت كلاً منها محاولات متكررة لإعادة الإعمار.

غير أنّ إعادة الإعمار بالطريقة التي جرت بعد تلك العمليات العسكرية لم تحقق غاياتها المعلنة في التنمية والتعافي كما حدث في تجارب أخرى⁽²⁾، حيث خُطط لها ونُفذت في ظل خضوع القطاع لسياسات الإفقار التنموي، وواقع سياسي وأمني معقد⁽³⁾. وقد انشغلت دراسات عديدة بتحليل أدوار الجهات المانحة والسياسات الدولية، وبالتحديات التقنية واللوجستية التي رافقت عمليات إعادة الإعمار⁽⁴⁾، مع تركيزٍ خاص على أثر الحصار الإسرائيلي في إعاقته مساره⁽⁵⁾. ومقارنةً بهذه الدراسات، تميّز هذه الدراسة بإسهامٍ تحليليٍّ يتمثل في توظيف إطار مفهومي مركّب يجمع بين مفهومي الإفقار التنموي والاستعمار الاستيطاني، بما يسمح بتسليط الضوء على القيود البنيوية التي تحكم عملية إعادة إعمار قطاع غزة. ومن خلال هذا الإطار، تسعى الدراسة لتجاوز المقاربات التقنية والإنسانية السائدة، وإعادة تفسير الإعمار بوصفه عملية تجري ضمن بنية تُعيد إنتاج القيود ذاتها، وتحدّ من إمكان تحقيق تنمية مستدامة في القطاع.

(1) للمزيد حول العمليات العسكرية الإسرائيلية التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة خلال الفترة 2003-2023، ينظر: مجد أبو عامر ووديع العرابيد، "الحرب الإسرائيلية على حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: خلفيات معركة 'وحدة الساحات' وأثارها الاستراتيجية"، ورقة استراتيجية، رقم 6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022/9/20، ص 2-8، شوهد في 2025/12/7، في: <https://tinyurl.com/bde85ahz>

(2) Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2016), pp. 430-470.

(3) Wadee Alarabeed, "The Myth of Gaza's Reconstruction: The Rise and Fall of Reconstruction Space Under the Israeli Siege," *Journal of Peacebuilding & Development*, vol. 19, no. 1 (2024), pp. 110-116.

(4) خالد وليد محمود، "إعادة إعمار قطاع غزة: السياقات والتحديات"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/11/12، شوهد في 2025/12/1، في: <https://tinyurl.com/4eh7ma2b>

Sansom Milton, Ghassan Elkahlout & Saba Attallah, "Shrinking Reconstruction Space in the Gaza Strip: Rebuilding after the 2021 and 2022 Wars," *Conflict, Security & Development*, vol. 24, no. 1 (2024), pp. 49-78.

(5) Alison Martin & Simone Klawitter, "Trading Water: The Worsening Water Crisis and the Gaza Reconstruction Mechanism," *Briefing Paper*, Oxfam International, 2017.

تُجازف العديد من الخطط المقترحة لإعادة إعمار القطاع بالوقوع في الفخ نفسه الذي وقعت فيه التجارب السابقة. ففي زمن الإبادة، برزت نقاشات دولية متعددة حول مستقبل القطاع، يعكس بعضها استمرار أنماط التفكير المرتبطة بالاستعمار الاستيطاني⁽⁶⁾، وتكشف أطروحات أخرى عن نزعة استعمارية ذات طابع كولونيالي - استثماري تنظر إلى القطاع بوصفه فضاءً ساحلياً قابلاً للتشكيل من جديد من النواحي العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، بمعزلٍ عن واقع الاحتلال الاستيطاني القائم من جهة، وعن المشروع التحرري للشعب الفلسطيني من جهة أخرى⁽⁷⁾. ففي هذا التصور، يُختزل القطاع في "قطعة أرض مطلة على الساحل" أو واجهة بحرية "ذات قيمة كبيرة"⁽⁸⁾، على حدّ تعبير جاريد كوشنر⁽⁹⁾. وقد تجلّى هذا المنظور نفسه في تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترمب خلال لقائه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو في البيت الأبيض في 4 شباط/ فبراير 2025، حين طرح فكرة تحويل غزة إلى "ريفيرا الشرق الأوسط" تحت إدارة/ وصاية أميركية⁽¹⁰⁾؛ وهو طرح يربط إعادة الإعمار بترتيبات استعمارية تتجاوز مسألة إعادة البناء إلى تشكيل جديد للمجالين السياسي والديموغرافي في القطاع، ما يفتح الباب أمام مشاريع تستهدف العبث بمصير الفلسطينيين في غزة.

عموماً، لم يحظَ مفهوم إعادة الإعمار بتعريفٍ موحدٍ في الأدبيات، بل اكتسب معانيً متعددة تبعاً للجهات التي صاغته نظرياً أو مارسته عملياً، وقد تطلّب عقوداً ليتبلور بوصفه عمليةً شاملة. فالأمم المتحدة تنظر إلى إعادة الإعمار بوصفها عملية سياسية إصلاحية تهدف إلى بناء مؤسسات قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار⁽¹¹⁾، في حين يتصورها البنك الدولي على أنها عملية تتضمن إصلاحات اقتصادية تهدف إلى استعادة النشاط الاقتصادي⁽¹²⁾. وفي المقابل، تميل المقاربات الإنسانية إلى التركيز على المجتمع ذاته، وقدرته على تحقيق المصالحة والتسامح والتعافي الاجتماعي بعد الحرب⁽¹³⁾. ثم بدأت أدبيات متنامية في الحث على اعتماد مقاربة أكثر شمولية لإعادة الإعمار، وهي

(6) "خطة ترامب لتهجير سكان قطاع غزة: أصل الفكرة، آفاقها، وتداعياتها"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025/2/10، شوهد في 2025/12/10، في: <https://tinyurl.com/y9n44szz>

(7) المرجع نفسه.

(8) المرجع نفسه.

(9) Will Weissert, Michelle L. Price & Zeke Miller, "Trump Talks Gaza Takeover and other Takeaways from his Appearance with Netanyahu," *Associated Press*, 5/2/2025, accessed on 10/12/2025, at: <https://acr.ps/1L9zQz4>

(10) Ibid.

(11) Boutros Boutros-Ghali, "An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-Keeping," *International Relations*, vol. 11, no. 3 (1992), pp. 201-218.

(12) "Conflict Prevention and Post-conflict Reconstruction: Perspectives and Prospects," World Bank Group, 31/8/1998, accessed on 30/12/2025, at: <https://tinyurl.com/mbw4tnwm>

(13) Michael G. Wessells, "Post-Conflict Healing and Reconstruction for Peace: The Power of Social Mobilization," in: James D. White & Anthony J. Marsella (eds.), *Fear of Persecution: Global Human Rights, International Law, and Human Well-Being* (Lanham, MD: Lexington Books/ Rowman & Littlefield, 2007), pp. 257-278; Mainlehwon Ebenezer Vonhm, "Key Elements of Social Cohesion in Conflict-affected Societies: A Critical Literature Review," *Cogent Social Sciences*, vol. 11, no. 1 (2025), pp. 1-18; Petra Kleindienst & Matevž Tomšič, "Human Dignity and Transitional Justice in European Post-Conflict Societies," *International Journal of Politics, Culture, and Society* (2025), pp. 1-31; Athanasios Stathopoulos, "Post-Intervention Reconstruction and the Responsibility to Rebuild," *Social Sciences*, vol. 11, no. 8 (2022).

المقاربة التي تبناها الدراسة، باعتبارها عملية تتضمن إعادة بناء أسس الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي دمرتها الحرب، وترميم النسيج المجتمعي الذي تضرر بفعلها، وليست مجرد تمرين أو مشروع تكنوقراطي مادي⁽¹⁴⁾، مع الأخذ في الاعتبار أن معظم هذه المقاربات تُستخدم عادةً في سياق ما "بعد النزاع" أو "ما بعد الحرب". لكن التجربة الفلسطينية تُظهر أن هذا التحول لم ينعكس فعلياً في الممارسة؛ إذ وُظفت مشاريع إعادة الإعمار في قطاع غزة لتلائم المصلحة الإسرائيلية، ما حوّلها إلى وسيلة لإدارة الحصار المفروض عليه طوال عقود. ومما يزيد الأمر تركيماً وتعقيداً أن إعادة إعمار القطاع لا تأتي في سياق "ما بعد الحرب"، لأن الحرب نفسها لم تنته، بل تجري إعادة إنتاجها كل مرة عبر أشكال مختلفة ضمن سياق من الإفقار التنموي الاستعماري الاستيطاني.

تعتمد هذه الدراسة على مقارنة تحليلية نوعية، تستند إلى مراجعة منهجية لمجموعة متنوعة من المواد، تشمل الأدبيات الأكاديمية، وأوراق السياسات، وتقارير المنظمات الدولية، ومواد إعلامية باللغتين العربية والإنكليزية. وقد تمثلت معايير اختيار مدونة البحث في أنها تعرض تجارب إعادة إعمار للقطاع عقب الحصار الإسرائيلي الذي فرض عليه بعد عام 2006، وجملة العمليات العسكرية التي شنت بعده، مع التركيز على أبرزها التي كانت في أعوام 2008/2009، و2012، و2014، و2021، و2022. وترد في هذه المواد معلومات كمية وكيفية حول آثار السياسات الاستعمارية الإسرائيلية في الاقتصاد المحلي الفلسطيني المحاصر في القطاع، مع تركيز خاص على ما كان منها من جرّاء الحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل، ولا تزال، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وإضافةً إلى ذلك، تعدّ الدراسة تجارب إعادة الإعمار المطوّرة محدّداً من محددات اختيار المواد ضمن مدونة البحث. وحتى تستند الدراسة إلى مرجعية تحليلية تساعد في بلوغ أهدافها، فإنها تناقش ما تعرضه مدونة البحث من معلومات وخطط وسياسات في ضوء عدد من البحوث والدراسات النظرية المهمة بقضايا التنمية في السياق الاستعماري، وخاصة البحوث التي تعتمد مفاهيم من قبيل الإفقار التنموي والاستعمار الاستيطاني في دراسة السياق الفلسطيني، وهو ما وقرّ عدّة مفاهيمية مناسبة لأغراض البحث. وقد عولجت موادّ المدونة باعتماد تقنية تحليل المحتوى، وذلك بالتركيز على ثلاثة محاور هي: السياسات التي تنظّم عملية إعادة الإعمار، ومجريات هذه العملية، ومآلاتها. وبهذه المرجعية النظرية والأدوات المفهومية والإجراءات المنهجية، تسعى الدراسة لتجديد تحليل سياسات إعادة إعمار القطاع وخططها وتجاربها، ولا سيما من خلال اختبار إمكانية اعتبار أن هذه السياسات لا تعمّر، بل تجدد أسس إفقار تنموي مخطط له ومرتبّط بالاستعمار الاستيطاني. تلك هي الفرضية الأساسية التي تنطلق منها الدراسة، على أن تعود إلى المناقشة المفهومية والنظرية في الخاتمة وعند عرض بعض الرؤى البديلة مما هو قائم في إعادة الإعمار.

(14) Maheshika M. Sakalauriya, Richard P. Haigh & Dilanthi Amaratunga, "A Conceptual Framework to Analyse Consequences of Post Conflict Reconstruction Interventions," *Procedia Engineering*, vol. 212 (2018), pp. 894-901; Alpaslan Özerdem, "Post-Conflict Reconstruction: Concepts, Issues and Challenges," in: Pauline Eadie & Wyn Rees (eds.), *The Evolution of Military Power in the West and Asia: Security Policy in the Post-Cold War Era* (London: Routledge, 2015), pp. 34-58.

ولبلوغ هذا الغرض، تقع الدراسة في ثلاثة أقسام. يُحلل القسم الأول سياسات عملية إعادة إعمار قطاع غزة ما قبل حرب الإبادة، ويناقش علاقاتها المتشعبة بالسياسات الاقتصادية الاستعمارية الاستيطانية وخطتها "التمنوية"، وما نجم عنها من وقائع سياقية وحقائق بنوية. في حين يستعرض القسم الثاني الواقع الذي خلّفته حرب الإبادة ومحدودية تطبيق المقاربات السابقة لإعادة الإعمار. أمّا القسم الثالث، فيبحث في أبرز التحديات التي تعترض عملية إعادة الإعمار، بما في ذلك الأزمة الإنسانية العميقة، واستمرار الحصار، وغياب جهة موحّدة برؤى محلية، وأزمة التمويل، وعدم استقرار المساعدات الدولية، فضلاً عن التحديات الثقافية. وتخلص الدراسة إلى خطورة تكرار المقاربات السابقة في عملية إعادة الإعمار الحالية؛ إذ يعني ذلك، في خضم الإبادة الشاملة التي تعرّض لها القطاع، استمرار حرب الإبادة بطرائق أخرى.

أولاً: سياسات إعادة إعمار قطاع غزة ما قبل الإبادة

تمارس إسرائيل في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وكذلك تجاه الفلسطينيين الذين بقوا في أراضي 1948، نمطاً من الاستعمار يقوم على الاستيطان والضمّ والفصل العنصري. أمّا قطاع غزة، فقد خضع قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر لشكل متمايز من هذا النمط، تمثل في الحصار، أو ما يسمّيه إعلان بايه "السجن الأمني المشدّد"⁽¹⁵⁾. ولم يكن هذا الحصار مجرد إجراء أمني أو اقتصادي، بل كرّس نظاماً سياسياً قاسياً حكمت إسرائيل من خلاله القطاع، فأحكمت السيطرة على حدوده، وقيدت فيه حركة الأفراد والبضائع على نحو صارم، في بنية يمكن فهمها، كما يشير مجد أبو عامر، على أنها "إبادة بطيئة" أو "باردة"، ويصفها بـ "متلازمة القفص - السكين، التي حوّلت غزة إلى منطقة استثناء ثابتة Constant Zone of Exception، وخلقت البيئة التي مكّنت إسرائيل من تنفيذ هجماتها الدورية المميّزة بالحديد والنار، مكثّفة الموت، ورامية بالسكاكين داخل القفص"⁽¹⁶⁾. وفي هذا السياق ذاته، يرى عزمي بشارة أن "احتلال عام 1967 [...] ليس احتلالاً كلاسيكياً تمارسه 'دولة طبيعية'، بل يشكّل استمراراً للاستعمار الاستيطاني نفسه"⁽¹⁷⁾. ويتمثل الطموح الكامن في هذا المشروع في إقامة عالم خالٍ من الفلسطينيين. وبهذا المعنى، يُعدّ الحصار أحد أكثر تجليات الاستعمار الاستيطاني تطرفاً؛ إذ يجسّد سياسة تهدف إلى سلب الفلسطينيين مختلف أنواع السلطة الذاتية وإخضاعهم لمجموعة من العقوبات والقيود البنيوية القاسية، تصل في أقصى حالاتها إلى الإبادة والقتل الجماعي والتطهير العرقي⁽¹⁸⁾.

(15) Ilan Pappé, *The Biggest Prison on Earth: A History of Gaza and the Occupied Territories* (New York: Simon and Schuster, 2016).

(16) مجد أبو عامر، "الإبادة فعل سياسي... عن غزة وحروبها"، فسخة، 2023/10/24، شوهد في 2026/3/31، في: <https://acr.ps/1L9Ba9f>

(17) عزمي بشارة، "استعمار استيطاني أم نظام أبارتهايد: هل علينا أن نخترنا؟"، عمران، مج 10، العدد 38 (2021)، ص 13-43.

(18) تنبغي الإشارة هنا إلى أنّ الدراسات تختلف في تحديد المرحلة الزمنية التي شهدت تشديد نظام الحصار المفروض على قطاع غزة؛ فبعضها يرجع بدايته إلى عام 2005 عقب تنفيذ خطة أرئيل شارون لما سُمّي "فك الارتباط الأحادي الجانب" عن القطاع وفق المصطلح الإسرائيلي، في حين تربطه دراسات أخرى بعام 2006 إثر أسر المقاومة الفلسطينية للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، أو بعام 2007 تحديداً بعد سيطرة حركة حماس على السلطة في غزة. غير أنّ بعض الأدبيات تعود بجذور الحصار إلى فترة أقدم من ذلك، إلى أوائل التسعينيات، بل حتى إلى ما قبلها، على اعتبار أن نظام الحصار أو نظام السجن المفتوح لا يعدّ حدثاً طارئاً أو ردّة فعل إسرائيلية على حدث معيّن، بل سياسة استعمارية متراكمة اتخذت أشكالاً متعددة عبر الزمن. ينظر: Roy.

وضمن هذا الفهم، وعلى المستوى الاقتصادي - الاجتماعي، تجادل سارة روي بأنه يمكن فهم حالة التدهور الاقتصادي السياسي في قطاع غزة من خلال مفهوم "الإفقار التنموي" De-development الذي اقترحه لتسمية ما تمارسه إسرائيل من سياسة حرمان ممنهجة تحول دون تحقيق الاقتصاد الفلسطيني نموًا ذاتيًا، وتُبقية في حالة تدهور، كما حدث منذ احتلال القطاع عام 1967⁽¹⁹⁾. وتعرّف هذه السياسة بأنها "عملية التفكيك المتعمد والمنهجي للاقتصاد المحلي وقدرته الإنتاجية، بما يؤدي إلى تقويض أسس التنمية المستدامة ومنع المجتمع من تحقيق نمو اقتصادي مستقل"⁽²⁰⁾. وتشير إلى أن القطاع شهد تحولاً تدريجياً على مدى عقود، انتقل خلاله من فضاء اقتصادي شديد الارتباط بإسرائيل ومتشابك مع اقتصاد الضفة الغربية إلى وضع يتسم بالعزلة المتزايدة والانفصال البيوي عن محيطه الاقتصادي؛ الأمر الذي جعله أكثر عرضة لدورات متكررة من الوقوع تحت العنف الاستعماري وعدم الاستقرار. وتوضح أن هذه التحولات لم تكن عابرة، بل اتخذت طابعاً تراكمياً أدى إلى ترسيخ أنماط من الضعف البيوي التي باتت تشكل ملامح دائمة للاقتصاد الغزّي⁽²¹⁾.

تناقش روي أن الإفقار التنموي يتأسس على عملية بنوية مركبة تبدأ بنزع الملكية Expropriation، ومن ثمّ إحكام السيطرة الاستحواذية والاستيلائية على الأرض والموارد الاقتصادية الأخرى. وتوضّح أن هذه العملية تستهدف "إضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد أو تدميرها"؛ إذ إنها لا تقتصر على الموارد المادية، بل تمتد أيضاً لتحطّم البنى الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج الاقتصادي. وتؤدي القيود التي تفرضها السلطات الاستعمارية الإسرائيلية على وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية، إلى جانب تدمير الأصول الإنتاجية التي تحتويها، خلال عملياتها العسكرية، إلى إضعافٍ مستمرٍ لقدرة المجتمع المحلي الفلسطيني وقواه المنتجة على الفعل الإنتاجي⁽²²⁾. وتضيف روي أن الإفقار التنموي يتعمّق من خلال آلية الدمج والتخارج Integration and Externalization، حيث يُعاد دمج الاقتصاد المحلي الفلسطيني في اقتصاد استعماري مهيمٍ بطريقة تضمن تبعية الأول للثاني، وحرمانه من قدرته على استقلال شروط العمل فيه ومصادر دخله، ودفع فوائده إلى خارجه. ويعني هذا، كما تؤكد روي، أن هذه العملية تقوم على "إعادة توجيه العمل والتجارة والإنتاج بعيداً عن الاقتصاد المحلي"، بما يجعله معتمداً على الخارج بدلاً من أن يكون قائماً بذاته⁽²³⁾. وليست هذه الآثار سياقية ولا طارئة ولا عابرة، بل هي، كما تؤكد روي مرةً أخرى، ذات أبعاد تتمركز حول نزع المؤسسة Deinstitutionalization عن الاقتصاد المحلي؛ أي إضعاف مؤسساته الاقتصادية والإدارية أو تفكيكها، حارمةً إياه مما يشكل الإطار التنظيمي لأيّ عملية تنموية ويعرقل عمل هذه المؤسسات ويمنعها من أداء

(19) Ibid.

(20) Ibid., pp. 128-129.

(21) Ibid., pp. 128-132.

(22) Ibid., pp. 130-131.

(23) Ibid., pp. 131-132.

وظائفها التنموية. ولا يكفي الإفقار التنموي بنزع الصفة المؤسسية، بل يستبدل شبكة المؤسسات بنظام من القيود أيضاً⁽²⁴⁾.

لا يعكس الإفقار التنموي، باعتباره هذه الآليات الثلاث، نزع الملكية والدمج التبعي ونزع المؤسسة، كما تخلص روي في تحليلها له، مجرد حالة من "التخلف التنموي" Underdevelopment، الذي قد ينبجم عن أزمات داخلية أو تحولات خارجية غير مقصودة في أي اقتصاد، بل يمثل عملية نشطة تؤدي إلى "اقتصاد غير مترابط وغير قادر على تحقيق تنمية مستقلة"؛ إذ يجري تقويض إمكانيات التراكم والإنتاج على نحو ممنهج⁽²⁵⁾. ويمكن قراءة حالة غزة ضمن هذا الإطار المفهومي - النظري، بوصفها نموذجاً مكثفاً لهذه العملية، حيث تتكامل القيود المفروضة على موارد اقتصادها، مع أنماط من التبعية الاقتصادية التي تربطه بالاقتصاد الاستعماري الإسرائيلي وضعف بنيته المؤسسية، لتنتج اقتصاداً يعاني اختلالات بنيوية عميقة مفروضة عليها استعمارياً.

وتضيف روي أنه، بعد عام 2004، عملت سياسات الإفقار التنموي في قطاع غزة من خلال تبني إسرائيل نهجاً قائماً على مرحلتين مترابطتين: تمثلت الأولى في استخدام القوة العسكرية لتدمير المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الفلسطينية والبنية التحتية في القطاع، في حين تمثلت الثانية في فرض قيود وعقوبات اقتصادية مشددة. وأدى ذلك إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وتراجع فرص كسب الدخل، وإعادة تشكيل أنماط الاستهلاك والادخار والاستثمار⁽²⁶⁾. وبمرور الوقت، انعكست آثار كل هذه السياسات الممنهجة على تدهور تدريجي في مستويات المعيشة لسكان قطاع غزة، تزامن مع فرض إغلاق شامل عليه براً وبحراً وجواً؛ ما زاد من إحكام السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية عليه وفصله عن محيطه الخارجي. وترى روي أن هذه السياسات يمكن فهمها على أنها أشكال من العنف البنيوي والمادي، تتجلى في ممارسات مثل اقتلاع السكان وتشريدهم، والاستيلاء على أراضيهم ومواردهم، وتدمير ممتلكاتهم، وتفكيك بناتهم الإنتاجية، وإقصاء المهارات والكفاءات من بينهم، وحرمانهم من الحماية القانونية؛ وهي كلها إجراءات تسييس استعماري شامل للحياة الاجتماعية والاقتصادية⁽²⁷⁾.

وتهدف هذه الممارسات، وفقاً للمنظور الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، إلى تقويض الأسس المادية لوجود المجتمع، وتجريده من طاقاته الاقتصادية وإرثه السياسي، وإخضاع نشاطه اليومي لمنظومة من الضبط والعقاب، بما يندرج ضمن سياسات العقاب الجماعي التي تمارسها إسرائيل في قطاع غزة⁽²⁸⁾. ويُفهم هذا الإفقار التنموي، بوصفه من مكونات سياسات الاستعمار الاستيطاني التي تستهدف، في أقصى أشكالها تطرفاً، إقصاء السكان و/أو طردهم و/أو إبادةهم. بتعبير آخر، يشكل

(24) Ibid., p. 132.

(25) Ibid.

(26) Ibid.

(27) Ibid.

(28) Ibid.

الإفقار التنموي أحد أوجه ما يسمّيه باتريك وولف "منطق المحو أو الإزالة" الذي يتبعه الاستعمار الاستيطاني، ويتجسد في سياسات مثل مصادرة الأراضي، والتهجير القسري، وإعادة تشكيل الفضاء الجغرافي والديموغرافي، إضافةً إلى أنظمة الفصل العنصري التي تُنظّم الحركة والحقوق السياسية، والحصار والقمع المتكرر للسكان الأصليين⁽²⁹⁾. لذلك، توصف عملية التنمية في السياق الفلسطيني بأنها "خرافة" أو "أسطورة"⁽³⁰⁾. وما دام من يضعون خطط إعادة الإعمار لا يأخذون هذه الحقيقة في الاعتبار، فإنهم لن يروا أنها محكومة بنظام استعماري يعمل على نحوٍ دوّوب ومنظّم ومتعمّد ومستمر على "جعل المكان غير قابل للحياة"⁽³¹⁾. والمفارقة أن هذه الطبيعة البنوية لعملية الإعمار ليست غائبة عن إدراك الفاعلين والمانحين الدوليين؛ إذ يدرك كثير منهم القيود التي تحكم العملية⁽³²⁾.

في الواقع المعيش، صُمّمت عمليات إعادة الإعمار السابقة في غزة ونُفذت ضمن منظومة من القيود السياسية والاقتصادية التي فرضها السياق الاستعماري الاستيطاني، قوامها الحصار والتحكم في الموارد والمواد والتمويل. ومن هذا المنطلق، ترى روي أن ما يتعرض له قطاع غزة لا يمكن أن يفهم على أنه نتاج أزمات طارئة، بل هو نتيجة "سياسات ذات دلالات سياسية واقتصادية" واضحة، ذات طابع بنوي. وينطبق ذلك على مسار إعادة الإعمار في قطاع غزة، ولا سيما بعد عام 2014، حيث كان محكومًا بقيود بنوية جعلت فشله شبه محتوم؛ إذ جرى ضمن سياق الإفقار التنموي، ومن دون إطار سياسي ناظم أو تصور اقتصادي واضح، وفي ظل استمرار الحصار الإسرائيلي⁽³³⁾.

وفي هذا الإطار، كانت كل محاولة لإعادة الإعمار في غزة حتى عام 2023 محكومة بمعادلة دقيقة، تحدد من خلالها السلطات الاستعمارية الإسرائيلية ما يُسمح بدخوله، ولمن، وكيف، وتحت أيّ غطاء تمويلي أو إداري. ومن خلال هذه المنظومة، تحوّلت إعادة الإعمار إلى عملية مراقبة منظّمة تتحكم فيها إسرائيل وتخضع لمعايير "الأمن الإسرائيلي" وسياساته⁽³⁴⁾. فعلى سبيل المثال، يتبدّى هذا في آلية إعادة إعمار غزة Gaza Reconstruction Mechanism, GRM، وهي منظومة أنشئت عام 2014 بعد العملية العسكرية الشاملة ضد القطاع التي استمرت 51 يومًا، بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة وإسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف تنظيم دخول مواد البناء والمساعدات الخاصة بعملية إعادة الإعمار. وقد صُمّمت هذه الآلية بواجهة إنسانية لتسهيل دخول مواد البناء وإدارة التمويل، لكنها تحوّلت عمليًا إلى نظام مراقبة شامل تتحكم فيه إسرائيل على نحو تام؛ ما ساهم في ترسيخ

(29) Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), pp. 387–409.

(30) خليل نخلة، أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، ترجمة ألبرت أغازريان (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004).

(31) Roy.

(32) Milton, Elkahlout & Attallah.

(33) Roy, pp. 406–412.

(34) Ibid.

الحصار المفروض⁽³⁵⁾، لتغدو العملية شكلاً من أشكال "هندسة الإفقار التنموي"، حيث تُدار الموارد بما يكفي للحفاظ على الحد الأدنى من البقاء من دون أيّ تمكين حقيقي للمنطقة وسكانها⁽³⁶⁾.

وبالنظر إلى كل هذه المعوقات البنوية التي تحكم إعادة الإعمار، لم يقتصر تكثف الخطاب حولها في غزة خلال العامين الأخيرين، بما فيه من حديث متكرر عن مشاريع وبرامج وتمويلات، بتحوّل اقتصادي واجتماعي يحدّ من عملية الإفقار، بل على العكس من ذلك، تزامن مع ترسخ الاعتماد على المساعدات الخارجية واتساع مؤشرات التدهور الاقتصادي. فبحسب تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي عن الاقتصاد الفلسطيني، أدى الحصار المستمر والتدمير المتكرر للبنية الاقتصادية إلى إضعاف قدرة الاقتصاد المحلي على توليد الدخل وفرص العمل؛ الأمر الذي جعل المساعدات الإنسانية أحد مصادر عيش الفلسطينيين الرئيسة⁽³⁷⁾. وتشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" إلى أن نحو 80 في المئة من سكان القطاع كانوا يعتمدون، قبل عام 2023، على المساعدات الدولية نتيجة تآكل الاقتصاد المحلي وتراجع الاستثمار والإنتاج فيه في ظل القيود المفروضة على حركة الناس والسلع والموارد⁽³⁸⁾. وتُظهر بيانات البنك الدولي لعام 2024 اتساع الفجوة الاقتصادية بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ إذ بلغ معدل الفقر في القطاع نحو 64 في المئة مقارنةً بنحو 12 في المئة في الضفة، وهو ما يعكس عمق الاختلال الاقتصادي بين المنطقتين⁽³⁹⁾ اللتين يفترض أن تكونا مندمجتين اقتصادياً. أمّا خلال حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، فقد ارتفعت هذه التقديرات لتشير إلى أن أكثر من 90 في المئة من السكان باتوا يعتمدون على المساعدات الخارجية⁽⁴⁰⁾.

تظهر هذه المراجعة أن حالة غزة تمثّل نموذجاً فريداً لما يمكن تسميته "إعادة الإعمار تحت الإفقار التنموي". فإعادة الإعمار في هذا الفضاء ليست أداة لإصلاح ما تهدّم، بل تستخدمها القوة المستعمرة لإدارة العنف الاقتصادي الاستعماري من دون المساس بأسبابه. ويستوجب الوقوف على هذا التقييم إعادة التفكير في موقع الفلسطيني ضمن منظومة الاقتصاد المحلي الواقع تحت السيطرة الاستعمارية، وما يمكن أن يدار فيه من عمليات. وقد بيّن التقييم الذي وقفنا عليه أن الإعمار لا يُدار من أجله بقدر ما يُدار نيابةً عنه، بما أنه، في أغلب الأحيان، لا يضمن له تملك القرار في تحديد أولوياته أو توجيهه

(35) Laila Barhoum, "Still Treading Water: Reviewing Six Years of the Gaza Reconstruction Mechanism and the Dire Water Situation in the Gaza Strip," *Briefing Paper*, Oxfam International, 22/3/2021, accessed on 2/12/2025, at: <https://acr.ps/hBybH00>

(36) Ibid.

(37) "Prior to Current Crisis, Decades-long Blockade Hollowed Gaza's Economy, Leaving 80% of Population Dependent on International Aid," *Press Release*, UN Trade & Development (UNCTAD), 25/10/2023, accessed on 16/12/2025, at: <https://tinyurl.com/yttfv623>; "World Bank Issues New Update on the Palestinian Economy," *Press Release*, World Bank, 23/5/2024, accessed on 16/12/2025, at: <https://tinyurl.com/yc25chh3>

(38) "Prior to Current Crisis."

(39) "World Bank Issues New Update on the Palestinian Economy."

(40) "UNRWA: 90% of Gaza's Population Relies on Aid and one Meal every 24 Hours," *Wafa*, 24/11/2025, accessed on 16/12/2025, at: <https://acr.ps/hBybHqJ>

الموارد التي تُصرف باسمه. وبذلك يبدو الإعمار - الذي يُفترض أن يعيد إلى الفلسطينيين القدرة على الإنتاج الاقتصادي والفعل الاجتماعي المرتبط به - عمليةً محكومةً بالفشل في بلوغ ما يُعلن لها من أهداف؛ نظرًا إلى منطق الإزالة، الذي يقوم عليه الاستعمار الاستيطاني، للسكان ولمقدراتهم الاقتصادية ولمواردهم الإنتاجية. وبذلك، يصبح الحديث عن إعادة الإعمار، من دون الحديث عن التحرر من الحصار والإفقار التنموي والاستعمار الاستيطاني، نوعًا من الإيهام بمعالجة الظواهر العارضة بالففز فوق الأسباب الجذرية للعنف، وتحويل السياسة إلى إدارة تقنية للإبادة، لا يمكن أن تضمن سوى استمرارها بأدوات بيروقراطية وإنسانية.

ثانيًا: واقع الإبادة في غزة وحدود المقاربات السابقة

مبدئيًا؛ كما تُظهر البحوث النظرية والمفهومية والدراسات الميدانية التي أتينا على بعضها في المراجعة السابقة، تمثل إعادة الإعمار فرصةً للمجتمعات المتأثرة بالأزمات والكوارث والحرب والظروف السياسية - العسكرية التي تخلف خرابًا وانهايارات اقتصادية وأضرارًا مادية في البنى التحتية والإنتاجية مع ما يصحبها من آثار اجتماعية في بنى المجتمع ذاته وتماسكه وقدرته على البقاء. وزيادة على خصائص إعادة الإعمار هذه، ينبغي أن يكون لأوضاع ما بعد العدوان الاستعماري أو في ظل سيطرة استعمارية على المجتمع المعني بها، وخاصة إذا كانت تلك السيطرة من نمط الاستعماري الاستيطاني، وتعتمد سياسات إبادة، خصائص إضافية. فإذا ما ثبتت الجدوى التحليلية للمفاهيم التي عرضنا استخدامها في هذا السياق، وصحت الأسس النظرية التي بينا صلاحيتها في دراسة الوضع الفلسطيني، وفي غزة على الأخص، فإن هذه الخصائص لا ينبغي النظر إليها بوصفها طارئة، بل يتعين اعتبارها شروطًا بنوية لإعادة الإعمار تقيّد مساره وتحكم مآلاته.

وبحسب العديد من المؤشرات، يتّضح أن الواقع الذي خلّفته الحرب الإبادة، التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة وسائر فلسطين، قد ضاعف من قيود إعادة الإعمار؛ وهو ما تكشفه مؤشرات حجم الدمار وتداعياته. وبالفعل، تُظهر البيانات الأولية صورةً كارثية غير مسبوقه؛ إذ تشير بعض التقديرات إلى تدمير نحو 90 في المئة من البنية التحتية للقطاع⁽⁴¹⁾. ويشير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إلى أن أكثر من 270 ألف فلسطيني، أي نحو 12 في المئة من سكان قطاع غزة، تعرّضوا للقتل أو الإصابة أو الاعتقال منذ بدء الحرب حتى 22 تشرين الأول / أكتوبر 2025. وخلال ما يزيد على عامين من الحرب، بلغ عدد القتلى نحو 75190 فلسطينيًا، من بينهم ما لا يقل عن 70248 مدنيًا، بما يعادل قرابة 90 في المئة من إجمالي الضحايا. وشمل ذلك أيضًا 21310 أطفال، أي نحو 30 في المئة من القتلى، إضافة إلى 13987 امرأة، بنسبة تقارب 20 في المئة من إجمالي الضحايا⁽⁴²⁾.

(41) "No one Fully Survived: Shocking Statistics Expose the Devastating Scope of Israel's Genocide in Gaza," Euro-Med Human Rights Monitor, 22/10/2025, accessed on 31/12/2025, at: <https://tinyurl.com/4abbunsd>

(42) Zeina Jamaluddine et al., "Traumatic Injury Mortality in the Gaza Strip from Oct 7, 2023, to June 30, 2024: A Capture-recapture Analysis," *The Lancet*, vol. 405, no. 10477 (2025), pp. 469-477.

وتشير تقديرات مجموعة من المنظمات الدولية عن تقييم أولي للأضرار والاحتياجات، صدرت في شباط/ فبراير 2025، إلى أنّ حجم الأنقاض يُراوح بين 41 و47 مليون طن، وأن هذه الكميات الهائلة تفرض تحدياتٍ لوجستية وبيئية تتطلب تمويلًا يفوق قيمة الأضرار المادية في بعض القطاعات⁽⁴³⁾. بعبارةٍ أخرى، بلغ حجم الركام الناجم عن الحرب الإبادية خلال الأشهر الخمسة عشر الأولى ما يعادل 17 ضعف حجم الركام الناجم عن جميع الحروب السابقة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة منذ عام 2003⁽⁴⁴⁾. وقد أدى التدمير الواسع للبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والجامعات ومحطات المياه ومولدات الكهرباء، إلى شللٍ كليٍّ في الخدمات الأساسية، وتدهور سريع في الأوضاع الصحية والاجتماعية، في سياق غياب أيّ استجابة دولية فعّالة⁽⁴⁵⁾.

وتُقدّر احتياجات إعادة الإعمار والتعافي لما بعد حرب الإبادة في غزة بنحو 53 مليار دولار أميركي، ووفقًا للتقييم الأولي للأضرار والاحتياجات⁽⁴⁶⁾. وتُقدّر الأضرار المادية وحدها بـ 30 مليار دولار، تصدّرها قطاع الإسكان بنسبة 53 في المئة من الأضرار، يليه قطاع التجارة والصناعة بنسبة 20 في المئة، ثم قطاعات البنية التحتية الحيوية مثل الصحة والمياه والنقل بنسبة 15 في المئة⁽⁴⁷⁾. أمّا الخسائر الاقتصادية غير المباشرة، الناتجة من فقدان الإنتاجية والإيرادات، فقد بلغت نحو 19 مليار دولار، وأثّرت في قطاعات التعليم والصحة والتجارة على نحو خاص⁽⁴⁸⁾.

لقد تحوّل اقتصاد غزة، في سياق الحرب الإبادية، إلى "اقتصاد إبادة"، حيث لم يكن الدمار مجرد نتيجة جانبية للحرب، بل كان أيضًا جزءًا من بنية اقتصادية أوسع تتداخل فيها المصالح العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بإدارة العنف المسلح الاستعماري والاحتلال الاستيطاني. وأنتجت الحرب نفسها أنماطًا جديدة من النشاط الاقتصادي المرتبط بالتسليح والمراقبة والسيطرة على الموارد وإعادة تنظيم الفضاء العمراني، فتحوّلت معاناة السكان بسبب دمار البنية التحتية إلى عنصر ضمن منظومة اقتصادية تستفيد من استمرار الإبادة بدلًا من منعها أو ردعها⁽⁴⁹⁾. ويشير صلاح الدين العجلة إلى أنّ الحرب على غزة أحدثت انهيارًا اقتصاديًا عميقًا، تمثل في تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 83.2 في المئة عام 2024، مع خسارة يومية بلغت نحو 25 مليون دولار، وتدمير أو تضرر 82 في المئة

(43) "Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA)," United Nations, European Union & World Bank, February 2025, accessed on 31/12/2025, at: <https://tinyurl.com/mrbjmwcc>

(44) Nick Eardley & Matt Murphy, "How 15 Months of War has Devastated Gaza," *BBC*, 16/1/2025, accessed on 24/12/2025, at: <https://tinyurl.com/mpjxj5rb>

(45) "Damage to Gaza Causing New Risks to Human Health and Long-Term Recovery – New UNEP Assessment," *Press Release*, UN Environment Programme, 18/6/2024, accessed on 24/6/2025, at: <https://tinyurl.com/3xbrefmw>

(46) "Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA)," p. 3.

(47) *Ibid.*, pp. 32–33.

(48) *Ibid.*

(49) Francesca Albanese, "From Economy of Occupation to Economy of Genocide. Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967," Human Rights Council, Session 59, 16/6–11/7/2025, Agenda Item 7, UN Doc. A/HRC/59/23 (Geneva: United Nations, 2025).

من منشآت القطاع الخاص و83 في المئة من المرافق التجارية. وبلغت الأضرار المباشرة نحو 29.88 مليار دولار، إضافة إلى خسائر اقتصادية تُقدَّر بنحو 19.05 مليار دولار؛ أي ما مجموعه 48.9 مليار دولار، مع تركّز الضرر في قطاع الإسكان بقيمة 15.8 مليار دولار. ويؤكد أن ما جرى ليس مجرد أزمة عابرة، بل "أكبر صدمة اقتصادية واجتماعية في تاريخه"، حيث تدمر اقتصاد القطاع إلى حد بعيد وفادح⁽⁵⁰⁾.

ضمن هذا السياق، وجّه عدد من الخبراء انتقادات حادة إلى المقاربات الدولية المطروحة لإعادة إعمار القطاع بعد الإبادة، معتبرين أنها تنطوي على مخاطر تكرر إخفاقات السياسات السابقة التي صيغت ضمنها عمليات الإعمار، من دون الاستفادة من دروسها البنوية⁽⁵¹⁾. وفي هذا الإطار، انتقدوا ما يُعرف بـ "مجلس السلام" الذي أنشأه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدفع من الإدارة الأميركية الحالية، واعتبروه إطاراً يفتقر إلى الشرعية، ويعيد إنتاج أنماط التدخل الخارجي في إدارة عملية إعادة الإعمار، على نحو يتعارض مع حق تقرير المصير، ويتجاهل مضامين رأي محكمة العدل الدولية، ويكرّس نهجاً ذا طابع استعماري في توجيه مسارات الإعمار. وانتقدوا أيضاً المقاربات التي تتعامل مع إعادة إعمار غزة بوصفها فرصة استثمارية أو "جنة عقارية"، مؤكدين أن مثل هذه التصورات تُفَرِّغ الإعمار من مضمونه الاجتماعي والسياسي، وتُغفل كونه عملية مرتبطة بحق السكان في إعادة بناء حياتهم وبيئتهم على نحو ينسجم مع حقوقهم وكرامتهم وتصوّراتهم لكيفية تلبية احتياجاتهم.

وضمن هذا المشهد، تبرز حالة غزة بوصفها مثلاً تتقاطع فيه إعادة الإعمار مع بنية استعمارية، ويجري تصدير صورتها ضمن أطر تقنية وإنسانية تبدو محايدة ظاهرياً. وفي هذا السياق تحديداً، يتبادر إلى التحليل سؤال جوهري: كيف يُنزع الطابع السياسي عن عملية إعادة الإعمار في غزة؟ توضح نادرة شلهوب-كيفوركين أن هذا النزاع يأتي بوصفه جزءاً من سياسات إسرائيل الاستعمارية، لا استثناءً منه، حيث يعمل على تقديم المعاناة الفلسطينية من خلال عدسات الضحية والصدمة والخطاب الإنساني، بينما تُمحي جذورها الاستعمارية والسياسية، فيُجرّد الفلسطينيون من سياق الاحتلال والتهجير والاستعمار الاستيطاني، ويُقصّون عن إطار الحداثة والسيادة⁽⁵²⁾.

ومع أن تحليلها لا يقدم إجابةً شاملة عن السؤال المطروح، فإنه يوضح المراد هنا. فضمن هذا الفهم، يُجرّد الفلسطينيون من إنسانيتهم، ويُعاد تصوير حياتهم على أنها "حياة عارية"⁽⁵³⁾، ومن ثم تخيلهم "كائناتٍ غير قابلة للعيش" وموتها غير "قابل للثناء"، على حد تعبير جوديث بتلر⁽⁵⁴⁾. ويُنزع كذلك

(50) صلاح الدين العجلة، "تداعيات العدوان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة وتحديات التعافي الاقتصادي"، عمران، مج 14، العدد 53 (صيف 2025)، ص 123-127.

(51) "خبراء أمميون: 'مجلس السلام' في غزة مناورة انتهازية غير شرعية وإعمار غزة حق أصيل"، الجزيرة نت، 2026/3/3، شوهده في <https://tinyurl.com/47ba4rjy>، في: 2026/3/4

(52) Nadera Shalhoub-Kevorkian, "Human Suffering in Colonial Contexts: Reflections from Palestine," *Settler Colonial Studies*, vol. 4, no. 3 (2014), pp. 277-290.

(53) *Ibid.*, p. 287.

(54) Judith Butler, *Prearious Life: The Powers of Mourning and Violence* (London: Verso, 2004), pp. xiv-xv.

الطابع السياسي من العملية من خلال أمنة إعادة الإعمار، عبر ربط المساعدات الخارجية بأمن إسرائيل دونما إيلاء أمن الفلسطينيين أي اعتبار⁽⁵⁵⁾. وبناء عليه، لا يُمثّل نزع الطابع السياسي عن إعادة الإعمار حياداً، بل يشكّل جزءاً من بنية المنظومة الاستعمارية الاستيطانية ذاتها، التي تُحوّل المساعدات الخارجية إلى مشروع إنساني وأمني منفصل عن الجذور السياسية للصراع؛ ما يجعلها امتداداً لمنطق الهيمنة على المجتمع المُستعمر.

يمكن تمثيل ذلك من خلال عرض الكيفية التي تمارس بها القوى المانحة دورها في عملية إعادة الإعمار. فبدلاً من الضغط السياسي على القوة المحتملة لإنهاء الحصار، تنخرط في بنيتها عبر الامتثال لشروطه والتكيف مع محدداته؛ ما يُفضي إلى تحوّل المساعدات من أداة دعم للفلسطينيين إلى أداة ضبط لهم وسيطرة عليهم. ويبرز ذلك بوضوح في قبول العديد من المانحين لآلية إعادة إعمار غزة GRM بوصفها الإطار الإجرائي المنظم للعملية، على الرغم من الانتقادات العديدة التي وُجّهت إليها⁽⁵⁶⁾. وقد أسهم هذا القبول في إضفاء قدرٍ من الشرعية على الآلية وترسيخها أمراً واقعاً، بدلاً من الدفع نحو مقاربات بديلة أكثر فاعلية في معالجة العوائق البنيوية التي تعترض إعادة الإعمار. ولم يقتصر أثر الآلية على تنظيم تدفق مواد البناء والحد منه، بل امتدّ ليعيد تشكيل مواقع المانحين أنفسهم؛ حيث غدا تدخلهم، على نحو مباشر أو غير مباشر، مُتماهياً مع سياسات تُسهم في تكريس بنية الاستعمار الاستيطاني وتعزيز سياسات المحو أو الإزالة التنموية في قطاع غزة⁽⁵⁷⁾.

تُسهم هذه الدينامية في خلق اقتصاد مساعدات خاضع، حيث يصبح التمويل مشروطاً بالامتثال، وتُدار أولويات التنمية وفق اعتباراتٍ سياسية وأمنية لا تنبع من المجتمع المحلي، بل من مصالح الممولين التي غالباً ما تتماهى مع مصلحة إسرائيل. ونتيجةً لذلك، يفقد الفلسطينيون القدرة على صياغة سياساتهم التنموية أو التحكم في مواردهم⁽⁵⁸⁾. وإضافة إلى ذلك، يكرّس السياق الزمني المُتقطع لإعادة الإعمار عملية الإخضاع أيضاً؛ إذ يُستخدم أداةً للسيطرة والضغط والتحكم. وفي هذه الحالة، لا تسير إعادة الإعمار وفقاً لمنطق الحاجة أو الأولوية، بل وفقاً لمنطق العقاب والمكافأة، ضمن ما يمكن وصفه بالسلام السلبي الذي لا يتأتى من خلاله أيّ حلٍّ جذري للسياسات الاستعمارية التي تجري في فلكها بنية المساعدات الخارجية⁽⁵⁹⁾.

لذا، تتجاوز معالجة الدمار الممنهج الذي لحق بقطاع غزة النطاق الضيق لمفهوم إعادة الإعمار بمعناه التقني/المادي، حيث تفرض ضرورة استجابةٍ شاملة تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والتنموية، إلى جانب إرساء آليات فعّالة للمساءلة الدولية وإنهاء ظاهرة إفلات

(55) Alarabed.

(56) "UN-brokered System for Gaza Reconstruction after 2014 Conflict Failing," *Press Releases*, Oxfam International, 22/3/2017, accessed on 10/12/2025, at: <https://acr.ps/hBybGN0>

(57) Ibid.

(58) Elia Zureik, "Qatar's Humanitarian Aid to Palestine," *Third World Quarterly*, vol. 39, no. 4 (2018), pp. 791–794.

(59) Ibid.

إسرائيل من العقاب. وتبرز قضية إعادة إعمار غزة مرةً أخرى بوصفها إحدى أبرز القضايا تعقيداً وصعوبة في مرحلة ما بعد الإبادة، أو ما اصطلح على تسميته "اليوم التالي" لغزة. ومن المتوقع أن تشهد جملةً من التحديات، ما لم يطرأ تغيير جوهري في البيئة السياسية المحيطة؛ فترار السيناريوهات السابقة في إدارة هذا الملف سيؤدي إلى إنتاج التحديات والقيود ذاتها.

ثالثاً: أبرز تحديات إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب الإبادية

تواجه إعادة إعمار قطاع غزة خمسة تحديات رئيسة في سياق ما بعد الحرب الإبادية التي لم تتوقف آثارها بعد؛ إذ لا يزال القطاع يعاني تبعاتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

1. الأزمة الإنسانية العميقة الناتجة

أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية المكثفة إلى نزوح قسري لأكثر من 1.9 مليون فلسطيني داخل قطاع غزة؛ أي ما يزيد على 90 في المئة من سكانه⁽⁶⁰⁾، في واحدة من أكبر موجات النزوح الجماعي منذ نكبة عام 1948. وتعيش معظم العائلات في خيام أو مراكز إيواء مؤقتة مكتظة، تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة⁽⁶¹⁾. وقد اضطرت عائلات كثيرة إلى النزوح المتكرر خلال العمليات العسكرية، بعضها نزح أكثر من عشر مرات، بفعل القصف المستمر وأوامر الإخلاء المتتالية⁽⁶²⁾. وإزاء هذا الواقع، لا يُعدّ النزوح انتقالاً قسرياً من مكان إلى آخر بحثاً عن الأمان والأمن فحسب، بل هو أيضاً نتيجة فعل سياسي - عسكري يهدف في جوهره إلى تفكيك البنية المدنية للفلسطينيين بوصفهم جماعة وطنية. فقد استهدفت عائلات بأكملها، وتفككت بنى الدعم والتماسك الاجتماعي التقليدية التي كانت تشكل الأساس للحياة المجتمعية والمدنية المستقرة⁽⁶³⁾. وأزيلت أحياء كثيرة أجبر سكانها على مغادرتها من الخريطة العمرانية للقطاع؛ ما يجعل مسألة العودة أو إعادة الإعمار تحدياً يتجاوز الإطار المادي ليشمل الوجود الفلسطيني ذاته. فاستهداف الحيّز المكاني للسكان، وإجبارهم على التنقل القسري داخل جغرافيا مغلقة ومقيّدة أشبه بالسجن، يكشفان عن سياسة مدروسة تهدف إلى إنهاء المدنيين وكسر إرادتهم وتحطيم قدرتهم على إعادة بناء التنظيم المدني من جديد⁽⁶⁴⁾.

وتتضمن الخسائر البشرية أيضاً التأثيرات النفسية والاجتماعية؛ إذ يُخلّف فقدان المنزل آثاراً نفسية مدمرة وعميقة على أصحابه، فهو لا يُمثّل مأوى مادياً فحسب، بل يشكل أيضاً أساساً للهوية والانتماء

(60) "Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA)."

(61) "Gaza: Destruction of Vital Lifting Gear Halts Search for Thousands Buried Under Rubble," *UN News*, 22/4/2025, accessed on 24/12/2025, at: <https://tinyurl.com/5bcprsat>; "Humanitarian Situation Update #88 | Gaza Strip," UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 13/5/2025, accessed on 24/12/2025, at: <https://tinyurl.com/yecz5pjt>

(62) "Humanitarian Situation Update #88 | Gaza Strip."

(63) Shelly Culbertson et al., "From Camps to Communities: Post-Conflict Shelter in Gaza," *Research Report*, Rand Corporation (2025), accessed on 15/1/2026, at: <https://tinyurl.com/bs8s4tah>

(64) Ibid.

والأمان العاطفي⁽⁶⁵⁾. ويُفضي اقتلاع الأشخاص من بيوتهم إلى صدمة نفسية جماعية، ويقوّض أسس الاستقرار الشخصي والاجتماعي. وتشير بعض الأبحاث إلى أن فقدان المسكن يرتبط ارتباطاً وثيقاً باضطرابات ما بعد الصدمة، والاكتئاب، والقلق المزمن، وخصوصاً بالنسبة إلى الأطفال والنساء. ويعمّق تكرار النزوح وتدمير البنية الاجتماعية المرتبطة بالمكان الشعور بالاقتلاع وفقدان المعنى؛ ما يجعل التعافي النفسي، في غياب العدالة والضمانات الحقوقية، أمراً بالغ الصعوبة⁽⁶⁶⁾.

ويرتبط هذا التحدي مباشرة بعملية إعادة الإعمار، ولا سيما بمرحلة إعادة بناء المساكن والتخطيط العمراني والحيّز المدني. فحجم النزوح وتدمير الأحياء كلياً يفرضان تحديات معقدة، تتعلق بضمان حق السكان في العودة إلى مناطقهم الأصلية، وإعادة تخطيط المدن بما يحفظ النسيج الاجتماعي والثقافي، إلى جانب إدماج الدعم النفسي والاجتماعي في برامج الإعمار. وبناء عليه، لا يمكن اختزال إعادة الإعمار في إعادة بناء البنية التحتية فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضاً إعادة بناء الإنسان والمجتمع، بما يضمن استعادة الاستقرار والكرامة على المدى الطويل⁽⁶⁷⁾.

2. استمرار الحصار

يخضع قطاع غزة لحصار إسرائيلي مشدد منذ عام 2006، غير أن الحرب الإبادية مثّلت نقطة تحوّل خطيرة؛ إذ تصاعدت الإجراءات التي كانت مشدّدة أصلاً لتتحول إلى حصار أشدّ وحشية، ما مكّن إسرائيل من تنفيذ جريمة الإبادة. فقد قطعت إسرائيل جميع الإمدادات الأساسية وأغلقت المعابر كافة؛ ما أدى إلى توقف شبه كامل لأشكال النشاط الاقتصادي كافة، ووقف تدفق المساعدات الخارجية إلى القطاع⁽⁶⁸⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن حرب الإبادة لم تندلع في ظل ظروف مستقرة وآمنة، بل جاءت تتويجاً لسياساتٍ ممتدة هدفت إلى تحويل غزة إلى نموذج جديد لـ "سجن أمني كبير" تتحكم إسرائيل في تفاصيل الحياة داخله. وفيه بدأت سياسة تقييد المواد مع سيطرة حركة حماس على الحكم عام 2007، قبل أن تتبلور في قوائم رسمية للمواد "ذات الاستخدام المزدوج" منذ عام 2008، والتي أصبحت الأداة الرئيسية لتنظيم دخول السلع واستمرت من دون تعديل جوهري معلن في السنوات اللاحقة⁽⁶⁹⁾، بزعم أن بعضها قد تستغله حركات المقاومة في أغراض عسكرية، لتبرير منع دخول الإمدادات الإنسانية؛ ما نجم عنه شلّ نحو 90 في المئة من عمليات الصناعة والإنتاج في القطاع التي كانت قائمة قبل عام

(65) Matthew Porter & Nick Haslam, "Predisplacement and Postdisplacement Factors Associated with Mental Health of Refugees and Internally Displaced Persons: A Meta-Analysis," *JAMA*, vol. 294, no. 5 (2005), pp. 602–612.

(66) Ibid.; Kenneth E. Miller & Andrew Rasmussen, "War Exposure, Daily Stressors, and Mental Health in Conflict and Post-Conflict Settings: Bridging the Divide between Trauma-Focused and Psychosocial Frameworks," *Social Science & Medicine*, vol. 70, no. 1 (2010), pp. 7–16.

(67) Porter & Haslam; Culbertson et al.

(68) Albanese.

(69) Emma Graham-Harrison & Julian Borger, "Toys, Spices, Sewing Machines: The Items Israel Banned from Entering Gaza," *The Guardian*, 24/6/2024, accessed on 31/12/2026, at: <https://tinyurl.com/cxakkfne>

2006⁽⁷⁰⁾. وعلى الرغم من أنّ بعض عناصر هذا النظام بدت عبثية ومثيرة للسخرية، فإنّ إسرائيل سمحت، مثلاً، بدخول الحمص العادي، في حين منعت الحمص المغطى بالصنوبر أو الفطر⁽⁷¹⁾.

وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تحوّل منع دخول المساعدات إلى أداة قائمة بذاتها ضمن سياسة ممنهجة لتجويع السكان وتسهيل الإبادة؛ فلم تعدّ إسرائيل تستخدم الحصار إجراءً أمنياً مزمعاً فحسب، بل أداة للإخضاع البيوسياسي والجسدي، والهيمنة على السكان بحرمانهم من الغذاء كلياً. وقد ترتب على هذا الحصار المشدد نشوء مجاعة فعلية؛ فقد سجّلت حالات وفاة بين الأطفال والرضع نتيجة الجوع وسوء التغذية، واضطر السكان إلى استهلاك أعلاف الحيوانات وشرب المياه الملوثة للبقاء على قيد الحياة. ووفقاً لتقارير برنامج الأغذية العالمي WFP بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، كان جميع سكان غزة يعانون انعدام الأمن الغذائي، وهي حالة غير مسبوقة عالمياً في أيّ سياق نزاع مسلح⁽⁷²⁾.

وإلى جانب الأثر الإنساني المباشر، يثير الحصار المفروض على غزة إجماعاً متزايداً بين الخبراء القانونيين والحقوقيين على أنه انتهاك جسيم للقانون الدولي؛ فقد صنّفته منظمات دولية عديدة نظاماً متكاملًا من الفصل العنصري، مؤكدين أنه يشكّل جريمة ضد الإنسانية وفقاً للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، ونظام روما الأساسي. واعتبرت منظمات دولية عديدة هذا الحصار أحد أشكال العقاب الجماعي؛ لما يخلّفه من آثار عميقة في مختلف جوانب الحياة في القطاع، بما في ذلك الاقتصاد والصحة والتعليم، فضلاً عن عزله عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة⁽⁷³⁾. ووفقاً للتجارب السابقة، يقيد استمرار الحصار دخول مواد البناء والمعدّات، ويُخضع عملية الإعمار لشروط سياسية وأمنية خارجية؛ ما يعرقل تنفيذ المشاريع ويؤخرها، ويحدّ من قدرة الاقتصاد المحلي على التعافي واستئناف الإنتاج، ويجعل جهود إعادة البناء رهينة لهذه القيود، بما يهدد بتحويل الإعمار إلى عملية شكلية أو غير مكتملة ما لم تُعالج جذور الحصار⁽⁷⁴⁾.

3. غياب جهة موحّدة برؤى محلية

لم يكن الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس خلفية سياسية فحسب، بل شكّل أيضاً أحد المحددات الرئيسة التي أثّرت في تجارب إعادة الإعمار السابقة في قطاع غزة؛ فقد أفضى إلى ازدواجية في مراكز القرار، وتضارب في الصلاحيات، تسبباً في عرقلة بناء آلية وطنية موحّدة قادرة

(70) "Right to Live without a Blockade: The Impact of Israeli Access and Movement Restrictions on the Gaza Economy," *Oxfam Factsheet* (June 2022), pp. 1–4.

(71) Amira Hass, "Hummus Starts Trickling Past Israel's Blockade on Gaza," *Haaretz*, 9/9/2011, accessed on 1/2/2026, at: <https://tinyurl.com/bdhum3ax>

(72) "Palestine Emergency," World Food Programme, accessed on 21/12/2025, at: <https://tinyurl.com/2s4b7vk4>

(73) "Human Rights Consensus around Crime of Apartheid," *Report*, Human Rights Watch, 25/3/2022, accessed on 24/12/2025, at: <https://tinyurl.com/5n6shwvp>; "Gaza: Israel's 'Open-Air Prison' at 15: Israel, Egypt Movement Restrictions Wreak Havoc on Palestinian Lives," *Report*, Human Rights Watch, 14/6/2022, accessed on 24/12/2025, at: <https://tinyurl.com/28f6bmcj>; "Israel's Apartheid against Palestinians: A Cruel System of Domination and a Crime against Humanity," *Report*, Amnesty International, 1/2/2022, accessed on 24/12/2025, at: <https://tinyurl.com/yc7jxb9j>

(74) Roy.

على إدارة الموارد، وتنسيق الجهود مع الفاعلين الدوليين، وتحديد أولويات الإعمار على نحو متماسك⁽⁷⁵⁾. وساهم هذا الواقع أيضاً في إضعاف الموقف الفلسطيني التفاوضي، وفتح المجال أمام تدخلات خارجية صاغت مسارات الإعمار وفقاً لاعتبارات سياسية وأمنية تتجاوز الاحتياجات المحلية⁽⁷⁶⁾. غير أن المشهد الراهن لم يعد يُختزل في ثنائية الانقسام التقليدي بين الحركتين، بل بات يتسم بتعدد الفاعلين وتباين رؤاهم حول مستقبل القطاع وإدارته. وتبرز اليوم أطراف مختلفة، تشمل أطراً إدارية محلية ناشئة، والسلطة الفلسطينية، إضافة إلى فاعلين إقليميين ودوليين، لكل منهم تصوّر مختلف لمسار إعادة الإعمار وشروطه. وفي هذا السياق، لم تُعد حماس تمارس دوراً حوكمياً واضحاً بالمعنى المؤسسي التقليدي بعد الإبادة، بقدر ما تحوّلت إلى أحد مكونات المشهد السياسي والأمني الأوسع، في غياب إطار جامع يحدد طبيعة العلاقة بين هذه الأطراف وصلاتها⁽⁷⁷⁾.

وإلى جانب ذلك، يبرز اتجاه متزايد نحو تدويل ملف إعادة إعمار غزة، من خلال طرح صيغ لإدارته عبر أطراف دولية أو ترتيبات متعددة الأطراف؛ وهو ما يطرح إشكاليات عميقة تتعلق بمسألة السيادة، وتمثيل الإرادة المحلية، وحدود دور الفاعلين الخارجيين. فمثل هذه المقاربات، وإن بدت قادرة على تجاوز الانسداد السياسي الداخلي، قد تسهم في إقصاء السكان المحليين عن المشاركة الفعلية في تحديد أولويات إعادة الإعمار ومسارته، وتحويل العملية إلى ساحة تنافس بين رؤى ومصالح خارجية. وبناء عليه، فإن غياب جهة فلسطينية موحّدة برؤى محلية لا يقتصر أثره على تعقيد عملية الإعمار، بل يمتد ليعيد تشكيلها خارج إطار الفاعلية المجتمعية، بما يهدد بتحويلها إلى عملية تقنية مفصولة عن سياقها السياسي والاجتماعي⁽⁷⁸⁾.

وفي الحصيلة، يظلّ تحديّ الحوكمة من أبرز الإشكاليات المتوقعة في المرحلة المقبلة. فعلى الرغم من تعدّد المبادرات التي تدعو إلى إشراك الأمم المتحدة أو أطراف عربية في إدارة القطاع خلال المرحلة الانتقالية، فإنها تصطدم بعقبات جوهرية تتعلق بمسائل السيادة، ومستوى القبول الشعبي، وقدرة هذه الأطراف على الاضطلاع بمهامها بفاعلية واستقلالية. وفي غياب إطار حوكمة فلسطيني يستند إلى قيادة سياسية موحّدة ومشروع وطني جامع، تتعزز احتمالات تكرار إخفاقات الماضي؛ فقد شهدت المقاربات الدولية انتقالاً من السعي لحل عادل للقضية الفلسطينية إلى التركيز على إدخال المساعدات الإنسانية وتلبية الاحتياجات الأساسية، وربما إعادة الإعمار تحت رقابة دولية وإسرائيلية، بما يختزل القضية في بعدها الإنساني ويُفرغها من مضمونها السياسي⁽⁷⁹⁾.

(75) Ibid.

(76) إيهاب محارمة ونور الله منور، "نحو أطر فلسطينية لإعادة الإعمار في قطاع غزة في أعقاب حرب الإبادة"، حكمة، مج 6، العدد 12 (آذار/ مارس 2026)، ص 182-190.

(77) المرجع نفسه.

(78) Roy.

(79) عزمي بشارة، "المشروع الوطني الفلسطيني في السياق الدولي/العربي الراهن"، محاضرة مقدمة في الدورة الرابعة للمنتدى السنوي لفلسطين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2026/1/24، شوهد في 2026/2/1، في: <https://tinyurl.com/3mpjv33k>

4. أزمة التمويل وعدم استقرار المساعدات الدولية

يُضاف إلى جملة التحديات السابقة استمرار أزمة تمويل عملية إعادة الإعمار، التي شكّلت عقبةً أساسية أمام أيّ جهد فعّال لإعادة بناء غزة في الماضي. فبعد العدوان الإسرائيلي عام 2014، تعهّد المانحون في مؤتمر القاهرة بتقديم نحو 5.4 مليارات دولار، غير أن ما نُفِّذ فعلياً لم يتجاوز نصف هذا المبلغ، وذلك بسبب تعقيدات الحوكمة، والقيود الإسرائيلية، والانقسام السياسي الفلسطيني، إلى جانب المخاوف القانونية من اتهامات بـ "تمويل الإرهاب"⁽⁸⁰⁾. وقد جعلت هذه العوامل عملية إعادة الإعمار رهينةً لاعتبارات سياسية وأمنية، في حين بقيت الاحتياجات الإنسانية والتنمية المتزايدة بلا استجابة كافية. إضافة إلى ذلك، أظهرت تعهدات إعادة الإعمار التي أعقبت العدوان في عامي 2021 و2022 تراجعاً حاداً في حجم التمويل؛ إذ لم يتجاوز جميعها في الفترتين سوى 25 في المئة من تعهدات 2014، في حين غاب المانحون الغربيون على نحو لافت، مكثفين بتمويلات طارئة محدودة، مثل تجديد صندوق الاستجابة الطارئة التابع للأمم المتحدة بمبلغ 22.5 مليون دولار فقط⁽⁸¹⁾.

حاليًا، ازداد المشهد تعقيداً بفعل الإبادة والهجمات التي استهدفت مؤسسات دولية رئيسية، وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، إلى جانب تراجع الدعم الموجّه إليها. وحذّرت إسرائيل عددًا كبيرًا من المنظمات الإنسانية الدولية بضرورة وقف عملياتها ومنع طواقمها من العمل ما لم تمثل لإجراءاتها الأمنية، المتمثلة في تزويدها بأسماء الموظفين العاملين لديها ومعلوماتهم الشخصية⁽⁸²⁾. وفي الوقت نفسه، صدرت عدة تقارير تحذّر من خطر إرهاب المانحين، واتساع الفجوة بين حجم المساعدات المقدّمة والاحتياجات الفعلية، في وقت تظل فيه آليات الرصد والرقابة عاجزة عن ضمان الشفافية والكفاءة⁽⁸³⁾. ويكشف هذا النمط من عدم تنفيذ المانحين تعهداتهم بعد حرب عام 2014، ومن ثم شبه غياب لها بعد عامي 2021 و2022، وصولاً إلى أزمة الثقة والتمويل الحالية على المستوى العالمي، أن مهمة إعادة الإعمار ستكون عسيرة ما لم يرافقتها دعم إقليمي ودولي واسع، خاصةً في غياب أيّ حديثٍ جادٍّ عن إلزام إسرائيل بتحمّل مسؤولية تعويض الأضرار التي تسببت فيها.

5. التحديات الناجمة عن تدمير البنية الثقافية

يُتوقّع أن يشكّل تدمير البنية الثقافية أحد التحديات الكبرى التي ستواجه إعادة إعمار غزة في المستقبل؛ إذ لم تقتصر آثار الحرب على تدمير البنية التحتية المادية، بل امتدّت لتشمل العناصر الثقافية للمجتمع

(80) تامر قرموط، "المساعدات الدولية لغزة وفق الشروط الإسرائيلية: هل حان الوقت لإعادة التفكير في سياسات التمويل وآلياته؟"، سياسات عربية، مج 8، العدد 45 (تموز/ يوليو 2020)، ص 99-110.

(81) Milton, Elkahlout & Attallah, p. 63.

(82) "MSF Statement on Sharing Staff Information and Humanitarian Operations in Palestine," Médecins Sans Frontières, 30/1/2026, accessed on 10/3/2026, at: <https://tinyurl.com/3tuf59s5>

(83) Shira Efron, "Humanitarian Aid in Gaza: Failure and Success a Year On," *Article*, Think Global Health, 7/10/2024, accessed on 23/12/2025, at: <https://tinyurl.com/3fpvhued>

الفلسطيني. فقد استهدف العديد من المواقع ذات القيمة الثقافية والتاريخية استهدافاً مباشراً، مثل المراكز الثقافية والمكتبات والمقابر القديمة والمساجد التاريخية والكنائس؛ ما أسفر عن تدمير جزء كبير من الذاكرة الثقافية الوطنية وتشويه المعالم التاريخية⁽⁸⁴⁾. ولا تكمن أهمية هذه المواقع في بعدها المعماري فحسب، بل باعتبارها أيضاً ركائز لهوية السكان ومرجعيات لانتمائهم وتعلقهم بوطنهم. ومع ذلك، غالباً ما جرى تهميش البعد الثقافي في خطط إعادة الإعمار في مناطق النزاع، وهو جانب يجب معالجته في خطة إعادة إعمار قطاع غزة. لذلك، ينبغي أن تتضمن البرامج الاستراتيجية واضحة لإعادة تأهيل المواقع الثقافية ودعم المؤسسات التعليمية والثقافية، بما يعزز الهوية الاجتماعية ويقوّي قدرة المجتمعات المتأثرة بالنزاع على التعافي واستعادة التوازن المجتمعي في المستقبل⁽⁸⁵⁾.

وإضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى مقارنة متقدمة لإعادة إعمار التراث تتجاوز النماذج التقليدية التي تركز على الترميم المادي فحسب⁽⁸⁶⁾؛ إذ تشير الأدبيات الحديثة إلى أهمية تبني آليات مبتكرة تشمل التوثيق الرقمي للتراث المدمر، وإشراك المجتمعات المحلية في تحديد أولويات إعادة التأهيل، وربط إعادة الإعمار الثقافي بمسارات العدالة والاعتراف. ويقتضي ذلك تطوير أدوات قانونية ومؤسسية لحماية التراث من التدمير المتكرر، وضمان استدامة الجهود في ظل بيئة نزاع مستمرة، بما يعزز قدرة المجتمع على صون ذاكرته الجماعية واستعادتها⁽⁸⁷⁾. وترتبط هذه التحديات على نحو مباشر بمرحلة إعادة بناء الحيّز العام والهوية المجتمعية ضمن عملية إعادة الإعمار. فإهمال البعد الثقافي، يُفسي إلى إعادة إنتاج فضاء عمراني منزوع الذاكرة، ويقوّض استمرارية الهوية الجماعية للسكان⁽⁸⁸⁾. وبناء عليه، لا بد من أن تتجاوز عملية الإعمار إعادة بناء المرافق والخدمات لتشمل ترميم الرموز الثقافية، وإحياء المؤسسات المعرفية، وتبني أدوات مبتكرة لحماية التراث، بما يضمن استعادة العلاقة بين الإنسان والمكان وتعزيز أسس التعافي الاجتماعي الطويل الأمد.

خاتمة

تكشف تجربة إعادة الإعمار في قطاع غزة أن العمليات التي يُفترض أن تؤسس لمسارٍ من التنمية والتعافي الاقتصادي والسياسي جرى تصميمها وتنفيذها داخل البنية ذاتها التي تُنتج الدمار. بهذا المعنى، قيّدت هذه السياسات عملية إعادة الإعمار؛ ولذلك، لم تُفرض هذه الجهود إلى إحداث تحوّل بنوي في الاقتصاد القائم، ولا إلى إعادة صياغة المعادلة السياسية التي تحكم القطاع، ولا إلى افتتاح مسار لحل جذور الصراع. فقد جرى تخطيط مشاريع إعادة الإعمار وتنفيذها خلال سنوات

(84) Hani Hayek (dir.), "Damage and Risk Assessment of Cultural Heritage under Attack in the Gaza Strip," Centre for Cultural Heritage Preservation, January 2025.

(85) "Post-Conflict and Post-Disaster Reconstruction and Recovery," UNESCO World Heritage Centre (2023), accessed on 1/4/2026, at: <https://tinyurl.com/59v7u8cx>

(86) Ibid.

(87) Ibid.; Benjamin Isakhan & Lynn Meskell, "Local Perspectives on Heritage Reconstruction after Conflict: A Public Opinion Survey of Aleppo," *International Journal of Heritage Studies*, vol. 30, no. 7 (2024), pp. 821–839.

(88) Isakhan & Meskell.

الحصار السابقة للإبادة في إطار منظومة الإفقار التنموي والاستعمار الاستيطاني ذاتها، وبما يتوافق مع قيودها البنوية وشروطها السياسية والأمنية. ونتيجة لهذا التداخل، اكتسبت إسرائيل قدرة حاسمة على توجيه مسارات إعادة الإعمار وتحديد أولوياتها، بحيث تحوّلت في كثير من الأحيان إلى حرب بأسلوب آخر. وقد تكرر كل ذلك فيما يُوضع من مخططات وما يُرسم من سياسات لإعادة إعمار غزة ما بعد الإبادة، وبالمواصفات نفسها من الإصرار على عدم المس ببنية الإفقار التنموي الاستعماري الاستيطاني الإحلالي. ويجري ذلك، على الرغم من أن تجارب إعادة الإعمار ما قبل حرب الإبادة أثبتت أنه لا يمكن النظر إلى أيّ عملية إعادة إعمار مستقبلية بمعزل عن البنية السياسية التي توطرها، وأنه يجب فهمها ضمن منظومة من الشروط البنوية التي تتحكم في إمكان تحقيق التعافي أو تعثره، وتحدد إن كانت ستفتح أفقاً لتحول حقيقي أم أنها ستكون استمراراً للعنف والإبادة وإدارتهما فقط للتغطية على جرائم إسرائيل في المنطقة.

لقد بيّنت الدراسة أن المقاربات التي حكمت سياسات إعادة الإعمار في غزة خلال العقود الماضية لم تكن مساراً للحل؛ بحكم أنها عملت على تعزيز البنية الاستعمارية الاستيطانية الاقتصادية والسياسية التي تهدف إلى المحو والإزالة، وليس البناء والتعافي. وقد جرى تنفيذ تلك السياسات بمنطق الإفقار التنموي البنوي المستدام وترسيخ الواقع الاستعماري. ومن ثمّ، فإن إعادة توظيف المقاربات ذاتها، التي يُبرمج لها في المرحلة المقبلة، لن تقود إلى تعافٍ حقيقي، بل سوف تعني عملياً، ومرّةً أخرى، استمرار حرب الإبادة بوسائل أخرى.

في مقابل ذلك، على أيّ عملية إعادة إعمار مستقبلية أن تكون محكومة بمجموعة من المحددات والشروط الضرورية لنجاحها. وفيما يلي، نعود إلى اقتراح أبرز هذه المحددات مع استغلال عرضها لتجديد المناقشة المفهومية والنظرية التي احتواها المبحث الأول من الدراسة.

أولاً، من منظور مصلحة الفلسطينيين وحقوقهم، يقتضي نجاح أيّ عملية إعادة إعمار في غزة أن تتم ضمن إطار سياسي شامل يأخذ في اعتباره الجذور السياسية الأوسع للصراع القائم، والمتمثلة في تاريخ طويل من العنف والإفقار التنموي والاستعمار الاستيطاني والإبادة. وبناء عليه، فإن أيّ عملية لإعادة الإعمار لا تطرح حلولاً سياسية حقيقية، ولا تقدّم بدائل سياسية واقتصادية للنمو الفلسطيني الذاتي، ستكون أقرب إلى الدوران في حلقة مفرغة. فالإعمار الذي ينفصل عن أفق الحل السياسي يتحول إلى إجراء تقني أو تمرين تكنوقراطي يدير المعاناة من دون معالجتها، ويظل عاجزاً عن إحداث تحول حقيقي.

ثانياً، أدت الإبادة إلى انهيار كبير في القدرات المؤسسية والبشرية، وهو انهيار لا يقتصر على البنية الإدارية، بل يمتد إلى شروط الفعل الاجتماعي ذاته. فالمجتمعات الخارجة من النزاعات تراث مؤسسات منهكة يُنتظر منها أن تقود التعافي بسرعة، بينما تُدار العملية أحياناً وفقاً لنماذج تؤدي إلى تراجع دور هذه المؤسسات بدلاً من تعزيزه. وعندما يتحول التدخل الخارجي إلى بديل من بناء القدرات الذاتية، تصبح العملية عاملاً في إدامة الاعتماد، لا رافعة للتحرر. لذلك، ليس بناء القدرات المحلية هدفاً تنموياً ثانوياً،

بل إنه يعدّ شرطاً استراتيجياً لأيّ تغيير جذري. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية السيادة الفلسطينية وتملّك المجتمع المحلي لإعادة الإعمار وقيادته لمشروعاته، وانتقال تموضعه من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل. ففي مقابل الخطاب الإنساني والتنموي العالمي الذي كثيراً ما يصوّر السكان باعتبارهم عاجزين عن قيادة عملية البناء، بيّنت الدراسة، والكثير من المراجع التي استندنا إليها، أن هذه النظرة تتجاهل ما يمتلكه من يُفترض أن توجه إليهم عملية إعادة الإعمار من معرفة وذاكرة وقدرة على تخيل مستقبلهم وبنائه على نحو أفضل. ولا يؤدي تهميش سيادة المجتمع الفلسطيني على عملية إعادة الإعمار وملكيته لها إلى إقصاء صوتهم فحسب، بل يسهم كذلك في إعادة إنتاج علاقات الهيمنة ذاتها. إن المنظور المناقض للإفقار التنموي الاستعماري النيوي يقوم على أن السيادة والملكية الحقيقيتين هما اللتان تمكّنان من ترميم الهوية الجماعية وتعزيز الشعور بالسيطرة على المصير؛ فحين ينخرط المجتمع في تحديد أولويات الإعمار، يتحول البناء من استجابة فورية إلى عملية استعادة للحياة وبناء للذات الجماعية، بينما يؤدي استبعادهما إلى تفرغها من بعديها الاجتماعي والسياسي.

ثالثاً، تبرز حاجة ملحّة إلى وجود رؤية شاملة ومستدامة تتجاوز التخطيط العمراني المادي، لتشمل إعادة تعريف الإعمار بوصفه مشروعاً سياسياً - اجتماعياً - اقتصادياً يرتبط بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وينبغي أن تكون الرؤية المستدامة، التي لا يمكن أن تكون مفروضة من الخارج أو مبنية على مقاربات مستوردة أو وعود السلام الاقتصادي، رؤية شاملة تربط الاستجابة الطارئة بالتنمية الطويلة الأمد، بحيث يُنظر إلى الإغاثة الإنسانية بوصفها بداية لمسار أوسع مع إعادة البناء والتعافي والتنمية، وهو ما يكفل الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى بناء مقومات الصمود الذاتي ويمنع تكرار إخفاقات الماضي. ومن أجل ترسيخ منظور مناقض للإفقار التنموي وآثاره الاجتماعية والسياسية، ينبغي أن تكون هذه الرؤية جزءاً من مشروع سياسي فلسطيني موحد يعبر عن الإرادة الوطنية ويحدد أولويات الإعمار في إطار استراتيجي جامع، بما يمنع تفتيت الجهود أو مصادرة أطراف خارجية لها. وبذلك تتم مقارعة مفهوم "إعادة الإعمار" كما جرى بناؤه والترويج له والاهتداء به في السياسات العملية حتى الآن بمفهوم مقابل هو "إعادة الإعمار التحرري" وما يبينه من أساس نظري يربط بين إعادة البناء المادي واستعادة الإرادة السياسية والاقتصادية ضمن بلورة المشروع الوطني للتحرر.

وفي المستوى الذي يتجاوز المجتمع المحلي الفلسطيني، يظل أيّ تصور لتحوّل حقيقي أو تغيير جذري في وضع فلسطين والفلسطينيين، من منظور إعادة الإعمار التحرري، محدوداً ما لم يقترن بتحول في بيئة العدالة الدولية ومنظومتها؛ ذلك أنه لا يمكن فصل التعافي الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني من آثار الحرب الإبادة عن مساءلة منظومة الاحتلال والاستعماري الاستيطاني على جرائمه، ولا عن الاعتراف الشامل بالمسؤوليات القانونية والأخلاقية المرتبطة بها. فالاعتراف الدولي بالإبادة وتحميل إسرائيل المسؤولية عن الأضرار المادية والمعنوية لا يشكّلان مطلبي عدالة فحسب، بل يمثلان أيضاً شرطين أخلاقيين لإعادة الإعمار. إن التشديد على هذا البعد الأخلاقي في عملية إعادة الإعمار، ومن خلال تفعيل مسار مساءلة قانونية دولية تعتمد القانون الدولي وإقرار حق الفلسطينيين في التعويض الفعلي والمجازي، هو الكفيل بتحويل الإعمار من فعل تقني إلى مسار

تحرري يتيح إمكان تحقيق العدالة للفلسطينيين ضمن إطار تضامني دولي، ويؤسس في الوقت ذاته لسياسات تحول دون تجدد الإبادة في أيّ مكان، بعيداً عن الصيغة الصهيونية التي طُرح بها شعار "لن يتجدد ذلك أبداً" Never Again. وفي هذا الإطار، يبرز التضامن الإقليمي والدولي عاملاً حاسماً في كسر حالة الصمت عن إسرائيل والتواطؤ الدولي معها، غير أن هذا التضامن لا يكتسب معناه إلا حين يتجاوز الدعم المالي إلى خلق ضغط سياسي يدفع نحو حل سياسي عادل ودائم للشعب الفلسطيني في أرضه، يساهم في تعزيز مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن الحقيقة التي يسعى الكثيرون لتجاهلها في زمن الإبادة هي أن أيّ مشروع لإعادة الإعمار سيظل محكوماً بالفشل ما دام يستند إلى الأسس نفسها التي كرّست الإقصاء والهيمنة في الماضي، ورسخت حكم المستعمرين. ومن ثمّ، لا بدّ من أن ينبثق هذا المشروع من رؤية وطنية فلسطينية تعترف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وترتبط عملية إعادة الإعمار بالحق في التحرر وتقرير المصير ضمن مشروع وطني فلسطيني موحد. وبهذا، تصبح إعادة الإعمار خياراً مفصلياً، فإمّا أن تكون أداةً للتحرر والعدالة، أو وسيلةً لترسيخ الحكم الاستعماري مرة تلو أخرى.

إن خلاصة ما تدعو إليه هذه الدراسة هو الاستجابة للضرورة الملحة لإعادة توجيه السياسات الدولية والإقليمية المتصلة بإعادة الإعمار نحو نموذج قائم على التحرر والعدالة المرتكزة على الفلسطينيين أنفسهم والمتحورة حولهم وحول حقوقهم واحتياجاتهم كما يحدونها هم. ومن دون ذلك، ستظل إعادة الإعمار الشاملة مجرد خطاب، يزيّن أسطورة خاوية من المعنى تشبه "أسطورة التنمية" في فلسطين، عاجزة عن معالجة الجروح والشروخ العميقة، وقاصرة عن تمكين المجتمع الفلسطيني من استثمار إمكاناته وقدراته وطاقاته، وتحقيقه التحرر والعدالة.

References

المراجع

العربية

أبو عامر، مجد ووديع العرايب. "الحرب الإسرائيلية على حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين: خلفيات معركة 'وحدة الساحات' وأثارها الاستراتيجية". ورقة استراتيجية. رقم 6. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2022/9/20. في: <https://tinyurl.com/bde85ahz>

بشارة، عزمي. "استعمار استيطاني أم نظام أبارتهايد: هل علينا أن نختر؟". عمران. مج 10، العدد 38 (2021).

_____ "المشروع الوطني الفلسطيني في السياق الدولي/ العربي الراهن". محاضرة مقدمة في الدورة الرابعة للمتدّين السنوي لفلسطين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2026/1/24. في: <https://tinyurl.com/3mpjv33k>

"خطة ترامب لتججير سكان قطاع غزة: أصل الفكرة، آفاقها، وتداعياتها". تقدير موقف. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2025/2/10. في: <https://tinyurl.com/y9n44szz>

العجلة، صلاح الدين. "تداعيات العدوان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة وتحديات التعافي الاقتصادي". عمران. مج 14، العدد 53 (صيف 2025).

قرموط، تامر. "المساعدات الدولية لغزة وفق الشروط الإسرائيلية: هل حان الوقت لإعادة التفكير في سياسات التمويل وآلياته؟". سياسات عربية. مج 8، العدد 45 (تموز/ يوليو 2020).

محارمة، إيهاب ونور الله منور. "نحو أطر فلسطينية لإعادة الإعمار في قطاع غزة في أعقاب حرب الإبادة". حكامه. مج 6، العدد 12 (آذار/ مارس 2026).

محمود، خالد وليد. "إعادة إعمار قطاع غزة: السياقات والتحديات". تقييم حالة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014/11/12. في: <https://tinyurl.com/4eh7ma2b>

نخلة، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة. ترجمة ألبرت أغازريان. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.

الأجنبية

Alarabed, Wadee. "The Myth of Gaza's Reconstruction: The Rise and Fall of Reconstruction Space Under the Israeli Siege." *Journal of Peacebuilding & Development*. vol. 19, no. 1 (2024).

Albanese, Francesca. "From Economy of Occupation to Economy of Genocide. Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied since 1967." Human Rights Council. Session 59, 16/6–11/7/2025, Agenda Item 7, UN Doc. A/HRC/59/23. Geneva: United Nations, 2025.

Barhoum, Laila. "Still Treading Water: Reviewing Six Years of the Gaza Reconstruction Mechanism and the Dire Water Situation in the Gaza Strip." *Briefing Paper*. Oxfam International. 22/3/2021. at: <https://acr.ps/hBybH00>

Boutros–Ghali, Boutros. "An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace–Keeping." *International Relations*. vol. 11, no. 3 (1992).

Butler, Judith. *Precarious Life: The Powers of Mourning and Violence*. London: Verso, 2004.

"Conflict Prevention and Post–conflict Reconstruction: Perspectives and Prospects." World Bank Group. 31/8/1998. at: <https://tinyurl.com/mbw4tnwm>

Culbertson, Shelly et al. "From Camps to Communities: Post–Conflict Shelter in Gaza." *Research Report*. Rand Corporation (2025). at: <https://tinyurl.com/bs8s4tah>

Eadie, Pauline & Wyn Rees (eds.). *The Evolution of Military Power in the West and Asia: Security Policy in the Post–Cold War Era*. London: Routledge, 2015.

Efron, Shira. "Humanitarian Aid in Gaza: Failure and Success a Year On." *Article*. Think Global Health. 7/10/2024. at: <https://tinyurl.com/3fpvhucd>

"Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA)." United Nations, European Union & World Bank, February 2025. at: <https://tinyurl.com/mrbjmwcc>

"Gaza: Israel's 'Open-Air Prison' at 15: Israel, Egypt Movement Restrictions Wreak Havoc on Palestinian Lives." *Report*. Human Rights Watch. 14/6/2022. at: <https://tinyurl.com/28f6bmcj>

Hayek, Hani (dir.). "Damage and Risk Assessment of Cultural Heritage under Attack in the Gaza Strip." Centre for Cultural Heritage Preservation, January 2025.

"Human Rights Consensus around Crime of Apartheid." *Report*. Human Rights Watch. 25/3/2022. at: <https://tinyurl.com/5n6shwvp>

"Humanitarian Situation Update #88 | Gaza Strip." UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 13/5/2025. at: <https://tinyurl.com/yecz5pjt>

Isakhan, Benjamin & Lynn Meskell. "Local Perspectives on Heritage Reconstruction after Conflict: A Public Opinion Survey of Aleppo." *International Journal of Heritage Studies*. vol. 30, no. 7 (2024).

"Israel's Apartheid against Palestinians: A Cruel System of Domination and a Crime against Humanity." *Report*. Amnesty International. 1/2/2022. at: <https://tinyurl.com/yc7jxb9j>

Jamaluddine, Zeina et al. "Traumatic Injury Mortality in the Gaza Strip from Oct 7, 2023, to June 30, 2024: A Capture-recapture Analysis." *The Lancet*. vol. 405, no. 10477 (2025).

Kleindienst, Petra & Matevž Tomšič. "Human Dignity and Transitional Justice in European Post-Conflict Societies." *International Journal of Politics, Culture, and Society* (2025).

Martin, Alison & Simone Klawitter. "Treading Water: The Worsening Water Crisis and the Gaza Reconstruction Mechanism." *Briefing Paper*. Oxfam International, 2017.

Miller, Kenneth E. & Andrew Rasmussen. "War Exposure, Daily Stressors, and Mental Health in Conflict and Post-Conflict Settings: Bridging the Divide between Trauma-Focused and Psychosocial Frameworks." *Social Science & Medicine*. vol. 70, no. 1 (2010).

Milton, Sansom, Ghassan Elkahlout & Saba Attallah. "Shrinking Reconstruction Space in the Gaza Strip: Rebuilding after the 2021 and 2022 Wars." *Conflict, Security & Development*. vol. 24, no. 1 (2024).

"No one Fully Survived: Shocking Statistics Expose the Devastating Scope of Israel's Genocide in Gaza." Euro-Med Human Rights Monitor. 22/10/2025. at: <https://tinyurl.com/4abbunsd>

Pappe, Ilan. *The Biggest Prison on Earth: A History of Gaza and the Occupied Territories*. New York: Simon and Schuster, 2016.

Porter, Matthew & Nick Haslam. "Predisplacement and Postdisplacement Factors Associated with Mental Health of Refugees and Internally Displaced Persons: A Meta-Analysis." *JAMA*. vol. 294, no. 5 (2005).

"Right to Live without a Blockade: The Impact of Israeli Access and Movement Restrictions on the Gaza Economy." *Oxfam Factsheet* (June 2022).

Roy, Sara. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2016.

Sakalasuriya, Maheshika M., Richard P. Haigh & Dilanthi Amaratunga. "A Conceptual Framework to Analyse Consequences of Post Conflict Reconstruction Interventions." *Procedia Engineering*. vol. 212 (2018).

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. "Human Suffering in Colonial Contexts: Reflections from Palestine." *Settler Colonial Studies*. vol. 4, no. 3 (2014).

Stathopoulos, Athanasios. "Post-Intervention Reconstruction and the Responsibility to Rebuild." *Social Sciences*. vol. 11, no. 8 (2022).

Vonhm, Mainlehwon Ebenezer. "Key Elements of Social Cohesion in Conflict-affected Societies: A Critical Literature Review." *Cogent Social Sciences*. vol. 11, no. 1 (2025).

White, James D. & Anthony J. Marsella (eds.). *Fear of Persecution: Global Human Rights, International Law, and Human Well-Being*. Lanham, MD: Lexington Books/ Rowman & Littlefield, 2007.

Wolfe, Patrick. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Journal of Genocide Research*. vol. 8, no. 4 (2006).

Zureik, Elia. "Qatar's Humanitarian Aid to Palestine." *Third World Quarterly*. vol. 39, no. 4 (2018).



مهراّن كامرافا

ترجمة: إخلص خالد القناوة – يحيى محمد بادي القعقاع

كيف يحكم الإسلام في إيران

الدين والحكم الديني في الجمهورية الإسلامية

يستعرض تداخل الدين والسياسة في نظام الحكم الإيراني في الفترة التي تلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. ويوضح كيف يُستخدم مبدأ ولاية الفقيه لإضفاء الشرعية على السلطة، وكيف تُشكل القوانين والسياسات بناء على التفسيرات الفقهية الدينية. ويتعمق المؤلف في ذلك من خلال تحليل واضح وسياق تاريخي مفصّل، يساهم في فهم دور الإسلام في إدارة شؤون الدولة الإيرانية، ومدى تأثير ذلك في الداخل الإيراني، وفي العالم برمته. ويُلقى الضوء على أحد أكثر النماذج السياسية لأنظمة الحكم تفرّداً في العالم، حيث تُمزج الشرعية الدينية بأدوات الحكم المستخدمة في الدول الحديثة، وعلى الكيفية التي تُستخدم فيها العقيدة الدينية، ولا سيما مبدأ ولاية الفقيه، في بناء السلطة والحكم، وتفريخ أدواتهما، فضلاً عن إدارة المجتمع، وتوجيه السياسات الداخلية والخارجية، وبما يترتب عليه من تحديات تواجه النظام السياسي الإيراني داخلياً وخارجياً.

مناقشات
Discussions



ساحة المستشفى، 37×45 سم، زيت على قماش (2023).
The Hospital Square, 45x37 cm, Oil on canvas (2023).

محمد الادريسي | Mohammed El Idrissi*

المدرّس في منظور سوسيولوجيات التربية الجديدة

The Teacher in New Sociologies of Education

ملخص: مثّل ميلاد السوسيولوجيات الجديدة في حقل التربية لحظة إبستمولوجية فارقة في تاريخ تطوّر مقاربات العلاقة الجدلية بين "المسألة التربوية" و"المسألة الاجتماعية". وفيها مثّلت المدرسة "حجر الزاوية" في تفكيك سؤال التفاوتات الاجتماعية والتعليمية، انطلاقاً من مدخل تنظيم المعرفة المدرسية والتفاعلات الفصلية. وضمن هذا السؤال، جرى تركيز الاهتمام على فئة المدرّسين، باعتبارهم العناصر الفاعلة في أي إصلاح تربوي منشود. وقد نُظر إليهم بوصفهم أساس التغيّر التربوي ومدخل البحث السوسيولوجي الجديد حول المدرسة. تهدف هذه الدراسة إلى بيان بعض جوانب اهتمام سوسيولوجيات التربية الجديدة بالمدرّسين، من خلال تسليط الضوء على مركزية الرهان عليهم في قيادة التغيّر التربوي من جهة، وأهمية المعرفة السوسيولوجية بهم في تعزيز انعكاسيتهم النقدية، ودفعهم إلى المشاركة في العمل على تفكيك سيورة البناء المدرسي للتفاوتات التعليمية، وتحليلها وفهمها من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: المدرّس، تكوين المدرّسين، تجربة المدرّسين المهنية، التغيّر التربوي، سوسيولوجيا التربية.

Abstract: The emergence of New sociologies in the field of education has marked a significant epistemological turning point in the historical development of approaches to the dialectical relationship between "educational" and "social" matters. Within this framework, schools are central to unpacking social and educational inequalities, particularly with regard to the organization of school knowledge and classroom interactions. A key focus within this inquiry has been on teachers, regarded as active agents in any educational reform. They have come to represent both the foundation of educational change and a primary entry point for New sociological research on schooling. This article explores how New sociologies of education have addressed the role of teachers – highlighting, on the one hand, their centrality in driving educational transformation, and on the other, the value of sociological knowledge about teachers in fostering their critical reflexivity and motivating their engagement in deconstructing, analysing and dismantling the processes through which schooling reproduces educational inequalities.

Keywords: Teachers, Role of Teachers, Social and Educational Inequality, Educational Reform, Sociology of Education.

* أستاذ محاضر في السوسيولوجيا، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.

Assistant Professor of Sociology, Faculty of Sciences of Education, Mohammed V University in Rabat, Morocco.

Email: mohammed.elidrissi@fse.um5.ac.ma

مقدمة

اقترن الاهتمام السوسولوجي بمسألة "التدريس والمدرّسين" بتاريخ تطوّر التفكير السوسولوجي في المسألة التربوية نفسها. فمنذ ثلاثينيات القرن العشرين، وضمن سياق السوسولوجيا الأميركية، سلّط الضوء على الشروط النفسية والاجتماعية لبناء الأدوار في المؤسسة التربوية وتحديدها، والتفاعلات القائمة بينها، وفعل التدريس داخل المؤسسة التربوية ذاتها وما يرتبط به من سلطة تربوية للمدرّس⁽¹⁾. وقد سمح هذا المنظور التفاعلي برصد الكيفية التي تسهم بموجبها الشروط الاجتماعية والضوابط المهنية المؤطرة لفعل التدريس في "تشويه هويات المدرّسين المهنية والنفسية من خلال تعزيز بناء الذات الزائفة والمشغلة بالكمال أكثر من التفاعل الإنساني"⁽²⁾. ومن ذلك قياس مفعول سيرورة المهنة المؤسساتية للفعل التعليمي في إضعاف الطابع الإبداعي والحرفي لفعل التدريس. وفي مستوى آخر، ركّزت السوسولوجيا المعاصرة للتربية ضمن السياق الفرنسي، خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، على تفكيك مختلف الشروط الموضوعية التي تحوّل المدرسة، بفاعليها، إلى مؤسسة لإعادة إنتاج نسق التفاوتات الاجتماعية داخل العالم الرأسمالي⁽³⁾.

تأسيساً على ذلك، ومن خلال تحليل المتون السوسولوجية "الجديدة"، يكمن الهدف الأساس لهذه الدراسة في تسليط الضوء على بعض البرديات المفقودة ضمن تاريخ تطوّر الممارسة السوسولوجية في مجال التربية⁽⁴⁾. ننتقل من مفارقة مزدوجة الأبعاد مقترنة باستشكال: أكان مصدر التفاوتات التعليمية مرتبطاً بنسق التفاوتات الطبقية أم بطبيعة التنظيم الاجتماعي للمعرفة المدرسية وتديير تمفصلات التفاعلات الفصلية من جانب المدرّس؟ ومن ثمّ، فإنّ البحث عما إذا كان استدماج المعرفة السوسولوجية في تكوين المدرّسين يسهم في تحسين التجربة المهنية والبيداغوجية والحد من نسق التفاوتات التعليمية بشرط عدم الانحصار في سوسولوجيات التربية الكلاسيكية والمعاصرة والتعامل التقنوي مع المعرفة السوسولوجية، تلك التي تحوّل المدرّس نفسه إلى فاعل في الصناعة المدرسية لنسق التفاوتات المتعددة الأبعاد في سياق لبرلة العالم التربوي ورسمته. ويعني هذا التأطير أنّ أسئلتنا، على أساس المراوحة بين المقاربات السوسولوجية القديمة والجديدة بشأن تجربة المتعلّمين المدرسية وتجربتهم المهنية، تتعلق بإمكان مفاده إن كان استدماج سوسولوجيا التربية في تكوين المدرّسين لا يحقّق أثراً في فهم شروط بناء معنى ممارساتهم المهنية وتمفصلاتها فحسب، في سياق تشكيل معنى الفعل المدرسي عامّة، بل أيضاً في دفع هؤلاء الفاعلين أنفسهم إلى الوعي بأهمّية

(1) Willard Waller, *The Sociology of Teaching* (New York: J. Wiley & Sons, 1932).

(2) Edward F. Pajak, "Willard Waller's Sociology of Teaching Reconsidered: 'What Does Teaching Do to Teachers?'" *American Educational Research Journal*, vol. 49, no. 6 (2012), p. 1183.

(3) Pierre Bourdieu & Jean-Claude Passeron, *La Reproduction: Eléments pour une théorie du système d'enseignement* (Paris: Minit, 1970).

(4) Pierre Dandurand & Émile Ollivier, "Les paradigmes perdus: Essai sur la sociologie de l'éducation et son objet," *Sociologie et sociétés*, vol. 19, no. 2 (Octobre 1987), p. 87.

تفكيك التجارب المدرسية وتحليلها في تجويد التجربة البيداغوجية. أيتعلّق الأمر بسوسولوجيا جديدة واحدة أم سوسولوجيات جديدة متعدّدة للتربية؟ وأيّ موقع للمدرّس في منظوراتها؟

أولاً: سوسولوجيا جديدة واحدة أم سوسولوجيات جديدة متعدّدة للتربية؟

نظراً إلى تعدد الشروط الموضوعية المركّبة للسجلات النقدية واختلافها، وحتى تعارضها، التي دارت بين التيارات الجديدة المكوّنة للمعرفة السوسولوجية بعالم التربية، خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، والتي عبرت حدود التخصص أو حتى نطاق الحقل الأكاديمي، فإنه لا يمكن إجمالها ضمن نسق أو تيار أو حتى مدرسة واحدة. لهذا السبب، نستعمل في هذا السياق "سوسولوجيات التربية الجديدة" (بالجمع) للدلالة على وجود أربعة اتجاهات رئيسة: 1. الدراسات النقدية للمنهاج والتنظيم الاجتماعي للمعرفة المدرسية، 2. الدراسات والبحوث الإثنوغرافية حول العرق والنوع الاجتماعي من منظور دراسات ما بعد الاستعمار والدراسات النسائية والنسوية، 3. الدراسات المقترنة بتعلم اللغات والعلوم، 4. الدراسات المرتبطة بتحليل فاعلية المدرّس وشروط تحسين التجربة المدرسية والتجربة المهنية⁽⁵⁾.

سينحصر تركيزنا في هذه الدراسة على التيارين الأول والرابع (حلقة مثيري المشكلات، وحلقة الإثنوغرافيين)⁽⁶⁾؛ في إحالة إلى الأسس السوسولوجية لتفكيك تنظيم المعرفة داخل العلبة السوداء (المدرسة) من جهة، والأسس الأنثروبولوجية لاختراق ترسيمات التجربة المدرسية من جهة أخرى⁽⁷⁾. وهدفنا الأساس من إبراز هذا التمايز النسقي، هو محاولة تصويب منطلقين اثنين للتفكير الإبستيمولوجي في تاريخ تطوّر بردايمات الممارسة السوسولوجية حول التربية:

1. تجاوز بعض التحليلات والقراءات التعريفية، الفرنسية أساساً، التي جعلت من سوسولوجيات التربية الجديدة في بريطانيا اتجاهاً واحداً (أو حتى اتجاهين اثنين؛ إذا ما نظرنا إلى كتابات بيير بورديو، وجورج لاباساد Georges Lapassade وفيليب فيتال Philippe Vitale في كليتها)، منسجماً ومنظماً، جاء لنقد الأطر الكلاسيكية للتفكير في التربية وتجاوزها من منظور مدخل التنشئة الاجتماعية⁽⁸⁾، وكذلك تجاوز محاولات حصر تاريخ التفكير السوسولوجي

(5) Michael F. D. Young, "Du 'curriculum en tant que construction sociale' à la spécialisation intégrative": Quelques réflexions sur la sociologie du curriculum au Royaume-Uni (1971-1999)," *Revue française de pédagogie*, no. 135 (2001), pp. 29-30.

(6) Sara Delamont, "Two 'New' Sociologies of Education: A Comment on Heap's Discourse in the Production of Classroom Knowledge," *Curriculum Inquiry*, vol. 16, no. 3 (1986), pp. 327-329.

(7) Ibid., p. 327.

(8) Jean-Claude Forquin, "La 'nouvelle Sociologie de l'Éducation' En Grande-Bretagne: Orientations, Apports Théoriques, Évolution (1970-1980)," *Revue Française de Pédagogie*, vol. 63 (1983), pp. 61-79; Claude Trottier, "La 'Nouvelle' sociologie de l'éducation en Grande-Bretagne: Un mouvement de pensée en voie de dissolution?" *Revue française de pédagogie*, vol. 78 (1987). pp. 5-20.

الأنكلوسكسوني في التربية في مقولات المنهاج والدفاع عن أسبقيته التاريخية في اختراق العلبة
السوداء.

2. محاولة تسليط الضوء على بعض البرديات المفقودة ضمن تأريخ المجال التداولي المغربي،
والعربي كذلك، لمسار تطوّر الممارسة السوسولوجية حول التربية. وبناءً عليه، فإننا نحث
عن فتح النقاش بخصوص قضايا وإشكالات سوسولوجيا التربية خارج الأطر "الكلاسيكية
والمعاصرة" للنظريات الوظيفية والصراعية، وتتجه نحو تفكيك سيرورة التمدرس والتجربة
المدرسية من خلال مدخل سوسولوجيا المدرسة. ومن ثم، فإن رهاننا يرتكز على محاولة
التفكيك النقدي للشروط الإبتيمولوجية المتعلقة بانتقال الممارسة السوسولوجية في البحث
في التربية؛ من اعتماد مدخل التنشئة الاجتماعية نحو اعتماد مدخل التمدرس، بحيث لا نغير
أهميّة هذه اللحظة الإبتيمولوجية الجديدة الاهتمام، في إعادة التفكير في الأسس القديمة
للممارسة السوسولوجية فحسب، بل أيضاً في ربط السوسولوجيا بالفاعل التربوي من ناحية،
وتحوّلات الطلب الاجتماعي والاقتصادي على التربية والمدرسة من ناحية أخرى.

وفي حقيقة الأمر، يتأسس اختصارنا لتيارات سوسولوجيات التربية الجديدة في اتجاهها النقدي الجديد
على اقتران نشأتها بالتركيز السوسولوجي على المنهاج في مغايرة للإرث الفرنسي (الدوركهامية)
وللنهج الأميركي (الوظيفية)، إضافة إلى تقديمها أطراً تحليلية ونقدية جديدة ومقتربات إصلاحية
تركز أساساً على إشراك المدرّسين في سيرورة الإصلاح التربوي⁽⁹⁾. وزيادة على ذلك، أبدت
إثنوغرافيات الفصول الدراسية فهمَ دينامية التفاعلات المدرسية اهتماماً واضحاً، من خلال التركيز
على المتعلّم والمدرّس بوصفهما عنصريّن تحليليين من جهة، ومتغيّرين فاعلين لتفكيك الصناعة
المدرسية للتفاوتات التعليمية من جهة أخرى⁽¹⁰⁾. ولا يمنع هذا الاختصار الذي نعدم إليه من تسجيل
الاختلاف الكبير بين المقاربات النظرية والأسس الإبتيمولوجية والنطاقات الجغرافية والشرعية
والأثر والامتداد الأكاديمي بين الاتجاهين؛ بل غياب أي سجل أو حوار إبتيمولوجي بينهما،
إبان سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، خارج نطاق القراءات والمراجعات الأميركية والكندية
(والفرنسية كذلك) التي خلطت بينهما في عمق تمايزهما وقطائعهما⁽¹¹⁾.

ارتبط ميلاد سوسولوجيات التربية الجديدة بشروط موضوعية متعلقة ببريطانيا منذ نهاية الحرب
العالمية الثانية، ويمكن تحديد أهمّها في نوعين رئيسيين. أولاً، شروط مجتمعية (سياسية، واقتصادية)،
اقتترنت بالرغبة في وضع إصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية⁽¹²⁾. في هذا المستوى، يتعلّق الأمر

(9) Michael F. D. Young, *The Curriculum of the Future: From the 'New Sociology of Education' to a Critical Theory of Learning* (Lewes: Falmer Press, 2002 [1998]), p. 38.

(10) Peter Woods & Martyn Hammersley (eds.), *School Experience: Explorations in the Sociology of Education* (New York: St. Martins Press, 1977), pp. 9-10.

(11) Delamont, p. 329.

(12) Claude Lessard, "La sociologie de l'éducation dans les sciences de l'éducation québécoise," *Cahiers de recherche sociologique*, no. 64 (Hiver 2018), pp. 48-49.

برغبة الفاعل السياسي والاقتصادي في دمج "الثقافة الثانية"⁽¹³⁾ (الإنسانيات) في برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي وسياساته؛ لكن ذلك يكون خارج منطوق السرديات الكبرى والنظريات النقدية وخطابات التنظير والمنهج. ثانياً، شروط علمية وإبستمولوجية، تمثلت أساساً في "تطور حقل علوم التربية، سواء في اتجاه الاعتراف بطبيعتها المتعددة الاختصاصات واستدماج التخصصات المساهمة فيها (السوسولوجيا)، أو دمجها في نهج موحد للحقل يقوم على أساس مسائل فاعلية التدريس"⁽¹⁴⁾. ويفسر الشرط الثاني، جزئياً، ما جعل سوسولوجيا المدرسة، فيما بعد، أكثر تألفاً مع الممارسة العلمية في حقل علوم التربية من السوسولوجيا النقدية للتربية، وباعتبار الرغبة في الانتقال من "فهم مدخلات الفعل التعليمي ومخرجاته وتحليلها نحو اختراق العلبة السوداء"⁽¹⁵⁾، ومن ثم إعادة التفكير النقدي في الأسباب الذاتية والموضوعية التي جعلت المدرسة تفشل في تحقيق المساواة الاجتماعية. ولكن "لا يتعلّق الأمر هنا بتحقيق قطب مع السوسولوجيا القديمة للتربية، بقدر ما يتعلّق ببناء نموذج جديد يستدمج النظري بالإمبريقي"⁽¹⁶⁾، ويعوّض مدخل التنشئة الاجتماعية والتفاوتات الاجتماعية بمدخل التمدرس والتفاوتات التعليمية. وتأسيساً على كل هذه الشروط، بدا جلياً أنّ نهاية السرديات الكبرى قد أعلنت عن نهاية سوسولوجيات التربية الكلاسيكية والمعاصرة، بمعنى من المعاني، وربطت اختراق العلبة السوداء بالاهتمام بالمدرّس أولاً، ثم بالمتعلّم ثانياً - امتداداً لفعل التدريس الذي أطر لحظة نشأة سوسولوجيا التربية في أميركا - وإعادة طرح سجال تغيير العالم أو فهمه بالمشاركة في نقد الإصلاح والمشاركة فيه أو الانخراط في سيرورة الطلب الاجتماعي والطلب السياسي.

1. سوسولوجيا المعرفة المدرسية

عمل كتاب المعرفة والضبط⁽¹⁷⁾ على جسر الحلقة الإبستمولوجية المفقودة بين سوسولوجيا التربية الأميركية ونظيرتها الفرنسية. وعلى الرغم من تزامنه مع صدور كتاب إعادة الإنتاج⁽¹⁸⁾ لبوردو وجون كلود باسرون بفرنسا، فقد هدف إلى تجاوز مسار نصف قرن من الممارسة السوسولوجية من دون مدرسة. ومن خلال المزج بين الماركسية، والفينومينولوجيا، والأنثروبولوجيا المعرفية⁽¹⁹⁾، جرى إحياء الطابع النقدي للممارسة السوسولوجية، في اتجاه تفكيك شفرات العلبة السوداء، انطلاقاً من مدخل المنهاج الدراسي. فأسهّم هذا النهج المبتكر في إعادة التفكير في الأسس الإبستمولوجية الكلاسيكية للممارسة السوسولوجية حول التربية، والبحث عن مداخل وعناصر تحليلية جديدة،

(13) Charles Percy Snow, *The Two Cultures and the Scientific Revolution* (New York: Cambridge University Press, 1959).

(14) Lessard, p. 49.

(15) Ibid.

(16) Lawrence J. Saha, "The 'New' Sociology of Education and the Study of Learning Environments: Prospects and Problems," *Acta Sociologica*, vol. 21, no. 1 (1978), p. 47.

(17) Michael F. D. Young (ed.), *Knowledge and Control: New Directions for the Sociology of Education* (London: Collier-Macmillan, 1971).

(18) Bourdieu & Passeron.

(19) Delamont, p. 328.

أكثر تأكفاً مع شرط نهاية السرديات الكبرى من جهة، وتحولات النسقين السياسي والاقتصادي من جهة أخرى. ومن ثم، بيان مفعول منطقيات السياسات التعليمية، والممارسات التربوية، وتنظيم المعرفة الأكاديمية، في خلق الشروط الذاتية والموضوعية لإنتاج التفاوتات التعليمية من داخل نسق اللعبة السوداء.

عكست مقولة "التنظيم الاجتماعي للمناهج الدراسي" الأساس الناظم لتفكيك البناء المدرسي التفاوتات التعليمية. لهذا، تمّ "السعي إلى تحديد دور المناهج الدراسية (الرسمية وغير الرسمية والخفية) وعناصرها الفاعلة في انتقاء/ تصنيف المعارف المنقولة. وكذلك شأن مفعولها في التنشئة الاجتماعية للمتعلّمين وإعادة إنتاج البنية الطبقية للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة"⁽²⁰⁾. وتبرز هذه المعادلة أنّ الأساس الناظم للممارسة النقدية حول المعرفة المدرسية هو دينامية التفاعل بين الفعلين السياسي والاقتصادي من ناحية، والفعل التربوي من ناحية أخرى. وقد استشعرت "حلقة لندن"⁽²¹⁾، مدفوعةً بالمبدأ الماركسي لدور المعرفة في تغيير العالم، اجتماعياً وأكاديمياً، البدايات الأولى لميلاد النيوليبرالية وتألف الإصلاحات السياسية في مجال التعليم مع تحولات الفعل الاقتصادي؛ ومن ثمّ، التفكير الرسمي في شروط ربط الفعل التعليمي بسوق الشغل أكثر من العمل على تجاوز التفاوتات الاجتماعية. وما دامت مدخلات الفعل الاقتصادي ومخرجاته تراهن على بناء اندماج مهني متفاوت، فإن طبيعة المعرفة المدرسية ونوعيتها وشكلها وتنظيمها يسهم كلّ في هندسة تفاوتات اجتماعية جديدة، من خلال سلطة المعرفة المقدمة نفسها. وعلى هذا، أمكن القول إنّ الحذر، الذي ظهرت وجاهته المنطقية لاحقاً، قد انتقل أيضاً إلى نقد الممارسة السوسولوجية الكلاسيكية، الأميركية والبريطانية أساساً، العاملة على التألف مع قوانين السوق والتدبير العمومي، أكثر من نقد استعمالات المدرسة اقتصادياً.

استندت دراسات المنهاج الدراسي إلى نقد نسق "تدبير المدارس القائم على قوانين السوق"⁽²²⁾، ومنه، "تجاوز شحن المنهاج الأكاديمي بمفاهيم غير دقيقة للوعي الجمعي أو الحس المشترك أساساً لمنهاج أكثر عدالة وديمقراطية"⁽²³⁾، وضمان ترابط المعرفة المدرسية مع الأسس الاجتماعية للعدالة، أكثر من الترابط مع الشروط الموضوعية لاقتصاد السوق التي جعلت التعليم المهني مدخلاً إلى التفاوتات الاجتماعية منذ حقبة الثورة الصناعية الأولى. وفي هذا السياق، استُشِرت "منظورات متنوعة راوحت بين التصور الدوركهايمي لرموز المعرفة، والمقاربة الماركسية للمنهاج بوصفه أحد أشكال المعرفة - السلعة، وأفكار ماكس فيبر Max Weber ورايت ميلز Wright Mills، التي ربطت المنهاج بإضفاء الشرعية على أنماط معيّنة من السلطة، والتصوّر الرمزي التفاعلي المطبق على مسائل سوسولوجيا المدرسة، وصولاً إلى البحوث الإثنومثولوجية التي ألهمت البحث في المعرفة

(20) Lessard, p. 49.

(21) Delamont, p. 328.

(22) Young, "Du 'curriculum en tant que construction sociale' à la 'spécialisation intégrative'," p. 29.

(23) Young, *The Curriculum of the Future*, p. 36.

المدرسية⁽²⁴⁾. وقد مكّن هذا التوليف من الكشف عن الشروط السياسية لفشل التعليم في تحقيق المساواة الاجتماعية والمهنية بين المواقع والحظوظ المتباينة. وضمن هذا المنطق، لم يكن "ظهور مشكلات تعليمية جديدة: التسرّب، وعدم استكمال المسارات الدراسية، والانحراف الأكاديمي، وعدم التلاؤم مع سوق الشغل"⁽²⁵⁾، سوى أثر لمسار من الاستثمار الاقتصادي في المدرسة - بوصفها أشبه بالمعمل منها بجوهر "المدرسة العمومية" - أي تكوين المواطن المتآلف مع قوانين سوق الشغل، في ترابط تاريخي مع موجات تطوّر مقولات الرأسمالية: تسليع العمل، والمال، والأرض⁽²⁶⁾.

تأسس نقد المنهاج على فلسفة موجهة نحو المستقبل؛ أي التفكير النقدي في الإصلاح والتغيير الاجتماعيين وموقع سوسولوجيا التربية ضمنه. لذلك، وضمن منطق تطوّر سوسولوجيا المنهاج نفسها، في تفاعلها مع استعمالات المعرفة المدرسية داخل نسق تنظيم السلطة، جرى الاهتمام بـ "المناهج الدراسية بين التجزئة والوحدة، وبين المناهج المتمحورة حول الماضي وتلك الموجهة نحو المستقبل، وبين التخصصية الانعزالية والتخصصية التكاملية"⁽²⁷⁾. فعلى أساس الانقسام الحاصل بين التعليم العام والتعليم المهني، ازداد انفصال المعرفة النظرية عن المهارات العملية، وتوطدت علاقة التخصص بالتغيرات في المناهج الدراسية والتغيرات في الاقتصاد⁽²⁸⁾. وعلى ذلك، برز - حتى مع توالي العقود - فشل السياسات التعليمية في تحقيق المساواة في التعليم؛ ليس على مستوى الولوجية فحسب، بل أيضاً ضمن رهان تحقيق النجاح المدرسي والاندماج المهني. وعلى هذا الأساس، كان نقد المنهاج نقداً لفاعلية النسق السياسي نفسه في تحقيق الإصلاح والتغيير الاجتماعيين، ونقداً لترابط المعرفة المدرسية بمنطق تنظيم السلطة داخل المجتمع.

يمكن إجمال المنطلقات الإبتيمولوجية واتجاهات سوسولوجيا المنهاج الجديدة في ثلاثة محددات رئيسية: "1. مسألة التفاوتات التربوية، 2. أولية المنهاج بوصفه موضوعاً أساساً لسوسولوجيا التربية، 3. تأكيد أنّ المدرّسين والمربين عناصر فاعلة في التغيير التدريجي"⁽²⁹⁾. وما لم تخرج التفاوتات التعليمية عن الأطر السياسية والاقتصادية والتربوية لتنظيم المعرفة داخل المدرسة، فإن على سلسلة الإصلاحات أن تستدمج أساساً العناصر الفاعلة في العملية البيداغوجية؛ ونعني بذلك المدرّسين.

يظهر من هذا السياق إذاً سبب توجيه كتاب المعرفة والضبط في الأصل إلى فئة المدرّسين. فقد كان يُقصد أن يكون مدخلاً أكاديمياً، لفهم شروط فشل السياسات العمومية في التعليم من الناحيتين السياسية والاقتصادية، ووعي الشروط المركبة للتنظيم الاجتماعي بخصوص المعرفة المدرسية في تحقيق التغير التربوي من خلال فئة المدرّسين. وكان واضحاً أنّ دفع المعرفة الأكاديمية النقدية،

(24) Young, "Du 'curriculum en tant que construction sociale' à la 'spécialisation intégrative'," p. 30.

(25) Ibid.

(26) Karl Polanyi, *The Great Transformation* (New York: Farrar & Rinehart, 1944).

(27) Young, "Du 'curriculum en tant que construction sociale' à la 'spécialisation intégrative'," p. 31.

(28) Ibid., pp. 31-32.

(29) Young, *The Curriculum of the Future*, p. 42.

نحو الصدام مع الفاعل السياسي، لن يؤدي سوى إلى نتائج آنية، ضمن نسق قيادة الإصلاح. ومن هذا المنطلق، نُظر إلى المدرّسين، المتحكمين في عملية النقل والأجراً البيداغوجية والديداكتيكية للمنهاج الدراسي، على أنهم عناصر فاعلة في سلسلة الإصلاحات.

ومع ذلك، لم يكن المكان ولا الزمان ولا السياق الاجتماعي في تناسب مع هذه المقولات الفلسفية والسوسيولوجية، في خضم الحرب الباردة من جهة أولى، وتطور السياسات النيوليبرالية من جهة ثانية، وطبيعة العالم الأكاديمي البريطاني خلال تلك الحقبة من جهة ثالثة. لهذا، "حاربتها النخب البريطانية المحافظة والليبرالية الجديدة، لا سيما في عهد مارغريت ثاتشر Margaret Thatcher⁽³⁰⁾، و"انتقدها بشدة اليسار والنخب الأكاديمية [...] نظراً إلى افتقارها إلى تحليل سياسي لدور العمل الأكاديمي في التربية، وتشديدها على دور المنهاج في إدامة التفاوتات وافتقارها إلى بدائل لنقد الأسس الأيديولوجية والثقافية بشأن المنهاج"⁽³¹⁾. وعلى الرغم من ذلك، يظل السبب الأساس في عدم رواجها وسيادتها هو عدم استساغة النسقين السياسي والأكاديمي نظرهما إلى المدرّسين، بوصفهم عاملاً فعّالاً في التغيير التربوي، ودفعها الممارسة السوسيولوجية إلى الانخراط الفعلي في نقد الإصلاح السياسي لقطاع التعليم وبنائه.

2. إثنوغرافيا التجربة المدرسية والتفاعلات الفصلية

في خضم هذا الوضع المركّب الذي شهدته سبعينيات القرن العشرين، ظهر اتجاه آخر في سوسيولوجيا التربية. وقد تأسس على فلسفة مبتكرة، وكان له دور كبير في استدماج مقولات جديدة في وضع السياسات العمومية، وفي تكوين المدرّسين أيضاً. تكوّن هذا الاتجاه من مجموعة من الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين الذين اشتغلوا بقضايا "فاعلية المدرسة وشروط تحسينها، وتلقوا دعماً حكومياً قوياً، ولكنهم تجنّبوا القضايا النظرية المرتبطة تقليدياً بسوسيولوجيا التربية"⁽³²⁾. وعلى هذا الأساس، ولدت بدايات سوسيولوجيا التجربة المدرسية الأولى.

جسد كتاب *التجربة المدرسية*⁽³³⁾ حواراً إستيمولوجياً بين الأسس المنهجية للممارسة الأنثروبولوجية وطبيعة القضايا والأسئلة التي ينبغي لسوسيولوجيا التربية الجديدة أن تقاربها في سياق تحولات العلبة السوداء. بهذا المعنى، اتسمت الأبحاث الأولى بطابع براغماتي هدف إلى فصل الممارسة السوسيولوجية عن رهان تغيير العالم، وإسباغ نزعة إثنوغرافية، تروم وصف ما يحدث داخل الفصول الدراسية، على سوسيولوجيا التربية الجديدة هذه. وقد اعتبر ما يحدث في الفصول متغيّرات جوهرية، لفهم كيفية فشل المدرسة نفسها في خدمة رهان المساواة في الفرص والحظوظ التعليمية. وبذلك تخلّصت سوسيولوجيا التربية، شيئاً فشيئاً، من حسّها النقدي، لمصلحة بناء موقع لها ضمن منطق السوق العلمية الجديدة.

(30) Lessard, p. 49.

(31) Young, *The Curriculum of the Future*, pp. 40-45.

(32) Young, "Du 'curriculum en tant que construction sociale' à la 'spécialisation intégrative'", p. 30.

(33) Woods & Hammersley.

شكّلت التفاعلات الفصلية مدخلاً لكشف دور المفاعيل المدرسية (مفعول المدرّس، ومفعول المتعلّم، ومفعول المؤسسة... إلخ) في هندسة النجاح المدرسي؛ بعيداً عن منطوق تحليل الفرص التفاضلية المتعلقة بنجاح الطبقات الاجتماعية تربوياً [...]، مقابل المزيد من الاقتراب من التجربة المدرسية للمتعلّم والمدرّس⁽³⁴⁾. ويرجع الاهتمام بالتفاعلات الفصلية إلى أنّ تاريخ تطوّر الممارسة السوسولوجية حول التربية قد ظلّ بعيداً عن التجربة المدرسية من جهة، وأكثر اقتراباً بالشروط السياسية لإنتاج الفعل التعليمي من جهة أخرى. ومن ثمّ، جوانب الفاعلين اليومية وتجاربهم، ومنطقياتهم، وتمثلاتهم، وممارساتهم، خارج نطاق الاهتمام السوسولوجي لمصلحة المنطق العام لعلوم التربية وعلم النفس. في هذا المستوى، تعلق أمر التركيز على التفاعلات الفصلية بنقد الشروط السياسية لتطوّر سوسولوجيا المنهاج، التي ظلّت هي ذاتها بعيدة كل البعد عن "يوميّ" المتعلّمين والمدرّسين، بوصفهم عناصر فاعلة في التجربة المدرسية، وبعيدة أيضاً عن ربطهم برهانات الإصلاح والتغيير الاجتماعيين، عوضاً عن تفكيك شروط بنائهم للمعنى المدرسي والمهني وفهمها.

نظّر إلى المشتغلين بسوسولوجيا المنهاج، بوصفهم "صنّاعاً للمشكلات" Problem Makers؛ تبعاً لمقولة مايكل يونغ Michael F. D. Young نفسه، التي نصّت على أنّ على الباحثين أن يصنعوا مشكلاتهم - إشكالياتهم بأنفسهم، لا أن يأخذوا مشكلات المعلمين أو صانعي السياسات التعليمية⁽³⁵⁾. بهذا المعنى، أضحت تفكيك المدرسة بحثاً عن الترسيمات الاجتماعية لبناء يوميّ التجربة المدرسية وتشكيلها، في بعدها التربوي، وليس توريط الفاعلين في المنطق السياسي لرهان تغيير العالم. ففي نهاية المطاف، "لا يمكن فهم الأفعال وتفسيرها من دون البحث في أسبابها، حتى لو كانت هذه الأسباب هي ذاتها قابلة للتفسير من حيث العوامل التي لا يمكن الوصول إليها في وعي الفاعل"⁽³⁶⁾. بتعبير آخر، أصبح الفاعل عنصراً تحليلياً ضمن نسق تجربة مدرسية أكثر من كونه عنصراً فاعلاً داخل نسق تعليمي.

ضمن مثل هذا البحث السوسولوجي في المدرسة، وفي ما يحدث داخلها، حضرت التفاعلات اليومية بين المدرّس والمتعلّم، والثقافة المدرسية وثقافة المتعلّمين والمدرّسين، والنكتة والفكاهة داخل الفصول الدراسية، وتجربة المدرسة والتجربة المهنية، وغيرها، باعتبارها متغيّرات مبتكرة. وعلى الرغم من أنها طرحت قضايا تداخل التخصصات من جهة، والاستناد إلى مقاربات إنثوغرافية مستلهمة من الإرث الأنثروبولوجي الأميركي، فقد فتحت المجال أمام علماء الاجتماع لاكتشاف أشكال وترسيمات وتفاعلات اجتماعية، ظلّت غائبة عن اهتمامهم حتى ذلك الوقت. وقد يسّر ذلك الاكتشاف الانتقال من مقارنة المدرسة على أنها مؤسسة نحو النظر إليها باعتبارها تنظيمًا لتدبير الفعل الجمعي، وفقاً لرهانات واستعمالات وممارسات فاعلة، تستقبل تفاوتات تعليمية قائمة وتكاد تعيد هندستها في تفاوتات من نوع جديد تبعاً لمنطق تجارب الفاعلين.

(34) Ibid., p. 9.

(35) Delamont, p. 328.

(36) Woods & Hammersley, p. 10.

تزامن الاهتمام بالفصول الدراسية في بريطانيا مع تطوّر إصلاحات بيداغوجية شملت نظام التقويم الذي كان مستخدماً خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته⁽³⁷⁾. وعلى عكس حلقة صنّاع المشكلات، وجد الإثنوغرافيون أنفسهم أكثر اهتماماً بالشروط الذاتية والموضوعية لتلقي الفاعلين واستدماجهم في هذه الإصلاحات على المستوى البيداغوجي، ضمن نسق مهنة القطاع. إضافة إلى ذلك، بدا واضحاً أنّ قياس فاعلية العلاقة بين وضع الإصلاحات التربوية وممارسات الفاعلين وتحليلها لا يمكن أن يتمّ، إلا من خلال "الملاحظة المباشرة لوقائع الفصل الدراسي، والبحث عن اختلافات وانقطاعات حقيقية في العملية التعليمية على مستوى التفاعل بين المتعلّم والمدرّس"⁽³⁸⁾. ووفقاً لهذا المعنى، اقترنت شرعية الممارسة السوسولوجية الجديدة، سياسياً واقتصادياً، بالنسبة إلى الفصول الدراسية، بتخفيف الحدة النقدية، واتخاذ موقف "إيجابي" من سلسلة عمليات مهنة قطاع التعليم⁽³⁹⁾ في سياق الشرط النيوليبرالي.

من منظور مقارن، ثمة اختلاف واضح في الأسس الإبستمولوجية للممارسة السوسولوجية حول التربية بين تيار سوسولوجيا المنهاج، الذي أفل بريقه قبل أن ينطلق لشروط سياسية مقترنة بنسق الممارسة النقدية التي تبناها، وتيار سوسولوجيا التفاعلات الفصلية الذي استفاد من "تجربة صنّاع المشكلات" ليعلن عن انطلاقة جديدة لسوسولوجيا التربية في اتجاه الارتهان بالأسس المنهجية والنظرية للتجربة المدرسية. ومع ذلك، شكّلت كلّ من السوسولوجيتين لحظة تاريخية مهمة ضمن مسار تطوّر - ارتباط سوسولوجيا التربية بقضايا المدرسة والتمدرس. وأسهمت النقاشات التي أثارها من جهة في إعادة الاعتبار للممارسة السوسولوجية ضمن نسق إنتاج المعرفة، ودفعها في اتجاه استدماجها ضمن برامج تكوين المدرّسين من جهة أخرى. ولكنّ النتيجة الأهمّ التي تولّدت من ظهورهما وتطوّرهما هي حدوث لحظة سوسولوجية فريدة، تمّ فيها فتح المجال أمام المدرّسين للمشاركة، من خلال قيادة التغيّرين الاجتماعي والتربوي، أو تفكيك فصولهم الدراسية وفهم ما يحدث فيها، في سلسلة عمليات إصلاح/تفكيك المدرسة التي طالما ظلّوا مبعدين عنها، تحت ثقل حتموية النظريات الشمولية التي جعلتهم "فاعلين من دون فعل". وعلى المنوال نفسه للعنوان الفرعي لكتاب المعرفة والضبط، "اتجاهات جديدة لأجل سوسولوجيا التربية" *New Directions for the Sociology of Education*، تعلق الأمر بـ "بيانات" ظلّت طموحة في تسطير أجداتها وتحديد أدوارها المستقبلية، وعزّزت الثقة بسلطة سوسولوجيا التربية، وهدفها واتجاهها نحو كسر البردايمات التقليدية⁽⁴⁰⁾.

(37) Rob Walker, "The Sociology of Education and Life in School Classrooms," *International Review of Education / Internationale Zeitschrift Für Erziehungswissenschaft / Revue Internationale de l'Education*, vol. 18, no. 1 (1972), p. 37.

(38) Ibid.

(39) Woods & Hammersley, p. 24.

(40) Julie McLeod, "The 'New Sociology of Education', Then and Now: Looking Back to the 1970s and ahead to Today," *Curriculum Perspectives*, vol. 43 (2023), p. 185.

ثانياً: المدرّس في منظور سوسولوجيات التربية الجديدة

1. المدرّس والتغيّر التربوي

دافعت المقاربات النقدية للمنهاج عن أهميّة بناء التكوين النقدي للمدرّسين في تعزيز فرصة نقل معرفة متكافئة، أو ضمان عدم تعزيز المنهاج للتفاوتات الاجتماعية. لذلك، قامت دعوتها على استدماج سوسولوجيا التربية، لا على أنها تخصص ثانوي لحلّ المشكلات الاجتماعية داخل المدارس، وإنما باعتبارها فلسفة في التفكير النقدي في رهانات المعرفة المدرسية، وجدواها واستعمالاتها في سياق نسق بناء التفاوتات الطبقيّة. في هذا المستوى، كان الرهان مزدوج الأبعاد، إستيمولوجياً وتربوياً؛ حيث هدف إلى تخليص حضور السوسولوجيا داخل مؤسسات التكوين من الحملات التدخّلية لعلوم التربية من جهة، واستدماج الفهم والتحليل الاجتماعيّ في التعامل مع النسق البيداغوجي من جهة أخرى. ومع ذلك، وُصمت هذه المقاربات بأنها منحازة إلى أفراد الفئات المهمّشة، وحاملة لهم التغيير على حساب الإصلاح. علاوةً على هذا، قيل "إنّ المدرّسين الذين يلجون المدارس، وروح 'المعرفة والضبط' تجري في عروقهم، يظلّون على استعداد دائم ل'تهدئة الشباب البريطانيين إلى حين قدوم تروتسكي'!"⁽⁴¹⁾.

في حقيقة الأمر، أقم المدرّسون في جدل التغيّر التربوي، بحثاً عن رهان الشرعية الاجتماعية بين المهنيين، لا عن الشرعية الأكاديمية للمعرفة السوسولوجية الجديدة. وقُدّم كتاب المعرفة والضبط على أنه "إنجيل جديد" للمدرّسين، في مواجهة "شيطان" المنهاج الذي حولهم إلى مساهمين مباشرين في إنتاج التفاوتات الاجتماعية وتعزيزها ولعنتها، تبعاً لنسق ممارساتهم المهنية⁽⁴²⁾. بطبيعة الحال، وفيما وراء رهان تعزيز حضور المعرفة السوسولوجية، ضمن نسق تكوين المهنيين وممارستهم، شكّل هذا النهج وسيلة أولية لتفادي المواجهة المباشرة مع الفاعل السياسي، ضمن معسكر غربي يتصدّد النزعات الماركسية داخل العالمين الأكاديمي والاجتماعي، على أنها تهديد لهوية البلد من الناحيتين الاقتصادية والجيوسياسية.

يمكن القول إنّ الفلسفة النقدية، التي قامت عليها سوسولوجيا المنهاج، قد تأسست على رهان تعزيز التفكير في القضايا البيداغوجية والسياسات التعليمية والمعرفة المدرسية، بوصفها بناءات اجتماعية، غير منفصلة عن منطّق بناء الهيمنة بالضرورة، وليست بناءات بيداغوجية خالصة. بهذا الفهم، تصبح الممارسة السوسولوجية في مواجهة مباشرة مع النسق السياسي القائم. وبدلاً من أن تُؤسّس لنهج مستعرض، يستدمج السوسولوجيات الجديدة في فهم البناء الاجتماعي لنسق التفاوتات التعليمية وتفكيكها، من خلال تنظيم المعرفة المدرسية، استشعر "خطرها" على فلسفة مشروع الإصلاح نفسه جميع الفاعلين ببريطانيا (باعتراف يونغ نفسه لاحقاً)⁽⁴³⁾. وعلى هذا الأساس، لم تفشل الفلسفة

(41) Young, *The Curriculum of the Future*, p. 41.

(42) Ibid., pp. 40-41.

(43) Ibid., pp. 41-43.

الجديدة لسوسيولوجيا التربية في بناء شرعيتها السياسية والأكاديمية، وإنما وجدت نفسها تخوض في مسار طويل من العداء السياسي ترجم منذ ثمانينيات القرن العشرين في صيغة معارضة الحكومات المتعاقبة لإدماجها في برامج تكوين المدرسين، وإضعاف الممارسة السوسيولوجية النقدية وتفكيك تجربة الباحثين السوسيولوجية⁽⁴⁴⁾.

2. تجربة المدرّس المهنية وسؤال التفاوتات التعليمية

من خلال العودة إلى الوجه الثاني لتطور سوسيولوجيات التربية الجديدة مع تيار الإثنوغرافيين، نجد الوضع مختلفاً. لم تتخذ المقاربات الإثنوغرافية للتجربة المدرسية أي موقف نقدي من الشرط الموضوعي المتعلق بتطور سوسيولوجيا التربية ببريطانيا من جهة، وموقعها ضمن برامج تكوين المدرّسين من جهة أخرى. لقد كان القائمون عليها يبحثون أساساً عن تجذير التمايز بين أبحاث التجربة المدرسية وأبحاث سوسيولوجيا المنهاج، التي نُظر إليها على أنها "استندت على نحوٍ فضفاض إلى أبحاث ومقالات مع المدرّسين في الفصول الدراسية، وانحصر الجزء الأكبر من أبحاثها في المنهاج الدراسي"⁽⁴⁵⁾. بهذا المعنى، لم يحضر المدرّسون على أنهم غاية "صانعي المشكلات" وهدفهم، بقدر ما جرى التعامل معهم على أنهم وسيلة لتصريف موقفهم الأكاديمي من الاستعمالات السياسية والاجتماعية للمعرفة المدرسية. وقد استند ذلك الموقف ذاته إلى "فرضيتين اثنتين. أولاً، يرتبط انتقاء المعرفة وتنظيمها داخل النظام التعليمي ارتباطاً وثيقاً بالطريقة التي يجري بها توزيع السلطة في المجتمع. ثانياً، تُحاول مجموعات مختلفة ذات مصالح متباينة، أو في حالات تنافس أو صراع، التأثير في محتوى التعليم وضمان أن يسود مفهومها للتعليم والمناهج الدراسية"⁽⁴⁶⁾. لهذا، على الرغم من اهتمام سوسيولوجيا تجربة المدرّس المهنية برهان فتح العلبة السوداء، فقد ظلّت تبحث عن تحليلات وتفسيرات من خارج المدرسة لقضايا التفاوتات واللامساواة في التحصيل والنجاح الدراسي بين المتعلّمين. بل علاوة على ذلك، ومن منظور فاعليّتهم في تحقيق التغير التربوي، لم يُهتمّ بإسهام عقلانيات المدرّسين أنفسهم، وممارساتهم ومنطقيّات فعلهم في إدامة النسق المدرسي للتفاوتات التعليمية.

لقد شكّلت إثنوغرافيا المدرسة أساساً، بتعبير روادها، لتجاوز الصورة الرياضية والجهاز المفهومي العلمي المتخصّص، وللتركز على دراسة الوحدات الميكروسكوبية، القابلة للملاحظة، والتناول بمقاربة وصفية وهرمنيوطيقية⁽⁴⁷⁾. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنّ السياق السياسي لميلاد إثنوغرافيات التفاعلات الفصلية ببريطانيا قد اقترن بأفول سوسيولوجيا المنهاج خلال نهاية سبعينيات

(44) Ibid., p. 39.

(45) Delamont, p. 328.

(46) Claude Trottier & Claude Lessard, "La place de l'enseignement de la sociologie de l'éducation dans les programmes de formation des enseignants au Québec: Etude de cas inspirée d'une sociologie du curriculum," *Éducation et Sociétés*, vol. 9, no. 1 (2002), p. 54.

(47) Peter Woods, *Inside Schools: Ethnography in Educational Research* (London: Routledge & Kegan Paul, 1986).

القرن العشرين، ومعايشة الرفض والاستبعاد والعداء السياسي والأكاديمي لهذه الموجة الجديدة من الممارسة السوسولوجية للتربية⁽⁴⁸⁾. لهذا، جرى الرهان على إعادة تصويب النظرة السلبية المكوّنة حول سوسولوجيات التربية الجديدة من خلال تخفيف (وحتى التخلي عن) الطابع النقدي لمصلحة البعد التحليلي لإنتاج المعرفة السوسولوجية. ومن ثمّ، هدفت الأبحاث الأولى إلى الاستفادة من المنهج المتعدد التخصصات لعلوم التربية، في اتجاه جعل التجربة المدرسية مدخلاً تحليلياً، تلتقي بموجه السوسولوجيا والأنثروبولوجيا مع علوم التربية عند نقطة منطلق الفعل التعليمي داخل الفصول الدراسية، في أفق تجويد الممارسات البيداغوجية. بهذا المعنى، لم تصبح سوسولوجيات التربية الجديدة جزءاً من الفلسفة العامة لعلوم التربية - في نزعتها التدخّلية - بل تحوّلت إلى جزء من ممارسة علوم التربية نفسها (مع تطوّر سوسولوجيا المدرسة). وسواء أعلّق الأمر بقضايا البحث ومنطلقات الدراسة أم بالمناهج والتقنيات البحثية، فقد سجّلت هذه الممارسات السوسولوجية الجديدة نجاحاً في تعزيز الشرعية السياسية والاجتماعية لسوسولوجيا التربية وسوسولوجيا المدرسة، ضمن برامج تكوين المدرّسين منذ تسعينيات القرن العشرين. ولكنّ ذلك لم يكن إلا وفق نهج تحليلي "يضحّي" بالطابع النقدي للممارسة السوسولوجية التي ميّزت اللحظة المعاصرة والمرحلة الجديدة لمصلحة القبول السياسي والأكاديمي لـ "الثقافة الثالثة"⁽⁴⁹⁾، وتعزيز مشاركتها في سلسلة عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي للنسق التعليمي، تبعاً لفلسفة قوانين السوق الجديدة دائماً.

استند تفكيك التجربة المدرسية سوسولوجياً إلى "اتساقٍ بين مناهجها وتقنيات البحث فيها (الملاحظة، والمقابلات، وسير الحياة) وأساسها النظري [...]؛ ما جعل منطلقات ممارسة الإثنوغرافيين 'هادئة' وممكنة لهم من الازدهار"⁽⁵⁰⁾، مقارنةً بأقول "صنّاع المشكلات" تبعاً للأساس النقدي والنظري لممارستهم السوسولوجية. بتعبير آخر، مكّن مدخل التجربة المدرسية من الاهتمام بفاعلية المدرّسين داخل النسق التعليمي، من منظور ممارساتهم البيداغوجية والمهنية، وليس على أساس مواقفهم الاجتماعية والسياسية من المعرفة المدرسية. لهذا، يمكن القول إنّ منطق التحليل استهدف "نقد" [في صورةٍ ناعمة] ممارسات المدرّسين، وبيان مركزيتها في تحديد الشروط الذاتية والموضوعية لتنظيم نسق التفاوتات التعليمية من داخل الفصول الدراسية. وفي هذا المستوى، تصبح الشرعية الاجتماعية، التي يمكن إسنادها إلى سوسولوجيا التربية وانتظام الطلب السياسي عليها، أكثر تألّفاً مع رهان "مهنة الممارسات البيداغوجية" بالنسبة إلى المدرّسين. لذلك، استُدمجت مقولات "التجربة المدرسية"، سواء ضمن مسار التكوين الأساس أو التكوين المستمر للمدرّسين، باعتبارها إطاراً تحليلياً جديداً للردّ على أتباع "ربط تنظيم المعرفة المدرسية برهان الهيمنة" والدفاع عن دور سيرورة المهنة في الحد من التفاوتات التعليمية التي تكون الممارسات المهنية والبيداغوجية للمهنيين مسؤولة عن صناعتها مدرسياً.

(48) Delamont, pp. 327-329.

(49) Jerome Kagan, *The Three Cultures: Natural Sciences, Social Sciences and the Humanities in the 21st Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

(50) Delamont, p. 329.

في مستوى آخر، أسهم هذا النهج التحليلي، المستند إلى شروط الممارسة الأنثروبولوجية والإثنوغرافية، في تعزيز الشرعية التربوية للممارسة السوسولوجية. فلطالما اقترن النقد السوسولوجي لعلوم التربية بتألف البعد التدخلي مع منطلقات مهنة الممارسات التربوية، على حساب تفكيك نسق إنتاج التفاوتات التعليمية، باسم الضوابط البيداغوجية. وفي مقابل ذلك، عوّض نهج التجربة المدرسية منطق التدخل بمنطق النقد الجذري؛ أو على الأقل سمح، من خلال إيلاء التحليل الميكروي الأولوية على حساب النقد الماكروي، بتحقيق مصالحة إستيمولوجية ومنهجية بين سوسولوجيا التربية وعلوم التربية في اتجاه استدماج المعرفة السوسولوجية ضمن برامج تكوين المدرّسين. أما المدرّسون، في سياق نهاية السرديات الكبرى وتراجع الطابع النظري والمنهجي للممارسة السوسولوجية، فقد وجدوا في الأبحاث السوسولوجية الجديدة فرصة للتعبير عن "ذواتهم المهنية والتربوية"، من داخل فصولهم الدراسية. وإضافة إلى ذلك، انتقل إقبالهم على دورات سوسولوجيا التربية وبرامجها، مدفوعين برهان البحث عن حلول تدخّلية لمشكلات الفصول الدراسية، من منطق "النضال لتغيير العالم التربوي" (سوسولوجيا المنهاج) نحو أولوية فهم دينامية تنظيم الفصول الدراسية وفهمها والتعبير عن تجاربهم والبحث عن حلول تدخّلية للمشكلات التربوية (الممارسات الإثنوغرافية الجديدة). ومع ذلك، ومع "تضخّم" البحوث المتعلقة بالتفاعلات الفصلية والمفاعيل المدرسية، قُدّم "تحليل ينزع معظم المبررات التقليدية لأنشطة المدرّسين، ويعرض الظروف التقييدية للفصول الدراسية، ويقدم روايات عن عدم تماسك المدرّسين وهيمنتهم وتحيزهم في علاقاتهم مع المتعلّمين؛ الأمر الذي من المرجح أن يجعلهم يرفضون هذا التحليل أو لا يستسيغون شعورًا بالذنب، غير مريح، بسبب الضرر الذي يلحقونه بالأطفال، أو التقليل من قيمتهم"⁽⁵¹⁾.

3. ما الذي قدمته سوسولوجيات التربية الجديدة للمدرّس؟

يمكن، بطبيعة الحال، تقديم جواب مباشر عن هذا السؤال بالقول إنّ الممارسات السوسولوجية الجديدة قد جعلت المدرّس في قلب الاهتمام العلمي والاجتماعي، بعد أن كان مهمّشًا ضمن نسق سوسولوجيات التربية الكلاسيكية والمعاصرة؛ تلك التي ظلّت في جوهرها سوسولوجيات من دون مدرسة بفاعليها المختلفين. ومن خلال استحضار الشروط السياسية والاقتصادية لثمانينيات القرن العشرين، وصولاً إلى اليوم، يمكن تقديم إجابة أكثر تركيبيًا بالقول إنّها "شدّدت على كرامة المدرّسين وأهمّيتهم في تحقيق الرقي الإنساني، وقدمت أسبابًا واضحة لرفض تعدي الضوابط البيروقراطية وآليات التربية الموجهة نحو توسيع الضبط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي النخبوي لسيرورات التربية"⁽⁵²⁾. وفي ذلك، ظلّت تروم "فتح أعينهم" لفهم واقعهم المهني والتربوي، ولتحفيزهم أيضًا على المشاركة في تفكيك تمفصلات إنتاجهم الذاتية والموضوعية، جاعلةً منهم أحد خطوط الدفاع الأخيرة في وجه سيرورة لبرلة الفعاليات الإنسانية وسلعنتها.

(51) Richard J. Bates, "Educational Critique, The New Sociology of Education, and the Work of Teachers," *The Journal of Education*, vol. 163, no. 4 (1981), p. 309.

(52) Richard J. Bates, "What can The New Sociology of Education do for Teachers?" *Discourse: Studies in the Cultural Politics of Education*, vol. 1, no. 2 (1981), pp. 46-47.

يمكن تحديد ستة مستويات من أوجه الاستفادة من سوسولوجيا المنهاج و/ أو إثنوغرافيات التفاعلات الفصلية، في تفعيد ممارسات سوسولوجية موجهة نحو فهم الشروط الذاتية والموضوعية لـ "شرط التدريس"، وتحليله والنظر إليه على أنه بناء اجتماعي لا ينفصل عن بناء التجربة المدرسية نفسها.

1. تقييم الممارسة المؤسسية، وذلك بالدفاع عن استمداج القضايا الاجتماعية ضمن سيرورة التقييم المؤسسي، على النحو الذي يتجاوز مجرد تقييم الأداء المعرفي والتربوي والمؤسسي الذي تُركز عليه علوم التربية وعلم النفس، من خلال ربط مختلف جوانب التعليم، بوصفه نشاطاً ومؤسسة، بقضايا المعرفة والضبط ووظائفها داخل المجتمع الأوسع⁽⁵³⁾. وفي هذا المستوى، جرى القطع مع الأطر التقليدية لتقييم مردودية المؤسسات التعليمية، تبعاً للمنطق الاقتصادي والتقني للتدبير، والحفاظ على الطابع الممارسات المهنية الحرفي، الضامن لهامش أكبر من الحرية للمدرّسين في تنظيم الشروط الموضوعية لسير الفعل التعليمي من جهة، والمستمدج لتجارب المدرّسين في سيرورة التقييم نفسه، تبعاً لمركزية المعنى المهني في تنظيم شروط بناء التجربة المدرسية من جهة أخرى.

2. تبرير الممارسة المؤسسية، عن طريق تقديم الأساس العلمي لتبرير بعض الممارسات التربوية الهادفة إلى تحقيق رهان تحسين التعلم بالنسبة إلى المتعلّمين، وتعزيز فرص تحقيق العدالة التعليمية للفئات المهمّشة⁽⁵⁴⁾. تستند هذه القاعدة إلى نسق البناء الاجتماعي المتفاوت للطبقات الاجتماعية، وتطوّر حدّة لاساواة المواقع داخل المجتمع. وعلى هذا الأساس، يصبح "تدخّل" المدرّس مرتبطاً بالتقييم الانعكاسي للمعرفة المدرسية والممارسات البيداغوجية، في اتجاه انتقاء ما هو كفيّل بتعزيز نموذج المساواة في المواقع التربوية قبل الحظوظ والفرص التعليمية.

3. إبراز أهميّة تنظيرات المدرّسين، بالتركيز على نظرتهم الضمنية إلى ما يقومون به وتفكيرهم فيها، وجعلها في صدارة تقييم الممارسات والإجراءات التربوية، وتحقيق رهان المصالحة بين التنظير والممارسة بربط التحقّق من التنظير الأكاديمي بصلاحيّة الممارسات العملية⁽⁵⁵⁾. وقد هدف هذا النهج المبتكر إلى المصالحة بين سوسولوجيا التربية والممارسات المهنية وتخفيف الحدود الفاصلة بين العالم الأكاديمي للمنظرين والعالم المهني للمدرّسين من جهة، وتحويل الممارسين إلى باحثين مشاركين في فهم عالمهم المدرسي والمهني وتفكيكه من جهة أخرى. ومن ثمّ، يكون تعزيز منطق تقييم الممارسات المهنية الانعكاسي، في ضوء الأطر النظرية للمعرفة العلمية، في ترابط مع تحوّلات الواقع التربوي المتجدّد.

4. إبراز ترابط المعرفة المدرسية، من خلال السعي لتعزيز ربط المدرّس للمعرفة المدرسية والأنشطة الفصلية بتجربة المتعلّمين الملموسة، لا بالمطالب البني المؤسسية المجرّدة⁽⁵⁶⁾. ويهدف هذا

(53) Ibid., p. 47.

(54) Ibid., pp. 47–48.

(55) Ibid., p. 48.

(56) Ibid., pp. 48–49.

الرهان إلى تعزيز الفاعلية النقدية للمدرّس في التعامل مع المعرفة المدرسية، وتنظيم سيرورة النقل المعرفي للتألف مع الشروط الاجتماعية لبناء الرساميل الثقافية غير المتكافئة بين المتعلّمين. وفي هذا المستوى، يلتقي نموذج المدرّس المقاوم للبناء الاجتماعي للمنهاج الدراسي من جهة، والمدرّس الناقد لتجربته المدرسية ومفعول ممارساته المهنية في "توطين" التفاوتات التعليمية وشرعتها.

5. توضيح إمكانات إصلاح المنهاج عن طريق دعم المدرّسين في الإصلاحات والابتكارات التي تتحدّى التسلسل الهرمي القائم للمعرفة في المدارس، على أساس أهمية المعرفة والأسئلة التي تنشأ من الواقع الاجتماعي الملموس لتجربة المتعلّم في العيش في العالم⁽⁵⁷⁾. وقد مثّل هذا المبدأ منطلق النظر السوسولوجي إلى المنهاج، وفاعلية المدرّسين في سلسلة عمليات الإصلاح، إلا أنه عكس لاحقاً أهمية الاهتمام بتجارب المدرّسين من حيث مركزية المفاعيل المدرسية والتفاعلات الفصلية في مقاومة نسق الإصلاح، أو الحدّ من فاعليته باسم الأساس البيداغوجي للممارسات التربوية. ولذلك، سواء أكان المدرّسون قد اعتُبروا مقاومين أم مساهمين، فهم يظلّون حجر الزاوية ضمن نسق مختلف الإصلاحات التربوية.

6. إبراز الأساس المنطقي للتدريس، بوصفه "شراكة" عن طريق بناء أساس جديد لنشاط التدريس؛ إنه أساس نشط وانعكاسي وداعم لمصالح المتعلّمين والمجتمعات التي يخدمها المدرّسون ظاهرياً⁽⁵⁸⁾. لقد حَمَلت سوسولوجيات التربية الجديدة تحدياً مزدوجاً للمدرّسين. ففي منطلق هذا النهج، تمّ تشجيعهم على التشكيك في الرهانات الاجتماعية والسياسية للمعرفة، والدفاع عن الفئات المهمّشة⁽⁵⁹⁾ من ناحية، وفي الأبحاث الإثنوغرافية رُبط نسق بناء تجاربهم المدرسية وتفاعلاتهم الفصلية بالمنطق العام لتشكيل التفاوتات التعليمية من ناحية أخرى. ومع ذلك، قدّمت هذه السوسولوجيات أكبر "هدية" للمدرّسين، خلال عصر ما بعد السرديات الكبرى؛ إذ نقلتهم من كونهم عناصر "هامشية" ضمن المناطق الرمادية لتدبير يوميّ الفعل التعليمي نحو الدفاع عن كونهم فاعلين مباشرين في صناعة تجاربهم المهنية وهندسة النسق العام للتجربة المدرسية. بتعبير آخر، جرى الكشف عن الشروط الميكروية التي تجعل المدرّس فاعلاً في تدبير الفعل الجمعي المنظم، وتشكيل المنطق العام للتفاوتات التعليمية، تبعاً لِمَا للمعرفة المدرسية من سلطة شرعية بيداغوجية؛ وسواء أكان مقاوماً أم صانعاً للتفاوتات، فإنه يظلّ أحد مداخل تطوير الشروط الموضوعية لسوسولوجيا المدرسة.

بين منطق المقاومة ومنطق الفاعلية في تدبير شرط التفاوتات التعليمية، يكمن رهان آخر في تركيز سوسولوجيات التربية الجديدة على المدرّس. فعقب فتح "العلبة السوداء"، كان واضحاً أنّ التركيز على فاعلية المدرّس في إحداث التغيير التربوي لم ينطلق من فراغ. وفي نهاية المطاف، يمثّل المدرّس

(57) Ibid., pp. 49–51.

(58) Ibid.

(59) Ibid.

"الحلقة المفقودة" في الربط بين الفئات المهمّشة والفئات المحظوظة. وهكذا، يظلّ رهان "الثورة"، ضمن مدخل تفكيك الهيمنة، في يده هو بوصفه عنصراً فاعلاً في تنظيم المعرفة المدرسية وتحرير وعي المهّمّشين في سياق تعمّق حدّة التفاوتات الاجتماعية والتعليمية. لهذا، نُظر إلى المدرّس على أنه "مخلّص" للمدرسة من لعنة التفاوتات الاجتماعية؛ إن هو اضطلع بدوره في فضح منطق اللعب والتآلف الحاصل بين الاقتصادي والسياسي في هندسة نسق الهيمنة لمصلحة المحظوظين الحقيقيين. ومع ذلك، في المستوى نفسه، وفي سياق تعمّق سيرورة رسملة الفعاليات الإنسانية ولبرلتها، بما فيها التربية والمدرسة، كشف تفكيك تمفصلات بناء التجربة المدرسية أنّ المدرّس نفسه منخرط، على نحوٍ ما، في رهان تحسين الشرط الطبقي أكثر من خدمة الرهان التنويري. وضمن هذا المنظور، تحوّل الفاعل في التغيير التربوي إلى فاعل في الصناعة المدرسية للتفاوتات التعليمية، تبعاً لنسق الممارسات المهنية نفسها.

بهذا المعنى، تطلّ الحدود الفاصلة بين حرفية الممارسات البيداغوجية ومهنتها، وتقييم نسق التجربة المهنية للمدرّسين أساس إعادة التفكير في تأثير التآلف الحاصل بين المفاعيل الاجتماعية والمفاعيل المدرسية في بناء شبكة توافقات استراتيجية بين الفئات المحظوظة والمدرّسين، لمواجهة تضخّم نسق التمدّس وتعزيز فرص المتعلّمين الجيّدين في تحقيق النجاح المدرسي، وتهميش بقية الفئات داخل المؤسسات التعليمية. وتأسيساً على كل ذلك، وفيما وراء منطق مقاومة المعرفة المدرسية وتنظيم التجربة المدرسية، ف"إن المدارس لا تتجاهل ببساطة أوجه التفاوتات الموجودة مسبقاً، بل تنتج أيضاً أوجه عدم مساواة محددة مرتبطة بطريقة تنظيمها وإدارتها"⁽⁶⁰⁾، على نحو يصبح فيه المدرّس بموجبها الصانع والمبرر والمشرعن والمقيم لنسق التفاوتات التعليمية.

خاتمة

قصارى القول، حريّ بنا أن نوّكد أنّ مصطلح "سوسولوجيات التربية الجديدة"، في مقابل "سوسولوجيات التربية الكلاسيكية والمعاصرة"، يفتح مجالاً لطرح الكثير من الأسئلة والملاحظات الإبيستيمولوجية عن طبيعة التوصيف الذي يقدمه من جهة، والرهانات التي يشتغل بها من جهة أخرى. فقد اقترن ميلاد سوسولوجيا المنهاج في سياق تطوّر سوسولوجيا إعادة الإنتاج بفرنسا، وفقاً لأسس الفعل التعليمي النقدي نفسها؛ بل إنّ بورديو نفسه قد أسهم بمقالين في كتاب المعرفة والضبط. ومن ثمّ، فإنّ الأمر يتعلّق بسوسولوجيا معاصرة للتربية، انخرطت في المنحى نفسه لنقد قضايا الحراك الاجتماعي وحركية الفئات الاجتماعية ولا مساواة المواقع والفرص التعليمية. ولكنّ عنصر الجدّة في هذه السوسولوجيات يكمن في اختراعها اللعبة السوداء من ناحية، وتركيزها على أهميّة المعرفة المدرسية في تنظيم نسق التفاوتات الطبقيّة من ناحية ثانية. ويكمن أيضاً في رهانها على "المدرّس" في إحداث التغيّر التربوي ضمن منطق إنتاج التفاوتات القائم من ناحية أخرى. ومع ذلك، يمكن توصيف إثنوغرافيات التجربة المدرسية، بوصفها مقارنة إثنوغرافية للتفاعلات الفصلية،

(60) Georges Felouzis, *Les inégalités scolaires* (Paris: Presses Universitaires de France, 2020), p. 66.

بكونها المنحى الحقيقي للسوسيولوجيا الجديدة للتربية التي ربطت اهتمامها بمسائل التمدرس، عوضاً عن الاهتمام بمنغّيرات التنشئة الاجتماعية، ودفعت في اتجاه إرساء الأسس الإبتيمولوجية لـ "سوسيولوجيا المدرسة".

بغض النظر عن السجلات السياسية والأكاديمية التي أسهمت في أفول بريق منظور "صانعي المشكلات"، وتراجع القول بأهمية إرساء مكانة جوهرية للمدرّس في صناعة السياسات العمومية في مجال التعليم، ومع تطوّر النظر السوسيولوجي للمدرسة ضمن ممارسات حلقة "الإثنوغرافيين"، نجحت سوسيولوجيات التربية الجديدة، في المقام الأول، في تأكيد أهمية المقاربة السوسيولوجية في تكوين المدرّسين وفهم نسق الممارسات المهنية والبيداغوجية داخل المدارس، ونجحت في المقام الثاني في جعل الفاعل السياسي ينتقل من مستوى رفض المعرفة السوسيولوجية واستبعادها نحو الاعتراف، وردّ الاعتبار إلى حقل معرفي له دور تاريخي كبير في كشف الترابط الدائم بين تفاوتات المواقع الاجتماعية وتفاوتات الفرص والحظوظ التعليمية في هندسة "مدرسة الهشاشة" في سياق شروط اللايقين، والتهميش والخوف من المستقبل المنظم لتفاعل الإنسان مع تحولات العوالم الجديدة. أما في المقام الثالث، فقد نجحت سوسيولوجيات التربية الجديدة في الدفع في اتجاه تبني ممارسة سوسيولوجية محايدة ومفرغة من الرهانات النقدية لتغيير العالم، وأكثر قرباً من المنطق الإمبريقي للعلوم الاجتماعية.

أما بالنسبة إلى المدرّس، فإن ما نجحت في تحقيقه الفلسفة العامة للسوسيولوجيات الجديدة للتربية، هو الدفاع عن مبدأ "اختراق المدرسة" وربط الممارسات البيداغوجية والمهنية بقضايا العدالة الاجتماعية والرفاه والمساواة في سياق تحولات المجتمع. وبهذا، أسهمت رهانات الانعكاسية النقدية وتقييم التجربة المهنية، على نحو ذاتي، في إثارة انتباه المدرّسين إلى أهمية "العلوم الاجتماعية" في تعيين مناطق الظل داخل النسق التعليمي وفهم كيفية نشأتها وتفكيك منطق اشتغالها، وانتباههم إلى ضرورة إعادة التفكير في الشروط الذاتية والموضوعية لتشكيل الفعل التعليمي واقتراح عدم حيادية المعرفة المدرسية بالطابع "النسبي" للممارسات البيداغوجية. ووفقاً لهذا المنظور، صار المدرّس، بالفعل والقوة، "باحثاً مشاركاً"؛ ليس في مناقشة حلول ووصفات تدخّلية جاهزة للمشكلات التربوية، وإنما في البحث عن الفهم الدقيق والتحليل المركّب لشروط إنتاج الفعل الجمعي المنظم داخل المدرسة وتديبره.

وبطبيعة الحال، سواء أنجحت سوسيولوجيات التربية الجديدة في "إيقاظ" هذه "الكفايات"، أو لم تنجح في ذلك ضمن تجربة المدرّس، فإنه يحسب لها أنها دافعت عن مركزيته في "التخفيف من لعنة التفاوتات" من جهة، وتشكيله خطّ الدفاع الأخير في مواجهة سيرورة لبرلة الفعاليات التربوية وسلعنتها من جهة أخرى. ودفعت أيضاً، في الآن نفسه، في اتجاه إعادة التفكير في العلاقة الجدلية بين "المسألة التعليمية" و"المسألة المدرسية" و"المسألة الاجتماعية" في عصر اللايقين.

References

المراجع

- Bates, Richard. "Educational Critique, The New Sociology of Education, and the Work of Teachers." *The Journal of Education*. vol. 163, no. 4 (1981).
- _____. "What can The New Sociology of Education do for Teachers?" *Discourse: Studies in the Cultural Politics of Education*. vol. 1, no. 2 (1981).
- Bourdieu, Pierre & Jean–Claude Passeron. *La Reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement*. Paris: Minuit, 1970.
- Danduran, Pierre & Émile Ollivier. "Les paradigmes perdus: Essai sur la sociologie de l'éducation et son objet." *Sociologie et sociétés*. vol. 19, no. 2 (Octobre 1987).
- Delamont, Sara. "Two 'New' Sociologies of Education: A Comment on Heap's 'Discourse in the Production of Classroom Knowledge'." *Curriculum Inquiry*. vol. 16, no. 3 (1986).
- Felouzis, Georges. *Les inégalités scolaires*. Paris: Presses Universitaires de France, 2020.
- Forquin, Jean–Claude. "La 'nouvelle Sociologie de l'Éducation' En Grande–Bretagne: Orientations, Apports Théoriques, Évolution (1970–1980)." *Revue Française de Pédagogie*. vol. 63 (1983).
- Kagan, Jerome. *The Three Cultures: Natural Sciences, Social Sciences and the Humanities in the 21st Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.
- Lessard, Claude. "La sociologie de l'éducation dans les sciences de l'éducation québécoise." *Cahiers de recherche sociologique*. no. 64 (Hiver 2018).
- McLeod, Julie. "The 'New Sociology of Education', Then and Now: Looking back to the 1970s and ahead to Today." *Curriculum Perspectives*. vol. 43, no. 2 (2023).
- Pajak, Edward. "Willard Waller's Sociology of Teaching Reconsidered: 'What Does Teaching Do to Teachers?'" *American Educational Research Journal*. vol. 49, no. 6 (2012).
- Polanyi, Karl. *The Great Transformation*. New York: Farrar & Rinehart, 1944.
- Saha, Lawrence. "The 'New' Sociology of Education and the Study of Learning Environments: Prospects and Problems." *Acta Sociologica*. vol. 21, no. 1 (1978).
- Snow, Charles Percy. *The Two Cultures and the Scientific Revolution*. New York: Cambridge University Press, 1959.
- Trottier, Claude & Claude Lessard. "La place de l'enseignement de la sociologie de l'éducation dans les programmes de formation des enseignants au Québec: étude de cas inspirée d'une sociologie du curriculum." *Éducation et Sociétés*. vol. 9, no. 1 (2002).
- Trottier, Claude. "La 'Nouvelle' sociologie de l'éducation en Grande–Bretagne: Un mouvement de pensée en voie de dissolution?" *Revue française de pédagogie*. vol. 78 (1987).

Walker, Rob. "The Sociology of Education and Life in School Classrooms." *International Review of Education/ Internationale Zeitschrift Für Erziehungswissenschaft/ Revue Internationale de l'Education*. vol. 18, no. 1 (1972).

Waller, Willard. *The Sociology of Teaching*. New York: J. Wiley & Sons, 1932.

Woods, Peter. *Inside Schools: Ethnography in Educational Research*. London: Routledge & Kegan Paul, 1986.

Woods, Peter & Martyn Hammersley (eds.). *School Experience: Explorations in the Sociology of Education*. New York: St. Martins Press, 1977.

Young, Michael. *The Curriculum of the Future: From the 'New Sociology of Education' to a Critical Theory of Learning*. Lewes: Falmer Press, 2002 [1998].

_____. "Du 'curriculum en tant que construction sociale' à la 'spécialisation intégrative'. Quelques réflexions sur la sociologie du curriculum au Royaume-Uni (1971–1999)." *Revue française de pédagogie*. vol. 135 (2001) (Culture et éducation: Colloque en hommage à Jean-Claude Forquin).

Young, Michael (ed.). *Knowledge and Control: New Directions for the Sociology of Education*. London: Collier–Macmillan, 1971.

ترجمة
Translated Paper



مدينة الصلاة، 80×150 سم، زيت على قماش (2022).
City of Prayer, 150x80 cm, Oil on canvas (2022).

كليفورد غيرتز | Clifford Geertz*

ترجمة فؤاد أعراب | Foad Aarab**

الرطب والجاف: الري التقليدي في بالي والمغرب***

The Wet and the Dry: Traditional Irrigation in Bali and Morocco

ملخص: يكتسب المنظور المقارن أهمية مركزية في التحليل الفعال في الإيكولوجيا البشرية. تقارن هذه الدراسة بين نظامي ري "تقليديين" في سياقين شديدي الاختلاف: شرق المغرب الأوسط وجنوب شرق بالي. وتظهر بالي التي تتمتع بمناخ استوائي ووفرة في إمدادات المياه، مقارنة جماعية واضحة في تنظيم منشآت الري. على النقيض، يظهر المغرب الذي يُعد في جوهره بلدًا جافًا، مقارنة أكثر فردية، قائمة على الملكية في تنظيم المياه. ويوصف التنظيم الداخلي لهذين النظامين، كما تُتبع صلتهم بعوامل ثقافية وإيكولوجية أعم، في محاولة لبيان أن أنماط التكيف قابلة لأن تُحلل وفق النمط نفسه الذي تحلل به جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية والثقافية. يُذكر أن التباين بين المقاربة البالية ذات التوجه الجماعي القوي في ضبط المياه وتوزيعها والمقاربة المغربية ذات النزعة الفردية الشديدة يتسع بصورة عامة ليشمل المجتمعين.

كلمات مفتاحية: إمدادات المياه، الإدارة البيئية، نظام الري، العامل الإيكولوجي، تنظيم المياه.

Abstract: The comparative perspective is of central importance to effective analysis in human ecology. The present paper compares "traditional" irrigation systems in two quite disparate settings: east central Morocco and southeastern Bali. Bali, which has a tropical climate and a plentiful water supply, displays a highly collective approach to the organization of irrigation facilities. Morocco, which is essentially an arid country, displays, on the contrary, a much more individual, property-based approach to water regulation. The internal organization of these two regimes is described and their connection with more general cultural and ecological factors is traced, in an attempt to demonstrate that patterns of adaptation are susceptible to the same pattern of analysis as other aspects of social and cultural life. The contrast between the strongly group-oriented Balinese approach to water control and distribution and the highly individualistic Moroccan one is said to extend in an overall way to the two societies as a whole.

Keywords: Water Supply, Environmental Management, Irrigation System, Ecological Factor, Water Regulation.

* أستاذ العلوم الاجتماعية في معهد الدراسات المتقدمة العريق في برينستون، الولايات المتحدة الأمريكية (1926-2006).
 Professor of Social Science, Institute for Advanced Study in Princeton, US (1926-2006).

** أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب.
 Professor of Sociology and Anthropology at the Sultan Moulay Slimane University, Morocco. Email: foad_socio@yahoo.fr

*** هذا النص ترجمة عن الإنكليزية للدراسة المنشورة في:

مقدمة

كانت الدراسات الريادية التي أجراها الأنثروبولوجي جوليان ستوارد، في ما سمّاه لاحقاً "الإيكولوجيا الثقافية"، ذات طابع مقارن صريح، سواء بين أنماط مختلفة من جماعات القنص وجمع الثمار أو بين أنماط متباينة من حضارات الري⁽¹⁾. غير أن الدراسات الأحدث مالت إلى إهمال هذا البعد، لتتركز بدلاً من ذلك على التحليل الأحادي التفصيلي لمجتمعات مفردة، على الطريقة الأنثروبولوجية التقليدية. لكنّ أيّ محاولة لاكتشاف تعميماتٍ أوسع في العلاقات بين السيوررات الطبيعية والسيوررات الثقافية تتطلب، كما أدرك ستوارد، منظوراً مقارناً، ضمناً على الأقل (إن لم يكن صريحاً، وهو الأفضل). إن أيّ نظام تكيّفي طويل الأمد، إذا ما نُظر إليه بذاته فحسب، يميل إلى ألا يبدو حتمياً فحسب، بل باعتباره الأمثل أيضاً. لكنّ العقيدة القائلة إن "كل ما هو كائن فهو صائب"، لا تبدو أكثر جاذبية في الأنثروبولوجيا منها في الأخلاق. ويقتصر الأمر على أنّ تبنيها يصبح أسهل بكثير عندما يُقرط المرء في تركيز اهتمامه على حالة واحدة فقط.

تعيد المقاربة المقارنة في الإيكولوجيا البشرية إحياء الإحساس بإمكان أن تتخذ الظواهر مسارات مغايرة تماماً لما آلت إليه، من دون أن يعني ذلك أنها كانت قابلة لأن تكون على أيّ نحو كان. وتحول هذه المقاربة دون اختزال الأبعاد الثقافية إلى انعكاس للعوامل الإيكولوجية، ودون انزلاق المشروع برمته إلى تمرين صيغة من المادية الاختزالية. فحين يُنظر إلى أنظمة تكيّمية متشابهة عموماً ضمن سياقات ثقافية متباينة عموماً، يصبح من المتعدّر، حتى على أكثر المنظرين انغماساً في النزعة الأحادية، تجنّب الاعتراف بأنّ تلك الأنظمة مشروطة بعوامل متعددة. لقد سعى برنامج ستوارد في الأصل إلى إدماج المتغيرات الفيزيائية والحيوية ضمن التحليل الثقافي، لا إلى عزلها باعتبارها محددات خارجية للثقافة يُبحث فيها، من ثم، عن قوانين مفارقة لأيّ اشتراط إنساني. ويميل التحليل المقارن إلى إبقاء هذا القصد الأصلي في صميم اهتمامه، من خلال إبرازه أن الافتراضات الثقافية النابعة من مصادر لا تربطها بقيود التكيّف سوى صلات بعيدة جداً (إن وُجدت أصلاً) يمكن أن يكون لها أثر عميق في الاستجابات التكيّمية. صحيح أنه يمكن دراسة الحالات المفردة أن تحقق هذا الغرض، وأنّ كثيراً منها قد حققه بالفعل، لكن الفرضية القائلة إن المشهد الطبيعي أو الأحوال الجوية أو الأرز أو الخنازير هي التي تصنع الإنسان، تكتسب قدرًا أكبر من الصدقية عندما لا توجد حالات متباينة تتحدّى الاستنتاجات المستخلصة على نحو مستفيض من الحالة المباشرة المفصّلة.

بهذه الروح التي تجمع بين الجدالية والبنائية والرغوية، كما ينبغي أن أقرّ، سأتناول في هذه الدراسة الري "التقليدي" في سياقين مختلفين: شرق المغرب الأوسط وجنوب شرق بالي، وهما سياقان يتباينان تبايناً كبيراً. وسأسعى إلى بيان أن الطريقتين المختلفتين جذرياً في تدبير المياه في هذين السياقين تؤديان إلى إضاءات عامة على طبيعة الثقافتين، على الرغم من اختلافهما الواضح⁽²⁾.

(1) Julian Steward, *Theory of Culture Change* (Urbana: University of Illinois Press, 1955).

(2) أُجريَ العمل الميداني الذي تستند إليه هذه الدراسة في إندونيسيا خلال الفترة 1957-1958، وفي المغرب خلال الفترتين 1965-1966 و1968-1969. تجدر الإشارة إلى أن جميع المصطلحات العامية، سواء أكانت باللهجة الباليّة أم بالدارجة المغربية، وردت في صيغة المفرد فحسب، في حين جرت الإشارة إلى صيغة الجمع باستخدام لواحق من اللغة الإنكليزية.

أولاً: بعض التباينات العامة بين المغرب وإندونيسيا

بغضّ النظر عمّا يجمع بين المغرب وإندونيسيا، من حيث الدين الإسلامي والفقر والقومية والحكم السلطوي والاحتفاظ السكاني والهواء النقيّ والمناظر الطبيعية الخلّابة والماضي الاستعماري، فإنّ العامل الوحيد الذي لا يشتركان فيه هو المناخ.

يكاد هذا التباين أن يكون، في بساطته، ذا طابع ليفي-ستراوسي⁽³⁾: أي أن يكون رطباً وجافاً⁽⁴⁾. فمعدل الهطل السنوي في وسط جاوة، القلب التقليدي لإندونيسيا، يبلغ نحو 2000 ملليمتر، أي ضعف المعدل المسجّل في شيكاغو تقريباً، بينما يتجاوز في أجزاء من سومطرة وبورنيو 3500 ملليمتر. وفي مثلث فاس - مكناس - مراكش، القلب التقليدي للمغرب، يبلغ المعدل نحو 500 ملليمتر، أي نحو نصف ما تسجله شيكاغو، في حين ينخفض في الجنوب على مشارف الصحراء الكبرى إلى 50 ملليمترًا في السنة.

علاوة على ذلك، لا تقع المعدلات السنوية للهطل وحدها على طرفي نقيض على المقياس العالمي، بل يكاد الإيقاع الزمني لتساقط الأمطار أيضاً أن يقع على طرفي نقيض. ففي إندونيسيا، يُسجّل تباين ضئيل جداً من سنة إلى أخرى، شأنه شأن التباين في شكل نظام هطول الأمطار من سنة إلى أخرى. أما في المغرب، فالتباين من سنة إلى أخرى في كميات الأمطار واسع جداً، وكذلك شكل توزيع التساقطات خلال السنة الواحدة. وكي تكون خبيراً في الأرصاد الجوية في إندونيسيا الرياح الموسمية، فكل ما تحتاج إلى معرفته هو اتجاه هبوب الرياح. أمّا في المغرب، فتحتاج، كي تكون ذلك الخبير، إلى القدرة على استشرف المشيئة الربّانية.

في المنطقة المدروسة من بالي، راوحت كمية الأمطار السنوية خلال عقد من الزمن بين نحو 2200 و2500 ملليمتر، بمعامل تباين بلغ 5.8 في المئة. أما في المنطقة المغربية، وخلال الفترة الزمنية نفسها، فراوحت بين 350 ونحو 900 ملليمتر، مسجلةً معامل تباين نسبته 29.4 في المئة. وبينما بقي إجمالي التساقطات الشهرية في بالي خلال الفترة نفسها، أي كمية الأمطار، سواء في تموز/ يوليو أو في كانون الثاني/ يناير، أو في أيّ شهر آخر، مستقرّاً للغاية، حيث يكاد يكون ثابتاً، فإنه في المغرب لم يكن التنبؤ به ممكناً. ففي كانون الثاني/ يناير 1959، بلغت كمية الأمطار 15 ملليمترًا، في حين بلغت في الشهر نفسه من السنة التالية 190 ملليمترًا. بل إن كمية الأمطار المسجلة في تموز/ يوليو (أي منتصف صيف 1959) فاقت تلك الكمية التي هطلت في شباط/ فبراير (أي منتصف شتاء 1961)، على الرغم من أن إجمالي الأمطار السنوية في هذين العامين كان متقارباً إلى حد التطابق تقريباً.

(3) يُقصد بالوصف "ليفي-ستراوسي" الإشارة إلى أسلوب التحليل البنيوي الذي ابتكره كلود ليفي-ستراوس، والذي يقوم على تبسيط الظواهر الثقافية إلى أزواج ثنائية من المفاهيم المتضادة لفهم بنيتها العميقة، كما في هذه الحالة، حيث تمثّل الثنائية "رطوبة/ جفاف" جوهر التباين بين السياقين المدروسين. (المترجم)

(4) للاطلاع على مراجعة عامة لمناخ إندونيسيا وبيئتها الطبيعية، ينظر:

E. H. G. Dobby, *Southeast Asia*, 4th ed. (London: University of London Press, 1954).

وللاطلاع على مراجعة ماثلة عن المغرب، ينظر: J. Martin et al., *Géographie du Maroc* (Paris/ Casablanca: Hatier, 1964).

نجد الصورة نفسها بالنسبة إلى المقاييس المناخية الأخرى: درجة الحرارة (التي تبقى ثابتة تقريباً عند 80 فهرنهايت⁽⁵⁾ في باقي طوال السنة، في حين تتذبذب بمقدار 55 درجة فهرنهايت بين منتصف الصيف ومنتصف الشتاء في المغرب، وبالمقدار ذاته في تقلباتها اليومية)، والرياح وأشعة الشمس، وغير ذلك. ويمكن أن يمتد هذا التباين نفسه ليشمل المعايير المعتمدة كلها في الأرصاد الجوية: ثبات وانتظام وتجانس في الموقع الأول، وتقلب وعدم انتظام وعدم تجانس في الموقع الآخر.

من الواضح، ومن دون الخوض في أسباب هذه الفروق المنتظمة أو في التباينات البيئية الأخرى (التربة والتضاريس)، أنّ هذه الفروق توفر أنماطاً مختلفة إلى حد بعيد من المواطن للإنسان الزراعي ليعيش فيها. فبالى، بطبيعة الحال، هي عموماً بلد الأرز المغمور بالمياه، في حين أنّ وسط المغرب هو عموماً بلد القمح والزيتون (والماشية، على صعيد الرعي). تكاد آلاف مصاطب الأرز الصغيرة المربعة بعناية والمروية بإتقان والمحاطة بسدود طينية والغارقة كأنها أطلال قديمة في المشهد المنحوت في الحالة الأولى، تقابلها آلاف الشرائط الزراعية الضيقة والصغيرة الشبيهة بالحقول الإقطاعية في العصور الوسطى والمحفورة على أسطح متصلبة بفعل الحرّ في الحالة الثانية، أن تقفا صورتين نموذجيتين (وغالباً ما تُستثمران كذلك في المصلقات السياحية) للبلدين.

يمكن تتبع هذه التباينات في اتجاهات متعددة: الكثافة السكانية وأساليب الزراعة وأنماط الاستيطان والتجارة⁽⁶⁾. غير أن الفارق الأساس، في ما يخص الري الذي هو محور تركيزنا هنا، يكمن في أن المياه متوفرة بكثرة في بالى في معظم الوقت، في حين أنها أقل بكثير، بل يمكن القول، من وجهة نظر الفلاحين، إن هناك نقصاً مطلقاً فيها، وتوزع على نحو غير منتظم زمنياً ومكانياً في المغرب.

يُعدّ الري في جنوب بالى، بوجه عام، منتشرًا إلى درجة تجعله شاملاً، في حين يبقى في وسط المغرب محصوراً في مناطق محددة بوضوح، وغالباً ما تكون شديدة الضيق، أي في بيئات ميكروية بالمعنى الدقيق للكلمة. وإذا كانت بالى، من هذه الزاوية، أشبه بحوض مائي عملاق في الهواء الطلق، أو بالأحرى، مجموعة من الأحواض المائية الصغيرة المتلاصقة بإحكام، يتجاوز بعضها إلى جانب بعض، فإن المغرب يبدو، من الزاوية نفسها، مجموعة من الواحات المتناثرة (أو المتقطعة)، كأنها بقع حدائقية في مشهد قاحل⁽⁷⁾.

(5) تُظهر المقارنة بين مقياسي فهرنهايت وسيلسيوس أن اختلاف وحدة القياس لا يغيّر من دلالة الظاهرة المناخية ذاتها؛ إذ تعكس درجة الحرارة المستقرة تقريباً عند 80° فهرنهايت نحو 27° مئوية في بالى انتظاماً حرارياً سنوياً، في حين يحيل التذبذب البالغ 55° فهرنهايت نحو 30° مئوية بين منتصف الصيف ومنتصف الشتاء في المغرب إلى تفاوت موسمي حاد (المترجم).

(6) للاطلاع على محاولة متابعة بعض هذه القضايا في خصوص إندونيسيا بصورة عامة وجاوة خصوصاً، ينظر:

Clifford Geertz, *Agricultural Involution* (Berkeley: University of Chicago Press, 1963).

(7) يجب التذكير باستمرار في ما يلي بأن الري يؤدي دوراً في نسبة ضئيلة فحسب من الزراعة المغربية، وإن كانت الأكثر إنتاجية. على وجه التحديد، لا تشكل الزراعة المروية في أي مكان الأساس الحصري، أو حتى شبه الحصري لنظام الكفاف، بل تكون دائماً جزءاً من سياق أوسع يشمل الزراعة المطرية و/أو الرعي. إن دلالة هذه الحقيقة في تقييم عام للنكتيف المغربي عميقة، لكنها لا يمكن التطرق إليها هنا.

يتسم الري في بالي بكونه نظامًا ضخماً ومتجانساً وعالي الضبط ومتعدد المستويات وفعالاً على نحو استثنائي. أما الري في المغرب (وللتأكيد مجدداً، فإن الغالبية الساحقة من الزراعة المغربية لا تعتمد على الري أصلاً)، فهو نظام محدود النطاق وشديد التباين وضعيف الضبط نسبياً وأحادي المستوى، مع فاعلية لا تتجاوز حدوداً متوسطة في أفضل الحالات. وترتبط هذه الفروق العامة بين نظامين عريقين للري باختلافات موازية في الأنماط التكنولوجية والسوسولوجية والثقافية، بما يفضي إلى تشكّل نظامين إيكولوجيين متباينين جذرياً، لكل منهما خصائصه المميزة. وبناءً عليه، لم تكن البيئة في تشكيل الحياة في المغرب وبالي⁽⁸⁾ عاملاً سلبياً متبقياً أو مقيّداً، بل ظلت - ولا تزال - عاملاً فاعلاً ومركزياً وخلاقاً.

ثانياً: السوباك البالي

تتمثل السمة المميزة لنظام الري في بالي التي تجعله غير مألوف، بل ربما فريداً، في أنه منظم ضمن إطار اجتماعي مستقل وقائم بذاته، يسمّى السوباك Subak، ويترجم عادةً على نحو مقبول، وإن كان متكلفاً، بـ "مجتمع الري"⁽⁹⁾؛ ذلك أنّ السوباك، قبل كل شيء، تنظيم اجتماعي متميز، يتمتع بكيان مشترك مكتفٍ بذاته، ومكرّس تحديداً وحصرياً للزراعة المروية، ولا سيما الأرز المغمور بالمياه (من دون أن يقتصر عليها)؛ أي إنه نوع من "القرية الرطبة"، في مقابل "القرية الجافة" التي يقيم فيها البشر. وهو التعبير الذي استخدمه الباليون أنفسهم للإشارة إليه.

يتكوّن السوباك، من حيث المكان، من مصاطب الأرز كلها المروية عبر قناة مائية رئيسة واحدة، تسمى "تيلاباه جده" Telebah gede. وتمتد هذه القناة على طول المنحدر البركاني الحاد، حتى الشاطئ في بالي، انطلاقاً من سد نهري واحد مبني بالطين والحجارة (يتميز جنوب بالي بانتشار أخاديد عميقة جداً، تقطع هذا المنحدر كل ألف ياردة تقريباً، وعلى امتدادها تُبنى هذه السدود، بمعدل سد كل ثلاثة أو أربعة أميال. ويقع سد "إمبلان" Empelan عادة على مسافة خمسة أو عشرة أميال، وأحياناً أكثر،

(8) يذكر أن الري في بالي الذي يبدو أنه كان منظماً وفق أسس مشابهة للنظام الحالي، ورد ذكره في نقوش تعود إلى عام 896م، ينظر:

R. Goris, *Prasasti Bali*, 2 vols. (Bandung/ Bali: Kirtya Lieftrinck-van der Tuuk, 1954), vol. 1;

وللاطلاع على وصف لأنماط الري التي أدخلها المغرب، والتي تتطابق جوهرياً مع تلك الموصوفة في فالنسيا في العصور الوسطى، ينظر:

Thomas F. Glick, *Irrigation and Society in Medieval Valencia* (Cambridge: Harvard University Press, 1970).

(9) للاطلاع على أوصاف أخرى لنظام السوباك، ينظر:

C. J. Grader, "The Irrigation System in the Region of Jembrana," in: J. L. Swellengrebel (ed.), *Bali: Life, Thought and Ritual* (The Hague/ Bandung: W. van Hoeve Ltd., 1960), pp. 268-288; F. A. Lieftrinck, "De Rijscultuur op Bali," *Indische Gids* (1886-1887), pp. 1033-1059, 1213-1237, 1557-1568, 17-30, 182-189, 364-385, 515-552; Clifford Geertz, "Form and Variation in Balinese Village Structure," *American Anthropologist*, vol. 61 (December 1959), pp. 991-1012; Clifford Geertz, "Tihingan: A Balinese Village," in: R. M. Koentjaraningrat (ed.), *Villages in Indonesia* (Ithaca: Cornell University Press, 1967), pp. 210-243.

تختلف مصطلحات السوباك عبر أنحاء الجزيرة، والمصطلحات الواردة هنا تعود إلى منطقة كلونغكونغ Klungkung.

أعلى السوباك الذي يتغذى منه، ويعدّ ملكية جماعية لهذا السوباك باعتباره كياناً مشتركاً. وينطبق الأمر نفسه على القناة المائية التي تنساب مياهها من السد إلى الحقول عبر منظومة متكاملة تشمل أنفاقاً تحت الأرض وقنوات علوية وخزانات مائية.

أما الحقول الفعلية، أي المصاطب، فمتجاورة، وتشكّل نطاقاً محدداً بوضوح (وكما هي الحال في القرى "الجافة"، فإن لكل سوباك اسماً خاصاً به). وجميع الأشخاص الذين يمتلكون أراضي داخل هذا النطاق، وفق نظام الملكية الحرة البسيط، هم أعضاء في السوباك. وهذه العضوية مستقلة تماماً عن أي صفة اجتماعية أخرى - سواء تعلّق الأمر بمحل الإقامة (إذ تضم السوباكات كلها أشخاصاً من قرى متعددة، وأي فرد يمتلك أراضي عدة، ينتمي إلى سوباكات عدة)، أو بالطائفة، أو الموقع القرابي، وسوى ذلك.

هكذا، يُعدّ السوباك، في آن واحد، وحدةً تكنولوجيةً تتحدد بسدّه وقناته المملوكين ملكية جماعية، ووحدة مادية تتمثل في مساحة من الأراضي المدرجة ذات حدود واضحة، ووحدة اجتماعية تتجسّد في هيئة مشتركة مكوّنة من أشخاص يمتلكون أراضي ضمن تلك المساحة، تخدمها القناة والسد. وهو، فضلاً عن ذلك، وحدة دينية أيضاً، كما سنرى لاحقاً.

عندما تقترب القناة الرئيسة من الحقول، تُقسّم عادة بفواصل مائية مبتكرة مصنوعة من الخيزران، إلى قناتين أصغر، ثم تُقسّم هاتان القناتان مرة أخرى إلى أنصاف أو أثلاث عبر صف ثانٍ من الفواصل، وقد تتكرر هذه العملية في السوباكات الكبيرة مرة ثالثة أو حتى رابعة⁽¹⁰⁾.

تتمثل النتيجة النهائية لهذا التوزيع في تكوين ما بين ستة واثني عشر مدخلاً منفصلاً للمصاطب بأكملها. ويحدد كل مدخل قسماً فرعياً مميزاً من السوباك، يُدعى تمبك Tempek. وإذا اعتبرنا السوباك بمنزلة قرية مائية، فإن هذا القسم الفرعي يماثل حارة مائية أو قرية صغيرة، ويُشار إليه بهذا الاسم بالفعل أحياناً. وعلى الرغم من أن هذا التنظيم السابق لتوزيع المياه على المصاطب قد يبلغ درجة عالية من التعقيد، فإن النقطة الجوهرية تكمن في ثبات هذا التقسيم وإعادته، أي توزيع المياه عبر التمبك (لا يتغيّر، في أقصى الحالات، إلا على نحو تدريجي وهامشي). ويتجسّد هذا الثبات في العرف المقدس، المدوّن بالفعل في دساتير السوباك المصنوعة من أوراق النخيل، المعروفة بـ "أويغ-أويغ سوباك" Awig-awig Subak. وتعطي الشبكة التقنية والبنية المتبلورة للقنوات وبوابات المياه شكل النظام بأكمله، أي هيكله. ومع إمكان إدخال تعديلات من حين إلى آخر، فإن ذلك لا يتم بسهولة ولا بوتيرة متكررة.

بعد أن تصل المياه إلى المصاطب ذاتها، تُقسّم مجدداً إلى أنصاف أو أثلاث أو أرباع، وأحياناً إلى أسداس، لتكون وحدات فرعية أصغر، تُعرّف باسم "كيتجوران" Ketjoran أو "أحياء مائية"، إذا جاز

(10) بصورة عامة، يزداد حجم السوباك Subak كلما تحركنا من أعلى منطقة الصرف المائي نحو البحر. فلك الواقعة في أعلى المناطق صغيرة جداً، بينما تلك القريبة من الشاطئ كبيرة وواسعة الانتشار. وستقدّم دراسة عن الدولة البالية التقليدية، قيد الإعداد، وصفاً مفصلاً لتفاعل المشهد الطبيعي وبنية السوباك والتنظيم السياسي.

القول، قد تتألف من أي عدد يراوح بين ست مصاطب وسبعين أو ثمانين مصطبة، تُسمّى كل واحدة منها مرة أخرى. أخيراً، توجد فواصل أصغر، داخل هذه الوحدات الفرعية، تتعامل في هذه المرحلة مع جداول صغيرة، تمكّنها من تقسيم المياه إلى أجزاء دقيقة تصل إلى العُشر، موجّهة إياها نحو قنوات نهائية، تحدد الوحدة الأساسية للسوباك المسماة "تيناه" Tenah.

داخل أيّ سوباك واحد (وليس بين السوباكات، بطبيعة الحال)، تمثّل وحدات التيناه النهائية هذه، من الناحية النظرية، وكذلك من الناحية العملية بفضل الدقة التقنية المتضمنة، الحصة ذاتها بالضبط من إمدادات المياه، مهما تكن هذه الحصة عامة أو متقلبة من لحظة إلى أخرى؛ إذ يتم ترتيب الشبكة الكلية بعناية فائقة لتحقيق هذه النتيجة⁽¹¹⁾.

هذه، إذًا، البنية المادية للسوباك. لكنها، في الوقت ذاته، بنيتها الاجتماعية أيضًا، لأن تنظيم السوباك، ومن ثم تنظيم زراعة الأرز الرطب بصورة عامة، يوازي هذا النمط التقني موازاة تكاد تكون تامة وصریحة. وبذلك، فإن بنية السوباك بوصفه كيانًا مشتركًا ونسقًا اجتماعيًا ونظامًا زراعيًا، تتحدد، أو إذا بدا هذا تعبيرًا حتميًا أكثر من اللازم، تتوافق مع بنيتها بوصفه آلية مادية لنقل المياه بين الأنهار والحقول.

إن أفضل طريقة لفهم ذلك هي إلقاء نظرة سريعة على الزراعة ذاتها. فالعمليات الفعلية، من حرث وزرع وإزالة للأعشاب الضارة وحصاد المصاطب، ينظّمها وينقّدها مالكو المصاطب الأفراد، على نحو مستقل عن بنية السوباك، باستثناء ما يتعلّق بالتوقيت الذي هو أمر حاسم، كما سنرى؛ إذ إن توقيت الزرع ليس مسألة اختيار فردي، بل يجب على الجميع في السوباك أن يزرعوا في الوقت نفسه⁽¹²⁾.

أما الريّ الفعلي، وهو أمر تقني معقد، فشأن جمعي، يخص السوباك بأكمله؛ إذ تتولّى مجموعات العمل من أعضاء السوباك صيانة مختلف الأعمال، بدءًا من السد الرئيس الكبير، وصولاً إلى أصغر قناة. ويمكن هنا إغفال التفاصيل المتعلقة بتشكيل هذه المجموعات وآليات عملها وأنماط تعويضها. لكن بنية مجموعة العمل بالغة التعقيد من الناحية الاجتماعية، فهي متدرّجة مثل الشبكة نفسها إلى وحدات أكبر وأصغر، مخصصة لأداء مهمات على مستويات مختلفة من السوباك. وتتمثل النقطة الرئيسة في أن هذه المجموعات ليست مؤقتة، بل تمثّل أذرعًا رسمية للسوباك. كما يُعدّ فتح بوابات المياه وإغلاقها شأنًا من شؤونه. وهكذا، ينظم السوباك الزراعة ويضبط وتيرتها، باستثناء العمل الذي يقتصر كليًا على المصطبة الفردية، ومع ذلك يمتد تأثيره حتى إلى هذا المستوى بصورة غير مباشرة، بوصفه شبكة تتألف من مجموعات كبيرة وصغيرة من أعضائه، منظمة في فرق عمل تعمل تحت إشراف مسؤولين متخصصين.

(11) في الواقع، تيناه Tenah هي في آن واحد وحدة لقياس الماء، ووحدة لقياس الأرض، ووحدة لقياس البذور، ووحدة لقياس الأرز. فالتيناه من الأرض هو مقدار الأرض الذي يرويه تيناه واحد من الماء، والتيناه من البذور هو الكمية اللازمة لزراعة ذلك المقدار من الأرض، والتيناه من الأرز هو المحصول الناتج من ذلك. لمزيد من التفاصيل، ينظر:

Geertz, "Tihingan: A Balinese Village."

(12) تقليديًا، كان هذا يصح على الأرز وحده، ومع زيادة الضغط السكاني وتنوّع المحاصيل، راح هذا الأمر يصح بصورة متزايدة على المحاصيل الجافة غير الأرز. لمزيد من التفاصيل، ينظر: Ibid.:

في قمة هذه الهرمية السياسية - الاجتماعية - التقنية، يوجد رئيس السوباك (كليان سوباك Klian Subak) الذي ينتخبه الأعضاء، ومجلس السوباك الذي يتألف من جميع الأعضاء الذين يمتلك كل واحد منهم صوتاً واحداً، بغض النظر عن حجم ملكيته. ويتولى المجلس وضع السياسات العامة ضمن حدود الدستور المكتوب، وينتخب مختلف المسؤولين. ويمكنه، وهو يفعل ذلك باستمرار، تغريم الأشخاص بسبب المخالفات (في حالة العصيان الجسيم، يمكنه حتى مصادرة الأرض من صاحبها، لكن نادراً ما تصل الأمور إلى هذا الحد). ويتولى تحصيل الضرائب لدعم السوباك، ويصرف الأموال منها لإجراء تحسينات. كما يعين الكهنة لإقامة الشعائر المناسبة في مزارات السوباك. وبوجود بيروقراطية مصغرة وبرلمان يمثل الجميع ومجموعات لمهام محددة وسلطات شرطية وضريبية وغطاء شعائري، فإن السوباك ليس وحدة متطورة تقنياً فحسب، بل هو أيضاً وحدة اجتماعية عضوية واضحة، وكيان مشترك له شكله وتوجهه الخاص.

ينبغي التأكيد في الوقت نفسه أن السوباك ليس مزرعة جماعية. فالفلاح الفرد سيّد نفسه في أرضه الخاصة (التي يمكنه بيعها أو تأجيرها أو استئجارها أو التصرف فيها كما يشاء)، ضمن اللوائح التي يقرها السوباك، ويعمل وفق طريقته الخاصة، ويستهلك (أو يبيع) محصوله الخاص، من دون أن يشارك السوباك في الزراعة الفعلية ولا في التسويق، كما أشرت سابقاً؛ إنه ينظم الري، وهذا كل ما يفعله. ولتحقيق ذلك (بنتائج تُعدّ الأكثر إنتاجية في جنوب شرق آسيا بأكملها)، يفرض قيوداً مهمة على قرارات المزارع الفرد. غير أن الزراعة الفعلية، على الرغم من هذه القيود، تبقى شأنًا خاصاً (وهذا أيضاً مدوّن، في شكل إعلان حقوق زراعي، في دساتير السوباك المصنوعة من أوراق النخيل) خارج نطاق اختصاص السوباك واهتمامه. فالسوباك مرفق عمومي متخصص تقنياً ومملوك ملكية تعاونية، وليس مزرعة جماعية.

نظراً إلى أن جنوب بالي يمتلك، بالمقاييس الكمية البسيطة، المياه كلها التي يمكن استغلالها فعلياً، إن لم يكن المياه كلها التي يمكن أن يتصوّر استخدامها، فإن المسألة لا تتعلق بالكمية المطلقة للمياه بقدر ما تتعلق بتوقيت تطبيقها على الحقول. ولهذا السبب، يعتبر النسق الشعائري المُحكّم للغاية الذي أشرت إليه مراراً، عنصراً حاسماً في عمل السوباك، شأنه شأن الجوانب التقنية والاجتماعية - البنوية والسياسية التي عرضتها.

يتمحور هذا النسق الشعائري حول عبادة إلهة الأرز التي لا نحتاج إلى الخوض في مضمونها الدقيق في هذا السياق، وهو يمارس على كل مستوى من مستويات السوباك، بدءاً من المصطبة المفردة، مروراً بمختلف أقسامه الفرعية، وصولاً إلى السوباك⁽¹³⁾. وفي المستويات العليا، توجد معابد محددة،

(13) للاطلاع على وصف عام للحياة الدينية في بالي، ينظر:

J. L. Swellengrebel, "Introduction," in: Swellengrebel (ed.);

وللاطلاع على وصف لعبادة الأرز في حد ذاتها، ينظر:

Paul Wirz, "Der Reisbau und die Reisbaukulte auf Bali and Lombok," in: *Tijdschrift voor Indische Taal-, Land- en Volkenkunde* (Batavia: G. Kolff and Co., 1927).

فيها كهنة معيّنون، وتقام فيها مراسم خاصة في أوقات معيّنة، وفيها مذابح محددة وآلهة وقرايين وصلوات. وترتبط هذه المراسم المختلفة رمزياً بالزراعة على نحو يجعل وتيرة تلك الزراعة محكومة بإيقاع محكم وواضح.

غير أن الأمر المثير للاهتمام أن النسق الشعائري لا يقتصر على السوباك الفرد، بل يمتد أيضاً إلى ما وراءه لضمان التنسيق بين مختلف السوباكات ضمن منطقة تصريف مائي معيّنة، يراوح عرضها بين عشرة أميال وخمسة عشر ميلاً، وطولها نحو خمسة وثلاثين ميلاً تقريباً، وتتفرع كلما انحدرنا من الجبل نحو البحر. ولمعرفة كيفية حدوث ذلك، من الضروري تقديم وصف عام وموحد لهذه العبادة.

تتألف هذه العبادة من تسع مراحل رئيسة، مُسمّاة. تتتابع هذه المراحل وفق ترتيب ثابت، وبوتيرة تحددها عموماً، بعد انطلاق المرحلة الأولى، الإيقاعات الإيكولوجية المتأصلة لنمو الأرز. وهذه العبادة موحّدة في أرجاء المنطقة كلها، وتنعكس على جميع مستويات النظام، من المصطبة إلى ما فوق السوباك، أي إن الشعائر المتزامنة تقام على كل المستويات. والمراحل التسع هي: 1 فتح المياه؛ 2 فتح المصطبة؛ 3 الزرع؛ 4 تطهير المياه؛ 5 "إطعام" الآلهة المياه المقدسة وغيرها من القرايين؛ 6 تبرعم نباتات الأرز (بعد نحو 100 يوم من الزرع)؛ 7 "اصفرار" الأرز (أي اقتراب الإثمار)؛ 8 الحصاد؛ 9 وضع الأرز المحصود في المخزن⁽¹⁴⁾.

في الوقت الراهن، يحدد يوم "فتح المياه"، أي المرحلة الأولى، بالنسبة إلى مختلف السوباكات في منطقة تصريف المياه (أي اليوم الذي تُحوّل فيه المياه من السد النهري إلى القناة الرئيسة للسوباك وسط مراسم في معبد السد) وفق توقيت متدرج؛ حيث كلما كان السوباك أعلى على المنحدر الممتد من الجبل إلى البحر، كان يوم الفتح أبكر. تبدأ السوباكات الواقعة في أعلى النظام دورة المراسم، ومعها تسلسل الزراعة، في كانون الأول/ديسمبر، بينما تبدأ السوباكات القريبة من الساحل في الأسفل في نيسان/أبريل. أما تلك التي تقع بينهما طوبوغرافياً فتبدأ دورها بين هذين المواعدين.

وتتمثل النتيجة في أن منطقة الصرف المائي بأكملها تُظهر، في أي لحظة زمنية، تقدماً تدريجياً في تسلسل الزراعة كلما اتجهنا نزولاً نحو المنحدر. فعندما يغمر السوباك الأعلى مصاطبه استعداداً للحرث، يتولى السوباك الأدنى تنظيف مصاطبه. وعندما يفيض الأدنى، يكون الأعلى في مرحلة الزرع. وحين يحتفل الأدنى باصفرار الأرز، إيداناً بالحصاد بعد نحو شهر، يكون الأعلى قد شرع بالفعل في نقل الحزم إلى المخازن.

هكذا يُترجم على الأرض أيضاً هذا التعاقب الزمني المدمج في دورة المراسم (التي يطلقها ويواصلها نوع من الكهنة السامين في معبد نهري إقليمي، يقع عند البحيرة البركانية الواقعة في القمة)، وإلى

(14) الأسماء البالية لهذه المراسم هي: 1 أرنايغ توجا Arnapeg Toja؛ 2 نجامو نغمبلين توجا Njamu Ngempelin Toja؛ 3 موهين Mubuhin؛ 4 توجا سوتفي Toja Sutfi؛ 5 نيريسيتي Ngerestiti أو، بالعامية أكثر، نغراهنين Ngrahinin؛ 6 مبيدجو كوكونغ Membiju Kukung. أما المراحل 7، 8، و9 فتُدرج كلها تحت المصطلح العام "نغوسابا" Ngusaba، مع إضافة الصفات المناسبة، وبذلك تُعتبر في الواقع ثلاث مراحل لمرحلة واحدة.

جانب ضبطه تسلسل الزراعة داخل كل سوباك على حدة، فإنّ النظام ينسّق بين التسلسلات المنفصلة بطريقة توفر تسلسلاً عامّاً للمنطقة بأكملها.

ويكمن الأثر الإيكولوجي الرئيس لهذا النظام في تحقيق استقرار الطلب على المياه على مدار السنة الزراعية، بدلاً من تركه يتقلّب على نحو واسع، في غياب مثل هذا التنظيم. وللتبسيط، تتطلب زراعة الأرز المروي على المصاطب أعلى كمية من المياه عند بداية الدورة أو بعدها مباشرة، ثم تنخفض هذه الكمية تدريجياً مع تقدّم الدورة، إلى أن يجري الحصاد في النهاية في حقل جاف تماماً بعد تصريف المياه كلياً. ولو كانت دورات جميع السوباكات في منطقة تصريف واحدة، أو الأسوأ من ذلك، على طول نهر واحد، لحدّث استنزاف هائل للموارد المائية خلال المراحل الأولى، مع نقص كبير في المراحل اللاحقة، ولا سيما أن كمية المياه المتاحة طبيعياً تبقى تقريباً ثابتة على مدار السنة. وبما أن المياه تمثل العامل المحدد المركزي في النظام الإيكولوجي للسوباك، فإن غياب التدرج الزمني عن دورات السوباك كان سيحول دون تحقيق زراعة الأرز المروي في البالي لمستواها الشاسع من الإنتاج أو الحفاظ عليه.

ثالثاً: نظام الري المغربي

بالانتقال إلى النموذج المغربي، سأقوم بشيء كنت أفضل، من حيث المبدأ، تجنّبه، وهو وصف النموذج المغربي مقارنة بالنموذج البالي، بدلاً من تناوله على نحو مستقل قبل المقارنة. فالنظام المغربي، بوصفه نظاماً متطوراً وواضحاً وفعالاً بطريقته الخاصة وفي موقعه الخاص، يستحق توصيفاً إيجابياً بما هو عليه، لا بما ليس عليه. ومع ذلك، يبقى مفيداً لأغراض العرض أن نصفه بطريقة مقارنة سلبية⁽¹⁵⁾، تكشف الخصائص الرئيسة للنظام المغربي بصورة أكثر إيجازاً، ما دامت واضحة، أن نظام الري المغربي ليس نسخة أدنى من النظام البالي. فهو، بالفعل، ليس نسخة من النظام البالي على الإطلاق. فهذا الأخير ما كان لينجح في المغرب قط، بل إن النظام المغربي يمثل شكلاً تكيّفيّاً خاصاً، ونظاماً إيكولوجياً مميزاً قائماً بذاته.

مع وضع هذا في الحسبان، يبقى أن أسرع طريقة لفهم نظام الري المغربي هي الإشارة إلى أنه لا يشبه السوباك البالي على الإطلاق؛ فلا يوجد هنا أيّ تنظيم جماعي مشترك للري. فالمبدأ الأساسي في المغرب هو الملكية الفردية للمياه. وتتحقق هذه الملكية بعدة طرائق، لكن أساسها جميعاً هو الفكرة نفسها، التي مفادها أنّ الماء ملكية خاصة، شيء يملكه شخص ما، شأنه شأن الأرض والمنازل والملابس، وحتى النساء والأطفال والأصدقاء والماشية، بل القداسة والأنثروبولوجيين.

وبما أنّ الماء، على عكس الأرض والنساء والأنثروبولوجيين، ليس كياناً ثابتاً بل هو مورد سائل، فإن ذلك يطرح مشكلات مهمة في التنسيق، بل حتى في التعاون الصراعي على نحو ما. غير أنّ أيّاً من

(15) مقارنة التصوير بالسلب Negative Design Approach: يشير غيرتز إلى "مقاربة التصوير بالسلب"، ويقصد به أسلوباً تحليلياً في وصف الأنظمة الاجتماعية والإيكولوجية عبر إبراز ما ليس عليه النظام، أو ما يميّزه من نظام آخر، باستخدام النفي لتوضيح الهوية، مثل القول إن نظام الري المغربي ليس مثل السوباك البالي، ما يبرز خصائصه الفريدة. (المترجم)

هذه المشكلات لا يُعالج بأيّ طريقة من طرائق التعامل مع المرفق العمومي، بل من خلال نظام دقيق ومُحكّم خاص بالقانون العرفي للملكية، وهو نظام من المفاهيم القانونية على نمط القانون العام، يحدد الحقوق الفردية في شيء لا يمكن المرء امتلاكه إلاّ باعتباره فاعلية، لا بوصفه موضوعاً أو شيئاً، ومع ذلك يظلّ ثباته وصرامته محفوظين.

على أي حال، بدلاً من المسائل العميقة التي تندفق من المنحدرات البركانية كل ألف ياردة، نجد، أقله في المنطقة التي درستُها، ينابيع متناثرة بلا انتظام، بعضها غزير وبعضها ضحل، وكثير منها بين هذين الحدّين، تغذي مناطق محددة بدقة، هي واحات بالمعنى الواسع للكلمة. ومع أنّ هناك مصادر أخرى، فإنّ نظام الريّ بالينابيع في هذه المنطقة يمثلّ المصدر الرئيس الطاعني، ولذلك يقتصر اهتمامي عليه⁽¹⁶⁾.

تتسم المنطقة المعنية - وهي مدينة صغيرة ومحيطها الريفي، على بعد نحو ثلاثين كيلومتراً جنوب فاس - بوجود ثلاث مناطق فرعية متميزة إلى حدٍ ما. فخلف المدينة مباشرة، ترتفع جبال الأطلس المتوسط، حيث يمثلّ رعي الأغنام والماعز النمط الرئيس للتكيّف. ويُمارَس هناك قدر ضئيل جداً من الزراعة المحدودة النطاق، حيث تُزرع الذرة أساساً، مع ظهور بقع مروية هنا وهناك في مواضع مواتية. ومع ذلك، فإنّ الينابيع في هذه المنطقة، بوجه عام، قليلة ومتفرقة وشحيحة. أما في الشمال، في اتجاه فاس، فتنبسط مروج الريف، تمهيداً لسهل سايس العظيم الذي يُعدّ "سلة خبز" البلاد. وفي هذه المروج، نجد مزيجاً من المزارع الكبيرة ذات الكثافة في رأس المال، التي كانت مملوكة للفرنسيين في ما مضى، وقد أمّم معظمها أو اشتراها أبناء النخبة المغربية، إلى جانب مئات المزارع الصغيرة المستطيلة، يخصص معظمها (على غرار المزارع الكبيرة) لزراعة القمح. وعلى الرغم من أنّ بعض المزارع ذات رأس المال الكثيف ركّبت مضخات ميكانيكية للري، فإنّ هذه المنطقة لا تحتوي إلاّ على بضعة ينابيع متناثرة، وتعتمد على مياه الأمطار بصورة تكاد تكون كلفة. ومع ذلك، فإنّ بين هاتين المنطقتين، عند سفح الجبل، شريطاً ضيقاً، يراوح عرضه بين عشرة أميال وخمسة عشر ميلاً، يتّسم بوفرة كبيرة من الينابيع، كثير منها كبير الحجم، والأهم من ذلك أنّها يُعوّل عليها. في هذه المنطقة الفرعية تحديداً، تكاد تجري كل عمليات الري المكثف، وتنتشر الزراعة المكثفة للمحاصيل التسويقية (خضروات وزيتون وحبوب)، وتوجد قرى كبيرة وبلدات صغيرة محاطة ببساتين، مع كثافة سكانية نسبية، وإن كانت لا تضاهي، بطبيعة الحال، كثافة السكان في بالي.

(16) في مناطق أخرى من المغرب، يكتسي فيضان الأنهار والري بواسطة الآبار أهمية بالغة، شأنها شأن بعض الابتكارات التكنولوجية، مثل الناعورة الفارسية والسدود والقنوات المغطاة الشهيرة "كانا" Gana. للاطلاع على مراجعة عامة، ينظر: Martin et al. يحيل مصطلح كانا إلى نظام ريّ جوفي تقليدي، يُعرف في الأدبيات المقارنة باسم "القناة" Qanat، وهو ابتكار هيدروليكي ذو أصل فارسي قديم، يعود تاريخه إلى الألفية الأولى قبل الميلاد. يقوم هذا النظام على جرّ المياه الجوفية عبر قنوات تحت أرضية تعتمد الانحدار الطبيعي، وقد انتقل إلى شمال أفريقيا عبر مسارات تاريخية متعددة، ولا سيما خلال الفترات الإسلامية المبكرة. وفي السياق المغربي، تُعرف هذه التقنية أساساً باسم "الخطارة"، غير أنّ مصطلح "كانا" استُخدم في بعض الكتابات المحلية والكولونيلية للإشارة إلى القنوات المغطاة. ولا يقتصر هذا النظام على بعده التقني، بل يشكل إطاراً لتنظيم العمل الجماعي وتقاسم الموارد المائية داخل المجتمعات الواحية. (المترجم)

نظرًا إلى التنوع البيئي الدقيق الذي تتميز به هذه المنطقة السفحية على وجه الخصوص، فإن كل نظام محدد يختلف بعض الشيء عن الآخر، تبعًا لاختلاف المشكلات التي يواجهها، لكن التشابه العائلي بينها يبقى مع ذلك طاغيًا. وبناء عليه، بدلاً من استخدام مقارنة النمط الأمثل التي اعتمدها في السوباك، حيث يوجد أيضًا قدر من التنوع، لكنه أقل تقلبًا في مظهره، سأعرض، باختصار، مثالاً محددًا ومتطورًا بوجه خاص من هذه المنطقة، وسأقتصر على الإشارة إلى أن أنساقًا أخرى في المنطقة، كان بإمكانها وصفها أيضًا، قد تُظهر بعض الفروق الطفيفة المميزة، لكنها تتبع النمط نفسه.

تشمل المنطقة المعنية أربعة تجمعات سكنية أو خمسة، بحسب طريقة العد، متباعدة بمئات الياردات⁽¹⁷⁾ على امتداد نحو خمسة أميال عبر سفوح الجبال قبل أن تنبسط نحو المروج⁽¹⁸⁾. وتتكوّن نواة هذه التجمعات من أربع سلالات ناطقة بالعربية، يُعتقد أن كل واحدة منها تنحدر من أحد أبناء وليّ شهير من القرن السابع عشر، يُقال إنه مدفون في ضريح يقع في أكبر هذه التجمعات. وهناك نزوع إلى ربط هذه السلالات بالتجمعات السكنية، لكن ذلك بعيد عن أن يكون مطلقًا. كما أن ثمة نزوعًا إلى أن تتبع هذه السلالات، سواء على نحو منفرد أو جماعي، نظام الزواج الداخلي، لكن ذلك أيضًا ليس مطلقًا. إضافة إلى ذلك، يعيش في هذه التجمعات أشخاص آخرون لا ينتمون إلى سلالات الأولياء الصالحين.

ليس من الضروري التعمق في البنية الاجتماعية، ما خلا القول إنه على الرغم من أن المنطقة، التجمعات السكنية الأربعة أو الخمسة، واضحة الحدود من حيث القرابة والدين (أي من حيث الصورة الذاتية في الأساس)، فإنها لا تُعدّ وحدةً سياسيةً قائمةً فعليًا، لا هي ولا التجمعات السكنية المنفصلة؛ فما من واحد من هذه التجمعات، سواء أكان سلالةً أم تجمعًا سكنيًا أم مجموعة من التجمعات، يتمتع ولو بقدر ضئيل من صفة الاشتراك. هكذا، تُعتبر المنطقة، من الناحية المفهومية، كيانًا. لكنها، من الناحية الاجتماعية، أبعد ما تكون عن ذلك. وهذه مفارقة، أو مفارقة ظاهرية، تميل إلى أن تكون سمة مميزة للمغرب بوجه عام.

تكمن النقطة الجوهرية في ما يتعلق بالريّ في أن سكان هذه المنطقة، على الرغم من اعتمادهم على موارد مائية مشتركة، فإنهم يمارسون هذا الاعتماد بطريقة تختلف أشد الاختلاف عن التشارك العام الذي وجدناه في السوباك البالي الذي يمكن أن ينجرّ إلى حرب هوبسية Hobbsean war للجميع ضد الجميع، لكنه لا يفعل.

بدايةً، وكما فعلت مع البالي، على المستوى التقني تحديدًا، فإنّ النقطة الأولى هنا تتمثل في تعدد المصادر، المتمثلة في مختلف الينابيع المحليّة، بدلاً من وجود مصدر واحد للري، هو السد

(17) الياردة Yard: وحدة قياس للطول في النظام الإمبراطوري، تُستخدم أساسًا في البلدان الأنكلوسكسونية، وتعادل 0.9144 مترًا. ويُقدّر التباعد بمئات الياردات المذكور في النص بمسافات تقارب عشرات إلى مئات الأمتار. (المترجم)

(18) للاطلاع على وصف سوسولوجي مفصّل لهذا التجمع السكني، ينظر:

النهري. ومن بين هذه الينابيع أو عيون الماء، فإنّ "عين السلطان" هي الأهم، لأنها تنتج أكبر كمية من المياه، وهي أكثر مورد يعوّل عليه، غير أن هناك أيضاً عدداً من الينابيع الأخرى الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم. وتتدفق من هذه الينابيع قنوات ري، لا تعدو كونها مجاري مائيةً بدائيةً إذا ما قورنت بالقنوات البالية المعقدة، يمكن تعديل شكلها واتجاهها، إن لم يكن بحسب ما يريد المعنيون، فعلى الأقل بسهولة نسبية ضمن طيف واسع إلى حد ما. هنا، ليست بنية الشبكة هي التي تنظم توزيع المياه، بل توزيع المياه هو الذي ينظم الشبكة.

لتوضيح الأمر أكثر، هناك طريقتان لريّ الحقول من الينابيع. ففي بعض الحالات المتعلقة غالباً بالينابيع الصغيرة التي تروي مجموعات محلية من الحقول، يكون ثمة تنظيم للتعاقب الذي تُروى بمقتضاه الحقول الفردية. أي إن الحقل (أ) يُروى حتى يحصل على كفايته من الماء، ثم يليه الحقل (ب)، ف(ج)، وهكذا حتى الحقل (ن)، ثم الحقل (أ) من جديد. وتعتمد سرعة الدورة على كمية المياه، وعدد الحقول وحجمها، وكذلك على بلاغة أصحابها. أما في حالات أخرى، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالينابيع الكبرى مثل "عين السلطان"، فيجري تدوير المياه بين مختلف الحقول وفقاً لجدول زمني: يحصل القسم (أ) على ثلاث ساعات، والقسم (ب) على ثلاث ساعات، ثم القسم (ج) على ست ساعات، والقسم (د) على ساعتين، وهكذا دواليك بطريقة دورية مماثلة. وعلى الرغم من أن النمط الثاني أشد تعقيداً، خصوصاً بعد أن أصبح القياس بوساطة الساعات، بدلاً من أوقات الصلاة، ما يجعله ربما أدق وأكثر مرونة على الأرجح، فإن المبدأ الأساس يبقى هو ذاته، حيث يتمتع الأفراد بحقوق ملكية فردية محددة للماء⁽¹⁹⁾.

يملك المرء موقعه في الدورة المائية، سواء جرى قياسها بالساعات أو بوقت الانتظار، كما يملك أي شيء آخر. ومع أن هناك قيوداً طبيعية تحدّ من قدرته على التصرف في هذه الحقوق؛ إذ تشترك بالي والمغرب في حقيقة أن المياه تجري من الأعلى إلى الأسفل في كليهما، فإنّ أيّاً من هذه القيود لا يبرز من أيّ اتفاق شامل للجماعة على تعريف المنفعة العامة. فليس هنا ما يمكن تسميته "قرية مائية". ثمة كثير من القواعد، لكنها صيغت بلغة الحقوق الفردية، لا بلغة الضرورات الجماعية، وتُعتبر التزامات تعاقدية لا التزامات مدنية.

في المقام الأول، لا يوجد أيّ ارتباط بين حقوق الماء وحقوق الأرض؛ إذ يمكن المرء أن يبيع أحدهما دون الآخر، وأن يملك حقوق مياه من دون أن يملك أرضاً مرتبطة بها، ويمكنه تأجير هذه الحقوق لشخص آخر يملك الأرض. كما يمكنه - وهذا أمر يحدث باستمرار - أن يقتصر الماء ويُقرضه من حقل إلى آخر، عبر مسافة تمتد أحياناً أميالاً عدة (على سبيل المثال، إذا امتلك شخص ما ثلاث ساعات من المياه في مجرى سفلي، يمكنه أن يستخدمها في مجرى علوي إذا رغب، وكان ذلك ممكناً طبوغرافياً، والعكس صحيح). وحين يتوفى شخص ما، قد يرث أحد ورثته أرضه، بينما يرث آخر حقوقه المائية، وما إلى ذلك.

(19) يسمى النظام المعتمد على التوقيت "لَمَّا دَبَّال الساعة" (الماء بالساعة) أو بـ "المكّنة" Magana (بساعة الحائط؛ حيث توجد ساعة كبيرة في المسجد هي المقياس، على الرغم من أنّ معظم الرجال يمتلكون ساعات يد خاصة بهم أيضاً)، بينما يُطلق على نظام الدور اسم "المُبيح". وللمقارنة ذاتها بين هذين النظامين في إسبانيا القديمة، ينظر: Glick.

وفي المستوى الثاني، لا توجد بنية سياسية عليا ذات شأن مرتبطة بالري. ثمة عدد قليل من الموظفين الذين ليست لهم أي أهمية (جمري Jamri)، تتمثل مهمتهم في مراقبة التوقيت ومتابعة الدورة (وإن كان كل شخص يؤدي ذلك بنفسه أيضاً). لكن لا وجود لاجتماعات، ولا مشرف على الري، ولا لوائح تنظيمية، ولا غرامات، ولا ضرائب، ولا عمل جماعي منظم، ولا سلطات تمتلك صلاحيات لفرض عقوبات، وما إلى ذلك. فعندما تحتاج السواقي إلى تنظيف أو فتح أو إغلاق أو أي إجراء من هذا القبيل، يتولى المعنيون ذلك بأنفسهم؛ وفي سياق غياب الأشغال المتقنة، فإن معظم المهمات بسيطة، ولا تتطلب سوى عدد قليل من الأشخاص. وفي المناسبات النادرة التي تظهر فيها مهمة أكبر، يُشكّل نوع من المجموعات المؤقتة، أو يستأجر المالكون عمالاً لإنجازها. وعندما تنشأ خلافات في الرأي، وهو أمر يكاد يحدث دائماً، يكتفي الناس بالجدال، وقد يتطور الوضع أحياناً إلى اشتباكات جسدية.

يتحكم في هذا النظام قانون ملكية مُحكَم. ولعل أبسط طريقة لتوضيح هذه الحقيقة من دون الخوض في التفاصيل الشكلية الكثيرة والمعقدة، عرض مثالين نمطيين تماماً: من منظور الفلاح، من جهة، ومن منظور المياه، إذا جاز التعبير، من جهة أخرى.

في إطار التوطئة، من الضروري أن نعلم أن جميع قطع الأرض، بما فيها غير المزروعة، وكل وحدات المياه تحمل أسماء علم فردية، إذا جاز القول، و"شخصية" (مثل حريكة، وحسون... إلخ). وفي حالة المياه، تمثل هذه الوحدات حصصاً من إنتاج نبع معين، مثل نبع السلطان، تُحدّد، كما سبق القول، إما بطريقة زمنية وإما بحسب الدور. أما في حالة الأرض، فتمثل حقولاً محددة. ولتبسيط العرض، سأرمز لهذه الوحدات الأرضية أو المائية المسماة بالحروف أ، ب، ...، ي.

لنأخذ، إذًا، حالة محمد، الذي يمتلك أربع قطع أرض مروية، متناثرة في أجزاء مختلفة من هذه المنطقة الصغيرة⁽²⁰⁾. ويملك أربع حصص مائية - ماذا يمكن أن نسميها؟ مياها؟ - الأولى، (أ)، تمثل ثلاث ساعات ليلية من نبع السلطان، تصله مرة كل ست ليالٍ. والثانية، (ب)، تمثل أربع ساعات نهائية من النبع نفسه، تصله مرة كل عشرة أيام. والثالثة، (ج)، ساعة نهائية واحدة من نبع آخر، تصله مرة كل اثني عشر يوماً. أما الرابعة (د)، فهي حقوق دورية في نبع صغير آخر، تعتمد دورته على كمية المياه المتوفرة.

يسقي محمد حقوله الأربعة المزروعة و، س، ع، ز، على النحو التالي:

1. الحقل (و): الأربع ساعات النهارية من (ب)، مرة واحدة كل أربع دورات (أي كل أربعين يوماً) وساعة ليلية واحدة من الأربع ساعات من (أ) في كل مرة يحين دوره؛

2. الحقل (س): ساعة ليلية واحدة من الساعات الأربع من (أ) في كل مرة يحين دوره، والأربع ساعات النهارية من (ب) مرة كل أربع دورات، وحق الدور عند الحاجة و/ أو بقدر ما يكون متوافراً؛

(20) يمتلك محمد تسعاً من قطع الأرض غير المروية. سيجري إغفالها في هذا العرض، على الرغم من أن محمداً لا يتجاهلها، كما أن أي تحليل إيكولوجي شامل لن يتجاهلها.

3. الحقل (ع): ساعة ليلية واحدة من الساعات الأربع من (أ) في كل دورة، والأربع ساعات النهارية من (ب) مرة كل أربع دورات، إضافة إلى ساعة واحدة من (ج) مرة كل دورتين، أي كل أربعة وعشرين يومًا؛

4. الحقل (ز): طريقة الحقل (ع) ذاتها.

هذا المثال ليس عاديًا فحسب، بل هو أيضًا أبسط من المعتاد. علاوة على ذلك، لقد تجاهلت جميع عمليات اقتراض المياه وإقراضها، وتأجير الحقوق المؤقتة واستئجارها، وما شابه ذلك، وهي أمور تحدث باستمرار.

بطبيعة الحال، تختلف طريقة استخدام محمد لموارده باختلاف أوقات السنة، ووفقًا لنوعية المحاصيل ومكان زراعتها، وما شابه. ولذلك، فإن هذا المثال يمثل نسخة مختصرة جدًا، بل سكونية أكثر من اللازم، وربما أبسط من الواقع الفعلي لمحمد.

إذا نظرنا إلى الوضع من الزاوية المغايرة، من منظور وحدة مائة - لنسمّها (ن)، وهي وحدة ليلية دورتها ست ليالٍ - فسوف يظهر التعقيد ذاته؛ إذ يوجد سبعة من ذوي الحقوق أو المالكين، سَمِّهم ما شئت، يمتلكون على التوالي 3، 3/4، 3/4، 1، 1، 1، وساعة واحدة من مجموع ثماني ساعات. وتُعدّ هذه الحالة، أيضًا، أبسط من المتوسط.

مرة أخرى، لا يكمن المغزى من ذلك كله في التفاصيل في حد ذاتها، بل في ما تقوله، ولا سيما في ضوء السوابك، عن نوع هذا النظام وشكله الاجتماعي. فهو نظام تكون فيه الملكية الفردية الخاصة للمياه هي المبدأ المنظم، وهو مبدأ جرى تطويره إلى مستويات من التعقيد القانوني، تقف في تناقض صارخ مع البساطة التقنية للنظام الفعلي الذي يستند إليه.

لا تغطي هذه المنطقة بأكملها سوى بضع مئات من الهكتارات، منتشرة في ثلاث بقع رئيسة غير متصلة داخل هذا المنخفض الصغير المحاط بالتلال. ومع ذلك، يبلغ عدد الوحدات الرئيسة لحقوق المياه في النبع الرئيس، أي نبع السلطان وحده، ثلاثًا وعشرين وحدة (عشرة "نهارات"؛ وثلاث عشرة "ليلة"). وهذه الوحدات، كما رأينا، تنجز أحيانًا ساعة بساعة، أو حتى بنصف ساعة، أو ثلثها أو ربعها⁽²¹⁾. وإذا أضفنا إلى ذلك نصف دسنة، أو نحو ذلك من الينابيع الأخرى، أحدها على الأقل كبير جدًا ومعقد التقسيم كذلك، يمكننا عندها أن نستشعر التعقيد الاجتماعي لهذا النظام.

رابعًا: مقارنة بين نظامي الري في بالي والمغرب

تتباين أنماط الري في جنوب شرق بالي وشرق المغرب الأوسط، تباينًا يكاد يشمل كل جانب. ففي حين يمتاز نظام الري في بالي بتعقيده التكنولوجي، يبدو نظام الري المغربي من الناحية التقنية بسيطًا

(21) حتى إنه في بعض الأحيان توجد وحدات ري تصل إلى 80 و50 وحدة مطرية. وعلى الأرجح تمثل هذه التجزئة المفرطة تطورًا حديثًا ناجمًا عن الضغط السكاني، وقد صار ذلك ممكنًا بفضل الساعات الحديثة.

إلى حد مربك. وإذا ما كان النظام البالي محاطاً بمجموعة عليا شديدة التشارك تفرض القوانين بصرامة وحزم، فإن النظام المغربي واقع في شرك مدونة معقدة من القوانين، توفر، بقدر ما توفر أي شيء آخر، إطاراً للمنازعات ومعجماً للحجاج. وفي حين يتّصف النظام في البالي بتكّيّف دقيق وثبات بنيوي شديد، فإن تكّيّف النظام المغربي عامّ وفضفاض ومرن جداً من الناحية البنيوية. كما أن التنسيق في النظام المغربي ليس ضعيفاً من حيث القيمة المطلقة فحسب، بل يبقى محصوراً، إذا ما وُجد، داخل أنظمة صغيرة محددة بوضوح، أو حتى ضمن أجزاء منها، من دون أن يمتد ليشمل مناطق واسعة، كما هي الحال في البالي.

وحتى الأبعاد الدينية، التي لم أتطرق إليها في الحالة المغربية، تُظهر تبايناً ملحوظاً. ففي المغرب، لا وجود لما يماثل عبادة الأرز في البالي. صحيح أن صلواتٍ جماعية تُقام في أوقات الجفاف، وهناك صلوات رمزية معينة بين مصادر المياه والأماكن المقدّسة والبساتين والجنّة، غير أنها تتسم بدرجة عالية من التعقيد والغموض، حيث يصعب وصفها بإيجاز. كما أن هناك إحساساً متطوراً جداً ومدعوماً دينياً (أي من الإسلام) بالواقع الموضوعي لقانون الأحوال الشخصية المدون.

إن ما يشترك فيه المجتمعان، إذًا، هو دمج العوامل المادية والاجتماعية والثقافية في نظامين إيكولوجيين مميزين، يشملمان البشر. أما الاختلاف فيكمن في كيفية تنظيم هذا النظام ووظائفه. غير أن اللافت أكثر أن هذا النمط العام من الاختلاف داخل بعد ثقافي واحد - وهو التكيّف مع المحيط - يمتد ليشمل المجتمعين كليهما.

ييدي الباليون شغفاً - وهو التعبير الوحيد الذي يفني بالغرض - بتنظيم كل شيء ضمن مجموعات ذات تركيز محدد، ربيعة التشارك، متمفصلة بنيويًا، ومستقلة الحكم، تسعى لتنظيم العلاقات بينها وفق نسق شعائري متطور للغاية. وتنتقل هذه الطريقة في "فعل الأشياء" عبر المجتمع كلة، من القرابة وتنظيم القرية، مروراً بالعبادة في المعابد، وصولاً إلى بنية الدولة. في المقابل، يظهر شغف المغاربة في تنظيم كل شيء على أساس المواجهة المباشرة بين الأفراد في إطار مدونة أخلاقية - قانونية عامة، تشمل العقود ومناقشة القضايا وحسم النزاعات وتوسيع الخيارات والتكيّف الانتهازي مع الواقع المتغير، وتتغلغل في كل جوانب الحياة المحلية. ولو ناقشت الحياة الأسرية أو السوق أو الإدارة المدنية، لظهرت صورة شديدة الشبه بتلك التي عرضتها في مجال الري، ولا يعود ذلك إلى طريقة عرضها.

يرتكز الاندماج الاجتماعي في البالي على تنظيم العلاقات بين عدد كبير من المجموعات ذات الأسس المختلفة، لكنها منظمة على نحو متماثل، ورفيعة التشارك، ومتداخلة العضوية، مثل السوباك والسلالات والقرى الصغيرة والكاسات وجماعات المعابد. أما الاندماج المغربي، فيعتمد على توسط العلاقات في مجال يضم أفراداً متنافسين، كل منهم يمتلك أساساً مختلفاً للقوة، ويسعى لشقّ طريقه ضمن القواعد العامة للعبة باستخدام دوائه وموارده. يمكن تسمية ذلك "الجماعية التعددية" في البالي، في مقابل "الفردانية الصراعية" في المغرب، إذا ما أردنا أن نستخدم تعبيراً آخر لهذه التيمة الشاملة.

هذه الفروقات ليست حتمية جغرافية. بل تعكس طريقة التحليل السوسيو-ثقافي التي تنطبق على القرابة والسياسات القروية وتنشئة الأطفال أو الدراما الشعائرية، ويمكن تطبيقها على التفاعلات البشرية مع البيئة أيضاً، ليس في هذين المجتمعين فحسب. ففي الحضارتين البالية والمغربية، لا تعدو البيئة أن تكون سوى متغير واحد بين كثير من المتغيرات، أو بصورة أدق، مجموعة من المتغيرات بين عدة مجموعات. وهي متغير لا بد من قياس قوته الفعلية تجريبياً، لا افتراضه مسبقاً.

مع ذلك، تبقى البيئة متغيراً واحداً أو مجموعة من المتغيرات، ولم يعد في الإمكان الفصل المألوف بين الطبيعة والثقافة، الذي يجعل الطبيعة مسرحاً تؤدّي فيه الثقافة أدوارها. فكما تتناغم الحرياء مع محيطها، فتنمو فيه كأنها جزء لا يتجزأ منه، صخرة أخرى باهتة أو ورقة خضراء، يتناغم المجتمع مع مشهده الطبيعي، سفح جبل أو دلتا نهر أو واحة عند سفوح التلال، إلى درجة أن المراقب الخارجي قد يظن أن المجتمع لا يمكن أن يوجد في مكان آخر غير المكان الذي هو فيه، وأنه، ما دام في الموضع الذي هو فيه، لا يمكن أن يكون غير ما هو عليه. وهذا وهم، على الرغم من أن بعض الماركسيين أو الرومانسيين ينخدعون به. وينشأ هذا الوهم من حقيقة مفادها أن المجتمع القائم يمثل نقطة نهاية تاريخ طويل من التكيف مع البيئة، إلى حد أن خصائص المكان تتغلغل في جوهر حياة الناس، إذا عاشوا فيه فترة كافية.

إن ربط الاضطراب المزعج الذي يميز كثيراً من مظاهر الحياة المغربية، وحالة الترقب المشحون بالتوتر والانتهازية العدائية التي تتخللها، بقسوة المناخ وتقلبه، لا يعني الخضوع لمادية مبتذلة؛ إذ إن المناخ يثير هذه الحالة جزئياً، لكنه لا يحددها بالكامل. وبالمثل، فإن الصفة المتسمة بالإصرار والعزيمة والثبات، أو ما يسميه الباليون أنفسهم "الخط المستقيم"، في حياة الفلاح البالي، الذي يمضي خطوة خطوة في شقوق حقله المستقيمة، ليست نتيجة للحر الشديد والرطوبة الخانقة، بل هي أقرب إلى نوع من التعليق عليه، كما أن الحر تعليق على تلك الحياة. إن بيئتي المجتمعين، المغربي أو البالي، لا تنفصلان عنهما أكثر مما تنفصل العواصف في مسرحية الملك لير عن النص المسرحي، أو تنفصل المستنقعات في رواية مرتفعات وذرينغ عما يجري بين كاثي وهيكليف.

ربما يبدو هذا الاندماج بين المحيط والمجتمع أوضح في ما يسمى "الحضارات التقليدية"، إلا أنه ليس مقتصرًا عليها. فعلى الرغم من أن البيئة تصوغ الحياة البشرية في المستويات البدائية، حين يكون البشر أشدّ اعتماداً على الطبيعة، فإننا اعتدنا الاعتقاد أنّ التقدم الثقافي التطوري، ولا سيما التقدم التقني، يمثل تحرراً تدريجياً للإنسان من تلك الشروط. لكن الأزمة البيئية أزلت عنّا جميعاً ذلك الوهم، بل لعل التكنولوجيا المتقدمة تجعل الإنسان أشدّ ارتباطاً بالموطن الذي يصنعه ويعيش فيه، فتبادل التأثير بينهما يصبح أعمق. ولا يقتصر هذا على أهل بالي الذين ينظرون إلى الهندسة المثلى لمصاطب أرزهم، ولا على المغاربة الذين يتأملون العشوائية الارتجالية لقنواتهم المائية، بل يشملنا جميعاً، حين نتأمل فوضى شوارعنا الصاخبة الملبّدة بالدخان، نلمس فيها انعكاساً لصورتنا وأنماط سلوكنا.

References

المراجع

- Dobby, E. H. G. *Southeast Asia*. 4th ed. London: University of London Press, 1954.
- Geertz, Clifford. "Form and Variation in Balinese Village Structure." *American Anthropologist*. vol. 61 (December 1959).
- _____. *Agricultural Involution*. Berkeley: University of Chicago Press, 1963.
- Glick, Thomas F. *Irrigation and Society in Medieval Valencia*. Cambridge: Harvard University Press, 1970.
- Goris, R. *Prasasti Bali*. 2 vols. Bandung/ Bali: Kirtya Lieftrinck–van der Tuuk, 1954.
- Koentjaraningrat, R. M. (ed.). *Villages in Indonesia*. Ithaca: Cornell University Press, 1967.
- Lieftrinck, F. A. "De Rijstcultuur op Bali." *Indische Gids* (1886–1887).
- Martin, J. et al. *Géographie du Maroc*. Paris/ Casablanca: Hatier, 1964.
- Rabinow, Paul. "The Social History of a Moroccan Village." PhD Dissertation. University of Chicago, Chicago. 1970.
- Steward, Julian. *Theory of Culture Change*. Urbana: University of Illinois Press, 1955.
- Swellengrebel, J. L. (ed.). *Bali: Life, Thought and Ritual*. The Hague/ Bandung: W. van Hoeve Ltd., 1960.
- Tijdschrift voor Indische Taal-, Land-en Volkenkunde*. Batavia: G. Kolff and Co, 1927.

مراجعات الكتب
Book Reviews



المقهورون، 50×70 سم، زيت على قماش (2025).
The Oppressed, 70x50 cm, Oil on canvas (2025).

محمد هلال الحسني | Mohamed Hilal Elhassani*

التيارات الإيكولوجية الراهنة: تمرين في التصنيف والنمذجة

Current Ecological Trends: An Exercise in Classification and Typology

عنوان الكتاب:	التيارات الإيكولوجية الراهنة: تمرين في التصنيف والنمذجة.
المؤلف:	خالد شهباز.
التأشير:	الرباط: دار القلم للطباعة والنشر.
سنة النشر:	.2024
عدد الصفحات:	.192

* باحث دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب.

PhD Researcher in Sociology, Faculty of Letters and Human Sciences, Moulay Ismail University, Meknes, Morocco.

Email: hilal78elhassani@gmail.com

مقدمة

التوازنات الإيكولوجية، ولتجذير الإنسان في الطبيعة⁽³⁾.

هذا هو السياق العام الذي يتناول فيه المؤلف بالتفكير النقدي سياقات انبثاق الوعي الإيكولوجي بالأزمة البيئية، وعناصر الاختلاف والاتلاف الكامنة بين التيارات الإيكولوجية المعاصرة في تصورهما، حيث يفحص جدوى تمسك بعضها بالنظام الرأسمالي ودعوى استغناء بعضها الآخر عنه، فضلاً عن أهمية استرجاعنا لعلاقة الاستقلاب القائمة بين الإنسان والطبيعة. وتمثل الأزمة البيئية محور التفكير في مقدمة الكتاب، وتحضر ضمناً في ثنايا شبكة مفاهيمه الرئيسة (نمط إنتاج رأس المال، ومركزية الإنسان، والطبيعة... إلخ)، وفي قلب إشكاليته المركزية كذلك، حيث يحاول الإجابة عن سؤالين: أي جدر الاكتفاء بإصلاح نمط الإنتاج الرأسمالي أم يتعين تغييره والاستعاضة عنه بنمط إنتاجي بديل؟ أينبغي الاعتراف بالشخصية القانونية للطبيعة على غرار الإنسان أم يلزم اعتبارها موضوعاً للقانون؟

وإذا ما بدت الأزمة البيئية اليوم موضوع جدل على صعيد الفكر والتمثل، فإنها على مستوى الواقع أقرب إلى المسلمات. ذلك ما أبرزه المؤلف منذ البداية بتطرقه إلى تجليات الأزمة، وأوجه التباين القائمة في تصورهما لدى الإيكولوجيا السطحية والإيكولوجيا العميقة. فإذا كان الاتجاه الأول يتبنى خيار إصلاح الآثار المترتبة على النظام الرأسمالي، ويسلم بمركزية الإنسان وبتبعية الطبيعة له، فإن الاتجاه الثاني

يتناول كتاب التيارات الإيكولوجية الراهنة: تمرين في التصنيف والنمذجة الإيكولوجيا في حدود الزمن الراهن، وبصيغة الجمع لا المفرد، وباعتبار ذلك التصنيف مسألة ذهنية خالصة. ويفصح حضور عناصر الزمن والتعدد والاختلاف على نحو متزامن في العنوان عن حالة التعقيد التي يوجد عليها زمن ما بعد الحداثة الموسوم بالفوضى والتسارع واللايقين، من جهة، ويعكس هول المخاطر التي أصابت كوكب الأرض خلال حقبة الأنثروبوسين Anthropocene⁽¹⁾، من جهة أخرى؛ ذلك أن وضع الكوكب الراهن هو نتاج صراع غير متكافئ بين أنظمة شمولية نزع نحو تغيير وجه العالم بالقوة خلال القرن العشرين، ولا تزال تواصل نزوعها ذاك إلى اليوم عبر المزيد من تقنيات التدمير من جهة، ومجتمعات محلية، وحرركات اجتماعية لا تكف عن مقاومة ضروب الهدم الجارية في ميادين الصراع المختلفة، الزراعية والصناعية والثقافية والسياسية وغيرها، من جهة أخرى. ففي حين يقدم الطرف الأول وعوداً بتغيير واقعا الراهن إلى الأفضل، سواء بالتصنيع المفرط، أو بتحويل الإنسان إلى كائن هجين Cyborg⁽²⁾، يناضل الطرف الآخر لحفظ

(1) يقصد بالأنثروبوسين عصر الإنسان؛ أي الحقبة التي أصبح فيها للأنشطة البشرية تأثيرٌ وخيم في البيئة بحكم الاستعمال المكثف للوقود الأحفوري، والانتشار الواسع للتحديث الزراعي وغير ذلك. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

Carolyn Merchant, *The Anthropocene and the Humanities: From Climate Change to a New Age of Sustainability* (New Heaven/ London: Yale University Press, 2020), p. 28.

(2) نُحتت الكلمة في عام 1960، للدلالة على كائن يجمع بين السمات السيبرانية، ومنها القسم الأول من الكلمة Cyb، والسمات العضوية، ومنها القسم الثاني من الكلمة Org.

(3) Chantal Delsol, *La haine du monde: Totalitarismes et postmodernité* (Paris: Les Editions Du Cerf, 2016), pp. 15-23.

ينطلق من موقف راديكالي يعزو دمار البيئة إلى طبيعة النظام الرأسمالي، ويجزم باستحالة وقف الأزمة الإيكولوجية الراهنة ما لم يقوّض هذا النظام، وما لم يتنازل الإنسان عن مركزته التي يزعمها لنفسه في الكون، ليتساوى مع بقية الكائنات.

ولمّا كانت المشكلات البيئية كونية في أبعادها، وعلى صلة بمصير البشرية قاطبةً، فقد جعل المؤلف من بيانها، ومن إطلاع القارئ العربي على تعددية التفكير الإيكولوجي الناشئ حولها، وعلى حدود تصنيفات الفيلسوف الفرنسي لوك فيري ونقده لها⁽⁴⁾، أحد أهدافه الصريحة في هذا الكتاب، أملاً أن يساهم كل ذلك في ظهور إيكولوجيا عربية وجنوبية تمتح من حضاراتها وتواريخها ومن شروط وجودها المختلفة (ص 16-17).

للحياة والوجود، وتنامي حالة "الصفر الديني" وانخفاض نسب الخصوبة، وما إلى ذلك. ثم يقرنها، ثالثاً، باهتمام الذات بذاتها وانشغالها المفرط بمصيرها وسعادتها، ورابعاً، ب بروز ظاهرة "الحرمان الاجتماعي النسبي" التي تمثل حركة سياسية وثقافية مضادة، تُعبّر من خلالها بعض الفئات الاجتماعية عن إحباطها الشديد إزاء تغيرات الواقع التي لا تصبّ في مصلحتها، وتُظهر عبرها الاهتمام بالبيئة بوصفه نوعاً من التعويض لتوكيد ذاتها. وبناء على آثار ما سبق، ظهرت التيارات الإيكولوجية المعاصرة بشتى أصنافها، وهي التي يعرضها الكتاب في ثمانية فصول، بدءاً من الثاني إلى العاشر.

تتابع عروض فصول الكتاب، بالاعتماد دائماً على تنميط فيري للتيارات الإيكولوجية، حيث يتطرق الفصل الثاني إلى تيار الكولابولوجيين Collapsologiste⁽⁵⁾ القائل بحتمية الانهيار البيئي الشامل، والذي يعتقد رواده إمكانية الانهيار النسقي لنظام الحياة المعولمة المعاصرة بميادينها كافة في سائر بلدان العالم. وحججهم هي أن الحروب النووية، وانخفاض الموارد الطاقية، وضعف الأمن الغذائي، وتزايد حدة الاحتباس الحراري، يمكنها أن تقضي على نظام حياتنا المعاصرة كلياً، وأن تضع نهاية مفاجئة لعناصر الحياة. ويقولون أيضاً بحتمية تداعي نظام الحياة على كوكب الأرض، وتهديده لمستقبل الأجيال المقبلة، ما لم يُحسن البشر تدبير مرحلة ما قبل

بنية الكتاب وأفكاره الرئيسية

يستعرض الفصل الأول دواعي نشأة الوعي الإيكولوجي المعاصر، اعتماداً على ما ذكره فيري في فلسفته الإيكولوجية؛ حيث يحصرها، أولاً، في حالة الإجماع القائم بين مختلف التيارات الإيكولوجية على شمولية مخاطر التغيرات البيئية على مجتمعاتنا المعاصرة برمتها، وفي اتفاقها، كلّ بحسب تصوره، على التصدي لتهديداتها المحدقة بنظام الحياة. ويربطها، ثانياً، بما أصبح عليه الإنسان المعاصر في الغرب من عُريٍّ روحي، وتوحد مع الذات، في إثر انهيار الأنساق الكبرى كالشيوعية والتمثلات المسيحية

(5) كلمة مركبة اشتقت من الكلمة اللاتينية Collapsus، وتعني: الانهيار والسقوط. استعملها أول مرة المهندس الزراعي بابلو سيرفيني Pablo Servigne وخبير مرونة النظم السوسيو-إيكولوجية رافائيل ستيفنز Raphaël Stevens في عام 2015 في مؤلفهما كيف يمكن أن ينهار كل شيء Comment tout peut s'effondrer، تحت اسم علم الانهيار الشامل Collapsologie.

(4) Luc Ferry, *Les sept écologies: Pour une alternative au catastrophisme antimoderne* (Paris: Editions de l'Observatoire; Humensis, 2021); Luc Ferry, *La philosophie de l'écologie: Croissance verte ou décroissance?* Collection: Sagesse d'hier et d'aujourd'hui (Paris: Flammarion, 2013).

Florence Peter Singer، وفلورنس بورغا
Burgat، وأيمريك كارون Ayemric Caron،
وغيرهم. وينقسم هذا التيار أيضاً إلى اتجاهين:
اتجاه أول يمثله النباتيون الذين يعيشون نظام
حياتهم اليومية على نحو فردي منعزل عن أي
تعبئة جماعية، ووفقاً لنمط عيش نباتي تحكمه
قيم صحية ودينية وأخلاقية؛ واتجاه ثانٍ يمثله
النباتيون المناضلون، أي الذين ينتسبون إلى
أحزاب سياسية، وحركات ثقافية، وجمعيات
مدنية، تدافع عن حقوق الحيوان، وتتطلع إلى
توسيع قاعدة النباتيين، وإقامة نظام نباتي خالص.

يستعرض الفصل السابع بعض منطلقات تيار
الإيكولوجيا النسوية L'écoféminisme،
ويذكر من بين رواده فرانسوا دوبون Françoise
Mary Mellor، وماري ميلور d'Eaubonne،
وأرييل صالا Ariel Salleh. وتشترك اتجاهات
الإيكولوجيا النسوية هذه في العديد من
المسلمات، من قبيل الإيمان بوجود ترابط صميم
بين السيطرة على الطبيعة والهيمنة الذكورية على
النساء، والافتناع بأن تحرر المرأة من الاضطهاد
رهين بتحرر الطبيعة من أشكال الاستغلال كافة،
واعتبار حرية النساء شيئاً قابلاً للتحقق على نحو
متمايز من الحرية في تصوّرها الذكوري. ومن
حججهم في ذلك أن من شأن السعي لمساواة
الإناث الكلية مع الذكور في الحرية، على نحو
ما تدعو إليه سيمون دي بوفوار Simon de
Beauvoir، تعزيز المنظور الذكوري للحرية،
والتنكر لطبيعة تصوراته الأنثوية.

أما الفصل الثامن، فيُعرف بخصائص تيار
العصرانية الإيكولوجية Ecomodernisme، الذي
تأسس في إثر إصدار ثمانية عشر إيكولوجياً، من
بينهم مايكل شيلنبرجر Michael Shellenberger،

الانهيار بتقليص النمو، ووقف الانبعاثات السامة
الناجمة عن التصنيع، وما إلى ذلك.

يتناول الفصلان الثالث والرابع تيار قارعي التُّدر
Alarmistes باتجاهيه؛ الثوري والإصلاحي،
الذين يتفقان على قرب الانهيار الشامل المحتوم
لنظام الحياة المعاصرة، في حين تختلف
تصوراتهما لمواجهته. يرى الاتجاه الثوري
ضرورة التعجيل بتأسيس مجتمع اللانمو الموسوم
بالاستدامة، وبالإنتاج في حدود مقدّرات
الكوكب، من أجل الخروج من الأزمة نهائياً، في
حين يدعو الاتجاه الإصلاحي إلى تفادي ذلك
الانهيار من دون خوض تجربة مجتمع اللانمو،
وذلك عن طريق التنمية المستدامة، ونهج النمو
الأخضر، والانتقال الإيكولوجي في ميادين
الطاقة والزراعة البيولوجية وتدوير النفايات.

أما الفصل الخامس، فيُعرف بتيار الإيكولوجيا
الديكولونيلية Ecologie Décoloniale، الذي يرى
رائده فيليب ديسكولا Philippe Descola ووالتر
مينولو Walter Mignolo أن الأزمة البيئية الحالية
غير مفصولة عن ظواهر العبودية والاستعمار التي
شهدها العالم الحديث في امتداداتها المركّبة،
والتي انعكست على واقع المستعمرات بالعديد
من الانكسارات التاريخية والتشوهات المجتمعية.
ويُسلّم أنصار هذا التيار بارتباط تدهور كوكب
الأرض بالسيطرة الاستعمارية، وبالعلاقات الهيمنة
التي طوقت دول الجنوب، ولا تزال، طوال الفترة
الكولونيلية حتى اليوم، معتقدين أن بناء تصور
إيكولوجي صحيح للعالم لن يستقيم من دون
خلفية سياسية وتاريخية تسعى لنزع الاستعمار
ومناهضة مخلفاته المتعددة.

يكشف الفصل السادس تفاصيل مشروع تيار
النباتيين Véganisme، الذي يمثله بيتر سينغر

تجذير السؤال الإيكولوجي في المتن الماركسي تنفيذاً لبعض القراءات التي تنزع عن كارل ماركس أيّ سبق إيكولوجي، وتحشره في زمرة المشروع الأيديولوجي الرامي إلى تمكين الإنسان من استغلال الطبيعة، ومن أدوات السيطرة عليها. وقد أكد سبق ماركس لتناول المسألة الإيكولوجية من خلال تحليله الدقيق لجذلية العلاقة بين التاريخ الطبيعي والتاريخ البشري، وإطلاقه عن قرب على الانتقادات التي قدّمها عالم الزراعة الألماني يوستوس فون ليبغ Justus von Liebig بخصوص التقنيات ذات الإنتاجية العالية التي أدّى استخدامها المكثف في بريطانيا، منذ القرن التاسع عشر، إلى تحويل الزراعة الحديثة إلى نظام من النهب (ص 127-128).

يُقدم أنصار هذا التيار، أمثال جون بيلامي فوستر John Bellamy Foster وأندري غورز، وغيرهما، الإيكولوجيا الاشتراكية للإنسانية ولعموم الكائنات على وجه الأرض مشروعاً قيمياً وأخلاقياً يحفظ بقاءها ومصيرها في الحاضر والمستقبل؛ إذ تتغيا تحقيق قيم المساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، انطلاقاً من نظام اقتصادي غير رأسمالي، يندمج في الطبيعة وفي الحياة الاجتماعية، ويعطي القيمة الاستعمالية للأشياء الأولية على قيمتها التبادلية من خلال الإنتاج في حدود الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، لا من أجل مراكمة الأرباح، أو لإشباع رغبات نرجسية.

خاتمة نقاشية

يخالف الكتاب المؤلفات المتداولة في العالم العربي عن البيئة وموضوعاتها، من قبيل الكتب

وستوارت براند Stewart Brand، ومايكل برونغار Michael Braungart "بيان عام 2015"⁽⁶⁾. وينبني التيار على دعامين: أولاً، فك ارتباط متلازمة النمو المقرون بحتمية تدمير البيئة، باعتبارها الحجة التي تقيم عليها الإيكولوجيات التشاؤمية مجمل طروحاتها؛ وثانياً، اعتماد اقتصاد دائري بدلاً من الاقتصاد الخطي المفتوح. ويرتكز الاقتصاد الدائري على ثلاث ركائز رئيسية: أولاً، محاكاة الطبيعة، بجعل طريقة اشتغاله مماثلةً لأنظمتها الحيوية، وكل ما ينتج ويستهلك ضمنه قابلاً لإعادة التدوير؛ وثانياً، إعادة التدوير على نحو مكثف وفعال، بمنتجات لا تدمر البيئة، ولا تفقد جودتها من فرط الاستعمال؛ وثالثاً، إعادة تنظيم المدن بحسّ إيكولوجي عميق، ويتعلق الأمر بمدن الربع ساعة التي تلبي احتياجاتنا في ظروف مناسبة، وتظل مرافقها متعددة الخدمات، ومهيأة للاستعمال المتعدد بلا انقطاع. وقد اتخذ فيري هذا التيار الإيكولوجي، كما يعرض المؤلف، مرجعاً لنقد التيارات الأخرى التي تعترض على مركزية الإنسان، وتحرض على نهج "اللانمو"؛ ذلك لأنه يؤمن بفاعلية الإنسان، وبقدرته على ابتكار تكنولوجيا قيمة بالجمع بين دينامية النظام الرأسمالي والحفاظ على توازنات النظام البيئي، سواء بسواء.

يقدم المؤلف في الفصلين التاسع والعاشر نقده الخاص لتصور فيري للأزمة البيئية، وتصنيفه للتيارات الإيكولوجية الراهنة، مؤاخداً له على عدم الاعتراف بوجود تيار إيكولوجي ثامن هو تيار الإيكولوجيا الاشتراكية Écosocialisme. وقد حرص المؤلف في بداية هذا الفصل على

(6) John Asafu-Adjaye et al., "An Ecomodernist Manifesto," *Ecomodernism* (April 2015), accessed on 4/9/2025, at: <https://acr.ps/1L9BPhy>

الأخضر، من أجل الخروج من الأزمة، يبقى رهاناً واهماً، وترميحاً ساذجاً لوضع كارثي يستدعي تدخلاً حاسماً. ويعتبر أن الخيار الاستراتيجي لتجاوزها هو الإيكولوجيا الاشتراكية الموسومة بنزوعها إلى الحفاظ على مقدرات كوكب الأرض، وتعزيز قوانين الاسترداد والاستقلاب، وقيم التبادل بين الإنسان والطبيعة.

لكن على الرغم من طرح الكتاب لتيار الإيكولوجيا الاشتراكية بديلاً مفترضاً من النظام الرأسمالي المفرط الإنتاجية، فإن صواب اختياره لا يعفيه من النقد، ولا سيما فيما يتعلق بإرجاع أصول هذا التيار إلى كتابات ماركس؛ ذلك أن إيمانويل دي كادت Emanuel de Kadt وأنخيل دي ماورو Ángel di Mauro، مثلاً، يريان أن كتب ماركس، وبخاصة منها رأس المال، لا تتضمن أي إشارة إلى مفهوم الإيكولوجيا، وأن إقحام هذا المفهوم عنوةً في النسق الفكري الذي بناه ماركس لا تسويغ له؛ نظراً إلى غياب أي أساس جدلي لانبثاقه. وفضلاً عن ذلك، كيف يمكن أن يحضر مفهوم الإيكولوجيا في المتن الماركسي جنباً إلى جنب مع مفهوم التقدّم، الذي يحضر في تفكير ماركس ذاته بوصفه مفهوماً مبنياً على تصوّر خطّي وتراكمي وغائي على صلة بمجتمع المعرفة الموسوم بالحرية، وبما بلغت تطورات البحث العلمي في العلوم التجريبية، الفيزيائية والطبيعية، حينها؟⁽⁹⁾

ويُضاف إلى النقد السابق أن تيار الإيكولوجيا الاشتراكية لا يزال مطالباً بإظهار الفاعلية؛ أي القدرة على تقديم إجابات ناجعة عن بعض المسائل العالقة، والتي تخص، من حيث الجوهر،

التعريفية⁽⁷⁾، التي تُطع القارئ العربي على معنى البيئة وعلمها وأهمية إجراء تداخل بين المعارف العلمية والممارسات الاجتماعية الكفيلة بالمحافظة عليها، من جهة، وكتب التربية البيئية⁽⁸⁾، التي تتخذ الوسط التربوي بأسلاكه المختلفة ميداناً للتدرج في بناء المواطن الإيكولوجي الحائز القيم والقواعد القمينة بجعله يُفكر ويتصرف بما يلائم المجتمع والبيئة المحيطة، من جهة أخرى. فخلافاً لهذين النوعين من الكتب، يمثل كتاب شهباز إضافةً نوعية في ميدان الإيكولوجيا وقضايا البيئة في الوطن العربي؛ إذ ينقل القضايا الاجتماعية إلى مستوياتها الإيكولوجية الأكثر تعقيداً، بحيث يميّز اللثام عن جذورها الأساسية؛ أي الخيارات السياسية المتخذة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، والتي تبدو في الكثير من البلدان العربية مفارقة للظروف الطبيعية والمناخية، وللمحددات الاجتماعية والديموغرافية والثقافية، فتصبّ نتائجها في مصلحة الأقلية من النخب، في حين تعاكس طموحات السواد الأعظم من الفئات الاجتماعية للحصول على ظروف عيش أفضل.

وإضافةً إلى تقديمه التيارات الإيكولوجية المعاصرة على نحوٍ نسبي يحررها من توتاليتارية فكرة التقدّم وأيديولوجيته، يُضفي الكتاب صفة البداهة على جذور الأزمة البيئية القائمة بردها إلى طبيعة النظام الرأسمالي، وإلى اقتصاد النمو والتراكم. ويبيّن أن رهان بعض تيارات الإيكولوجيا السطحية على التنمية المستدامة، والتحديث التقني والنمو

(7) ينظر مثلاً: أحمد رشيد وهناء الحسن رشيد، علم البيئة (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976).

(8) ينظر مثلاً: فوزي بوخرى وعبد الله هرهار، التربية البيئية بالمغرب وإشكالية بناء المواطن الإيكولوجي: من العقد الاجتماعي إلى العقد الطبيعي (الرباط: نت برس، 2021).

(9) David Johns, Joel Kovel & Michael Löwy, "Has Ecosocialism Passed on the Tough Questions?" *Capitalism Nature Socialism*, vol. 14, no. 2 (2003), pp. 120-128.

رفع اليأس واليأس عن العالم، فعلى الرغم من تزايد مشاعر السخط والرفض في صفوف العمال ونشطاء الحركات الاجتماعية ضد السياسات النيوليبرالية المطبقة من سبعينيات القرن العشرين إلى اليوم، ظلت مقاومة العمال وسائر المحرومين لهذا الوضع البئيس غير كافية لتغييره، لأنها لا تزال محدودة ودفاعية، وتفقد التركيز السياسي⁽¹²⁾.

إضافةً إلى ماسبق، يجدر بتيار الإيكولوجيا الاشتراكية أن يستدمج تحدي احتواء الثقافات المحلية وحمايتها؛ إذ تعبّر العادات والتقاليد الموروثة في مجالٍ ترابيٍّ معينٍ عن علاقات التبادل الأولية بين المجتمع والبيئة المحيطة، ما يسمح بحفظ شروط البقاء الأساسية وإعادة إنتاج المجتمع، في معنى إعادة إنتاجه مادياً (بوصفه مجموعة بشرية) واجتماعياً (بوصفه علاقات اجتماعية). فنحن نجد ذلك التناغم الأولي، مثلاً، في واحات وطننا العربي، متماثلاً إلى حدٍّ ما مع خصائص مشروع التيار الإيكولوجي الاشتراكي. ويبدو أن حمايته مشروطة بتخلي هذا المشروع عن تعميم أيّ تصوّر صارم للبناء الاجتماعي، من جهة، وبالاعتراف بـ"الدونة"⁽¹³⁾ الواحيين، ودينامية

الكيفية التي يمكن بواسطتها تغيير مسار الحضارة البشرية، لا جعل وضعها أفضل قليلاً ممّا هو عليه في ظل الرأسمالية. ويكمن أساس تلك الفاعلية المطلوبة في وعي الإيكولوجيين الاشتراكيين بأنه يتعيّن عليهم أن يقدّموا إلى البشرية نمطاً جديداً للحياة، بحيث لا يكون انتقالاً من سيطرة الإنسان على الطبيعة إلى سيطرته على الإنسان، لأن التجارب الحضارية السابقة أثبتت أن من يتحكم في الطبيعة يتحكم في غيره من الناس العاجزين عن القيام بذلك. ويتعيّن عليهم أيضاً أن يكونوا في تقابل مع إنفاذ سيطرة الاستعمار على حق الشعوب المستضعفة، ومع تعريض التربة وخيرات الأرض للاستنزاف والتفجير بغية تلبية الحاجات الاستهلاكية لمليارات البشر، دونما اكتراث بحاجات الأنواع الأخرى التي تشاركنا العيش على هذا الكوكب⁽¹⁰⁾.

تفيد أوجه النقد السابقة أن أهمية المشروع الحضاري الذي تعدّ به الإيكولوجيا الاشتراكية بوصفها بديلاً سياسياً، آتياً ومستقبلياً، تُلزِمنا التفكير في شروط تنزيله وتحديات تطبيقه، في البلاد النامية أو المتقدمة سواء بسواء. وفي سبيل تطوير دعوة الكتاب إلى اجتراف إيكولوجيا عربية وجنوبية، يمكن الإشارة إلى قضايا ملحّة يتعين التفكير فيها، من قبيل: تحدي تفكيك علاقات التبعية التي تحرم معظم البلدان النامية من الاستقلالية في تدبير مواردها الوطنية، وفي تحديد اختياراتها الاقتصادية⁽¹¹⁾. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تحدي

(12) الحسين شكراني وعبد الرزاق بلخير، تفكيك الرأسمالية: بحث في تقويض المشترك البيئي الإنساني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2023)، ص 260-275.

(13) اللدونة مصدر مشتق من الفعل لُدُنٌ، وهو صفة للمادة التي يسهل تغيير شكلها. وينقل اللفظة إلى مستوى المصطلح - المفهوم، يمكن أن تشير إلى خاصية التفكير في الأنظمة المعقدة، سواء أكان ذلك التفكير في إطار علوم الحياة أم علوم المعرفة. وقد استعمل المفهوم لتحديد مستويات التطور التي يعرفها الكائن الحي، فيما يخص تركيبة جيناته، وسلالته، ووظائفه، وغير ذلك من خصائصه. ينظر:

Marc-Williams Debono, "Le concept de plasticité: Un nouveau paradigme épistémologique," *Dogma: Revue de Philosophie et des Sciences Humaines*, no. 15 (2021), pp. 10-125.

(10) Paul Burkett, "Marx's Ecology and the Limits of Contemporary Ecosocialism," *Capitalism Nature Socialism*, vol. 12, no. 3 (2001), pp. 126-133.

(11) Adam Barbe, *Dette publique et impérialisme au Maroc (1856-1956)*, Thomas Piketty (Préface), 2nd ed. (Casablanca: Editions La croisée des chemins, 2020), pp. 7-24.

التي قد تزيد أو تنقص من دون أن نتخلى عنها تماماً، أو أن نقدر على تعويضها، بل يتعلق بخطر انقراض عصر الأثروبوسين، من جراء احتمال عجز الكائن البشري عن التكيف، وتطوير قدراته البيولوجية على التحول وفقاً لما تقتضيه تغيرات كوكب الأرض⁽¹⁵⁾.

علاقتهم المتبادلة مع محيطهم البيئي، من جهة أخرى⁽¹⁴⁾. وأخيراً، ينبغي لتيار الإيكولوجيا الاشتراكية أن يستمدح تحدي مواجهة انقراض عصر الإنسان؛ لأن صلب المشكلة لم يعد منحصرًا في عاداتنا الإنتاجية والاستهلاكية

(14) John A. Smith & Anna Wilson, *Radical Ecology in the Face of the Anthropocene Extinction: A New and Urgent Philosophy for Complexity in the Social Sciences* (London/ New York: Routledge, 2024), pp. 141–142.

(15) Ibid., pp. 263–264; Merchant, p. 65.

References

المراجع

العربية

- بوخريص، فوزي وعبد الله هرهار. التربية البيئية بالمغرب وإشكالية بناء المواطن الإيكولوجي: من العقد الاجتماعي إلى العقد الطبيعي. الرباط: نت برس، 2021.
- شكراني، الحسين وعبد الرزاق بلخير. تفكيك الرأسمالية: بحث في تقويض المشترك البيئي والإنساني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2023.
- رشيد، أحمد وهناء الحسن رشيد. علم البيئة. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976.

الأجنبية

- Asafu-Adjaye, John et al. "An Ecomodernist Manifesto." *Ecomodernism* (April 2015). at: <https://acr.ps/1L9BPhy>
- Barbe, Adam. *Dette publique et impérialisme au Maroc (1856–1956)*. Thomas Piketty (Préface). 2nd ed. Casablanca: Editions La croisée des chemins, 2020.
- Burkett, Paul. "Marx's Ecology and the Limits of Contemporary Ecosocialism." *Capitalism Nature Socialism*. vol. 12, no. 3 (2001).
- Chantal, Delsol. *La haine du monde: Totalitarismes et postmodernité*. Paris: Les Editions Du Cerf, 2016.
- Debono, Marc-Williams. "Le concept de plasticité: Un nouveau paradigme épistémologique." *Dogma: Revue de Philosophie et des Sciences Humaines*. no. 15 (2021).
- Ferry, Luc. *La philosophie de l'écologie: Croissance verte ou décroissance?* Collection Sagesse d'hier et d'aujourd'hui. Paris: Flammarion, 2013.
- _____. *Les sept écologies: Pour une alternative au catastrophisme antimoderne*. Paris: Editions de l'Observatoire; Humensis, 2021.

Johns, David, Joel Kovel & Michael Löwy. "Has Ecosocialism Passed on the Tough Questions?" *Capitalism Nature Socialism*. vol. 14, no. 2 (2003).

Merchant, Carolyn. *The Anthropocene and the Humanities: From Climate Change to a New Age of Sustainability*. New Heaven/ London: Yale University Press, 2020.

Smith, John A. & Anna Wilson. *Radical Ecology in the Face of the Anthropocene Extinction. A New and Urgent Philosophy for Complexity in the Social Sciences*. London/ New York: Routledge, 2024.



محمد مرقطن

أماكن الذاكرة في فلسطين

أسماء المدن والقرى الفلسطينية وهويتها اللغوية والتاريخية

هو أول دراسة علمية شاملة لأسماء الأماكن (الطوبونيميا) في فلسطين، حيث يتناول 1040 اسمًا لقرى ومدن فلسطينية، مركّزًا على أصولها اللغوية، ومعانيها، وأبعادها التاريخية. ويعتمد منهجية "دراسات الذاكرة" لفهم تشكيل الهوية الثقافية، حيث يُنظر إلى المكان باعتباره حيّزًا للهوية والذاكرة الثقافية الجماعية، وتفاعلاتها مع التاريخ. كما يعتمد على منهجية "ذاكرة المكان" لتحليل تطور الأسماء وعلاقتها بالمجتمع، بعيدًا عن السرديات التوراتية، فهو يرصد التطور اللغوي والتاريخي للمسميات، كما ترد في المصادر القديمة وعبر التاريخ حتى اليوم؛ فأسماء الأماكن مكوّن أساسي في الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني، حيث تعكس الكينونة الثقافية الفلسطينية واستمرار الحضور التاريخي واللغوي في فلسطين على مدى نحو أربعة آلاف عام. ولربما تؤكد هذه الاستمرارية دليلًا واضحًا على هوية الجذور الثقافية الفلسطينية وعمقها وديمومتها وارتباطها بالأرض، على الرغم من التغييرات الثقافية والديموغرافية المتعاقبة. ويهدف الكتاب إلى أن يكون مرجعًا أساسيًا للباحثين في مجالات اللسانيات التاريخية، واللغات السامية، وتاريخ فلسطين القديم، مع تأكيد الهوية الثقافية الفلسطينية في مواجهة محاولات الطمس الصهيوني.

ياسين عتنا | Yassine Atana*

الإنسان الرقمي والحضارة القادمة

Homo Numericus: The Coming "Civilization"

عنوان الكتاب: الإنسان الرقمي والحضارة القادمة.

عنوان الكتاب في لغته: *Homo numericus: La "civilisation" qui vient*.

المؤلف: دانييل كوهين Daniel Cohen.

ترجمة: علي يوسف أسعد.

الناشر: الجيل: صفحة سبعة للنشر والتوزيع.

سنة النشر: 2022.

عدد الصفحات: 268.

* باحث، حاصل على الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا.

Researcher. He received a master's in Sociology and Anthropology from the Doha Institute for Graduate Studies.

Email: yassineatana94@gmail.com

مقدمة

العلمي واقعيًا حين ارتبط بالإرادة العسكرية، وإبداع ما يطلق عليه "الجندي المُعزز" المستفيد من عملية غرس شرائح تعزز قراءته وتحليله لمسرح الحرب. ويعزو المؤلف الارتباط الوثيق بين الإنسان والتقنية/ الآلة إلى الاعتمادية التي لجأ إليها الإنسان؛ بغية تسهيل الحياة اليومية والتخفيف من مهماتها واشتراطاتها. لكن هذا الارتباط كان رهين إمكانات الآلة في الزيادة من قدراتها ومهاراتها المعرفية والميكانيكية. وبفضل وجود الذكاء الاصطناعي، "الآلة هي التي تصبح إنسانية" (ص 24) أكثر من الإنسان الذي أصبح آلة، وهو الأمر الذي يدعو إلى طرح سؤال جوهري في ظلّ هذه التغيرات الكبرى: "ما الميزة التي سيُدعيها البشر؟" (ص 24).

للإجابة عن هذا السؤال، استدعى المؤلف ثلاث مرجعيات فكرية، أولها "خطأ ديكارت" التي تفيد أن العاطفة هي التي تمنح الكائنات الحية إمكانية الفعل والتصرف؛ بمعنى أنّ المشاعر هي التي تحدد أفعال الإنسان وتصرفاته وتجعله يتخذ القرارات الملائمة ويخطط للنشاطات المقررة، بوصفها المحرّك الأساسي للأبدان (ص 31-33). وثانيها مفادها أنّ "سبينوزا كان على حق"، والتي يقرّ المؤلف من خلالها أنّ الإنسان جسد وعقل، وغير قابل لتجزئة وحدته، وأنّه غير محكوم بالعقل وإتّما بالرغبة التي تمنحه القدرة على الفعل والفهم المناسبين (ص 33-35). وثالثها هي "حدود التفكير البشري" التي توضح أنّ معظم الناس يرتكزون إلى التفكير السببي القائم على الاستنتاجات السريعة والبحث عن التفسيرات المرغوب فيها، في حين يجب العمل بالتفكير الإحصائي القائم على تحليل البيانات والمعطيات وفقًا لنظام تقويمي حجاجي وتحقق برهاني، لأنه يُبرز التغيرات النابعة من الواقع

يُمكن عدّ عبارة "العالم قرية صغيرة" للفيلسوف الكندي مارشال ماكلوهان Marshall McLuhan من أبلغ المقولات الفكرية التي أبانت القدرة الهائلة للحتمية التكنولوجية في تغيير نمط المعيش الإنساني، وبداية عالم جديد تحكمه التقنية العالية والبيانات الدقيقة؛ حيث بنتنا اليوم على مشارف عالم رقمي يمثل "قرية صغيرة ذكية" تُلبّي معظم الحاجات والرغبات الإنسانية، بل تدفعه إلى اكتشاف رغبات جديدة. وبناءً على هذا النمو المتزايد لكلّ ما هو رقمي وغزوه الحياة الواقعية في كل مناحيها، وتنامي الاعتمادية عليه لحلّ الصعوبات الحياتية، ظهر ما يصطلح عليه بـ "الإنسان الرقمي" الدالّ على طبيعة الإنسان الآني الذي أنتجته "الثورة الرقمية".

في هذا السياق، يطرح كتاب دانييل كوهين الإنسان الرقمي والحضارة القادمة تحليلًا لمفهوم الحضارة بناءً على التحولات الكبرى التي يعيشها العالم اليوم، بفعل التحولات الرقمية، والتي يشكّل الإنسان الرقمي محورًا. يقع الكتاب في قسمين: يضمّ الأول بعنوان "الوهم الرقمي" أربعة فصول، بينما يضمّ الثاني بعنوان "عودة الواقع" ثلاثة فصول، إضافةً إلى مقدمة وخاتمة.

أولاً: "الوهم الرقمي"

يقرّ المؤلف بأن الإنسان المعاصر إنسان رقميّ بامتياز؛ إذ تشكل حياته بعدة رقمية تغطي جوانبها كافة، بعد أن أعاد هذا البناء الرقمي تشكيل الإنسان عقلاً وجسداً. وتعبيراً عن هذا التشكل، يحيل المؤلف إلى فيلم "المدمّر" "Terminator" (1984) الذي يدافع عن فكرة إمكانية التواصل البشري مع الآلات، وترسّخت بواحد هذا الخيال

(ص 36-38). ثم يستنتج المؤلف أنّ التطوّر التقني مع الذكاء الاصطناعي المصحوب بتقنيات التعلّم المتعمق Deep Learning، ولئن مثلاً أداة لتسهيل الحياة ومهماتها، ظلاً غير قادرين على إعطائها معنى مثل الإنسان. وعلى أساس هذا التحديد، "من الممكن أن نتخيّل كيفية توزيع المهمات بين الإنسان والآلة توزيعاً "فعالاً". فلإنسان المهمات التي تحتاج إلى "الفطرة السليمة" في العلاقات من الآخرين على وجه الخصوص، وللآلة المهمات التي تحتاج إلى عمل إحصائي شاق (ص 46).

ثم ينتقل المؤلف إلى مناقشة كيف خلقت الرأسمالية الجديدة اقتصادات كبرى مرتبطة بتطبيقات وسائط التواصل الاجتماعي (مثل تندر Tinder، وتيك توك TikTok، وفيسبوك Facebook)، التي توغلت في العلاقة الرابطة بين الإنسان وذاته، وأضححت هي المُشكّلة لحياته النفسية والاجتماعية والاقتصادية والجنسانية إلى حد بعيد، وجعلت من الحميمية مجالاً خدمائياً، عبر استغلال ضعف السيكولوجيا البشرية وإقحام الناس في تنافسية لامتناهية لجذب الانتباه، والتسابق نحو التفرد من خلال الاستفزاز والمبالغة والترويح عن النفس، وكذا التمتع بقول ما لا يقال وإظهار ما لا يمكن تمثيله (ص 58). وقد أعربت هذه الرأسماليات

الرقمية عن هيمنة جديدة، انتقلت من رأسمالية قائمة على فائض القيمة إلى رأسمالية قائمة على استخراج البيانات، ليس بهدف مراقبة تحركات الأفراد بغية قمعهم وإسكاتهم، وإنما لجمع أكبر قدر من البيانات، سعياً لدفعهم إلى اكتشاف رغباتهم واحتياجاتهم وميلهم إلى الاستهلاك (ص 66).

من جهة أخرى، يوضّح المؤلف كيف باتت بعض المهن البشرية مهدّدة بالزوال، أو تعيش منافسةً حادةً في ظل تطورات الذكاء الاصطناعي، كالتشخيص الأولي في مجال الطب أو تحليل أعراض المرض (الرعاية الرقمية)، والقيادة الذاتية لوسائل النقل العمومية، وإدارة المحالّ التجارية من دون موظفين، واستعمال الخوارزميات لتقييم ملفات المرشحين في لجان التوظيف. وقد طرحت هذه الاستعمالات المتنامية للآلات الرقمية معضلةً في تحديد من يتحمّل المسؤولية القانونية والأخلاقية الناجمة عن الأخطاء الوظيفية لهذه الآلات (ص 82-83).

يحتاج المؤلف بأنّ الثّورة الرقمية التي نعيشها اليوم أدّت إلى نمو مُفقّر؛ إذ تشرى بلا حدود من هم على رأس الهرم الاجتماعي والاقتصادي، وتُفقّر من دونهم، مع تدهورٍ مستمر للطبقة الوسطى والطبقة العاملة، اللتين تفقدان تدريجياً ثقتهما بنفسيهما ومستقبلهما الاجتماعي، بعد أن باتتا محرومتين من الترقّي الاقتصادي والاجتماعي (ص 110). ويشخص الاقتصاديون وضعية العمّال المأزومة هذه في القرن الحادي والعشرين على أنّها قصة يأسٍ متزايدة؛ إذ هم يعيشون بين سندان عالم اصطناعي آيل إلى الزوال، ومطرقة عالم رقمي يرفضهم ويضعهم على أرضية العزلة الاجتماعية، التي تعبّر عن خلل اجتماعي.

أمّا على المستوى السياسي، فتتضح هذه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في النقاشات السياسية حول قضايا الهوية. "ففي الأمس كنا نتحدث عن الطبقات الاجتماعية والعمّال والبرجوازية وإعادة التوزيع، واليوم نتحدث عن الهويات سواءً أكانت عرقيةً أو قوميةً" (ص 112)، بسبب الهجرة المتنامية وعودة الأحزاب اليمينية

وملتقطي الثمار على أنّها نموذج للمجتمعات الأفقيّة والدينية في آن، والمجتمعات الزراعية على أنّها انعكاس للمجتمعات الهرمية الدينية، في حين يُمثّل المجتمع الصناعي المجتمعات الهرمية والعلمانية، أمّا المجتمع ما بعد الصناعي، وليد المجتمع الرقمي، فيقدّم أنموذجًا للمجتمعات الأفقيّة العلمانية (ص 168-193).

وفي هذا الصدد، يجادل المؤلّف بأن المجتمع الرقمي يُعبّر عن الانتقال إلى اقتصاد ما بعد الصناعة، حيث أبرز تأكيد الذات والتعبير عنها Self-expression بوصفها عنصرًا مؤسسًا للمجتمع على المستوى الفردي، إضافة إلى أنّ دولة الرفاه قطعت رابط التبعية المادية بين الأطفال والآباء، فضلًا عن دور التعليم في التحدّصّ وزعزعة علاقات الهيمنة، وفي مقدمتها الهيمنة القائمة بين الذكور والإناث (ص 189). لكن هذا النموذج الجديد، الذي تقدّمه الثورة الرقمية، يجمع بين الخطاب الديمقراطي المناهض للهرمية والدفاع عن القيم التحررية والمساواة، في حين يُخلّف، في الآن نفسه، آليات جديدة مولّدة للتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، التي يؤدي فيها الرقمي دورًا محوريًا؛ بحكم أنّ الثورة الرقمية أعطت النيوليبرالية نفسًا جديدًا، وزادت من حدة رقابتها وهيمنتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية (ص 191-193).

شهد القرن الحالي مجموعة من الأزمات التي صدمت العقلية ما بعد الحداثيّة، وفي مقدمتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي جاءت محطة بشرية لإعادة قياس قوّة الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة، والفكرية والتعليمية من جهة أخرى. وقد زادت الجائحة من إجراءات المجتمع الرقمي،

الشعبوية المتّسمة بطابع معاداة الأجنبي (ص 124-125). وقد دفع هذا التغيير السياسي الأفراد إلى التشكيك في النظام الديمقراطي، لا سيما مع تنامي التوجهات الشعبوية نحو إلغاء الطابع المؤسّساتي للحياة السياسية في مجموعة من البلدان، وتزايد عدم الثقة بمؤسّسات الدولة وأجهزتها، والامتناع عن التصويت، مقابل الإيمان والتشبّث بالحركات الاجتماعية التي أصبحت أكثر ظهورًا في الفضاء العام بسبب شبكات التواصل الاجتماعي، التي زادت من انتشار خطاب الكراهية والأخبار الزائفة، وخلق معتقدات تتملق مشاعر الحشود؛ إذ "يوفر لك العرض الرقمي قدرة لانهاية تقريبًا تمكّنك من الوصول إلى الأفكار التي تناسبك [...] فالشبكة تصنع عالمًا وفقًا لرغباتنا" (ص 145).

ثانيًا: عودة الواقع

تاريخيًا، عرفت المجتمعات البشرية مجموعة من التحولات، من كونها مجموعات اجتماعية محدودة عددًا وواضحة الهوية إلى مجموعات اجتماعية كبيرة مجهولة الهوية من حيث العلاقات الاجتماعية، وفاقدة لروابط المودّة والتضامن، ومنغمسة في الأنانية الفردية (ص 156). وبناءً على هذا التحديد، يُقسّم المؤلّف المجتمعات البشرية إلى أربعة مجتمعات محتملة، استنادًا إلى معيارين أساسيين: أولهما، التفاعلات الفردية التي تكون عمودية أو أفقية بوصفها تنظيمًا اجتماعيًا (هرميّة - مساواتية)، وثانيهما المنظور المخيالي (متديّنة - علمانيّة). هذه المجتمعات هي: 1. مجتمع المساواة - المجتمع الديني، 2. المجتمع الهرمي - المجتمع الديني، 3. المجتمع الهرمي - المجتمع العلماني، 4. مجتمع المساواة - المجتمع العلماني (ص 168). ووفقًا لهذا التقسيم، يمكن فهم مجتمعات الصيادين

وصف المجتمع الرأسمالي بمجتمع الوفرة، حيث يُعدّ الإنفاق المستمر سمة أساسية وجوهرية للمجتمع ما بعد الصناعي (ص 250). لكن على الرغم من هذا النموذج المتطور والوفرة المغربية والاستهلاك المستمر والرفاهية العالية، تظل هناك العديد من العوامل الاجتماعية التي تؤثر في حياة الأفراد على نحو عميق، من أهمها العلاقة مع الآخرين، وما تحمله من مشاعر وعواطف، خاصة مع ما يشهده العالم من رقمنة منهجية للعلاقات الإنسانية، وإحلال الذكاء الحاسوبي محلّ الحساسية الإنسانية المرهفة (ص 261).

خاتمة

حاول الكتاب تسليط الضوء على العالم الناشئ الذي شيده التطور العلمي - التقني للإنسان، والذي يمثل اليوم عمق الحياة المعاصرة التي تعدّ رقميةً بالدرجة الأولى، بحيث صار الخروج منها أو عدم مجاراتها مسألةً مستحيلة؛ لأن الرقمي يهيمن عليها على نحو مكثف. ويتمثل الجزء الأسوأ من هذه الهيمنة في أنها تنظر إلى الأفراد والمجتمعات على أساس استهلاكي، تحوّل معها الإنسان المعاصر تدريجيًا من ذات فاعلة ومنتجة إلى كائن استهلاكي تحركه الرغبات المصنّعة. وتتجلى أهمية هذا العمل في تبيان التحولات العميقة التي رسّخها المجتمع الرقمي في الحياة اليومية، وإمكاناته لإحداث طفرة نوعية في المجالات الإنسانية، التي أصبحت تحت قبضة الخوارزميات المملوكة من الشركات التكنولوجية الكبرى ذات التوجه النيوليبرالي.

ولكن مع الإقرار بالفائدة الكبرى للكتاب في المساعدة على فهم العالم المعاصر، فمن

عبر الاستهلاك المكثف لبرمجيات الاتصال، والبحث عن الحلول التقنية للتخفيف من حدّة الحجر الصحيّ، والتي كشفت عن إمكانية العمل والتعليم عن بُعد، خارج قيود الحياة العادية (ص 214-216). وإضافةً إلى أزمة الجائحة، انبثقت مجموعة من الأزمات الكبرى التي تُنبئ بنهاية الحضارة، من أبرزها الأزمة المناخية. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية وتقاريرها المتلاحقة، والمؤشرات التي استمرت الطبيعة نفسها في إظهارها، فإن السؤال الذي يظل يطرح نفسه بقوة هو: "ما الذي يمنع البشر من التصرف؟" (ص 225). يجيب المؤلّف عن هذا السؤال بأنه من الضروري، أولاً، الاعتراف بعيوب حضارتنا؛ حيث إننا أمام حضارة تنهار بسبب التنافس بين البشر الذي يصرفهم عن إدراك الخطر والوعي به، وثانيًا، الوعي بأنهم لا يتصرفون، لأنّ التعامل مع المشكلات الفورية يهيمن عليهم عوضًا عن التفكير البعيد المدى (ص 229).

وعودةً إلى سمات المجتمعات التي نشهدها اليوم بسبب التحولات الاقتصادية والتقنية، يشير المؤلّف إلى ظهور نموذج اجتماعي متميز يمكن وصفه بـ "مجتمع الوفرة"، يتسم بخاصية التزايد الهائل للسلع والمنتجات والخدمات. ويعزى ذلك على نحو رئيس إلى "أن الرأسمالية تعرف كيف تحفّز علميًا شهية الناس للاستهلاك، من خلال تقديم سلع يصبح امتلاكها أمرًا لا غنى عنه، على الرغم من أنها لم تكن معروفة قبل فترة قصيرة" (ص 247). وقد أدى هذا الإبداع الرأسمالي المتواصل، مقترنًا بالتطورات التكنولوجية المتسارعة، إلى تضاعف استهلاك الأفراد اليومي أربع مرات، مقارنةً بما كان عليه قبل ستينيات القرن العشرين. وبناء عليه، يمكن

فيها؛ ما يجعل التحقق الموضوعي للقارئ مسألة
عسيرة وصعبة المنال. وفضلاً عن ذلك، لا ينطوي
هذا العمل على تأسيس منهجي واضح المعالم
أو مصرح به؛ إذ يغلب فيه توظيف المفاهيم من
دون فحصها أو أجرأتها وفقاً لسياقها البحثي، أو
تحقيها زمنياً ونظرياً.

الضروري القول إنه يطغى عليه أسلوب صحافي
استعراضى أكثر ممّا هو أكاديمي، حيث لا يلاحظ
القراء أنه يسعى لتقديم تحليلات سوسولوجية
أو سيكولوجية معمّقة، أو يركز على أطر نظرية
في تحليله لهذه التحولات الرقمية، وإنما يكتفي
بعرض المضامين المعرفية من دون فحصها أو
تقديم هوامش أو حواشٍ تثبتها وتيسر التوسّع

عروض الكتب
Featured Books



قوافل الشهداء، زيت على قماش (2025).
Martyrs' Caravans, 150x100 cm, Oil on canvas (2025).



عنوان الكتاب: أفول الإنسان العمومي.

المؤلف: ريتشارد سينيت.

ترجمة: شوقي دويهي.

الناشر: الدوحة/ بيروت: المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات.

سنة النشر: 2025.

عدد الصفحات: 512.

يتناول الكتاب تحولات المجال العمومي في المجتمعات

الغربية الحديثة، منطلقاً من أطروحة مركزية مفادها أنّ المدينة

الحديثة شهدت تراجعاً تدريجياً في حيوية المجال العام منذ القرن الثامن عشر، حيث فقدت الساحات والشوارع وظيفتها بوصفها مجالاً للتفاعل بين الغرباء، لمصلحة تزايد أهمية المجال الخاص بوصفه المرجع الأساس في بناء المعنى والقيمة. ويبيّن الكتاب أيضاً أن الحياة العمومية كانت تقوم تاريخياً على التمايز بين ما يُعاش على الملأ وما يُمارس في الخصوص، وأن هذا التمايز أتاح أنماطاً غنية من التفاعل الاجتماعي والتعبير. غير أنّ تحولات الحداثة، لا سيّما تَعزُّز الرأسمالية وتواتر التغيرات الثقافية، أدت إلى تفكّك هذا التمايز المتوازن، بحيث أصبح الانخراط في المجال العمومي ضعيفاً ومجرداً من الشغف، في مقابل تضخّم الحياة الخاصة بمكوناتها النفسية والحميمية.

يخلص الكتاب إلى أنّ أفول الإنسان العمومي لا يقتصر على تراجع المشاركة في الشأن العام، بل يرتبط بإعادة تشكيل عميقة للعلاقات الاجتماعية؛ إذ أفضى اختلال التوازن بين الحياة العمومية والحياة الشخصية إلى تحويل الصلات الاجتماعية إلى علاقات ذات طابع مفرط الحميمية، تقوم على التوقعات العاطفية المباشرة بين الناس بدلاً من اضطلاعهم بالأدوار الاجتماعية الموكلة لهم. بهذا، لم يعد المجال العمومي فضاءً للتفاعل بين غرباء وفقاً لقواعد مشتركة؛ إذ استُبدل بمحاولات شخصية ونفسية لإنتاج روابط ضيقة تقوم على التشابه والتقارب العاطفي. بهذا، يُقدّم الكتاب قراءة تاريخية - سوسيولوجية، تُبرز أنّ تراجع المجال العمومي ليس تغييراً في السلوك فحسب، بل هو أيضاً نتاج مسار تاريخي طويل ترافق فيه فعل القوى الاقتصادية وأثر القوى الثقافية مع نزوع متزايد نحو تفسير العالم من خلال الذات؛ ما أدى في المحصلة إلى إضعاف الفعل العمومي وإعادة تعريف معنى الاجتماع البشري ذاته.



عنوان الكتاب: مدخل إلى الأنثروبولوجيا البصرية.

المؤلف: يونس الوكيل.

الناشر: الدوحة: دار نشر جامعة قطر.

سنة النشر: 2025.

عدد الصفحات: 190.

يقدم الكتاب مدخلاً تأسيسياً للحقل

الأنثروبولوجيا البصرية، انطلاقاً من إعادة تعريف

مكانة الصورة في البحث الأنثروبولوجي بوصفها وسيطاً معرفياً قادراً

على إنتاج المعنى، لا أداة توضيحية مرافقة للنص. ينطلق المؤلف من نقد

التصور الشائع الذي يختزل الأنثروبولوجيا البصرية في الفيلم الإثنوغرافي، مؤكداً أن هذا الحقل أوسع من ذلك؛ إذ يشمل دراسة الوسائط البصرية المختلفة، وكذلك تحليل المظاهر البصرية في الثقافة بوصفها هي ذاتها موضوعاً للبحث الأنثروبولوجي. ويعرض الكتاب كيفية نشأة الأنثروبولوجيا البصرية بوصفها تخصصاً فرعياً داخل الأنثروبولوجيا الثقافية في سياق التحولات التي شهدتها القرن العشرون مع تنامي حضور الصورة في الحياة الاجتماعية وتطور تقنيات التسجيل البصري، إضافة إلى المنعطف الصوري (أو البصري)، الذي أعاد الاعتبار للصورة (الفوتوغرافية، والفيلمية، والفنية، وصولاً إلى الذهنية) بوصفها أداة للفهم والتحليل. في هذا الإطار، يوضح المؤلف أن الأنثروبولوجيا البصرية تطوّرت من الاهتمام بأدوات تسجيل الثقافة، مثل الصورة الفوتوغرافية والفيلم والصورة المتحفية، إلى دراسة الأنظمة البصرية في الحياة اليومية وموقعها من أنماط التعبير الثقافي المختلفة.

يوفر الكتاب رؤية تركيبية للحقل، تجمع بين تتبع جذوره التاريخية، وعرض أبرز منظريه، ومناقشة أدواته وميادينه، وتحليل مناهجه، إلى جانب إبراز الإشكالات النظرية المرتبطة بحدود المعرفة البصرية وعلاقتها بالأنثروبولوجيا الثقافية. وعلى الرغم من غنى محتوى الكتاب، يؤكد مؤلفه أن هدف العمل ليس تقديم حصيلة شاملة للإنتاج في المجال، بل توفير مدخل معرفي يُعرّف القارئ بما يقوم به "الأنثروبولوجي البصري" عملياً، وتبيين طبيعة اشتغاله ومجالات تدخله. وبذلك، يندرج الكتاب ضمن الجهود الرامية إلى سدّ النقص في المراجع العربية في هذا المجال، وتوفير مدخل منهجي يُمكن الباحثين من دراسة الثقافة من خلال أشكالها البصرية وتمثلاتها المتعددة.



عنوان الكتاب: صون المعرفة: دراسات حول الحرية الأكاديمية
في المنطقة العربية.

الناشر: بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

سنة النشر: 2025.

عدد الصفحات: 93.

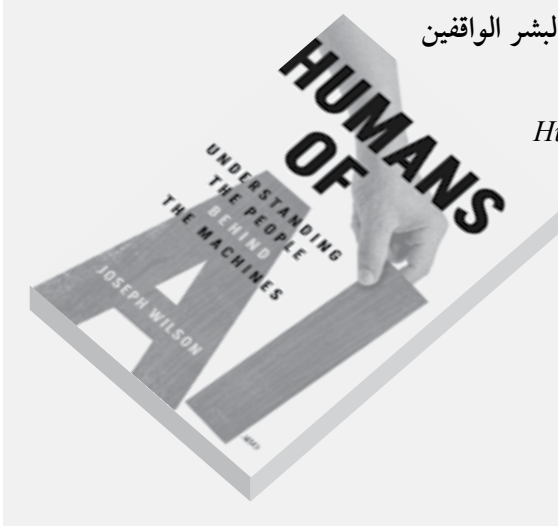
يجمع الكتاب ست دراسات حالة تسبقها مقدمة تؤطر العمل بمفهوم "الإسكات" و"صون

المعرفة"، وتربط الحرية الأكاديمية بشروط إنتاج المعرفة النقدية

وحماية الباحثين والمشاركين في البحث. يتوزع الكتاب على ثلاثة

أقسام: أولها عنوانه "الجندر والجنسانية"، ويضمُّ دراسة سارة مراد عن سياسات التمرد الجنسي، ودراسة سهاد ظاهر-ناشف عن تغييب الرغبة والرضا الجنسيين في أبحاث انقطاع الطمث، ودراسة هند أحمد زكي عن الرقابة الذاتية وإنتاج المعرفة النسوية في مصر. أما القسم الثاني فعنوانه "التأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها"، وهو يضمُّ دراسة واحدة لسها بيومي عن الإنتاج المعرفي في العلوم الاجتماعية حول جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في مصر. ويضمُّ القسم الثالث المُعنون "المخاطر البيئية وتغير المناخ" دراسة عمر تسدال عن حفظ البيانات المفتوحة في فلسطين، ودراسة سريا الكحلوي عن الإثنوغرافيا المرئية وإسماع صوت المحرومين في المغرب.

تكشف هذه الدراسات، من مواقعها القطرية والتخصصية المختلفة، كيف تتولد القيود على البحث من الاستبداد والنزاع والاحتلال والبيروقراطية والرقابة، وكيف تنعكس على اختيار الموضوع، والوصول إلى البيانات، وصياغة الأسئلة، والنشر، وتعميم النتائج. وبناء عليه، تتمثل أهمية الكتاب في أنه ينقل النقاش حول الحرية الأكاديمية من مستواه المعياري العام إلى معاناة مادية لعمليات إنتاج المعرفة نفسها، مُبرزاً في الوقت ذاته تكتيكات الالتفاف على القيود، وحفظ الذاكرة والبيانات، وإبتكار مساحات أكثر أماناً للبحث والتعلم والحوار. بمحتواه هذا وما جمعه من وقائع وتحليلات، يقدّم الكتاب صورة مركزة عن أوضاع المعرفة النقدية في المنطقة العربية، لا عبر التنظير المجرد، بل من خلال خبرات بحثية تعين موضوعات حساسة في سياقات الأزمات والحرب والتحويلات الاجتماعية.



عنوان الكتاب: أناس الذكاء الاصطناعي: فهم البشر الواقفين خلف الآلات.

عنوان الكتاب في لغته: *Humans of AI: Understanding the People behind the Machines*.

المؤلف: جوزيف ويلسون و Joseph Wilson.

الناشر: تورنتو: إيفو - دار نشر جامعة تورنتو

.Aevo University of Toronto Press

سنة النشر: 2026.

عدد الصفحات: 354.

يقدم الكتاب مقارنة أنثروبولوجية لصناعة الذكاء الاصطناعي، ناقلاً النقاش من سؤال: هل الآلات "تفكر"؟ إلى سؤال: من يصنعها فعلاً؟ وكيف تُنتج اجتماعياً وثقافياً؟ واستناداً إلى عمل ميداني داخل مختبرات تصميم الرقائق، والشركات الناشئة، وشبكات وسم البيانات، يبيّن البحث أن الذكاء الاصطناعي ليس قوة تقنية تعمل بذاتها، بل حصيلة تدخل بشري دائم، تتداخل فيه خيارات التصميم، وأنماط العمل، والخطاب الذي يضمن على الأنظمة مظهر الاستقلالية. من هذا المنظور، يلفت الكتاب الانتباه إلى العمل الذي يُحجَب عادةً خلف خطاب الأتمتة، لا سيما أعمال التوسيم والتصنيف والمراجعة التي تجعل الأنظمة تشتغل، مع ما يُرافق ذلك من تفاوتات في توزيع العمل والسلطة داخل الاقتصاد العالمي للتقنية.

ينتظم الكتاب في بنية تقوم على تناول شخصيات أو مواقع اجتماعية مختلفة في عالم الذكاء الاصطناعي؛ إذ يُفتتح بفصل تمهيدي عنوانه "الأنثروبولوجي"، ثم تتعاقب فصول عن الرواد، ومطوّري البرمجيات، ومهندسي الأجهزة، ورواد الأعمال، والعَمال غير المرئيين، وصنّاع المحتوى، والمتطوعين، واللغويين، والعقلانيين، والمؤمنين، والمحدّثين، ودعاة الخلود، والمنتقدين، قبل أن ينتهي إلى فصل بعنوان الفجوة. وتتيح هذه البنية النظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه عالماً اجتماعياً متعدد الفاعلين والمصالح والتصورات، لا موضوعاً تقنياً صرفاً. وبذلك، تكمن أهمية الكتاب في عمله على إعادة أسئلة النقاش حول الذكاء الاصطناعي، عبر كشفه أن ما يبدو منظومة آلية محضّة إنما يقوم، في جوهره، على أشكال متباينة من الخبرة البشرية والعمل والخيال والتنازع حول المستقبل.



عنوان الكتاب: فلسطين والأكاديميا الغربية: مجابهة الاستثناء والمدافعة عن العدالة الإبيستيمية.

عنوان الكتاب في لغته: Palestine and the Western Academe: Fighting the Exception, Defending Epistemic Justice

تحرير: ولاء القيسية Walaa Alqaisiya

ونيكولا بيروجيني Nicola Perugini.

الناشر: آينغدون: راوتليدج Routledge.

سنة النشر: 2026.

عدد الصفحات: 378.

يقدم الكتاب معالجة جماعية لموقع فلسطين داخل الحقل الأكاديمي الغربي، بوصفه موقعاً تتقاطع فيه حرية البحث مع آليات المنع والإقصاء والرقابة. ويموقع المحرران هذا النقاش في سياق اقتران حرب الإبادة على غزة وتدمير الجامعات الفلسطينية بتصاعد التضيق داخل الجامعات الغربية على الباحثين والطلبة المنخرطين في دراسة فلسطين أو التضامن معها. ومن ثم، يقرأ الكتاب القضية الفلسطينية، باعتبارها كاشفة لحدود الليبرالية الأكاديمية نفسها، حين تُعامل فلسطين بوصفها استثناءً يُبرر إسكات أصواتٍ بعينها، ويُنتج أنماطاً من الجور الإبيستيمي داخل مؤسسات يفترض أنها فضاءات لإنتاج المعرفة الحرة وتداولها.

يضمُّ الكتاب مقدمة وتسعة عشر فصلاً، تُعالج الموضوع من مناحٍ مختلفة، منها كيف تُقابل حركات التضامن مع التحرر الفلسطيني بأشكالٍ متعددة من القمع والإسكات والتجريم داخل الجامعات، واستهداف الأساتذة والطلبة والباحثين في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا، والقيود المفروضة على حرية التعبير والعمل الطلابيين، واستخدام تُهم معاداة السامية وتشغيل آليات مؤسسية وإدارية لوصم مناهضة الصهيونية باللاسامية وتجريم التضامن مع فلسطين. وتدرس الفصول أيضاً محو فلسطين من المناهج التعليمية، لا سيما في ألمانيا، وإسكات الأصوات المؤيدة لفلسطين في النمسا وبلجيكا، وموقع الاستعمار الاستيطاني ضمن الحقول النظرية والمهنية، من التحليل النفسي إلى النظرية النقدية. ويتناول أيضاً ردود الفعل الصهيونية على النشاط الأكاديمي المناهض للصهيونية والاستعمار الإسرائيلي لفلسطين، وتواطؤ الإدارات الجامعية خلال حرب غزة، مقابل أشكال المقاومة التي يقودها الطلبة والعاملون في الجامعات. ويربط بين فلسطين وأسئلة الحرية الأكاديمية، والعدالة التحررية، والتضامن المناهض للاستعمار، وإرث وعد بلفور الإمبريالي، وإمكانات بناء معرفة نقدية تتحدى الإبادة والتواطؤ الليبرالي والبيروقراطي معها، وتفصحُ حدود الليبرالية في المؤسسات التعليمية الحديثة.

عمران omran

عمران للعلوم الاجتماعية دورية محكمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (p-ISSN: 2305-2473)، والرقم الدولي المعياري الإلكتروني (e-ISSN 2789-3286). وقد صدر عددها الأول في صيف 2012. وهي دورية فصلية محكمة تصدر مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية مختصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالقراء (المحكّمين) في الاختصاصات كافة. يستوحي اسم الدورية مفهوم "العمران" الخلدونيّ بمدّخراته الأصيلة وإشعاعاته المتجددة. وقد ولدت فكرتها من أسئلة وإشكاليات المأزق المنهجي والوظيفي الذي تواجهه العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية في مرحلة التغيرات الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربيّ. وتندرج الدورية في سلسلة دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربيّ والعالم، وتعمل على بلورة هوية أساسية لها بوصفها دورية/ مشروعاً، مستعيدةً تقاليد المجالات والدوريات التي أنتجت اتجاهات وحركات ومدارس علمية وفكرية. وهي تطمح في ذلك إلى أن تمثل نقلةً نوعية في مجالات هذه العلوم، تقوم على مقارنة اختصاصات العلوم الاجتماعية ومناهجها بوصفها وحدة متكاملة في ما هو قريب من "المنهج التكاملي" العابر للاختصاصات في إطار الغاية العليا للعلوم الاجتماعية وهي "الحرية" بصفتها جوهر التفكير الذي هو جوهر الإنسان.

معايير النشر

توضح معايير النشر التالية المتطلبات اللازمة في دورية عمران لضمان نجاح مساهمتكم البحثية في جميع مراحل النشر، بدءاً بعملية التقييم الأولي، مروراً بالتحكيم الخارجي، والتحرير الأسلوبي واللغوي، والمراجعة النهائية، وصولاً إلى الإنتاج والنشر. يرجى الاطلاع على هذه المعايير والإرشادات بعناية، والالتزام بها بدقة، لضمان تلبية مساهمتكم لمعايير النشر المعتمدة في الدورية، وتسهيل إجراءات النشر.

أولاً: إجراءات التقييم والتحكيم

تلتزم الدورية ميثاقاً أخلاقياً يضمن احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية، ويحظر على أعضاء هيئة تحرير الدورية والمحكّمين والمحررين الإفصاح عن أيّ معلومات تتعلق بالمساهمة المحالة إليهم إلاّ لهيئة التحرير والمؤلفين، وبما تقتضيه عملية التقييم الأولي والتحكيم والتحرير العلمي والتحرير الأسلوبي واللغوي حصراً.

تمرّ المساهمات البحثية المقدّمة للنشر في الدورية بسبع مراحل رئيسية: مراجعة استيفاء المساهمة لمعايير التقديم Submission وفحص الأصالة (14 يوماً)، والتقييم الأولي (30 يوماً)، والتحكيم الخارجي (60-90 يوماً)، ومراجعة المؤلفين للمسودة وفق ملاحظات التحكيم (30 يوماً)، والتحرير العلمي، والتحرير الأسلوبى، والإنتاج والنشر. وقد تجري العودة إلى المؤلفين خلال أيّ من هذه المراحل عند الحاجة إلى مراجعات إضافية لازمة. وتختلف الفترات الزمنية المستغرقة للتقييم والتحكيم تبعاً لطبيعة المساهمة البحثية وسرعة استجابة المحكّمين والمؤلفين لمراحل المراجعة العلمية والتحريرية وأجالها، وكذلك بحسب نوع المساهمة، وبوجهٍ خاص إذا كانت مقدّمة للنشر في عدد خاص أو ملفّ موضوعي يتطلّب جهداً تحريريّاً إضافيّاً. ويحقّق لهيئة التحرير جدولة المساهمات للنشر بما تراه مناسباً في خطة إنتاج الأعداد، مع إمكانية تزويد المؤلفين بإفادة قبول المساهمة بعد اجتيازها مراحل التقييم والتحكيم والتحرير العلمي.

1. تراجع هيئة التحرير المساهمات الواردة إليها للتأكد من مدى ملاءمتها لتخصص الدورية ومعايير النشر المعتمدة، ومن ثم تخضع جميع المساهمات التي استوفت الشروط الشكلية لبرنامج فحص الانتحال، للتحقق من أنّ المساهمة أصيلة ومخصصة حصريّاً للنشر في الدورية، ولم تُنشر سابقاً في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، ولم تُقدّم بالتزامن إلى أيّ جهة أخرى، سواء أعدت بالعربية أو بأيّ لغة أخرى (يُستثنى من ذلك المساهمات التي عُرضت في مؤتمر/ منتدى/ ندوة من دون أن يكون ذلك مقترناً بمسار للنشر، على أن يشير المؤلفون إلى ذلك تحت عنوان "تنويه وتقدير"، قبل قائمة المراجع). وتلتزم الدورية سياسة صارمة تجاه الانتحال وسوء استخدام المراجع وتوثيقها؛ إذ تُعدّ أيّ عملية نقلٍ حرفيّ أو جزئيّ من أعمالٍ منشورة من دون إسنادٍ دقيق إلى مصدرها، أو استخدام غير مشروع لأفكار أو بيانات أو تراجم أو صور أو جداول، مخالفة صريحة لأخلاقيات البحث العلمي والنشر الأكاديمي.

2. تحتفظ هيئة التحرير بحقّ رفض المساهمة أو سحبها بعد النشر في حال ثبوت الانتحال أو سوء الاقتباس. وتحرص الدورية على توجيه المؤلفين إلى ضرورة التزام معايير التوثيق العلمي الكامل والأمين وفق الأسلوب المعتمد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ودورياته، مع احترام حقوق الملكية الفكرية في جميع مراحل إعداد البحث وتحكيمه ومراجعته ونشره. وفي هذا الإطار، تؤكد الدورية ضرورة الشفافية في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence؛ إذ يجب على المؤلفين الإفصاح صراحةً عن أيّ استخدام لتلك الأدوات. ويُعدّ عدم الإفصاح عن ذلك إخلالاً بأخلاقيات النشر، وقد يترتّب عليه رفض المساهمة أو سحبها وفقاً لتقدير هيئة التحرير.

3. بعد التحقق من استيفاء المساهمة البحثية لمعايير النشر واجتيازها بنجاح اختبار فحص الأصالة، تُحال إلى تقييم أولي، تُجريه هيئة تحرير الدورية للنظر في مدى أهليتها للانتقال إلى التحكيم الخارجي، وتحتفظ الدورية بحقّ رفض المساهمة في هذه المرحلة من دون إبداء الأسباب.

4. تُرسل المساهمة، في حال اجتيازها التقييم الأولي، إلى التحكيم العلمي الثنائي المُعمّى Double-Blind Peer Review. وإذا تباينَ تقريرًا المحكّمين أو تعارضت توصياتهما، تُحال المساهمة إلى محكّم مرّجح. وتلتزم الدورية إبلاغ المؤلفين بقرارها النهائي، بناءً على ملاحظات المحكّمين: القبول بعد تعديلات طفيفة، أو القبول بعد تعديلات جوهرية، أو الرفض. ويجوز للمؤلفين، عند تقديم المساهمة، اقتراح أسماء محكّمين يرغبون في استبعادهم من عملية التحكيم، في الحالات التي قد ينشأ فيها تضارب محتمل في المصالح، أو معرفة مسبقة، شخصية أو مؤسسية، بهوية المؤلفين، بما قد يؤثر في حياد عملية التحكيم.
5. في حال قررت هيئة التحرير قبول المساهمة بعد تعديلات طفيفة أو جوهرية، يُطلب من المؤلفين إرسال نسخة معدّلة من المسودة خلال مدة أقصاها 30 يومًا.
6. تلتزم الدورية بنشر المساهمات التي تستوفي ملاحظات المحكّمين، وتنجح في اجتياز مراحل التحرير العلمي. وتشمل هذه المراحل مراجعة هيئة التحرير للنص، وتدقيق المصطلحات والمفاهيم، وفحص بناء الورقة ووضوح أفكارها، وقد تطلب الهيئة من المؤلفين إجراء تعديلات إضافية، شكلية أو جوهرية، بما يضمن جاهزية المساهمة للنشر.
7. بعد القبول النهائي للنشر، تُحال المساهمة إلى التحرير الأسلوبي واللغوي. وقبل النشر، تزود هيئة التحرير المؤلفين بنسخة نهائية مصمّمة من المساهمة، كما ستظهر في الدورية، وذلك لغرض التدقيق والمراجعة.

ثانيًا: إعداد المساهمة للتقديم

1. تشترط الدورية أن تستوفي المساهمات المقدمة للنشر المواصفات الشكلية المحدّدة في دليل التحرير المعتمد، بما في ذلك التنسيق العام للمساهمة (نوع الخط وحجمه، والمسافات، وأسلوب كتابة الهوامش والمراجع، وضبط الفقرات، وترتيب العناوين الرئيسة والفرعية، وآليات إدراج الجداول والأشكال، وطريقة كتابة أسماء الشهور، والطريقة المعتمدة في كتابة بعض المصطلحات والأسماء)، وأن تُدبّل كافّة المساهمات بقائمة بليوغرافية تتضمّن جميع المراجع التي أحالت عليها المساهمة، كما هو موضح في "دليل التحرير".
2. يجب أن تتضمّن الصفحة الأولى لأيّ مساهمة أسماء المؤلفين بالعربية والإنكليزية، وعنوان المساهمة باللغتين، وهامشًا يبين الجهة المؤسسية التي ينتمي إليها المؤلفون (مثال: باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر)، والبريد الإلكتروني، مع تحديد المؤلف المسؤول Corresponding Author، في حال تعدّد المؤلفين.
3. يجب أن تتضمّن الصفحة الأولى لأيّ مساهمة خمس كلمات مفتاحية بالعربية والإنكليزية، تُختار بعناية لتعبّر بدقة عن موضوع المساهمة ومحاورها الأساسية، وتسهم في فهرستها والوصول إليها في قواعد البيانات الأكاديمية. ويُستحسن أن تجمع هذه الكلمات بين مصطلحات عامة وأخرى متخصّصة تصف الإطار النظري أو الجغرافي أو الزمني للبحث، وأن تكون منسجمة مع عنوان

- المساهمة وملخصها، ومستخدمة وفق المصطلحات الأكاديمية المعتمدة في الحقل العلمي ذي الصلة. وينبغي تجنب التكرار أو استخدام المترادفات، مع الحرص على اختيار أكثر المفاهيم دقة وشيوعاً، بما يضمن وضوح المضمون وسهولة استرجاع البحث.
4. باستثناء مراجعات الكتب التي ترد في صفحتها الأولى المعلومات البليوغرافية للكتاب، يجب أن تتضمن الدراسات والمناقشات والترجمات والتقارير ملخصاً بالعربية والإنكليزية (لا يتجاوز 125 كلمة). وينبغي أن يُبرز الملخص، بجمل موجزة ودقيقة وواضحة، الإشكالية الرئيسة التي يتناولها البحث، والمنهجية أو المقاربة المعتمدة في معالجتها، وأبرز النتائج التي توصل إليها المؤلفون.
5. في حال تضمنت المساهمة مخططات أو أشكالاً أو معادلات أو رسوماً بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالصيغة الأصلية التي أنشئت بها، على هيئة ملفات قابلة للتحرير، مثل إكسل Excel أو وورد Word. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي تُرسل صوراً غير قابلة للتحرير. كما يجب، عند الاعتماد على مناهج الدراسة الميدانية (المقابلة، والمسح... إلخ)، إرفاق الأدوات البحثية المستخدمة (أسئلة المقابلة، أو استمارة المسح/ الاستبانة، أو جداول المعلومات الرقمية المجمعة... إلخ)، على أن ترسل جميعها في ملفات مستقلة.
6. تنشر الدورية فقط الصور الفوتوغرافية التي تحترم حقوق الملكية الفكرية، وتلك التي التقت خصيصاً لخدمة المساهمة وبجودة عالية.
7. يجب ألا يتجاوز عدد كلمات المساهمة، شاملة الهوامش والمراجع، ومحتويات الصفحة الأولى، وكلمات الجداول (في حال وجودها)، والملحقات (في حال وجودها)، ما يحدده الجدول. ولهية التحرير أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصفة استثنائية، بعض المساهمات التي تقل عن عدد الكلمات المحدد أو تزيد عليه.

عدد الكلمات	نوع المساهمة
10000-8000	دراسة
8000-4000	مناقشة
-	ترجمة
6000-3000	تقرير
3000-2000	مراجعة كتاب

ثالثاً: أنواع المساهمات

تستقبل دورية عمران الأنواع التالية من المساهمات:

1. الدراسات: يُتوقع منها تقديم إسهام بحثي جديد في مجال اختصاصها، وتعالج موضوعاً محدداً ضمن إطار نظري ومنهجي واضح. ويُشترط أن تتضمن الدراسة تحديداً دقيقاً لمشكلة البحث وأهدافه وأهميته، إلى جانب مراجعة نقدية للأدبيات السابقة ذات الصلة، بما في ذلك أحدث ما

صدر في مجال الموضوع، مع بيان فرضية البحث أو أطروحته والمنهجية المعتمدة في التحليل، وشرح النتائج الرئيسة التي توصل إليها المؤلفون.

2. المناقشات: تفرد الدورية باباً للمواد النقاشية Discussions التي تُعنى بإثراء النقاشات الأكاديمية حول القضايا النظرية والمنهجية والمفهومية في مجال العلوم الاجتماعية. وتهدف هذه المواد إلى مناقشة الأفكار والمقاربات والنظريات المعاصرة ومساءلتها أو تطويرها أو توسيع نطاق تطبيقها. وقد تتخذ المادة النقاشية شكل مراجعات نقدية، سواء أكانت مراجعة نقدية للأدبيات المتخصصة في موضوع محدّد Critical Literature Review، أو مراجعة لمقال أو أكثر Review Article، أو فحوصاً لحالة حقل معرفي State of the Art، أو دراسة لإسهامات أحد الباحثين أو المنظرين البارزين في الحقل (أو مقارنة بين أفكار مفكرين أو أكثر)، أو نقاشاً موسّعاً بشأن جدلٍ علمي أو مفهومي راهن. ويُشترط في هذه المواد أن تقدّم رؤية علمية أصيلة ومتماسكة تسهم في تطوير المعرفة النظرية والمنهجية، وتلتزم بمعايير الكتابة والتوثيق المعتمدة في الدورية.

3. الترجمات: تنشر الدورية ترجماتٍ للنصوص المهمّة في العلوم الاجتماعية، لا سيما تلك التي تمثل إسهاماً نظرياً أصيلاً أو إضافة نوعية إلى الحقل المعرفي، أو التي حظيت برواج علمي واسع واستشهادات مرتفعة. ويأتي اهتمام الدورية بالترجمة انطلاقاً من رسالتها العلمية في أهلة المعرفة وتيسير تداول الإنتاج النظري العالمي باللغة العربية، وتوفير مرجعيات رصينة تُسهم في سدّ الفجوات المعرفية وتعزيز انخراط الباحثين العرب في النقاشات الفكرية العالمية. ويُشترط أن يكون النص المقترح للترجمة ضمن مجال اختصاص المترجمين أو في إطار خبرتهم الأكاديمية واللغوية، وأن تُقدّم مقترحات الترجمة مسبقاً إلى الدورية عبر "نموذج اقتراح ترجمة" يُرسل بصيغة "مقترح بحث" عبر منصة نظام الباحثين. ولا يجوز البدء في الترجمة، إلا بعد الحصول على موافقة مبدئية من هيئة التحرير. وتخضع الترجمات بعد إنجازها لتقييم مترجم مختص، ثم لمراجعة قبل اتخاذ القرار النهائي بالنشر. ولا تُعدّ الموافقة على المقترح قبولاً نهائياً للنشر، إذ تقرّر هيئة التحرير ذلك بعد مراجعة النص المترجم وتحصيل حقوق ملكية نشر الترجمة العربية من الجهة المالكة للنص الأصلي.

4. التقارير: تنشر الدورية تقارير بحثية محكمة تتناول ظواهر راھنة من منظور علمي وتحليلي، بالاستناد إلى بيانات كمية ونوعية دقيقة، سواء أكانت صادرة عن استطلاعات الرأي العام مثل المؤشر العربي، أم عن منظمات دولية ومؤسسات محلية معنية برصد التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. وتهدف هذه التقارير إلى تقديم قراءة تفسيرية/ تأويلية معتمّقة للأرقام والمؤشرات، بما يربطها بسياقاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسهم في تغذية النقاش العلمي.

5. مراجعات الكتب: تنشر الدورية مراجعات نقدية للكتب المهمة الصادرة حديثاً في مجالات اختصاصها بأي لغة من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من ثلاث

سنوات في لغته الأصلية. ويُفضَّل أن يندرج الكتاب في مجال اختصاص المؤلفين أو اهتماماتهم البحثية الأساسية. وفي حين تتركّ الدورية للمُراجع المجال لمراجعة الكتاب بالطريقة التي يراها ملائمة، فإنها تتوقع أن تتضمن المراجعة، (أ) عرضاً تركيبياً لفصول الكتاب، شاملاً إشكالياته البحثية وفرضياته ومنهجيته ومدخله النظرية وتوصياته مع الإحالة على الصفحات، لا سيّما بعد الاقتباسات المباشرة؛ (ب) إبراز المساهمة الأساسية للكتاب، ومدى أصالتها وجِدَّتْها مع الإحالة قدر الإمكان، بإيجاز، على مراجع وأدبيات ذات صلة، عالجت موضوع الكتاب نفسه؛ (ج) قراءة نقدية يشترك الباحثون من خلالها مع أفكار الكتاب.

رابعاً: السياسة المالية

لا تدفع الدورية أيّ مكافآت مالية عن المساهمات التي تُنشر فيها، كما لا تتقاضى رسوماً أو بدلات نشر من المؤلفين في أيّ مرحلة من مراحل النشر. وتستند هذه السياسة إلى التزام الدورية بمبدأ الوصول المفتوح Open Access، بما يتيح المعرفة العلمية مجاناً، ويعزز تكافؤ الفرص بين الباحثين في مختلف المؤسسات الأكاديمية، ويشجع على الإنتاج البحثي الرصين الذي يُسهم في تطوير الحقول المعرفية باللغة العربية.

خامساً: تقديم مساهمة للنشر

1. تنشر الدورية مساهمات باللغة العربية، ويُشترط تقديم المساهمات للنشر باللغة العربية، مع إمكانية قبول استثناءات بلغات أخرى، بناءً على تقدير هيئة التحرير.
 2. تقدّم المساهمات البحثية عبر منصة "نظام الباحثين"، مع إرفاق سيرة علمية بالعربية أو الإنكليزية، إضافةً إلى إدراج نبذة مختصرة Bio، والهوية المفتوحة للباحثين والمساهمين ORCID، والاسم باللغتين العربية والإنكليزية، وغيرها من التفاصيل المطلوبة في صفحة الباحث عبر نظام الباحثين.
 3. يقدّم المؤلفون نسختين من المساهمة؛ نسخة تتضمن أسماء المؤلفين وتعريفهم وعناوين بريدهم الإلكتروني، ونسخة تُحذف فيها أيّ إشارة أو تلميح إلى هويتهم، سواء في المتن أو الهوامش، بما في ذلك أيّ اقتباسات من أعمالهم السابقة، وذلك ضماناً لسريّة عملية التقييم.
- في حال وجود أيّ استفسار، يرجى التواصل مع هيئة التحرير عبر البريد الإلكتروني:

omran@dohainstitute.edu.qa

أخلاقيات النشر واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

تلتزم دورية عمران التزاماً صارماً بأخلاقيات النشر العلمي والمعايير التي وضعتها لجنة أخلاقيات النشر The Committee on Publication Ethics, COPE، انطلاقاً من اقتناع راسخ بأنّ النزاهة العلمية والمسؤولية الأكاديمية تمثّلان الأساس الذي تُبنى عليه الثقة بالبحث العلمي وجودته واستمراريته. وتسعى لترسيخ ثقافة معرفية تقوم على الصدق والشفافية والاحترام المتبادل بين جميع أطراف العملية البحثية، وصون حقوق الملكية الفكرية، وضمان الموضوعية في مختلف مراحل النشر الأكاديمي،

بدءاً من تسلّم المساهمات البحثية وتقييمها وتحكيمها، وصولاً إلى عملية التحرير والنشر. وانطلاقاً من هذه الرؤية، وإلى جانب ما هو موضح في معايير النشر، تعتمد الدورية منظومة واضحة من المبادئ والإجراءات التي تكفل الامتثال لأعلى معايير السلوك الأخلاقي في النشر العلمي، بما يعزز جودة المعرفة التي تساهم في إنتاجها، ويضمن صون الصدقية في بيئة البحث العلمي.

أولاً: الإرشادات الأخلاقية للمحررين والمحكمين

1. تعتمد الدورية مبدأي السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى المؤلفين والمحكمين على حدّ سواء، وتحيل كل مساهمة قابلة للتحكيم إلى محكمين معتمدين من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق في موضوع البحث، لتقييمها وفق معايير محددة في استمارة التحكيم المعتمدة لدى الدورية. وفي حال تعارض توصيات المحكمين، تُحال المساهمة إلى محكم ثالث مرّجح.
2. لا يشارك رئيس التحرير أو مدير التحرير أو سكرتير التحرير، ولا أيّ من أعضاء هيئة التحرير، في إجراءات تقييم أعمالهم الخاصة أو تحكيمها، التزاماً بمبدأي الحياد والنزاهة الأكاديمية ونفاذياً لأيّ تضارب محتمل في المصالح. وفي هذه الحالات، تُحال المساهمة إلى محكمين مستقلين، ويتخذ القرارات التحكيمية بشأنها أعضاء آخرون في هيئة التحرير.
3. يُحظر على أعضاء هيئة تحرير الدورية والمحكمين والمحررين الإفصاح عن أيّ معلومات تتعلق بالمساهمة المحالة إليهم إلى أيّ طرف آخر، باستثناء ما تقتضيه حصرياً عملية التقييم الأولي والتحكيم والتحرير العلمي والتحرير الأسلوب واللغوي، وبالتنسيق مع هيئة التحرير والمؤلفين. وينبغي الإبقاء على أيّ مضمون، أيّا كان شكله، أو رأي جرى الحصول عليه، في إطار عملية التحكيم، قيد السرية، ولا يجوز استخدامه أو تداوله بأي صورة من الصور.
4. يُتوقع من المحكمين الذين يوافقون على تقييم المساهمات المقدّمة إلى الدورية التزام المعايير العلمية والمهنية، وأن يُعلموا هيئة التحرير في حال تعرّفوا إلى مؤلّفٍ المساهمة، وأن يمتلكوا الكفاءة والخبرة العلمية الكافية لتقييم جودة المساهمات ومستواها العلمي. ويُطلب منهم إعداد تقارير تحكيم دقيقة ومتكاملة تساهم في تجويد المساهمات، مع التزام الموضوعية والسرية والاستجابة في آجال مناسبة.
5. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في تقدير وجهة الملاحظات التي يقدمها المحكمون ومدى اتساقها مع معايير النشر المعتمدة في الدورية. ويجوز لها، انطلاقاً من مسؤوليتها العلمية والتحريرية، إعادة إحالة المساهمة البحثية إلى محكمين آخرين في الحالات الضرورية التي تستوجب ذلك.
6. يقيم المحررون والمراجعون المساهمات البحثية بحسب محتواها العلمي، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجندر أو المعتقد الديني أو الانتماء المؤسسي.

7. تلتزم الدورية بمبدأ عدم تضارب المصالح بين المحررين/ المحكّمين والمؤلفين، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ من المؤلفين أو الشركات أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.
8. تلتزم الدورية بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئة تحريرها أو محرريها لأيّ مواد غير منشورة تضمّنتها الأبحاث المحالة إليها، في أبحاثهم الخاصة أو تداولها مع أيّ طرف آخر.
9. تلتزم الدورية، عند نشر الدراسات المترجمة، بالتحقق من الحصول على إذن الناشر الأصلي، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
10. تعتمد الدورية سياسة النشر المجاني والوصول المفتوح Open Access، وتُعفي المؤلفين من جميع رسوم النشر.
11. لا تتحمّل الدورية، ولا أيّ من القائمين عليها أو من ينوب عنها، أيّ مسؤولية عن كيفية استخدام المعلومات الواردة في المواد التي تنشرها، كما لا تتحمّل أيّ تبعات عن أخطاء قد تردّ في هذه الأعمال، على الرغم من حرصها الشديد على مراجعتها وتدقيقها وفق أعلى المعايير الأكاديمية والتحريرية المعتمدة.

ثانياً: الإرشادات الأخلاقية للمؤلفين

1. يلتزم المؤلف المسؤول Corresponding Author بإدراج أسماء المؤلفين الذين قدّموا إسهاماً علمياً فعلياً وجوهرياً في إعداد البحث، من دون إضافة أسماء لم تُسهم فيه بصورة مباشرة. ويُشترط في جميع الباحثين المدرجة أسماؤهم، بوصفهم مؤلفين مشاركين في البحث، أن يستوفوا معايير التأليف العلمية كاملة، كما يلي: أن يكونوا قدّموا إسهاماً جوهرياً في المساهمة البحثية المقدمة للنشر، سواء في تصميمها أو تنفيذها أو جمع البيانات أو تحليلها وتفسيرها، أو في أكثر من جانب من هذه الجوانب، وأن يكونوا قد شاركوا فعلياً في صياغة المسودة أو مراجعتها مراجعة علمية نقدية جوهرية، بما يسهم في تطوير مضمونها، وأن يكونوا قد اتفقوا جميعاً على تقديم المساهمة إلى الدورية المعنية بالنشر. ويجب أن يكون كل مؤلف قد أطلع على جميع النسخ المتعاقبة من البحث، قبل التقديم، وخلال عملية المراجعة، وبعد قبول النسخة النهائية للنشر، وأقرّ مضمونها وأيّ تعديلات جوهرية لاحقة أثناء مرحلتي الإنتاج والنشر. ويلتزم جميع المؤلفين بالمسؤولية المشتركة عن محتوى البحث المنشور، وبالاستعداد للردّ على أيّ استفسارات تتعلق بدقته أو سلامته العلمية، وتحمّل تبعات أيّ إخلالٍ بمعايير النزاهة أو الأمانة البحثية.
2. يلتزم المؤلفون بالإفصاح عن أيّ تضارب محتمل في المصالح قبل تقديم البحث للنشر، والامتناع عن إرساله بالتزامن إلى أكثر من دورية. ويجب أن يتضمن البحث بياناً واضحاً بمصادر التمويل (إن وُجدت)، وإقراراً بالشكر لكلّ من أسهم في إنجازه من دون أن يستوفي شروط التأليف، وذلك تحت عنوان "تنويه وتقدير".

3. يُقرّ المؤلف المسؤول بأنّ المساهمة العلمية المقدّمة للنشر أصلية، باستثناء ما تضمّنته من اقتباساتٍ محددة وموثّقة وفق الأسلوب المتّبع في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ودورياته، وأنها خالية من أيّ عباراتٍ مسيئة أو تشهيرية، ولا تنتهك أيّ حقوق فكرية أو قانونية، بما في ذلك حقوق النشر أو العلامات التجارية أو براءات الاختراع أو أيّ حقوق معنوية أو مادية للغير. ويقرّ المؤلف المسؤول أيضًا بتحمّله المسؤولية الكاملة عن إتاحة المادة للنشر نيابةً عن جميع المشاركين في إعدادها.
4. يجب أن تكون البيانات المقدّمة والمستخدّمة في المساهمات البحثية أصلية وغير ملفّقة أو محرّفة بأيّ شكلٍ من الأشكال، وأن تعبر بدقة عن نتائج الدراسة ومادتها العلمية. ويُحظر إجراء أيّ تعديل/ تحوير على الصور أو الملفات البصرية، بما قد يؤدي إلى تحريف المعلومات أو إساءة تفسيرها. وعند ثبوت أيّ تعديلٍ من هذا النوع، يُرفّض البحث فورًا. ويُشترط أن تكون الصور والأشكال البيانية المستخدّمة ذات صلة مباشرة بالموضوع وتضيف قيمة علمية حقيقية. وقد يُطلّب من المؤلفين، عند الحاجة، تقديم البيانات الأصلية الكاملة للمساهمة البحثية إلى هيئة التحرير بغرض المراجعة، ويجب أن يكونوا مستعدين لإتاحتها عند تقديم البحث للنشر.
5. يتحمّل المؤلفون المسؤولية الكاملة عن الحصول على الأذونات الخطّية اللازمة لاستخدام أيّ مادة محمية بحقوق نشر تعود لطرفٍ ثالث، سواء أكانت نصوصًا أو جداول أو رسومات توضيحية أو بيانات أو صورًا أو مقاطع صوتية أو فيديوّهات أو لقطات من أفلام أو صورًا ثابتة من الشاشات أو أيّ موادٍ مكّملة أخرى. ويُعدّ هذا الإجراء جزءًا من الضمان الأخلاقي والقانوني للمؤلفين عند تقديم المساهمة للنشر في الدورية، بما يضمن احترام حقوق الملكية الفكرية وحماية مصالح أصحاب الحقوق الأصليين.
6. يتعيّن على المؤلفين، عند استخدام أيّ نص أو صورة أو رسم توضيحي أو جدول أو أيّ مادة أخرى مأخوذة من مصادر خارجية، بما في ذلك أعمالهم المنشورة سابقًا، الإشارة بوضوح إلى المصدر الأصلي وتوثيقه توثيقًا دقيقًا، والحصول على الإذن اللازم من أصحاب الحقوق عند الحاجة.
7. يجب على المؤلفين تجنّب الإفراط أو عدم الملاءمة في الاستشهاد الذاتي، أو الترتيب المسبق بين مجموعات من الباحثين لتبادل الاستشهادات من دون مبرر، إذ يُعدّ ذلك سلوكًا غير أخلاقي يُعرف بالتلاعب بالاستشهادات Citation Manipulation. ويُطلّب من مؤلّفي المواد من غير الدراسات (المناقشات والمراجعات)، الحرص على أن تعكس المراجع المستشهد بها صورةً منصفة ومتوازنة لحالة المعرفة الراهنة في الموضوع، من دون تحييزٍ لأيّ مجموعة بحثية أو مؤسسة أو دورية بعينها، بما يعزّز الموضوعية والنزاهة العلمية.
8. يتعيّن على المؤلفين الإفصاح عن أيّ علاقة أو مصلحة ذات صلة قد تؤثر في موضوع البحث أو نتائجه أو تُعدّ سببًا محتملًا لتضارب المصالح. وإذا وُجد تمويل أو دعم مادي أو عيني أو خدمي من أيّ جهة قد يكون لها تأثير في البحث، فيجب ذكرها صراحةً، مع توضيح طبيعة هذا الدعم ودور الجهة الممّولة. ويجب أيضًا الإفصاح عن مشاركة أيّ طرف خارجي غير المؤلفين له

مصلحة في نتائج البحث أو ينتمي إلى جهة ذات مصلحة، أو تلقى دعمًا من جهة ممولة شاركت في تخطيط أو تنفيذ أو تحليل أو تحرير أو اتخاذ قرار تقديمه للنشر.

9. يُشترط أن تُجرى جميع البحوث التي تشمل البشر وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في إعلان هلسنكي Declaration of Helsinki، وأن تكون قد حصلت مسبقًا على الموافقات الأخلاقية اللازمة من لجنة الأخلاقيات المؤسسية المحلية Institutional Review Board – IRB أو أي لجنة أخلاقية معتمدة أخرى، بما يتوافق مع أخلاقيات البحث العلمي. ويجب على المؤلفين تضمين بيان صريح في متن البحث يؤكد الحصول على هذه الموافقة الأخلاقية، مع ذكر اسم اللجنة المختصة ورقم المرجع أو التصريح إن وُجد. وتُطبّق هذه المعايير على جميع أنواع الدراسات التي تتناول البشر، بما في ذلك: الدراسات التطبيقية ذات الطابع التجريبي، والأبحاث التي تشمل الأطفال أو المراهقين أو الفئات الهشة أو غير القادرة على إعطاء موافقة مستنيرة، والتي تتطلب موافقات قانونية من أولياء الأمور أو الجهات المخولة، والدراسات الاستطلاعية والمسوح الاجتماعية التي تجمع بيانات شخصية أو حساسة، والتي يجب أن تضمن سرّية المشاركين وحمايتهم من أي ضرر، والأبحاث القائمة على الملاحظة الميدانية الخفية أو غير المعلنة Covert Observational Research، التي لا تجيزها الدورية إلا في حالات استثنائية يبررها الطابع العلمي للدراسة، وكذلك الأبحاث التي تعتمد على بيانات من وسائط التواصل الاجتماعي، والتي يجب أن تراعي خصوصية المستخدمين، وتحترم القوانين والأنظمة السارية.

10. تتطلب الأبحاث الإثنوغرافية الالتزام بمعايير أخلاقية مماثلة، إذ يجب أن تحصل على موافقة أخلاقية مسبقة من لجنة مختصة، سواء كانت لجنة مراجعة مؤسسية IRB أو لجنة محلية أو إقليمية أو وطنية مستقلة، إضافة إلى موافقة صريحة من المشاركين على إجراء البحث ونشر نتائجه. ويجب الحصول على هذه الموافقة قبل بدء العمل الميداني، بوصفها جزءًا أساسيًا من تصميم المشروع وتنفيذه ومختلف مراحلها. وينبغي للمؤلفين التشاور المستمر مع الجماعات أو المجتمعات التي يشملها البحث، وأخذ آرائها وملاحظاتها في الاعتبار أثناء تصميم الدراسة وتنفيذها وتحليلها، بما يضمن احترام خصوصيتها وتمثيلها بعدالة. وفي الحالات الاستثنائية التي يتعذر فيها الحصول على الموافقة المسبقة بسبب طبيعة الميدان أو الظروف الاجتماعية أو علاقة المؤلفين بالمشاركين، يجوز طلب الموافقة بأثر رجعي، شريطة تبرير ذلك بوضوح في البحث والحفاظ على الكرامة الإنسانية وحقوق الأفراد والمجمعات موضوع الدراسة.

11. في البحوث التي تشمل مشاركين/ مستجيبين، يتعين على المؤلفين تضمين بيان صريح في قسم المنهجية يوضح أنّ المشاركين قد قدّموا موافقة مستنيرة خطية أو شفوية للمشاركة في الدراسة. ويجب أن يوضح هذا التصريح نوع الموافقة التي حصل عليها المؤلفون، بما في ذلك الموافقة على إجراء الدراسة، ونشر نتائجها، واستخدام الصور أو المواد البصرية الخاصة بالمشاركين. وفي حال إخفاء هوية المشاركين أو ترميز البيانات Anonymization، ينبغي توضيح ذلك بجلاء في النص. ويتعين إعلام المشاركين مسبقًا، بأن البحث سيكون متاحًا للجميع عبر الإنترنت، وذلك

احتراماً لمبدأ الشفافية وحمايةً لحقوقهم وخصوصيتهم. وينبغي توضيح أن سرية بياناتهم قد لا تكون مضمونة كلياً، على الرغم من الحرص على حمايتها، ولا سيما في المجتمعات الصغيرة التي يمكن فيها التعرف إلى هويات المشاركين، وذلك لضمان موافقة مستنيرة واعية بالمخاطر المحتملة.

في حال اكتشاف أي خطأ أو مخالفة بعد النشر، يتعين على المؤلفين إبلاغ هيئة التحرير فوراً لتصحيحه.

ثالثاً: استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

تُقرّ الدورية بأن أدوات الذكاء الاصطناعي أصبحت جزءاً من بيئة البحث العلمي المعاصرة، وتدرك أهمية الفرص التي تتيحها في تسريع الإنجاز وتحسين مخرجاته. في مقابل ذلك، تدرك المخاطر المعرفية والأخلاقية والقانونية الناتجة من الاستخدام غير المسؤول وغير المنضبط بالمعايير الضرورية، خاصةً فيما يتعلق بالأصالة والنزاهة العلمية. وبناء على ذلك، تؤكد الدورية ضرورة الالتزام بالمعايير العلمية والضوابط الأخلاقية المقترنة بها، وترى ضرورة توضيح سياساتها بخصوص استخدام هذه الأدوات، بما يوازن بين الاستفادة من فرصها وتجنب مخاطرها المحتملة.

1. أصالة العمل البحثي وجودته: يلتزم المؤلف بأن يكون البحث العلمي المقدم عملاً أصيلاً خالياً من انتحال الأفكار والنصوص من أي مصدر، بما في ذلك محتوى ناتج من أدوات الذكاء الاصطناعي، ويلتزم معايير العمل البحثي وأخلاقياته. علماً أن المركز، إلى جانب هذه المبادئ، يركّز على كفاءة المساهمة البحثية وجودتها معياراً أساسياً في التقييم.

2. الالتزامات القانونية والأخلاقية: يتعين على المؤلفين احترام حقوق الملكية الفكرية خلال مراحل البحث العلمي، والالتزام بالمسؤوليات القانونية والأخلاقية المترتبة عليها، ويشمل ذلك ما يقدمه المؤلفون من محتوى لأدوات الذكاء الاصطناعي وكذلك ما يحصلون عليه منها، مع ضرورة تجنب رفع بيانات غير منشورة أو خاضعة لحقوق ملكية فكرية على منصات خارجية. وبذلك يتحمل المؤلفون المسؤولية الكاملة عن أي انتهاك قانوني أو أخلاقي ناجم عن الاستخدام غير السليم لهذه الأدوات في أي من الأعمال المقدمة للنشر في الدورية.

3. محاذير استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي: لا بد من أخذ المحاذير المرتبطة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في الحسبان، بما في ذلك المخاطر المحتملة لتجاوز المعايير العلمية والأخلاقية والقانونية، مثل اقتباس النصوص من دون إحالات، أو اقتباس الأفكار من دون الإشارة إلى مصادرها، أو الإحالة على مصادر خاطئة، أو انتحال أساليب كتابة مؤلفين آخرين. لذلك، يقع على عاتق المؤلفين التأكد من أصالة عملهم البحثي. وإذا استخدمت هذه الأدوات، يتحمل المؤلفون المسؤولية الكاملة عن مخرجاتها وتدقيقها.

4. الإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي: يلتزم المؤلفون بالإفصاح عن أي استخدام لأدوات الذكاء الاصطناعي، في الخانة المخصصة لذلك عند تقديم المساهمة عبر نظام الباحثين. ولا يقتصر هذا الإفصاح على استخدامات بعينها، مثل التدقيق اللغوي، أو تلخيص الأدبيات،

أو تنسيق التوثيق (أسلوب الإحالات وقائمة المراجع)، أو جمع البيانات أو تحليلها، بل يشمل أيضاً أي استخدامات أخرى محتملة، وذلك حفاظاً على نزاهة العمل البحثي وأخلاقياته. وجدير بالذكر أنّ هذا الإفصاح لا يعني المؤلفين من أي مسؤولية أخلاقية أو قانونية قد تترتب على إساءة استخدام هذه الأدوات. ولا تُرْفَضُ المساهمات البحثية في حال الإفصاح عن استخدامها، شريطة أن يتم ذلك بشفافية ومن دون الإخلال بأصالة البحث أو دقته العلمية. وتحتفظ الدورية بحقوقها في رفض المساهمة في أي مرحلة من مراحل النشر، إذا تبيّن أن تلك الأدوات استُخدمت بطريقة غير مناسبة أو من دون الإفصاح الصريح عنها.

5. شكل الإفصاح: يتعيّن على المؤلفين، إذا استخدموا أدوات الذكاء الاصطناعي خلال إعداد أبحاثهم، الإفصاح عن ذلك بدقة، مع ذكر الأدوات والإصدارات المستخدمة والفترة الزمنية للاستخدام (مثل: ChatGPT-5 أو Claude-3.7-Sonnet)، وتوضيح المهام التي أنجزت بمساعدتها، مثل الترجمة أو تفرغ المقابلات أو التدقيق اللغوي، إضافةً إلى مدى اعتماد المؤلفين على هذه الأدوات في كل مهمة. كما يجب أن يتضمّن الإفصاح إشارة صريحة إلى طبيعة الإشراف البشري وعمليات التحقق التي أجراها المؤلفون في جميع مراحل الاستخدام، بما يضمن سلامة المخرجات ودقتها واتساقها مع المعايير الأخلاقية والأكاديمية.

6. حظر استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم: اتساقاً مع ما ورد في البند (2) بشأن الالتزامات القانونية والأخلاقية المتعلقة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، تؤكد الدورية الحظر التام لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم العلمي أو إعداد تقاريره، لما قد ينطوي عليه ذلك من مخاطر تتعلق بسريّة عملية التحكيم وحقوق الملكية الفكرية ونزاهة التقييم الأكاديمي. ويتحمّل المحكّم المسؤولية الكاملة عن التقرير الذي يقدمه، ويُشترط أن يكون نتاج جهده الشخصي وخبرته العلمية حصرياً، من دون أيّ وساطة أو اعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي. تلتزم الدورية باتخاذ الإجراءات الملائمة تجاه أيّ مخالفة لهذه القاعدة، بما يضمن صون استقلالية التحكيم وصدقية العملية العلمية في جميع مراحل النشر.

7. الاشتباه في الاستخدام غير المعلن أو غير الملائم لأدوات الذكاء الاصطناعي خلال عملية التحكيم: إذا اشتبه أحد المحكّمين في وجود استخدام غير مناسب أو غير مُعلن لأدوات الذكاء الاصطناعي في بحثٍ مقدّم إلى الدورية، يتعيّن عليه إبلاغ هيئة التحرير فوراً وتقديم ملاحظاته على نحو واضح. وإذا اشتبهت هيئة التحرير في استخدام أدوات مثل ChatGPT أو غيرها في إعداد البحث، ستلتزم باتّباع سياسة الدورية الخاصة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من الأمر.

ويُعَدُّ الإخلال بأيّ من هذه البنود إخلالاً بالشروط الأخلاقية للبحث العلمي ويحقّ للدورية اتخاذ الإجراء المناسب في حق أيّ بحث يثبت تجاوزه للقواعد الأخلاقية والقانونية.

الوصول المفتوح وحقوق الملكية

تلتزم دورية عمران بسياسة الوصول المفتوح Open Access، إيماناً منها بأهمية إتاحة المعرفة العلمية للجميع من دون قيود مالية أو مؤسسية، وتعزيزاً لتداول البحث الأكاديمي وتوسيع نطاق تأثيره المجتمعي. وبموجب هذه السياسة، تكون جميع المواد المنشورة في الدورية متاحة للقراءة والتنزيل والاستخدام والاستشهاد بها فور صدورها، من دون الحاجة إلى اشتراك أو إذن مسبق.

تعتمد الدورية في سياسة النشر المفتوح نسبُ المُصنّف، غير تجاري رقم 4.0 دولي من رخصة المشاع الإبداعي (Creative Commons- CC BY-NC 4.0 International)، التي تتيح للباحثين والقراء إعادة استخدام المواد المنشورة وتوزيعها وإعادة إنتاجها وترجمتها بأي وسيلة للأغراض الأكاديمية والتعليمية غير التجارية، شريطة الإسناد والنسب الصريحين والواضحين إلى المصدر الأصلي والمؤلف وفق الصيغة المعتمدة في الدورية، مع الإشارة إلى أي تعديلات أُجريت على النص الأصلي (إن وُجدت)، وبما لا يخلّ سلامة المعنى الأصلي أو المضمون العلمي. ويُقصد بالاستخدام التجاري، في إطار هذه السياسة، أي إعادة استخدام المحتوى المنشور بهدف تحقيق منفعة مالية مباشرة أو غير مباشرة، سواء أكان ذلك عبر البيع أو الاشتراك المدفوع أو الرفع على المنصات الربحية. ويُعدّ اعتماد هذه الرخصة ضماناً لاستمرارية الوصول المفتوح المجاني إلى المعرفة، وتشجيعاً للتعاون العلمي المسؤول، وترسيخاً لمبادئ النشر الأكاديمي الرصين والمنفتح.

يحتفظ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الناشر) بحقوق النشر المؤسسية، بما في ذلك إعادة نشر المواد المنشورة في الدورية أو توزيعها أو ترجمتها في إصدارات أو منصات رقمية أخرى تابعة له، مع مراعاة الحقوق الأدبية للمؤلفين والإشارة الصريحة إلى أسمائهم بوصفهم أصحاب العمل الأصلي. في المقابل، يحتفظ المؤلفون بحق استخدام أعمالهم لأغراض أكاديمية وتعليمية غير تجارية، مثل إدراجها في مقررات جامعية أو مواد تدريسية، أو تضمينها في كتاب/ مشروع بحثي أشمل من تأليفهم، مع الإشارة الواضحة إلى بيانات النشر الأصلي في الدورية، وبما لا يتعارض مع متطلبات الأصالة التي تعتمدها الدوريات العلمية المحكمة؛ أي إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية أو أجزاء منها سواء بلغتها الأصلية أو بعد ترجمتها في دوريات علمية أخرى أو منصات نشر موازية، مطبوعة أو رقمية. كما يُسمح بأرشفة النسخة النهائية المنشورة من الأبحاث في المستودعات الأكاديمية الشخصية أو المؤسسية، مع الحفاظ على الإسناد الكامل للمصدر الأصلي.

لأغراض تنظيمية وتوثيقية، ومن دون المساس بالحقوق التي تمنحها رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0) للاستخدام الأكاديمي وغير التجاري، يُستحسن، عند إعادة استخدام المواد المنشورة أو ترجمتها أو إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، تقديم طلب عبر "نموذج طلب إعادة الاستخدام والطبع والترجمة"، وتحتفظ الدورية بحق تنظيم عمليات إعادة النشر المؤسسي أو الترجمة ضمن منشوراتها الخاصة، وفق سياساتها التحريرية. في هذا الإطار، قد يعيد المركز العربي نشر بعض المواد المنشورة في دورياته ضمن الكتب الجماعية التي يصدرها، أو يترجمها إلى لغات أخرى للنشر في دورية المنتقى، أو عبر موقعه الإلكتروني، أو عبر فروع المركز العربي، أو أي وسائط نشر أخرى، مع الالتزام الكامل بالحفاظ على الحقوق الأدبية للمؤلفين والإشارة الواضحة إلى النشر الأصلي.

Open Access

The *Omran* journal has a policy of Open Access, given its firm belief in the importance of making academic knowledge available to everyone, regardless of financial or institutional constraints, and so as to further the dissemination of academic research and bolster its impact on society. Under this policy, all materials published in the journal are available for reading, downloading, use, and citation as soon as they are published, without the need for a subscription or prior permission.

The journal is published under a Creative Commons Attribution–NonCommercial 4.0 International (CC BY–NC 4.0) license. This allows researchers and readers to reuse, distribute, reproduce, and translate published materials in any way, for non–commercial academic and educational purposes, provided that the original source and author are clearly and explicitly cited, in line with the journal’s citation format, along with a description of any modifications made to the original text, and providing the original meaning and academic content are preserved. Commercial use, for the purposes of this policy, means the reuse of published content for direct or indirect financial gain, whether through sale, paid subscriptions, or upload to monetized platforms. The use of this license is intended to ensure continued open access to knowledge, to encourage responsible academic cooperation, and to reinforce the principles of serious, open academic publishing.

The Arab Center for Research and Policy Studies (the publisher) retains institutional copyright, including for the purposes of republication, distribution, or translation of materials published in the journal via its other publications or its digital platforms, while respecting the authors’ moral rights and explicitly acknowledging them by name as the original authors. In return, authors retain the right to use their work for non–commercial academic and educational purposes, such as by incorporating it into university curricula or teaching materials, or into more comprehensive books or research projects that they may write, with clear references to the original details of publication in the journal, and without contravening the originality requirements of peer–reviewed academic journals regarding republication of work published in the journal, or parts thereof, in their original language or after translation, in other academic journals or parallel publishing platforms, whether in print or digitally. The final published version of research may also be archived in personal or institutional academic repositories, provided that full attribution to the original source is kept.

For organizational and documentation purposes, and without prejudice to the rights granted by the Creative Commons Attribution–NonCommercial (CC BY–NC 4.0) license for academic and non–commercial use, it is recommended that when reusing, translating, or republishing published materials, in whole or in part, a request be submitted via the "Reprint and Permissions Form". The journal reserves the right to regulate institutional re–publication or translation within its own publications, in accordance with its editorial policies. In this context, the ACRPS may republish certain materials from its journals or translate them into other languages for publication in the journal *Al–Muntaqa*, on its website, through its branches, or via other publication outlets, while fully respecting the authors’ intellectual property rights and clearly acknowledging the original publication.

appropriating ideas without indicating their sources or citing incorrect sources, and imitating the writing styles of other authors. Therefore, authors are responsible for ensuring the originality of their research. If these tools are used, authors bear full responsibility for their output and its accuracy.

- 4. Disclosure of AI Use:** Authors are required to disclose any use of AI tools, in the designated field of the form for submitting contributions through the Researcher Portal. This disclosure is not limited to specific uses such as proofreading, summarization of literature, documentation formatting (citation and bibliography style), or data collection and analysis. Rather, it includes any potential use of AI, in order to maintain the integrity and ethics of the research. It is important to note that this disclosure does not absolve authors of any ethical or legal responsibility that may arise from the misuse of these tools. Research contributions will not automatically be rejected if the use of AI is disclosed, provided that it is used transparently and without compromising the originality or academic accuracy of the research. The journal reserves the right to reject a contribution at any stage of the publication process if it is found that these tools were used inappropriately or without being explicitly disclosed.
- 5. Disclosure Form:** Authors who use AI tools in their research must disclose this clearly, specifying the tools and versions used (e.g., ChatGPT-5 or Claude-3.7-Sonnet), the timeframe of use, and the tasks performed with the assistance of these tools, such as translation, interview transcription, or proofreading. They must also specify the extent to which they relied on these tools for each task. Furthermore, the disclosure must explicitly indicate the nature of the human oversight and verification processes implemented by the authors at all stages of their use, to ensure the research's integrity, accuracy, and consistency with ethical and academic standards.
- 6. Prohibition of AI Tools in the Peer Review Process:** Further to point 2 regarding legal and ethical obligations related to the use of AI tools, the use of AI tools is completely prohibited in the peer review process and the preparation of peer reviewers' reports, due to the potential risk of jeopardizing the confidentiality of the peer review process, violating intellectual property rights, or harming the integrity of the academic evaluation. The reviewer bears full responsibility for the report they submit, which must be the sole product of their personal effort and scholarly expertise, without any mediation by AI tools or reliance on them. The journal is committed to taking appropriate action against any violation of this rule, in order to ensure the independence of the peer review system and the integrity of the academic process, at all stages of publication.
- 7. Suspected Undisclosed or Inappropriate Use of AI During the Review Process:** If a reviewer suspects that AI has been used in an inappropriate or undisclosed manner in a submitted article, they must immediately inform the Editorial Board and clearly state their observations. If the Editorial Board suspects that tools such as ChatGPT or others have been used in the preparation of the article, it will adhere to the journal's policy on the use of AI tools and take the necessary steps to investigate.

Any violation of these provisions will constitute a breach of the ethical standards of academic research, and the journal reserves the right to take appropriate action regarding any research found to be in violation of ethical and legal regulations.

obtained due to the nature of the environment, social circumstances, or the authors' relationship with the participants, retrospective consent may be requested, provided that this is clearly justified in the research, and that the human dignity and rights of the individuals and communities studied are preserved.

11. In research involving participants, authors must include an explicit statement in the methodology section indicating that participants have given their informed consent, in writing or orally, to take part in the study. This statement must specify the type of consent obtained by the authors, including consent to conduct the study, to publish its results, and to use participants' images or visual materials. In cases where participants are anonymised, this must be clearly stated in the text. Participants must also be informed in advance that the research will be publicly available online, in accordance with the principle of transparency and to protect their rights and privacy. To ensure they can give their informed consent in full knowledge of the potential risks, it should be clarified that while every effort will be made to protect it, the confidentiality of their data cannot be totally guaranteed, particularly in small communities where participants may be identifiable.

If any error or inconsistency is discovered after publication, authors must immediately notify the Editorial Board, so it can be corrected.

AI Ethics and Best Practice

The journal acknowledges that Artificial Intelligence (AI) tools have become an integral part of the contemporary academic research environment, and recognizes the significant opportunities they offer in terms of accelerating research and improving its findings. Conversely, it also recognizes the academic, ethical, and legal risks arising from their irresponsible and unregulated use, particularly when it comes to originality and academic integrity. Therefore, the journal emphasizes the need to adhere to academic standards and their accompanying ethical guidelines, and deems it necessary to clarify its policies regarding the use of these tools, in order to balance between benefiting from the opportunities they offer and avoiding the potential risks they pose.

- 1. Originality and Quality of Research:** The author is required to ensure that the research submitted is original and free from plagiarism of ideas and texts from any source, including content generated by AI tools, and that it adheres to research and ethical standards. It should be noted that in addition to these principles, ACRPS takes the competency and quality of the research contribution as a fundamental criterion in its evaluation.
- 2. Legal and Ethical Obligations:** Authors must respect intellectual property rights throughout the research process, and adhere to the ensuing legal and ethical responsibilities. This includes both the content entered into AI tools and the data they produce. It is important to avoid uploading unpublished or copyrighted data to external platforms. Authors bear full responsibility for any legal or ethical violations resulting from the improper use of these tools in any work submitted for publication in the journal.
- 3. Precautions for Using AI Tools:** Authors must take into account the pitfalls associated with using AI tools, including the potential risks of violating academic, ethical, and legal standards. These risks include citing from texts without attribution,

- cite and document the original source, and obtain the necessary permissions from the rights holders where necessary.
7. Authors must avoid excessive or inappropriate self-citation, or arranging for groups of researchers to exchange citations without justification. Such practices, known as citation manipulation, are considered unethical behaviour. Authors of materials other than studies (discussions and reviews) are required to ensure that the cited references present a fair and balanced view of the current state of knowledge on the subject, without bias towards any particular research group, institution, or journal, thereby promoting objectivity and academic integrity.
 8. Authors must disclose any relevant relationship or interest that may affect the topic or results of the research, or may constitute a potential conflict of interest. If the research is backed by funding or other form of support—whether material, in-kind, or in the form of services—from any entity that could influence the research, this must be explicitly stated, along with a clear explanation of the nature of this support and the role of the funding entity. Furthermore, disclosure is required regarding any party other than the authors with an interest in the research results, belonging to an entity with a vested interest, or having received support from a funding body, is involved in the planning, execution, analysis, editing, or decision to submit the research for publication.
 9. All research involving human subjects must be conducted in accordance with the principles set forth in the Declaration of Helsinki, and must have obtained prior ethical approval from the local Institutional Review Board (IRB) or another accredited ethics committee, in line with the ethics of academic research. Authors must include an explicit statement in the body of the research confirming that such ethical approval has been obtained, citing the name of the relevant committee and the reference number or authorization, if applicable. These standards apply to all types of studies involving human subjects, including: applied experimental studies; research involving children, adolescents, vulnerable groups, or others who are unable to give informed consent, thus requiring statutory consent from parents or guardians; polling-based studies and social surveys that collect personal or sensitive data, necessitating confidentiality and the protection of participants from any harm; studies based on covert observational research, which the journal only permits in exceptional cases, where justified by the academic nature of the study; and studies relying on data from social media, which must ensure user privacy and respect the applicable laws and regulations.
 10. Ethnographic research requires adherence to similar ethical standards. Researchers must obtain prior ethical approval from a competent committee, whether an Institutional Review Board or an independent local, regional, or national committee, as well as obtaining explicit consent from the participants to conduct the research and publish its results. This consent must be obtained before fieldwork commences, as it is an essential part of the project's design, implementation, and other phases. Authors should consult continuously with the groups or communities included in the research, taking their views and observations into account during the design, implementation, and analysis of the study, ensuring that their privacy is respected and they are fairly represented. In exceptional cases where prior consent cannot be

collection, analysis, or interpretation, or in more than one of these aspects; they must have actively participated in drafting or critically reviewing the manuscript in a way that contributed to the development of its content; and they must have agreed to submit the contribution to the journal for publication. Furthermore, each author must have reviewed each successive version of the research, before submission, during the review process, and after the final version is accepted for publication, and must have approved its content, along with any subsequent substantial revisions, during the production and publication phases. All authors share responsibility for the content of the research published in their names, and they must be prepared to respond to any inquiries regarding its accuracy or academic integrity. They must also bear the consequences of any breach of standards of research integrity or honesty.

2. Authors are obliged to disclose any potential conflicts of interest before submitting a research article for publication, and to refrain from submitting it simultaneously to more than one journal. Each article must include a clear statement of sources of funding, if applicable, and an acknowledgment of all contributors who did not meet the threshold to be named as co-authors, under the heading "Disclaimer and Acknowledgments."
3. The Corresponding Author ensures that the submitted scholarly contribution is original, apart from cited material, which is explicitly referenced and documented according to the style followed by the Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) and its journals. The author also ensures that the contribution is free of any offensive or defamatory statements, and does not infringe upon any intellectual or legal rights, including copyrights, trademarks, patents, or any other moral or material rights held by others. The Corresponding Author also acknowledges his or her full responsibility for making the material available for publication on behalf of all those who contributed to it.
4. The data submitted and used in research contributions must be original, not fabricated or altered in any way, and must accurately reflect the study's findings and academic content. Any modification or alteration of images or visual files that could distort or misinterpret information is prohibited. If any such modification is found to have taken place, this will result in the research being rejected immediately. Any images and graphs used must be directly relevant to the topic and add genuine academic value. Authors may be asked, when necessary, to submit to the Editorial Board the complete, original dataset on which the research contribution is based, for review, and must be prepared to make it available upon submission for publication.
5. Authors are fully responsible for obtaining the necessary written permissions to use any third-party copyrighted material, whether text, tables, illustrations or diagrams, data, photographs, audio clips, videos, film stills, screenshots, or any other supplementary material. This is part of the ethical and legal safeguards taken by authors when submitting a contribution to the journal, ensuring respect for intellectual property rights and protecting the interests of the original holders of those rights.
6. When using any text, image, illustration, table, or other material from external sources, including their own previously published work, authors must clearly and accurately

- review, academic, stylistic, and linguistic editing processes, and in coordination with the editorial board and authors. Any content, in any form, and any opinion obtained during the review process must be kept confidential, and may not be used or circulated in any way.
4. Reviewers who agree to evaluate contributions submitted to the journal are expected to adhere to academic and professional standards, to inform the Editorial Board if they became aware of the identity of the author(s) of a contribution they are reviewing, and to possess sufficient competence and academic expertise to assess the quality and scholarly merit of the contribution. They are required to prepare accurate and comprehensive review reports which help hone the research, while maintaining objectivity and confidentiality, and responding within reasonable timeframes.
 5. The Editorial Board reserves the right to assess the validity of the reviewers' comments and their consistency with the journal's established Submission Guidelines. Based on its academic and editorial responsibilities, the board may resubmit a research contribution to other reviewers when necessary.
 6. Editors and reviewers evaluate research contributions based on their academic content, adhering to the principle of non-discrimination based on race, gender, religious belief, or institutional affiliation.
 7. The journal is committed to the principle of avoiding conflicts of interest between editors/reviewers and authors, whether arising from competitive, collaborative, or other relationships or connections with any author, company, or institution related to the research.
 8. The journal prohibits any of its editors or members of its Editorial Board from using any unpublished material from research submitted to the journal in their own research, and from sharing it with any other party.
 9. When publishing translated studies, the journal is committed to verifying that permission has been obtained from the original publisher, and to respecting intellectual property rights.
 10. The journal adopts an Open Access publishing policy, and exempts authors from all publication fees.
 11. Neither the journal, its staff, nor its representatives accept any responsibility for how the information contained in the materials it publishes is used; nor does it accept any liability for errors that may occur in these works, notwithstanding its diligent efforts to review and proofread them according to the highest established academic and editorial standards.

Ethical Guidelines for Authors

1. The Corresponding Author must provide the names of all authors who have made a substantial scholarly contribution to the research, without adding the names of those who did not contribute directly. All researchers listed as co-authors must fully meet standards of academic authorship, as follows: they must have made a substantial contribution to the research submitted for publication, whether to its design, implementation, data

2. Research articles should be submitted through the "Researcher Portal", along with an academic CV in Arabic or English, a brief bio, the researcher's ORCID, their name in both Arabic and English, and the other details required on the researcher's profile in the Researcher Portal.
3. Authors must submit two versions of their article: one version including the authors' names, biographies, and email addresses, and another anonymous version in which all references to their identity, whether in the text or footnotes, and including any quotations from their previous work, have been removed to ensure the confidentiality of the peer review process.

For any inquiries, please contact the editorial team by email, at:
omran@dohainstitute.edu.qa

Publishing Ethics

Omran is strictly committed to the ethics of academic publishing and the standards set by the Committee on Publication Ethics (COPE), building on its firm conviction that academic integrity and responsibility form the foundation that underpins trust in academic research, as well as the quality and durability of that research. The journal strives to promote a culture of knowledge based on honesty, transparency, and mutual respect among all parties involved in the research process; the protection of intellectual property rights; and the assurance of objectivity through all stages of the academic publication process, from the reception, evaluation, and peer reviewing of research contributions through to their editing and publication. Based on these principles and those outlined in the Submission Guidelines, the journal works according to a clear system of procedures to guarantee compliance with the highest standards of ethical conduct in academic publishing, thereby enhancing the quality of the scholarship it helps produce, as well as helping preserve the credibility of the academic research environment.

Ethical Guidelines for Editors and Reviewers

1. The journal adheres to the principles of confidentiality and objectivity in its review process, as concerns both authors and reviewers. Each submission sent for review is referred to two accredited reviewers with expertise on the subject of the study, for evaluation according to the criteria outlined in the journal's review form. In the event of conflicting recommendations, the submission is referred to a third, deciding reviewer.
2. Neither the Editor-in-Chief, Editorial Manager, Editorial Secretary, nor any member of the Editorial Board participates in the evaluation or review of their own work, in line with the principles of impartiality and academic integrity and to avoid any potential conflict of interest. In cases where such issues do arise, the submission is referred to independent reviewers, and review decisions are made by other members of the Editorial Board.
3. Members of the journal's Editorial Board, reviewers, and editors are prohibited from disclosing to any other party any information related to submitted contributions. The only exceptions are cases where this is necessary for the initial evaluation,

of theoretical output in Arabic, and providing reliable references that contribute to bridging knowledge gaps and enhancing the participation of Arab researchers in global intellectual debates. A text proposed for translation must fall within the translators' area of specialization or academic and linguistic expertise; translation proposals must be submitted to the journal in advance, using the "translation proposal form", which is sent in the format "Research Proposal" via the ACRPS Researcher Portal. Translation should not commence until initial approval is obtained from the editorial board. Once completed, translations are evaluated by a specialised translator, then reviewed before a final decision is made regarding their publication. Approval of a proposal does not constitute final acceptance for publication: the editorial board makes this decision after reviewing the translated text and obtaining the copyright for the Arabic translation from the owner of the original text.

4. **Reports:** The journal publishes peer-reviewed research reports addressing contemporary phenomena from a scientific and analytical perspective, based on accurate quantitative and qualitative data. This data may originate from public opinion polls, such as the *Arab Opinion Index*, or from international organizations and local institutions that monitor social, economic, and political transformations in the Arab region. These reports aim to provide an in-depth interpretive reading of figures and indicators, linking them to their economic, social, and political contexts, and to enrich of scholarly debate.
5. **Book Reviews:** The journal publishes critical reviews of important, recently published books in its field, in any language, provided that no more than **three years** have passed since the book was published in its original language. The book should preferably fall within the reviewer's own field of specialization or primary research interests. While the journal gives reviewers leeway to review the book in any way they deem appropriate, it expects the review to include: (a) an overview of the book's chapters, covering its research questions, hypotheses, methodology, theoretical approaches, and recommendations, with page references, especially after direct quotations; (b) a presentation of the book's main contribution and how it breaks new ground, with brief references, where possible, to relevant sources and literature that have addressed the same subject matter; (c) a critical reading, through which researchers can engage with the ideas presented in the book.

Financial Policy

The journal does not pay any financial compensation for published Submissions, nor does it charge authors any fees or charges for publication at any stage of the publication process. This policy is based on the journal's commitment to the principle of Open Access, which makes scientific knowledge available for free, promotes equal opportunities for researchers across academic institutions, and encourages rigorous research that contributes to the development of academic knowledge in the Arabic language.

Submit an article

1. As the journal publishes articles in Arabic, submissions should normally be in that language. Exceptions may be made for submissions in other languages at the discretion of the editorial board.

In the case of studies that use field research (interviews, surveys, etc.), the research tools used (interview questions, survey forms/questionnaires, compiled data tables, etc.) must be attached and submitted in separate files.

6. The journal publishes only photographs that respect intellectual property rights, were taken specifically to support the article in question, and are of high quality.
7. The total word count of the articles, including footnotes, references, front page contents, words within tables (if any), and appendices (if any), must not exceed the limit specified in the table below. The editorial board may, at its discretion and on an exceptional basis, publish articles with word counts that fall outside of these ranges.

Article	Word Count
Study	8,000–10,000
Discussion	4,000–8,000
Translation	–
Report	3,000–6,000
Book Review	2,000–3,000

Types of Submissions

Omran welcomes the following types of Submissions:

1. **Studies:** These are expected to offer a new research contribution in their field, addressing a specific topic within a clear theoretical and methodological framework. A study must include a precise definition of the research problem, its objectives, and its significance, along with a critical review of relevant previous literature, including the most recent publications on the topic. It must also state the research hypothesis or thesis, along with the methodology used in the analysis, and explain the main findings reached by the author(s).
2. **Discussions:** The journal dedicates a section to "Discussion" articles that aim to enrich academic debates on theoretical, methodological, and conceptual issues in the social sciences. These articles aim to discuss, question, develop, or broaden the scope of implementation of contemporary ideas, approaches, and theories. A discussion article may take various forms, whether a critical review of literature on a certain topic, a review of one or more studies, an examination of the contemporary state of a field of knowledge, a study of the contributions of a prominent researcher or theorist in a certain field (or a comparison of the ideas of two or more thinkers), or a broader discussion of a contemporary academic or conceptual debate. These articles should offer original and coherent scholarly perspectives that contributes to the development of theoretical and methodological knowledge and adhere to the journal's established writing and documentation standards.
3. **Translations:** The journal publishes translations of key texts in the social sciences, particularly those that represent an original theoretical contribution or a significant addition to a certain field, or those that have achieved widespread scholarly acclaim and high rates of citation. The journal's interest in translation stems from its academic mission of localising knowledge, facilitating the worldwide dissemination

5. If the editorial board decides to accept a submission after revisions, whether minor or substantial, the authors are asked to submit a revised draft within 30 days.
6. The journal is committed to publishing submissions that meet the reviewers' requirements and successfully pass the academic editorial process. These stages include the editorial board's review of the text, verification of its terminology and concepts, and examination of its structure and the clarity of its ideas. The board may request additional revisions from the authors, either stylistic or substantive, to ensure that the articles is ready for publication.
7. After final acceptance for publication, the articles is sent for stylistic and linguistic editing. Before publication, the editorial board provides authors with a final, formatted version of the article, as it will appear in the journal, for their review and revision.

Preparing Your Submission

1. The journal requires that submissions meet the stylistic specifications outlined in the journal's Editorial Guidelines, including overall formatting (font type and size, spacing, footnote and referencing style, paragraph formatting, arrangement of headings and subheadings, methods for inserting tables and figures, the formatting of dates, and use of the journals' style for certain terms and names). Each submission must also conclude with a bibliography listing all the references cited, as detailed in the "Editorial Guidelines".
2. The first page of any submission must include the name(s) of the author(s) in Arabic and English, the title of the submission in both languages, and a footnote indicating each author's institutional affiliation (e.g. "Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar") and email address. It should also specify the Corresponding Author in the case of multiple authors.
3. The first page of any article should include five carefully chosen keywords in both Arabic and English. These keywords should accurately reflect the article's topic and main themes, to facilitate indexing and retrieval in academic databases. Ideally, these keywords should include a combination of general and specialized terms describing the theoretical, geographical, or chronological framework of the research. They should be consistent with the article's title and abstract, as well as with the established academic terminology in the relevant field. Repetition and synonyms should be avoided; authors should use the most precise and common concepts to ensure clarity of content and ease of retrieval.
4. With the exception of book reviews, which include bibliographic information on their first page, studies, discussions, translations, and reports must include an abstract of no more than 125 words, in both Arabic and English. The abstract should highlight, in concise, precise, and clear sentences, the main problem addressed by the research, the methodology or approach adopted in addressing it, and its most significant findings.
5. If the articles includes diagrams, figures, equations, graphs, or tables, they must be submitted in their original format, as editable files such as Excel or Word documents. Figures, graphs, and tables submitted as un-editable images will not be accepted.

Authors may be contacted at any stage if further revisions are required. The timeframes for evaluation and peer review may vary depending on the nature of the research article, the responsiveness of reviewers and authors to the academic and editorial review stages and their deadlines, and the type of article, particularly if it is submitted for a special issue requiring additional editorial work. The editorial board reserves the right to schedule submissions for publication as it deems appropriate within the issue's production plan. Upon successful completion of the evaluation, peer-review, and substantive editing stages, a formal letter of acceptance may be issued at the author's request.

1. The editorial board reviews all submitted articles to verify their alignment with the journal's specialization and publication guidelines. All articles that meet these formal requirements are then subjected to a plagiarism check to verify that they are original, designated exclusively for publication in *Omran*, and have not been previously published in any electronic or print publication nor submitted simultaneously to any other entity, whether in Arabic or any other language (this excludes articles presented at conferences, forums, or seminars without a corresponding publication track, provided that the authors acknowledge this under the heading "Disclaimer and Acknowledgements," before the article's bibliography). The journal adheres to a strict policy regarding plagiarism and the misuse of references and documentation. Any copying from published works, verbatim or paraphrased, without proper attribution, or unauthorized use of ideas, data, translations, images, or tables, constitutes a clear violation of the ethics of academic research and academic publishing.
2. The editorial board reserves the right to reject a submission or withdraw it after publication if it is shown to have involved plagiarism or misquotation. The journal emphasises that authors must adhere to the standards of complete and accurate academic referencing, as followed by the Arab Center for Research and Policy Studies and its journals, while respecting intellectual property rights at all stages of research preparation, peer review, and publication. In this context, the journal stresses the need for transparency in the use of Artificial Intelligence (AI): authors must explicitly disclose any use of such tools. Failure to disclose such use constitutes a breach of publication ethics and may result in the rejection or withdrawal of the submission at the discretion of the editorial board.
3. After verifying that a research submission meets the publication criteria and passes the originality check, it is referred for an initial evaluation by the journal's editorial board to determine its eligibility for external peer review. The journal reserves the right to reject a submission at this stage without providing an explanation.
4. A submission that passes the initial review is then sent for double-blind peer review. If the reviewers' reports differ, or their recommendations conflict, the submission is referred to a third reviewer. The journal is committed to informing the authors of its final decision, based on the reviewers' comments: acceptance after minor revisions, acceptance after substantial revisions, or rejection. When submitting a submission, authors may suggest the names of reviewers they wish to exclude from the review process, such as in cases of potential conflicts of interest, or of prior personal or institutional knowledge of the author's identity which could compromise the impartiality of the review process.



Omran is a quarterly, peer reviewed academic journal dedicated to the social sciences and published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN: 2305–2473). First published in the summer of 2012, *Omran* is overseen by an academic editorial board composed of experts as well as an actively engaged board of international advisers. Publication in *Omran* is governed by a strict code of ethics which guides the relationship between the editorial staff and contributors.

The name of the journal evokes Ibn Khaldun’s concept of *ilm al Omran*, often viewed as a precursor to the social sciences. Born out of the perceived methodological and functional crises faced by the social sciences and humanities during an era of massive social transformations sweeping through the Arab region, *Omran* aims to establish for itself a distinct identity among prominent Arab journals and periodicals, as a journal/project aspiring to build New intellectual trends and schools of thought. It thus seeks to bring about a qualitative leap in its multidisciplinary field (encompassing anthropology, sociology, social history, political science, political economy, population sciences, environment, and development studies), espousing in this an integrated interdisciplinary approach. It views freedom as the guiding principle and ultimate goal of the social sciences, since freedom is the essence of thought, which is also the essence of humanity.

Submission Guidelines

The following Submission Guidelines outline the editorial requirements of *Omran*, to help ensure the success of your research submission at all stages of publication – from initial evaluation, via external peer review, to academic editing, stylistic and linguistic editing, the final review, and finally, production and publication. Please review these standards and guidelines carefully and adhere to them closely, to ensure that your submission meets the journal’s publication standards and to facilitate the publication process.

Evaluation and Peer Review Procedures

The journal adheres to an ethical charter that guarantees respect for privacy, confidentiality, objectivity, and academic integrity. Editorial board members, peer reviewers, and editors are prohibited from disclosing any information related to submitted articles, except to the editorial board and authors, and only as required by the processes of initial evaluation, peer review, academic editing, and stylistic and linguistic editing.

Research submissions to the journal pass through seven main stages: an originality check and review of adherence to submission guidelines (14 days); initial evaluation (30 days); external peer review (60–90 days); author’s revision of the draft based on peer review feedback (30 days); academic editing; stylistic editing; and production and publication.



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطورها، انطلاقاً من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمع بعينه، بغثاته جميعها، غير ممكن إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثاً ودراسات وتقارير، ويصدر كتباً محكمة ودوريات علمية، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضاً، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجنحة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسس.

أسس المركز مشروع المعجم التاريخي للعربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري، ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرد العلمي، ويكلف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.

DOHA INSTITUTE FOR GRADUATE STUDIES



The Doha Institute for Graduate Studies (DI) is an independent institute for learning and research in the fields of Social Sciences, Humanities, Public Administration and Development Economics in Doha.

Through its academic programs and the research activities of its professors, the DI aims to achieve its mission of contributing to the formation of a New generation of academics and intellectually independent researchers who are proficient in international scholarship standards and modern interdisciplinary research methodologies and tools, and leading professionals who can advance human knowledge and respond to the needs of the Arab region, resulting in social, cultural and intellectual development.

The institute seeks to establish an intellectual hub that will benefit the Arab region in particular. The Institute supports academic research that deals with Arab issues, in an atmosphere of institutional and intellectual freedom.

The Institute works in cooperation with the Arab Center for Research and Policy Studies and the Doha Historical Dictionary of Arabic Language to facilitate its students and faculty members in their research of the most important current issues related to the Arab world and the wider international community. The involvement of students in the most important research projects is at the heart of the Institute's interests.

The Institute adopts Arabic as its official and primary language for education and research. English serves as an accompaniment to Arabic, with both languages used in presenting and research.

معهد الدوحة للدراسات العليا مؤسّسة أكاديمية مستقلة للتعليم العالي والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامة واقتصاديات التنمية.

يهدف المعهد من خلال برامجها الأكاديمية ونشاطات أساتذته البحثية إلى تحقيق رسالته المتمثلة في المساهمة في تكوين جيل جديد من الأكاديميين والباحثين المستقلين فكرياً والتمكّن من المعايير العلمية العالمية والأدوات البحثية المنهجية الحديثة القائمة على مبدأ تداخل التخصصات، ومن القادة المهنيين القادرين على الدفع فُذماً بالمعرفة الإنسانية والاستجابة إلى حاجات المنطقة العربية في سبيل التطوّر الفكري والاجتماعي والمهني.

ويسعى المعهد لتأسيس نواة لصرح فكري يفيد العالم العربي على نحو خاص. ويدعم المعهد البحوث العلمية التي تهتم بالقضايا العربية، في جوّ من الحرية المؤسسية والفكرية.

يعمل المعهد بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعجم الدوحة التاريخي للغة العربية على فتح المجال لطلبته وأعضاء هيئته التدريسية للبحث في أهم القضايا الراهنة التي تتعلق بالعالم العربي والمجتمع الدولي. ويعتبر إشراك الطلبة في أهم المشاريع البحثية في صلب اهتمامات المعهد.

يعتمد المعهد اللغة العربية أداة للبحث العلمي، ولغة رسمية في الخطاب العام، ولغة أساسية للتعليم والبحث. وتُعدّ اللغة الإنكليزية لغة مرافقة في التعلّم والبحث العلمي. وتستخدم اللغتان في طرح المواضيع المختلفة ودراستها.



دعوة للكتابة

ترحب دورية "عمران" للعلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات المعمقة ذات المستوى الأكاديمي الرصين، وتقبل للنشر فيها الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية. وتفتح الدورية صفحاتها لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. وسيتضمن كل عدد من "عمران" أبحاثاً ومراجعات كتب، ومتابعات مختلفة... وجميعها يخضع للتحكيم من قبل زملاء متخصصين.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالدورية

qa.edu.dohainstitute@omran

عنوان التحويل البنكي:

Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.

Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)

IBAN Number:

LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)

Swift Code: SGLILBBX

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research and Policy Studies

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون
ص.ب.: ٤٩٦٥ - ١١ رياض الصلح ٢١٨٠ - بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

هاتف: ٨/٧ / ١٩٩١٨٣٦ +٩٦٦ فاكس: ٣٩ / ١٩٩١٨٣٩ +٩٦٦



فصلية مَحْكُمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية

قسمة اشتراك

عمران
omran

الاسم:

العنوان البريدي:

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

عدد النسخ المطلوبة:

طريقة الدفع:

تحويل بنكي

شيك لأمر المركز

يمكنكم اقتناء أعداد الدورية ورقياً أو إلكترونياً في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:

www.bookstore.dohainstitute.org

طريقة الدفع: أدوات الدفع الإلكتروني



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية
في دورته الحادية عشرة (ربيع 2027)
بعنوان:

العلوم الاجتماعية والإنسانية في البلدان العربية والذكاء الاصطناعي: الجدوى والإشكاليات والتحديات

يسعى المؤتمر إلى تمهيد "الأرضية الفكرية"، والنقدية، لنقاش جماعي يشارك فيه باحثون من تخصصات متعددة، من أجل مساءلة التفاعل بين العلوم الاجتماعية والإنسانية والذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، والتحديات الجديدة التي يطرحها، سواء كان ذلك في مستوى مناهج البحث أو موضوعاته.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز www.dohainstitute.org



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الاشتراكات السنوية

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research and Policy Studies

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب.: 4965-11 رياض الصلح 1107-2180 بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: +961 1 991836 / 7/8 فاكس: +961 1 991839

عنوان التحويل البنكي:

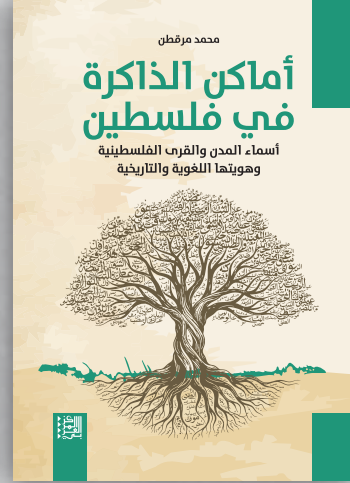
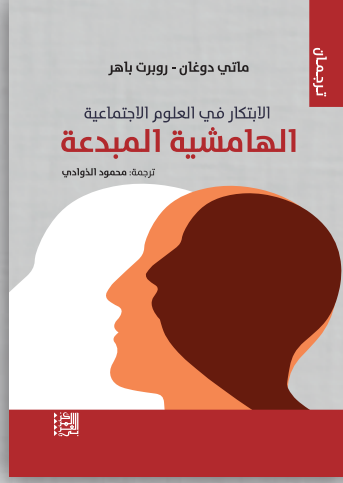
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.

Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX

(أربعة أعداد)

لبنان	\$ 35 للأفراد	\$ 45 للمؤسسات
الدول العربية وأفريقيا	\$ 60 للأفراد	\$ 80 للمؤسسات
الدول الأوروبية	\$ 100 للأفراد	\$ 120 للمؤسسات
القارة الأميركية وأستراليا	\$ 120 للأفراد	\$ 160 للمؤسسات

من إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات



- للحصول على منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يرجى الاطلاع على قائمة مؤرّعي الكتب والمجلات على موقعنا الإلكتروني: www.dohainstitute.org
- بالنسبة إلى البلاد التي لا يوجد فيها موزعون إلى الآن، يرجى الاتصال مباشرة بقسم التوزيع في مكتب بيروت: هاتف: +961 1 991 837 أو على البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

في هذا العدد أيضًا

مناقشات

محمد الادريسي

المدرّس في منظور سوسيوولوجيات التربية الجديدة

ترجمة

كليفورد غيرتز

الرطب والجاف: الريّ التقليدي في بالي والمغرب

ترجمة: فؤاد أعراب

مراجعات الكتب

خالد شهباز

التيارات الأيكولوجية الراهنة: تمرين في التصنيف والنمذجة

مراجعة: محمد هلال الحسني

دانييل كوهين

الإنسان الرقمي والحضارة القادمة

مراجعة: ياسين عتنا

عروض الكتب

يمكنكم اقتناء أعداد الدورية ورقياً أو إلكترونياً في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:
www.bookstore.dohainstitute.org

سعر النسخة

قطر	30 ريالاً	العراق	5000 دينار
السعودية	30 ريالاً	تونس	5 دنانير
الإمارات	30 درهماً	سورية	200 ليرة
البحرين	3 دنانير	لبنان	300,000 ليرة
الكويت	ديناران	الأردن	ديناران
عمان	3 ريالات	اليمن	400 ريال
مصر	20 جنيهاً	السودان	20 جنيهاً

شوارع الطرفة - منطقة 70 - وادي البساتين - ص.ب. 10277 - الحوحة - قطر
جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES



ISSN 2305-2473

56

9 772305 247008